



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
جامعة الحاج لخضر – باتنة 1-  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

# التجارب التنموية للإقتصادات الناشئة في بلدان جنوب شرق آسيا وإمكانية الإستفادة منها في الجزائر

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف:  
أ.د. الطاهر

من إعداد الطالب:  
عادل بلجبل

هارون

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د مسعود زموري	أ. التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د الطاهر هارون	أ. التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د محمد بن بوزيان	أ. التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
أ.د بوشول السعيد	أ. التعليم العالي	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
أ.د محمد الطاهر سعودي	أ. التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
أ.د مختار معزوز	استاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شکر و تقدیر

الإهداء

# فهرس المحتويات

أو	فهرس المحتويات.....
دز	قائمة الجداول.....
ح-ي	قائمة الأشكال.....
ك-ل	قائمة الملاحق.....
1	المقدمة.....
<b>الفصل الأول</b> <b>التأصيل المفاهيمي للتنمية والنمو</b>	
9	المبحث الأول: التعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة.....
9	أ- مفهوم التنمية الاقتصادية.....
14	ب- الإطار النظري للنمو الاقتصادي.....
.....	
21	المبحث الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية و النمو.....
22	أ- بالنسبة للنمو.....
23	ب- بالنسبة للتنمية.....
29	المبحث الثالث: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.....
29	أ- نظرية المراحل الخطية.....
34	ب- نظرية التنمية لأرثر لويس.....
41	ج- نظرية النمو الداخلي.....
44	د- نماذج التنمية الدولية.....
46	هـ- خلاصة الفصل الأول.....
<b>الفصل الثاني</b> <b>الإطار النظري للنشوء الاقتصادي: المفاهيم والمرتكزات</b>	
48	المبحث الأول: مفهـوم وخصائص النشوء الاقتصادي.....
49	أ- مفهوم النشوء الاقتصادي.....
50	ب- الخصائص الأساسية للنشوء.....
53	المبحث الثاني: معايير وتصنيفات ومميزات الدول الناشئة.....

53	I-المعايير.....
56	II-التصنيفات.....
62	III-المميزات.....
67	المبحث الثالث: الخصائص المشتركة للدول النامية.....
68	I-انخفاض مستويات المعيشة ومستويات الإنتاجية.....
76	II- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني ومعدلات البطالة و التوظيف غير الكامل.....
79	III- الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية.....
82	IV- سيادة حالة المنافسة غير الكاملة والتبعية والحساسية للعلاقات الدولية.....
85	خلاصة الفصل الثاني.....
<p>الفصل الثالث السياسات التنموية في بلدان جنوب شرق آسيا</p>	
87	المبحث الأول:التطورات الاقتصادية في بلدان جنوب شرق آسيا.....
87	I-الإطار النظري للعلاقات البينية بين بلدان جنوب شرق آسيا "نموذج الإوز الطائر.....
91	II-السمات المشتركة لبلدان جنوب شرق آسيا.....
95	المبحث الثاني: سياسات التصنيع في كوريا.....
96	I- أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية في كوريا.....
98	II-الخطة الخمسية الأولى و الثانية.....
100	III-الخطة الخمسية الثالثة و الرابعة.....
102	IV-الخطة الخمسية الخامسة و السادسة.....

103	V-الخطة الخمسية السابعة و الاقتصادية الجديدة.....
105	المبحث الثالث: سياسات التصنيع في ماليزيا.....
107	I-مرحلة صناعات إحلال محل الواردات.....
109	II-مرحلة الصناعات التصديرية(1970-1979).....
110	III-مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية(1980-1985).....
113	IV-مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة (الخط الصناعية الأساسية) (1996-2005).....
116	خلاصة الفصل الثالث.....
<b>الفصل الرابع</b>	
<b>مقومات التجربة التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا</b>	
118	المبحث الأول: سياسات التعليم و التدريب والتكوين في كوريا.....
118	I-السياسات التعليمية التي انتهجتها كوريا الجنوبية.....
120	II-مراكز التكوين في كوريا الجنوبية.....
121	III-قطاع خدمات المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات.....
125	المبحث الثاني: سياسات التعليم والتدريب و التكوين في ماليزيا.....
125	I-مراحل تطوير التعليم الماليزي.....
130	II-الاتجاه نحو التطورات التقنية و المعلوماتية في التعليم الماليزي.....
135	III-الترتيب العالمي للجامعات الماليزية.....

137	المبحث الثالث: القطاع الخاص في كوريا.....
138	I- القطاع الخاص في كوريا الجنوبية و دوره في التنمية.....
140	II-أهم الشركات الكبرى و الخاصة في كوريا.....
146	المبحث الرابع: القطاع الخاص في ماليزيا.....
146	I -القطاع الخاص في ماليزيا ودوره في التنمية.....
149	II -أهم الشركات الكبرى الخاصة في ماليزيا.....
150	المبحث الخامس: سياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ودورها في التنمية.....
150	I البحث العلمي والتطوير في كوريا الجنوبية.....
155	II البحث العلمي والتطوير في ماليزيا.....
161	خلاصة الفصل الرابع.....
<b>الفصل الخامس</b> <b>السياسات التتموية في الجزائر</b>	
163	المبحث الأول: دراسة الوضع الاقتصادي الجزائري من مرحلة الستينيات إلى غاية التسعينيات
163	I- فترة التخطيط الاقتصادي.....
173	II-تقييم نتائج التحولات والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....
180	III-أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.....
186	المبحث الثاني: مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014).....
187	I- مضمون برنامج الإنعاش

	الاقتصادي.....
197	II-نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي.....
210	خلاصة الفصل الخامس.....
<b>الفصل السادس</b>	
<b>سمات التجربة التنموية الجزائرية في ضوء دول جنوب شرق آسيا</b>	
212	المبحث الأول: نموذج التنمية K لمايكل بورتر.....
212	I- خصائص نموذج K.....
215	II-الأركان الأساسية الثلاث للتنافسية العالمية.....
217	III-الدعائم الخمس للتنافسية العالمية.....
223	IV-العوامل البيئية.....
226	المبحث الثاني: بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.....
226	I- نمو إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.....
229	II-الاستثمار الأجنبي المباشر و التغييرات في هيكل التجارة (الصادرات_الواردات).....
237	III-القطاع الصناعي و القطاع الزراعي.....
242	IV-التضخم و صادرات التكنولوجيا المتقدمة.....
245	المبحث الثالث: سمات الدولة الإنمائية في الجزائر.....
245	I- المرحلة الأولى: منذ الإستقلال إلى غاية اوائل الثمانينات.....
247	II-المرحلة الثانية:منتصف الثمانينات إلى غاية بداية الألفية.....

253	المبحث الرابع: سمات وعناصر نجاح التجربة الإنمائية في دول جنوب شرق آسيا.....
253	I- سمات الإنمائية..... الدولة
255	II- عناصر الإنمائية..... الدولة
265	III- العلاقة بين الحكم الراشد والدولة الإنمائية.....
266	خلاصة الفصل السادس.....
269	الخاتمة.....
275	المراجع.....
288	الملاحق.....

قائمة الجداول

60	1 مؤشرات مختارة تخص الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2014 للسنوات المختارة.....
72	2 معدلات الفقر في العالم.....
93	3 معدلات الإدخار المحلي في شرق آسيا.....
124	4 يوضح ترتيب 12 جامعة كورية جنوبية في قائمة أفضل 500 جامعة في العالم في عام 2015.....
131	5 جدول يوضع عدد المؤسسات التعليمية العليا في ماليزيا 2013.....
135	6 يوضح أفضل 6 جامعات في ماليزيا ضمن قائمة أفضل 500 جامعة في العالم في الفترة 2007-2014.....
141	7 جدول يوضح مراكز البحث في مجموعة سامسونج ومجالات البحث والتطوير فيها.....
164	8 يبين قيمة الاستثمارات من (1967-1979).....
165	9 تطور بعض المؤشرات بالأسعار الجارية ( 1969-1978 ).....
173	10 تطور بعض المؤشرات الكلية بالأسعار الجارية.....
181	11 معدلات النمو المسجلة في ظل الإصلاحات (1986 - 1998).....
189	12 التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.....
191	13 القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية.....
192	14 السياسات المساندة لبرنامج الإنعاش ( 2001-2004 ).....
193	15 القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005-2009).....
195	16 التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو

فهرس الجداول

	الاقتصادي.....	
196	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010- .....(2014)	17
198	بعض نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001- .....(2009)	18
199	هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات ومعدلات نموها الحقيقية .....(%)	19
201	تطور معدلات النمو في فروع القطاع الصناعي العام والخاص للفترة 2000- .....2010	20
202	تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000- .....(2010)	21
203	تطور وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000- .....(2010)	22
205	تطور مستويات التشغيل والبطالة حسب نوع قوة العمل.....	23
207	تطور الدخل والناتج الفردي للفترة (2000- .....(2009)	24
208	متوسط الأجور في بعض القطاعات.....	25
209	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون.....	26
226	نمو إجمالي الناتج المحلي.نسبة ..... مئوية	27
228	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام .....(2005)	28
230	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار) بالمليار.....	29
232	مؤشر حجم الصادرات (100=2000).....	30
235	مؤشر حجم الواردات (100=2000).....	31
238	القيمة المضافة في قطاع الصناعة (بالمائة من إجمالي الناتج	32

## فهرس الجداول

	.....(المحلي)	
240	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (بالمائة من إجمالي الناتج المحلي).....	33
242	التضخم، إجمالي الناتج المحلي (بالمائة سنويا).....	34
244	صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالمائة من صادرات السلع المصنوعة).....	35

قائمة الأشكال

	قائمة الاشكال	
13	الأهداف الاقتصادية الجوهرية للتنمية	1
26	روابط الصحة الإجمالي. بالناتج المحلي	2
34	نموذج لويس	3
64	تصنيف الاقتصاديات الناشئة حسب FMI / OCDE و HSBC و FTSE و Goldman Sachs	4
68	الخصائص النامية المشتركة للدول	5
88	منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التيمر بها البلد الآخذ في النمو	6
89	نموذج الإوز الطائر في آسيا	7
126	يوضح مراحل تطور التعليم في المجتمع الماليزي	8
127	يوضح التطور في الإنفاق الحكومي على التعليم طبق التقرير البنك الدولي 2016 (بالدولار) في الفترة من (2013-2016)	9
151	يوضح حجم الإنفاق على البحث والتطوير في دول العالم بشكل عام ودول محل الدراسة خاص	10
152	يوضح حصة قطاع الأعمال في الإنفاق على البحث والتطوير	11
154	يوضح التطور في الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي) في كوريا الجنوبية....	12
159	يوضح التطور في الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا.....	13
160	يوضح التطور في براءات الاختراع في ماليزيا (وفقا لتقديرات البنك الدولي).....	14
189	التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	15
203	منحنى بياني يوضح وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2004)	16

قائمة الأشكال

	.....(2010)	
204	تطور معدلات نمو الصادرات والواردات والميزان التجاري للجزائر للفترة .....2010-2000	17
213	التنمية Kلمايكل بورتر.....	18
214	مقومات التنافسية الكونية.....	19
216	التنافسية الكونية والصناعات..... للمنشآت	20
227	يبين نمو إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية وماليزيا.....	21
228	يبين نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.....	22
231	يبين الاستثمار الأجنبي المباشر.....	23
233	يبين مؤشر حجم الصادرات.....	24
235	يبين مؤشر حجم الواردات.....	25
238	يبين القيمة المضافة في قطاع الصناعة.....	26
240	يبين القيمة المضافة في قطاع الزراعة.....	27
243	يبين التضخم في كوريا الجنوبية وماليزيا.....	28
244	يبين صادرات التكنولوجيا المتقدمة.....	29

## قائمة الملاحق

	قائمة الملاحق	
288	يبيّن الخطة الخمسية الأولى والثانية.....	1
290	يبيّن الخطة الخمسية الثالثة والرابعة.....	2
290	يبيّن الخطة الخمسية الخامسة والسادسة.....	3
291	يبيّن الخطة الخمسية السابعة والخطة الخمسية للاقتصاد الجديد.....	4

# المقدمة

## المقدمة.

تشكل الوقائع الاقتصادية المعاصرة، وتقلبات الأدوار فيها هاجسا يدعو إلى البحث خصوصا مع صعود مجموعة من الاقتصادات كانت بالأمس القريب تُعدُّ بلدانا ضعيفة اقتصاديا، لأسباب ودوافع مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية. إلا أنها استطاعت أن تنهض من الكبوات التي أصابتها والأزمات التي ألمَّت بها، لتحقيق نجاحا في العديد من مؤشرات التنمية وتتحول من اقتصادات متخلفة إلى اقتصادات ناشئة وناضجة، والفارق بينها وبين الدول المتقدمة يكاد يكون صغيرا على مقياس التقدم والنمو.

شكلت دول جنوب شرق آسيا تجربة مهمة أعجب فيها العالم بأسره. فقد استطاعت خلال فترة قصيرة لا تتجاوز 25 سنة أن تحقق نمواً هائلاً وتطوراً كبيراً، وأخذ المديح ينهال عليها من كل دول العالم، حيث رأوا فيها نموذجاً يجب على الدول النامية ودول العالم الثالث أن تستفيد منه وتحذوا حذوه إذا أرادت التخلص من التخلف.

وركزت دول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وماليزيا) على القطاعات الرئيسية التي تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك وضعت الإستراتيجيات والسياسات التنموية اللازمة واعتمدت على التخطيط كعامل مهم في التنمية، وشجعت القطاع الخاص ووفرت له سبل النجاح ليقوم بدوره الريادي والمهم، كما أحدثت الدولة جملة من الإصلاحات والسياسات الكفيلة للوصول إلى أهداف تنموية، أيضا اهتمت بسياسات التعليم والتدريب والتكوين وقامت بتطوير قطاع الخدمات المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات فارتقت بذلك إلى مصاف الجامعات العالمية.

ولما كان لهذه التجربة أن تحقق نجاحا جعل من بلدانها ترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث حداثة التصنيع والمنافسة في الأسواق بالجودة وانخفاض التكلفة، فإنه من الممكن محاكاة هذه التجربة التنموية المتميزة من قبل العديد من البلدان النامية التي تمتلك الإمكانيات المادية والبشرية وتتوافر على كم هائل من المميزات المطلقة والنسبية من حيث رخص الطاقة واليد العاملة ووفرتها وتوافر المواد الأولية للعديد من الصناعات ووجود الأراضي الزراعية ووفرة المياه وتواجد الخبرات والكفاءات العلمية بمختلف الاختصاصات، ولكن بعيدا عن الاستنساخ طبق الأصل لتلك التجربة، لأن لكل بلد ظروفه ولكل اقتصاد ميزاته المختلفة.

واختلفت التقييمات لأسباب نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا، فالبعض منهم يقدمها كتجربة ناجحة أو كحالة يمكن أن تقدم دروسا هامة لدول أخرى مثل الجزائر التي يمكن لها أن تسيير في الطريق ذاته، غير أن دراسات أخرى ترجع الظاهرة إلى ظروف خاصة قد لا يمكن تكرارها في العالم.

## 1- إشكالية الدراسة:

يثير صعود اقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا وظهورها على الساحة الاقتصادية الدولية عدة نقاط تستوجب التفكير والتأمل خصوصا أنها كانت في وقت قريب تعد من الدول النامية، وللوقوف على هذه النقطة سيتم طرح السؤال الآتي:

**ماهي المقومات التي أدت بإقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وماليزيا) إلى الصعود على النطاق الاقتصادي العالمي و ما هي الدروس المستفادة للاقتصاد الجزائري؟**

**الأسئلة الفرعية:**

بالإضافة إلى هذا السؤال هناك أسئلة فرعية تدرج ضمنه وهي:

1- ماهي السياسات التنموية التي إتبعتها بلدان جنوب شرق آسيا للإلتحاق بالتطور الحاصل في الاقتصادات المتقدمة؟

2- ماهي أهم أسباب اخفاق السياسات التنموية في الجزائر؟

3- هل يمكن إسقاط التجربة التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وماليزيا) على الجزائر؟

**2- فرضيات الدراسة:**

انطلاقا من الاسئلة التي تم طرحها في الإشكالية، سيتم وضع فرضيات البحث على النحو التالي:

1- النجاح الذي حققته اقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا هو نتاج عوامل ذاتية محضة.

2- النموذج الإقتصادي لبلدان جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وماليزيا) يمكن تبنيه في الجزائر.

**3- أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها في البحث عن نموذج إقتصادي واقعي للتنمية الاقتصادية يغير الواقع الذي تعيشه معظم الدول النامية خاصة الجزائر من حيث تخبطها وعدم توفر الرؤية لديها وتحولها كل حين من سياسة إلى أخرى، مما زاد من تعثر اقتصادها وتعميق التبعية الاقتصادية والسياسية، كل ذلك يدعو إلى تقييم دقيق وواسع،ومن ثم الاستفادة من تجارب الآخرين ، ومنها تجربة بلدان جنوب شرق آسيا(كوريا وماليزيا) على وجه الخصوص.

**4- أهداف الدراسة:**

1- ترمي هذه الدراسة إلى إبراز جوانب التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب شرق آسيا من إصلاحات جذرية لآليات النشاط الاقتصادي، وكيف استطاعت هذه الدول تحقيق نجاحات اقتصادية واجتماعية.

2- كما تهدف هذه الدراسة أيضا لتشخيص أهم المشكلات التي واجهتها هذه البلدان والطريقة التي أوجدت بها الحلول لتحقيق نمو اقتصادي متواصل تعيد به ترتيب المواقع والأدوار على الساحة الدولية.

3- مما لا شك فيه هو وجود جوانب ايجابية، لذا سيكون الاتجاه نحو استنتاج مغزى هذه التجربة التنموية، ومحاولة استخلاص الدروس منها، وإيجاد أفضل السبل لنقل هذه التجربة التنموية للمساهمة في الجهود الرامية لمعالجة الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

## 5- منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لسرد أهم المراحل التي مرت بها التجارب التنموية لاقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا ، وللوصول للهدف من الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المراجع المتاحة باللغة العربية والأجنبية ومختلف التقارير الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...) فضلا عن المعلومات المتوفرة حول الموضوع في المواقع المتخصصة عبر شبكة الانترنت.

## 6- أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع في:

- تحليل ودراسة نموذج التنمية في جنوب شرق آسيا باعتبارها تجربة تنموية مهمة أعجب بها العالم بأسره.
- نجاح هذه التجربة جعل من بلدانها ترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة وإمكانية محاكاة هذه التجربة التنموية المتميزة من قبل العديد من البلدان النامية التي تمتلك الإمكانيات المادية والبشرية.
- بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية السابقة يمكن إدراج سبب ذاتي هو اهتمام الباحث بعوامل نجاح هذه التجربة ومقوماتها وسياساتها التنموية.
- حداثة الموضوع و أهميته البالغة في عالم اليوم و دخوله ضمن نطاق الاقتصاد الدولي.

## 7- هيكل الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية تم تقسيم هذا العمل إلى ست فصول.

خصص الفصل الأول للتأصيل المفاهيمي للتنمية و للنمو الذي تطرقنا فيه إلى مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي كمبتغى رئيسي لهذه الدول، كما يناقش هذا الفصل مقاييس التنمية الاقتصادية والنمو ، بالإضافة إلى أهم نظريات التنمية الاقتصادية والنمو.

أما الفصل الثاني: فيتناول ظاهرة النشوء الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يحتوي المبحث الأول على مفهوم وخصائص النشوء الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيحتوي على معايير وتصنيف وأهم مميزات مايسمى بالدول الناشئة، أما المبحث الثالث والأخير فيناقش الخصائص المشتركة للدول النامية بقليل من الشرح والتحليل.

أما الفصل الثالث: فيعالج السياسات التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا (كوريا وماليزيا) من خلال تقسيمه على ثلاث مباحث، يحتوي المبحث الأول على التطورات الاقتصادية لبلدان جنوب شرق آسيا ويضم المبحث الثاني سياسات التصنيع في كوريا، ثم نعرض في المبحث الأخير على سياسات التصنيع في ماليزيا.

أما الفصل الرابع: فيناقش مقومات التجربة التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا (كوريا وماليزيا) حيث يتناول سياسات التعليم والتدريب والتكوين التي انتهجتها كل من كوريا وماليزيا، بالإضافة إلى سياسات التصنيع في القطاع الخاص، علاوة على هذا تم تناول سياسات البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا في كل من كوريا وماليزيا في إطار إستراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة.

أما الفصل الخامس: فيتناول السياسات التنموية في الجزائر من خلال مبحثين مهمين، يحتوي المبحث الأول على دراسة الوضع الاقتصادي من مرحلة الستينيات إلى غاية فترة التسعينيات وما صاحبها من تحولات واصلاحات اقتصادية، ثم محاولة تقييم هذه المرحلة. أما المبحث الثاني فيشير الى مضمون وبرنامج الانعاش الاقتصادي مع بداية الألفية الثالثة ثم محاولة تقييم هذا البرنامج وأثره على الاقتصاد في هذه المرحلة.

أما الفصل السادس: فيناقش نموذج التنمية المعروف بنموذج K لمايكل بورتر الذي انتهجته كوريا وماليزيا علاوة على تحليل بعض مؤشرات التنمية لكل من كوريا وماليزيا تمهيدا لعرض الواقع الاقتصادي لهذه الدول، ثم التطرق إلى أهم أسباب اخفاق السياسات التنموية في الجزائر، وصولا إلى أهم الدروس والعبر التي يمكن للجزائر أن تستفيد منها من خلال كلا من التجريبتين الكورية والماليزية.

## 8- الدراسات السابقة:

1- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000)، جاءت الدراسة في محاولة لإجراء تقييم موضوعي لخبرة البلدان الآسيوية الناهضة في مجال التنمية والتطوير الاقتصادي

والثقافي، وذلك بهدف استخلاص الدروس لإنارة الطريق أمام راسمي السياسة في الأقطار العربية في مجال التنمية والنهوض الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. وركزت الدراسة على خمسة بلدان رئيسة هي (سنغافورة، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايلاند والصين)، والتي تمثل كلا منها تجربة متميزة في مجال التنمية المعجلة والنهضة الاقتصادية، بهدف الإجابة على سؤال أين يكمن الخط الجامع بينها؟ وكيف تقدمت بلدان آسيا وتخلقت الأقطار العربية.

**2-نجلاء الرفاعي البيومي، البعد السياسي للحكم الرشيد في الدولة الانمائية،** دراسة حالة لكل من جمهورية كوريا وسنغافورة، رسالة دكتوراه (القاهرة، 2011). جاءت هذه الدراسة لتحاكي عوامل النجاح وتحديات المستقبل بفعل عقود من النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية وسنغافورة التي أصبحت قوة عالمية من الحجم المتوسط وتحولت من دول كانت تعيش على المساعدات إلى بلدان مانحة لها، وذلك باعتمادها على التعليم والتدريب لتحسين القدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية، حيث أثبتت الدراسة ان الدولة تلعب دورا تنمويا هاما في التخطيط الاقتصادي وتحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص.

**3-Yamina Mathlouthi, L' «émergence»: contenu du concept et évolution des expériences, Introduction, (2008)** جاءت هذه الدراسة للبحث في مفهوم وتطور (2008) نشوء الاقتصاد منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي حيث بدأت بدراسة الأسواق الصاعدة منذ 1991. وقد شملت هذه الدراسة الترتيبية البلدان التي توصلت إلى المحافظة على نسب نمو عالية لفترات طويلة، وذلك بانتهاج استراتيجيات متنوعة للتنمية، وخلصت الدراسة إلى تحري نوعية ووثوقية المعايير المتخذة لتحديد ما يسمى بظاهرة النشوء، رغم أن هذه البلدان تمتلك سمات مشتركة لكنها اقتصادات غير متجانسة.

**4- Francoise Nicolas, Nathalie Avallone Diversity of Growth Profiles Atentative, Typology of Emerging Economics (2011)** هدفت هذه الدراسة إلى ارساء نمذجة تصنيفية للاقتصادات النامية، محاولة اظهار تنوع استراتيجيات النمو، حيث شدد الباحثان على أسس الأداء الاقتصادي أكثر من .

**5- Priadarslti Dash,foreign drirect investment, catch up and industrialization in korea, (ris new dellhi, 2013)**

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في كوريا. وتوصلت الدراسة إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا موجبا ومعنويا على النمو الاقتصادي ، كما أبرزت الدراسة أهمية الاهتمام بعنصر رأس المال البشري وزيادة العملية التصديرية كمحفزات للنمو الاقتصادي.

# الفصل الأول:

## التأصيل المفاهيمي للتنمية و النمو

**تمهيد.**

إن الكتابات بخصوص التنمية الاقتصادية قديمة ، حيث كان الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدّد التقدّم للشعوب كأدم سميث، واستحوذت قضية التنمية والنمو على فكر الساسة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع، إلى الحد الذي لم يعد يخلو حديثاً من ذكر أحدهما، وأصبحا معياراً لمدى نجاح أو فشل أنظمة الحكم في كل أنحاء العالم، والموضوع الذي تتمّ على أساسه المنافسة من أجل الوصول إلى السدة الحكم.

**المبحث الأول: التعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة.**

تعرّز الاهتمام بقضية التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في نهاية الحرب العالمية الثانية، منها الرخاء المُحقّق في البلدان الصناعية والتقدّم الذي أحرزته البلدان الاشتراكية، واستقلال كثير من البلدان التي كانت مستعمرة، وشيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي، وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وكان طبيعياً أن تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو والتنمية، فكلّ ينظر بمنظاره الخاص. لذلك نجد أن الفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات: الأولى تتحدّث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وترتبط أساساً بالبلدان المتقدّمة، بينما تبحث الثانية في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلّفة اقتصادياً وسيتمّ معالجتها ضمن مفهوم نظريات التنمية.

**I - مفهوم التنمية الاقتصادية.**

يعد مفهوم التنمية الذي مر بعدة مراحل، من المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة. إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينات والخمسينيات من القرن الماضي على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، بحيث كانت مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي. وقد شق على الاقتصاديين خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية الوصول إلى تفرقة واضحة بين النمو والتنمية إلى الحد الذي دفع مؤسسة عالمية كالأمم المتحدة لتحديد أهداف التنمية بتحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي بالنسب المئوية المتصاعدة، وجعل الرئيس الأمريكي جون كيندي يتقدم باقتراح إلى الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة باعتبار عقد الستينيات من القرن الماضي "العقد الأول للتنمية"، وأنه على كل الدول النامية أن تضع لنفسها مهمة زيادة النمو في الناتج الوطني الإجمالي تصل 5 بالمائة، لكن الأمم المتحدة بدأت في التراجع عن نظرتها الضيقة لمفهوم التنمية الاقتصادية المستند إلى المؤشر الكمي الذي يعني النمو في أواخر ستينيات القرن الماضي. وباختصار نقول أنه خلال عقد السبعينات من القرن العشرين الماضي أصبحت التنمية الاقتصادية تعرف بصيغ تقليص

أو القضاء على الفقر والتخلص من عدم عدالة توزيع الدخل ومعالجة البطالة ضمن اقتصاد نامي. وهذا ما قام به جولت (Goulet,1971) الذي ميز بين ثلاثة عناصر أساسية وللتنمية وهي: قوت الحياة والاحترام والحرية<sup>1</sup>.

إن واحدة من هذه القضايا هي أن بعض الدول الأقل تطورا والتي كانت خاضعة للحكم الاستعماري في الماضي قد مرت بتجربة نمو اقتصادي بسبب توسع صادراتها عبر الاستثمار الأجنبي على نحو كبير. ولأن النشاطات المرتبطة بالتصدير تبقى منعزلة عن بقية القطاعات الاقتصادية المحلية لتلك الدول، فإن الفوائض (Surpluses) لا تسبب تغيرات هيكلية في إنتاج تلك الدول. ونتيجة لذلك فإن النمو لم ينتشر إلى بقية القطاعات في تلك الاقتصادات. والمثال على هذه الحالة الدراسة التي قام بها الاقتصادي روبرت كلاور (Robert Clower,1966)<sup>2</sup> التي نشرت بعنوان "النمو بدون تنمية" ( Growth Without Development) حول الاقتصاد اللايبري. لقد أشارت هذه الدراسة أن النمو لا ترافقه دائما تغيرات هيكلية. وفي مثل هذه الحالات فإن النمو يكون محدودا وربما حتى لا يستمر لمدة طويلة فقط عندما يترافق مع النمو الاقتصادي تغيرات هيكلية متبوعة بتغيرات في تركيب الإنتاج وفي تخصيص مدخلات أو عناصر الإنتاج.

**أولا- تعريف التنمية الاقتصادية.**

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد. بمعنى زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد الاستغلال.

ويذهب فرانسوا بيرو إلى أن التنمية هي تنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية للسكان، والتي تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة، وذلك لأنه مهما كان النظام الاقتصادي المطبق، فإن النمو الذي هو ضروري للتنمية-المتصل أو الدائم والحقيقي في هذه الاقتصاديات تعوقه العديد من السمات الفكرية والاجتماعية للسكان<sup>3</sup>.

ويعرف فؤاد موسى التنمية الاقتصادية على أنها عملية بالغة الدقة، تتمثل في النهاية في الارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعيو إحلال تقنية أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاية، مع إشباع

<sup>1</sup> - Denisia, Vintila. "Growing Importance Of Developing Countries :". **Finance and Development**, I M F, Issue 2, March 1996. P 38

<sup>2</sup> - Ibid.,

3- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، (بيروت: دار النهضة العربية، 1980)، ص.83.

متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية<sup>1</sup>. وهو تعريف يتضمن تعبئة الموارد الأولية، وأدوات العمل اللازمة للإنتاج، توظيف الأيدي العاملة والمنتجة المؤهلة، وتطوير شامل للعلاقات الإنتاجية، بما يؤدي إلى زيادة إشباع الحاجات.

ويرى مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة الغير مستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه<sup>2</sup>.

ويرى رمزي إبراهيم سلامة أن التنمية الاقتصادية هي: "عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع معدلات زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر في مجتمع ما"<sup>3</sup>.

وبذلك توصف بأنها تحقيق التطوير الشامل والمتكامل للمجتمع، بهدف الوصول إلى الرفاهية بكفاءة وفاعلية. فتكون بذلك تحقق مطلبين هامين هما:

1- تطوير المجتمعات باتجاه تحقيق الكفاءة والفاعلية في أداء مختلف أنشطتها وفي إدارة حياتها.

2- تحقيق التناسق والتكامل في العمليات التطويرية باتجاه تحقيق النمو في مختلف القطاعات.

وقد أكدت الأمم المتحدة على الحق في التنمية في قرارها 41/128 المؤرخ في 1986/12/04 والذي نصت المادة الأولى منه على أن الحق في التنمية، حق من حقوق الإنسان، غير قابل التصرف في حيث يحق له المشاركة فيه والتمتع به، بينما أكدت المادة الرابعة منه على مسؤولية الدولة في تهيئة الأوضاع المواتية لأعمال الحق في التنمية. وبذلك تكون التنمية هي التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه ضمان البقاء وتحقيق الاستمرار، وأهي النمو المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية شاملة أم تنمية في أحد الميادين الرئيسية.

### ثانيا- عناصر التنمية الاقتصادية.

ووفقا للتعريف السابقة للتنمية فإنها تحتوي على عدد من العناصر أهمها<sup>4</sup>:

1- الشمولية: فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي ولكن أيضا على الجانب الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي. وبذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية

1- مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص. 83.

2- المرجع نفسه، ص. 83.

3- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، (الإسكندرية: دار الجامعة للطباعة والنشر، 1991)، ص. 108.

4-- جيمس جواتيني وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، (الرياض: دار المريخ، 1987)، ص. 668.

والفئات الاجتماعية، وتوطن القدرة التكنولوجية والاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد وطني متكامل؛

وتأكيد لشموليه التنمية، يذهب شومبيتر\* إلى أن التنمية تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود، لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن اللاتوازن السابق بينما ينصرف النمو إلى التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو الادخار؛

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية؛

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني بتوزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وان يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية وبهذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكثر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود؛

4- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، لان الزيادة في الدخل النقديلا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة: سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه

5- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

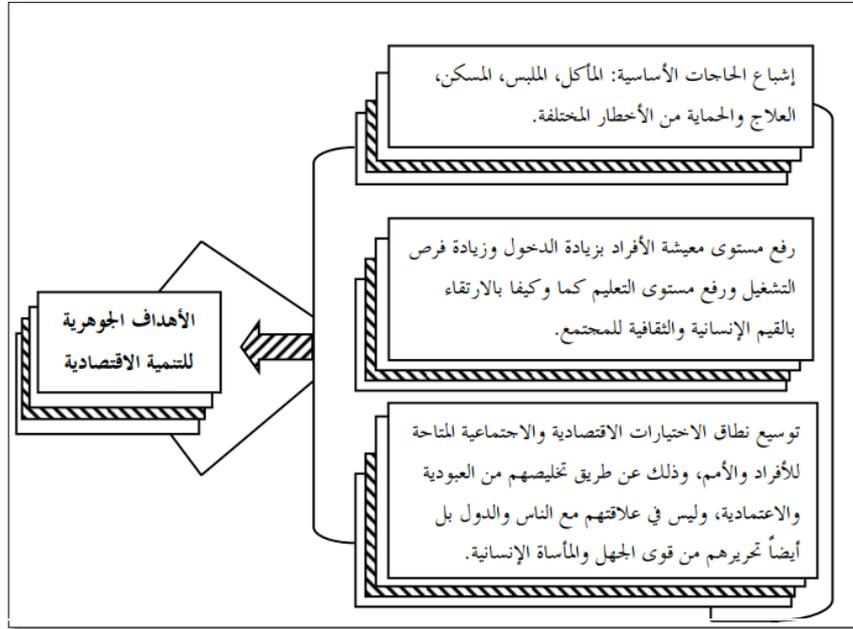
### ثالثا- الأهداف الجوهرية للتنمية.

تهدف التنمية إلى تحقيق ثلاثة انجازات تشكل جوهرها وهدفها النهائي، ويوضحها الشكل التالي:

\*- شومبيتر ولد عام 1883 في مدينة تريست الواقعة في جمهورية التشيك حاليا، لأبوين على المذهب الكاثوليكي من أصول ألمانية. كان والده يملك مصنعا، ولكنه توفي حين كان جوزيف في الرابعة من عمره. وفي عام 1893 انتقل جوزيف مع والدته إلى فيينا وهو عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من أصل نمساوي-هنغاري. اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد

الشكل رقم 1:

الأهداف الجوهرية للتنمية الاقتصادية



المصدر: رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، (الإسكندرية:الدار الجامعية للطباعة والنشر 1991)، ص. 113.

- غير أن إعلان الألفية الخاص بالأمم المتحدة في سبتمبر 2000، حدد أهداف التنمية التي يجب العمل على تحقيقها في:
1. القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
  2. تعميم التعليم الابتدائي؛
  3. تعزيز المساواة بين الجنسين؛
  4. تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
  5. مكافحة الأمراض المعدية؛
  6. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.
  7. كفاءة الاستدامة البيئية.

على الرغم من أن التنمية الاقتصادية و النمو قد يفهمان كونهما يعبران عن الشيء نفسه، فإنهما لا يتشابهان، فالتنمية الاقتصادية تحتلف عن النمو الاقتصادي كما سنرى.

## II- الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

إذا كان البحث عن تعريف لظاهرة التخلف في الدول النامية هو أمرٌ تكتنفه الصعوبة، فإن البحث عن الخروج من هذه الوضعية هو الآخر تكتنفه صعوبة أكبر، وبالتالي يكون تعريف النمو الذي هو عكس التباطؤ، تكتنفه نفس الدرجة من الصعوبة أو أكثر.

### أولاً- تعريف النمو الاقتصادي.

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي والتي يمكن أن نذكر منها:  
- «النمو الاقتصادي هو حدوثُ زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يُحقِّقُ زيادةً متوسطة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي»<sup>1</sup>.

وهو ما يُفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجةً عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجةً عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

يُعرّف النمو الاقتصادي أيضاً بأنه: «الزيادة المضطربة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي»<sup>2</sup>. وبذلك حتى يكون هناك نموٌّ يجب أن تكون:

1. **الزيادة مضطربة:** أي أن الزيادة الدورية الناتجة عن ظروفٍ معينة لا تُعتبر نموّاً اقتصادياً.

2. **الزيادة حقيقية وليست نقدية:** وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم. وبذلك نقول أنه لن يكون هناك نموٌّ اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تُعبّر عن زيادة حقيقية إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي مُعبّراً عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المُعتبرة.

وعليه فإن: **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي - معدل التضخم.**

وبالتالي لن يكون هناك نموٌّ إلا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.  
ولكن يمكن أن تكون القيمة موجبة، ومع ذلك لا يكون هناك نموٌّ في الدخل الفردي الحقيقي، وهذا في حالة ما إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدل نمو الدخل الكلي، باعتبار أن الدخل الفردي هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان. وبالتالي إذا زاد عدد السكان والدخل الحقيقي بنفس النسبة، فإن الدخل الفردي يبقى ثابتاً، أما إذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر فإن الدخل الفردي الحقيقي سينخفض، بينما إذا زاد الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع، وتنعكس النتيجة في جميع الحالات على المستوى المعيشي<sup>3</sup>.  
وعليه فإن:

$$\text{معدل الدخل الفردي} = \frac{\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي}}{\text{معدل النمو السكاني}}$$

ويُعرّف **سيمون كوزنتس (S.Kuznets)** النمو الاقتصادي للدولة بأنه: «الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة مُتنوّعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة

1- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، (الإسكندرية: قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، 2000)، ص. 51.  
2- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1999)، ص. 455.  
3- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003/2002)، ص. 11.

المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنيةً على التقدّم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها<sup>1</sup> ، ويكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغييرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية.

هذا التعريف يتكوّن من ثلاثة مُكوّنات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

- إن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيانٌ للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع وهي إشارةٌ للنضج الاقتصادي؛

- التكنولوجيا المتقدّمة هي الأساس أو الشرط المُسبق لاستمرار النمو الاقتصادي بالضرورة، وليس كشرطٍ كافٍ؛

- لتحقيق النمو المُرتقّب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلاتٍ مؤسسية وإيديولوجية. فالابتكارات التكنولوجية بدون تغييرات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

وكان نيكولاس كالدور (Nicolas Kaldor) قد لخصّ سنة 1958 العوامل التي تُؤدّي إلى

النمو المستمر في الآتي:

- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدلٍ ثابت تقريباً عبر فتراتٍ طويلة من الزمن؛

- مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدلٍ ثابت تقريباً يزيد على معدل نمو العمل؛

- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأسمالية لأن تكون متساويةً على نحو يُؤدّي إلى أن معامل رأس المال - الناتج<sup>2</sup> لا يُبيّن أي اتجاه؛

- لمعدل (الربح/رأس المال) اتجاه أفقي؛

- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغيّر تغييراً مُعتبراً من بلدٍ لآخر؛

- تميل الاقتصاديات التي تعرف أنصبهً عاليةً للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل (استثمار/الناتج) مرتفع<sup>3</sup>.

ويذهب جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) إلى أن « النمو ينصرف إلى

التغيّر البطيء على المدى الطويل، والذي يتمّ من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في

معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار». وبالتالي فالنمو يتمّ حسابه بطريقةً تدريجية

وبطيئةً على المدى الطويل، نتيجة لنمو السكان ونمو الادخار. غير أنّه لم يُبيّن القيود

التي يتمّ ضمنها ذلك، وذهب شومبيتر إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو

الاقتصادي هما: معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني

الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعدّ مقياساً أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة<sup>4</sup>.

1- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، (الرياض: دار المريخ للنشر 2006)، ص. 175.

2- هو ذلك المؤشر الذي يُبيّن عدد وحدات رأس المال المطلوبة لإنتاج وحدةٍ واحدة من الناتج خلال فترةٍ زمنية معينة. فلو فرضنا أن (K) ترمز إلى رصيد رأس المال، و(Y) ترمز إلى مستوى الإنتاج، و(w) ترمز إلى نسبة (رأس المال/الناتج) - عدد الوحدات النقدية المستمرة من أجل إنتاج ما قيمته وحدة نقدية واحدة من الناتج -، فإننا نحصل على المعادلة:  $K=wY$ .

3- روبرت صولو، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003)، ص. 44.

4- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، (دبي: مطابع البيان التجارية، 2004)، ص. 281.

ويذهب غونار ميردال (Gunnar Myrdal)\* إلى أن الناتج الوطني الإجمالي يمكن أن يقيس النمو، مجارياً في ذلك ما ذهب إليه شومبيتر.

ويضيف ميلتون فريدمان أن النمو إنما يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاهٍ أو أكثر، بدون أي تغييراتٍ في الهيكل الاقتصادي<sup>1</sup>.

يتضح مما سبق، أن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي، والذي يعني حركة النظام الاقتصادي وفقاً لآليات السوق العفوية، ويُركّز على التغيير في الكم، ويرتبط أكثر بالدول المتقدمة، ويُقاس بمؤشرٍ واحد هو الناتج الوطني الإجمالي. ومن ثمة فإن معدل النمو السنوي لبلد ما يُساوي التغيير النسبي في الناتج الوطني الإجمالي من سنةٍ لأخرى بالأسعار الثابتة.

غير أن النمو لا يتوافق بالضرورة مع نمو أو زيادة في الرفاهية الشعبية لأنه:

- يُركّز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتمّ بهيكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد، سواءً كان ذلك ضمن المجتمع أو داخل الأسرة، أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها؛
- لا يُركّز على نوعية التغيير في الإنتاج، لأنه لا يُوضّح لنا أهمية القطاعات الاقتصادية، ويقتصر على مُجرّد التغيير الكمي الإيجابي في بعض المتغيّرات القابلة للقياس؛
- يقتصر في الحساب على السلع والخدمات المُسوّقة، ويُهمل تلك التي تُنتج وتُستهلك دون عرضها في السوق، وبالتالي فهو لا يُعبّر عن كمية الإنتاج الحقيقي؛
- لايهتمّ بالآثار الجانبية لعملية النمو، مما يجعل المُنتجات الناتجة عن عملية الإنتاج بأقل من سعرها نتيجةً لإهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمسّ مستوى الرفاهية؛
- اعتماده على الأنشطة الرسمية فقط، وبالتالي يغفل الأنشطة الموازية.

وفي كل الحالات يبقى النمو الاقتصادي ضرورياً ولكنه ليس كافياً للتنمية، وتبقى أيضاً نوعية النمو وليس كميته وحدها، هي الحاسمة في تحقيق الرفاه الإنساني. فالنمو قد يقضي على فرص العمل بدلاً من إيجادها، وقد يتحوّل للأقوياء بدلاً من تخفيف حدّة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلاً من أن يُعلّيه، وقد يكون غير متّصلٍ بدلاً من أن يضرب بجذوره في الثقافة والتراث، وقد يضرّ بالمستقبل بدلاً من أن يكون مستديماً، وفي هذه الحالة لن يُؤدّي إلى التنمية<sup>2</sup>. والنمو مستحبٌّ لأنه يُتيح للمجتمع استهلاك مزيد من السلع والخدمات الخاصة، يُسهم في توفير كمية أكبر من السلع والخدمات الاجتماعية (بما يشمل الصحة والتعليم)، فيرفع بذلك مستويات المعيشة الحقيقية<sup>3</sup>.

\*- غونار ميردال ولد سنة 1898 بالسويد، أكثر أعماله شهرةً هو "Beyond the welfare state" (ما بعد دولة الرفاهية) سنة 1960، و Asian Drama: an inquiry into the poverty of nations (الدراما الآسيوية: مبحث في فقر الأمم) سنة 1968، كان خلال الفترة 1947-1957 أميناً تنفيذياً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد بالاشتراك مع فريدريش مايك سنة 1974.  
2- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، (المملكة الأردنية الهاشمية، 2002)، ص. 14.  
3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية"، (نيويورك: ج2، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1999)، ص. 4.

## ثانياً- أنواع النمو الاقتصادي.

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية مُعْتَبَرة، فإنه يتوجَّب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو<sup>1</sup>:

**1- النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عملياتٍ موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المُبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يُصبح لكل مُنتَج سوقٍ فيها عرضٌ وفيها طلب.

**2- النمو العابر أو غير المستقر:** هو نموٌّ لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتَّصف بكونه ناتجاً عن ظروف طارئة، عادةً ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته. ويُمثِّل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابةً لتطوُّراتٍ مُفاجئة ومُواتية في تجارتها الخارجية. وهو يحصل في إطار بُنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادرٍ على خلق الكثير من آثار المضاعف\*، والمُعجِّل\* ويؤدِّي في أحسن حالاته إلى نموٍ بلا تنمية.

**3- النمو المخطَّط:** وهو النمو الذي حصل نتيجةً لعمليات تخطيطٍ شاملٍ لموارد المجتمع ومتطلَّباته. غير أن قُوَّته وفعاليتَه ترتبطُ ارتباطاً وثيقاً بقُدرة المخطِّطين، وبواقعية الخُطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعلاً لمواطنين مع تلك الخُطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمرَّ خلال فترةٍ طويلة تزيد عن بضعة عقود ثم يتحوَّل إلى نموٍ مُضطرد، وبالتالي يتحوَّل إلى تنميةٍ اقتصادية<sup>2</sup>.

## ثالثاً- مصادر النمو الاقتصادي.

لقد كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال العقودِ الأربعة الأخيرة من القرن العشرين مُنصباً بصورةٍ أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواءً كان ذلك بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية، فأصبح الاهتمام بالنمو طريقة حياة، حيث يتوقَّف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تُحقِّقه من نمو اقتصادي. وتختلف دول العالم الفقيرة فيما بينها في كثيرٍ من الوجوه، شأنها في ذلك شأن الدول الغنية، فبعضها يُحقِّق معدلات نموٍ مرتفعة والبعض الآخر متوسطة، وآخر يستمرُّ في الركود. لذلك يُصبح من المفيد معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، مع أن ذلك أمرٌ صعب، إذ من الواضح أن الموارد الطبيعية ليست مسؤولة عن ذلك. فاليابان لديها موارد طبيعية قليلة وتستورد كل احتياجاتها الصناعية من الطاقة، وهونغ كونغ ليس

1- محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999)، ص.150.  
\*- المضاعف: هو العدد الذي يجب أن تتضاعف بموجبه الزيادة في الاستثمار للوصول إلى الزيادة في الدخل المُتربِّية على ذلك، بمعنى الزيادة في الاستثمار سبب، والزيادة المضاعفة في الدخل نتيجة.

\*\*- بشرح العلاقة العكسية للمضاعف، فهو ينطوي على أن الدخل ذو آثارٍ مضاعفة على الاستثمار صعوداً وهبوطاً، بمعنى أن الزيادة في الدخل سبب، والزيادة المضاعفة في الاستثمار نتيجة.

2- كميل حبيب وحازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، (لبنان، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000)، ص.23.

لديها موارد خام وقليل جداً من التربة الخصبة، ولا توجد لديها مصادر محلية للطاقة، ومع ذلك فهما تصنّفان في درجات متقدّمة من حيث النمو والتنمية. وعلى النقيض من ذلك هناك دولٌ غنية بالموارد إلا أنها فقيرة. وهو ما يعني أن الموارد تُعتبر عديمة الجدوى بدون التنظيم والمهارات ورأس المال اللازم لتطويرها.

ومع كل ما سبق، فإنه ليس بالإمكان الفهم التام لكل مُقوّمات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضاً منها، وأهمها<sup>1</sup>:

### 1- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري.

لقد اعتبر آدم سميث توفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد، وللشركات والاقتصاد ككل. إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكد دراسات إجمالية أداء النمو عبر البلدان، فخلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر معظم الاختلافات في النمو بين البلدان (90-50) تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري، بل إجمالية إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر من مجرد الاختلافات في التكنولوجيا. فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها الشركات لها أهميتها أيضاً، ومناخ الاستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة<sup>2</sup>. وقد مكن توفر رأس المال البشري دولا من التقدم رغم ماكانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

### 2- التقدم التكنولوجي.

لا يخف على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يُعنى بإدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية. وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب تعبير شومبيتر. ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي أو الاستثمار في مجالات البحث والتطوير. فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتاً<sup>3</sup>. ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي.

1- جيمس جواتيني وريتشارد ستروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، (الرياض: دار المريخ، 1999)، ص. 585.

2- البنك الدولي، "تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع: تقرير عن التنمية في العالم 2005"، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005)، ص. 28.

3- أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 430.

ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين الوضع المادي، إلا انه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع.

### 3- النمو السكاني.

يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبا تقليديا في حث النمو الاقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادة اكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المساعدة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

### 4- التنظيم الاقتصادي الكفاء.

إن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج وان ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية، مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

في بداية القرن العشرين أصبح من أولويات معظم دول العالم تشجيع النمو، لذلك ازدادت أهمية القياسات الاقتصادية لمتغيرات مثل الناتج المحلي الاجمالي و متوسط نصيب الفرد لقياس مستوى الرفاه الاقتصادي.

### المبحث الثاني: مقاييس التنمية الاقتصادية و النمو.

انطلاقا من التعاريف السابقة، وبما أن مصطلح التنمية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين، وكونه يختلف عن النمو، الذي يعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية، غير أنه ليس بالشرط الوحيد أو الكافي، فإن قياسهما باستخدام بعض المعايير يسمح بمعرفة الدولة النامية أو السائرة بطريق النمو، وأهم تلك المعايير، معيار الدخل،

المعايير الاجتماعية، والمعايير الهيكلية، حيث يمثل الأول منها وسائل قياس النمو بينما يخص الآخران منها وسائل قياس التنمية<sup>1</sup>.

إن المعياران الأخيران ساعدا كثيرا في بلورة تعريف شامل أو دقيق للتنمية نظر لما يتضمن أنه منأوجه غير اقتصادية. فقبل فترة السبعينيات كان ينظر للتنمية على أنها ظاهرة اقتصادية (معيار الدخل) والتي توجب تحقيق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي وتصيب الفرد منه مع توفير عمالة كثيرة بما يتوافق مع عرض العمل، وكذا توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة. لكن سرعان ما تغيرت النظرة إليها بالتزامن مع ظهور وتفشي مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل التي صاحبت تلك الزيادة المضطرة في الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت هذه العوائق ذات أولوية بالنسبة لسياسة الحكومات الرامية لتحقيق الخطة المثالية لاقتصادها.

ففي سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، دأب الفكر الاقتصادي على جعل النمو مرادفا للتنمية، واستخدم نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لتنمية البلد، غير أن تجارب البلدان في تحقيقها معدلات نمو موجبة ومرتفعة نسبيا- بخلاف سنوات الثمانينات حيث أزمة التنمية العالمية التي ألقت بظلالها على البلدان النامية من خلال تحقيقها لمعدلات نمو سالبة- لم يمكنها من اللحاق بالبلدان المتقدمة، واتضح حينها أنها يجب إعادة النظر في مدلول التنمية ومؤشراتها وبعض المتغيرات غير الاقتصادية مثل: حقوق الملكية التقليدية في تخصيص الموارد، توزيع الدخل، تأثير العقائد، تنظيم الأسر، البيئة، الصحة، التعليم...إلخ، وهي الموضوعات التي كثيرا ما تم إغفالها أثناء التحليل الاقتصادي لمشاكل التنمية في البلدان النامية، والتي عند تجميعها تشكل مقاييس للتنمية<sup>2</sup>.

## I- بالنسبة للنمو.

بالنسبة للنمو: قبل أن يتم التفريق بين النمو والتنمية من قبل الاقتصاديين نظر لعدم شمول النمو لمشاكل التنمية، فقد استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسهما، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بالاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به، ومنها<sup>3</sup>:

**أولا: الدخل الوطني الكلي:** حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص.ص. 56-59 بتصرف.

2- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص.ص. 50-51.

3- محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص. 65.

تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئاً إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفاً اقتصادياً، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

**ثانياً: الدخل الوطني الكلي المتوقع:** وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترحوا قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصاً لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

**ثالثاً: متوسط نصيب الفرد:** وهو أكثر المعايير استخداماً وصدقاً بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقاً من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد "CharelesKindleberger" أنها تمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية وحيث:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفترة } t-1} \times 100$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى:

**رابعا: معادلة \*Singer:** في سنة 1952 وضع singer معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D=SP-R$$

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام "Singer" بافتراض أن  $S=6$  بالمائة من الدخل الوطني، و  $P=0.2$  بالمائة و  $R=1.25$  بالمائة فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو  $(D=-0.5)$ ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات Singer كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية ببعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه مما سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلاً

\*- وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي عام 1952، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

أ- الادخار الصافي.

ب- إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة).

ج- معدل نمو السكان.

بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6 بالمائة وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2 بالمائة، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25 بالمائة.

## II- بالنسبة للتنمية.

**بالنسبة للتنمية:** يعتبر النمو الشرط الأول لحدوث التنمية، حيث لولاه لظل المجتمع عاجزا عن تلبية حاجيات سكانه المختلفة، وهي تتطلب إضافة لذلك مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التيتمس الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، والتي تتلخص في الآتي:

**أولاً- المقاييس الاقتصادية التقليدية:** إنه وبصفة عامة كانت تعني التنمية قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، غير أن الشواهد التاريخية أظهرت أن هذا المؤشر غير دقيق في الحكم على درجة التنمية المحققة في البلدان النامية، حيث غالبا ما يصاحبه زيادة في عدد السكان وارتفاع الأسعار، لذلك يستخدم الاقتصاديون مؤشرا اقتصاديان آخران للتنمية؛ أحدهما معدل نمو متوسط الدخل الفردي (GNI per capita)، والذياخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه، أما الآخر فهو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد (النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد - معدل التضخم).

ومن الناحية الوظيفية، فإن التنمية الاقتصادية كانت تعني تغير هيكل الإنتاج والعمالة وتبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي، إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالح الصناعة والخدمات، ولهذا ركزت جهود التنمية في الماضي على ضرورة تبني استراتيجيات التصنيع السريع والتي غالبا ما حدثت على حساب التنمية الزراعية والريفية.

من جانب آخر وبتناسق الأحداث التاريخية لعملية التنمية في البلدان النامية، فقد ركز الأدب الاقتصادي على بعض المؤشرات غير الاقتصادية مثل المعايير الاجتماعية (التعليم والصحة وتوفير السكنات) مما زاد الاهتمام الدولي بها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهذا بسبب الانتشار الواسع للفقر والبطالة وعدم المساواة، والتي لم تكن تأخذ إلا حيز ضيقا في برامج الحكومات المحلية، كونها كانت تبحث عن الوصفة المثالية لتحقيق التنمية من خلال علاج المشكلة الرئيسية للاقتصاد والمتمثلة في كيفية زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد منه.

**ثانيا- المقاييس الجديدة للتنمية:** نظرا لظهور بعض المشاكل التنموية ومعوقاتها فقد تم صياغة مقاربة جديدة للتنمية من خلال تبني شعار إعادة التوزيع مع النمو، حيث انصب

الاهتمام حول إشكاليات التنمية الثلاثة وهي: الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل، وكان ذلك في فترة ما بعد السبعينيات، حيث ظهرت مرحلة جديدة في الأطر والمفاهيم الخاصة بعملية التنمية، لأنه من غير المنطقي أن يصل البلد إلى نتيجة التنمية في الوقت الذي يعجز فيه عن حل تلك المشاكل مجتمعة حتى ولو تضاعف مستوى الدخل الفردي، وهذه حقائق ميدانية وليست افتراضات.<sup>1</sup>

وبالرغم من أن بعض البلدان النامية استطاعت أن تصل إلى معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمتوسط دخل الفرد أثناء العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، إلا أنها فشلت أو تعرضت لتحسن ضئيل جدا أو منعدم أو ربما حتى انخفاض فعلي في مواجهة البطالة وعدم المساواة، وانخفاض الدخول الحقيقية لأفقر 40 بالمائة من السكان، ثم تلاها العقد الثامن وأوائل العقد التاسع عندما تحولت معدلات نمو الدخل الوطني الإجمالي إلى السالب في كثير من البلدان النامية بسبب مشكلة الدين الخارجي وتطبيقها الإجباري لبرامج التعديل الهيكلي.

إن ظاهرة التخلف ليست اقتصادية فحسب يتم حسنها باستخدام مقاييس فنية وكمية لكل من المداخل العالية والعمالة وعدم المساواة في الدخل، بل إن التخلف الحضاري واقع حقيقي يعكسه الحياة التي يعيشها أكثر من ثلاثة مليارات نسمة من سكان العالم، حيث غالبا ما يقترن بالفقر الذي ينتشر في أوساط الفئات الدنيا، مما يجعلها تحس بالذل والخضوع للفئات العليا، والتي غالبا ما تمثل الفئات الحاكمة المسيطرة.

ولقد مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية ومستبعدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أن تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضاً أعلى جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية<sup>2</sup> وتجسد ذلك من خلال تغير نظرة البنك الدولي الذي ساند كثيرا النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات، حيث أكد في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، التي تتضمن أكثر بكثير من مجرد ارتفاع الدخل، لتشمل موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة وفقر أقل وبيئة أنقى وتوازن أكثر، ومساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية أكبر، وحياة أغنى بالثقافة، وهي معايير اجتماعية لا بد أن تسير جنبا إلى جنب مع عملية التصنيع، الذي يضمن تلبية تلك الحاجات الأساسية.

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص 52-54 بتصرف.

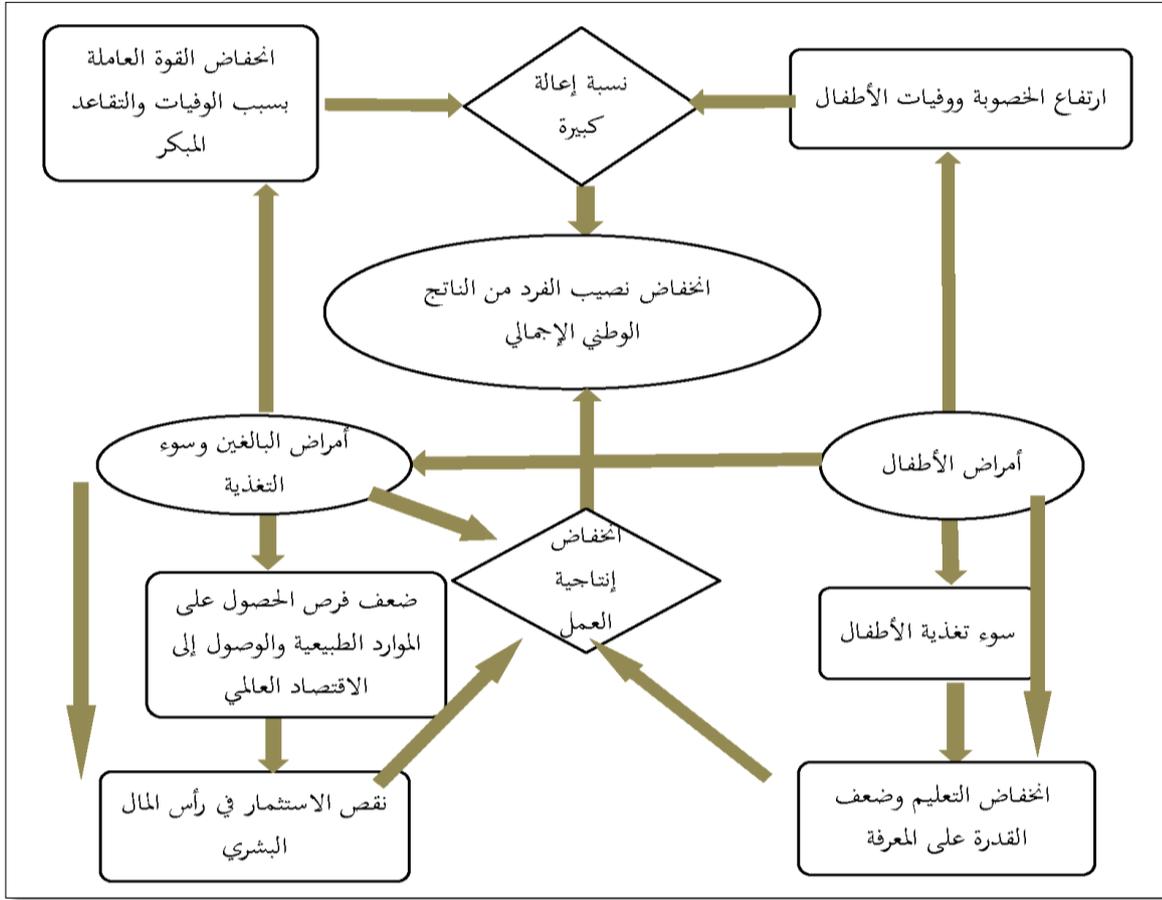
2- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص 52-54 بتصرف.

(أ) **التغذية:** يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه وبالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية ببعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضها منها بالمجاعة، وذلك بسبب الاهتمام المفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلط لدورها الجوهرية في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود للزراعة وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية، التي قدمت لها معونات غير متكافئة للقطاعين، وعليه وجب تظافر جهود كل الأطراف إذا أريد تحقيق أهداف التنمية في الأفق الجديدة ليتمكن في الأخير من تحقيق تعايش الشعوب والمجتمعات، خصوصا وأن هناك تباينا صارخا بين البلدان المختلفة في بعض مؤشرات سوء التغذية مثل نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النسيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد...إلخ.

(ب) **الصحة:** إن عدم كفاية الغذاء تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الصحية وتزيد من معدلات وفيات الأطفال وتخفض متوسطات الأعمار وكذا مستويات الإنتاجية، مما يشب عليه انخفاض في المداخيل، وهي كلها حلقات مترابطة، فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال غير الأصحاء ذلك أن الصحة الجيدة ترفع دخل الفرد من خلال مجموعة من القنوات (الشكل 2)، حيث يؤدي انخفاض الوفيات وارتفاع طول العمر إلى تحفيز الجيل الحالي على الادخار والتخطيط للتقاعد، مما يؤثر على معدلات الادخار الوطني فيتعزز الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة. كما أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة خالية من الأمراض والأوبئة يؤدي إلى مزيد من النمو، وحيث يؤدي تعزيز التعليم من خلال المزيد من الاستثمار فيه إلى جعله أكثر جاذبية، إذا كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، الأمر الذي يدفعهم إلى رفع معدلات المواظبة على الدراسة والتطور المعرفي.

الشكل رقم 2:

روابط الصحة بالنتائج المحلي الإجمالي



المصدر: ديفيد أ. بلوم، وآخرون، الصحة والثروة والرفاه، مجلة التمويل والتنمية (القاهرة): مركز الأهرام للترجمة والنشر، عدد مارس 2004، ص 11

فلا شك أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى سوء تغذية الذي ينتج عنه ظهور الأمراض الفتاكة، مما يرفع من تكلفة الوقاية الصحية، والتي تعاني أصلاً من نقص التغطية المالية في ميزانية الدولة لتدني المداخيل. فمثلاً يترتب عن نقص فيتامين (أ) فقدان البصر، وحيث تقدر التكلفة سنوية لإعالة فاقد البصر ألف مرة على الأقل القيمة سنوية لفيتامين (أ) المطلوب، ولهذا فهذه العلاقات المتبادلة بين الدخل المنخفض وسوء التغذية والصحة تجعل النتائج تمس ليس الفرد وحده، وإنما المجتمع ورفاهيته أيضاً. إن كل تحسن في مؤشرات التقدم الصحي سيدل على نجاح البلد في هذا المجال والذي ستكون له آثار موجبة على النمو الاقتصادي، وذلك بقياس عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل دون سن الخامسة، عدد الوفيات الرضع دون السنة، العمر المتوقع عند الولادة، عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات... إلخ. وهي مقاييس تتباين بشكل ملفت للنظر بين البلدان المتقدمة والنامية.

**(ج) التعليم:** عند الحديث عن التنمية فلا بد من معرفة التقدم الحاصل على مستوى شبكات التعليم، حيث لا تزال حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية أقل منه في البلدان المتقدمة، وهذا بالرغم من أن الدراسات التطبيقية أثبتت العلاقة الطردية بين التعليم ومستوى الدخل، حيث تؤدي زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة إلى زيادة الإنتاجية وترشيد الإنفاق، بمعنى زيادة الدخل والادخار والاستثمار، وعليه يتوجب على حكومات تلك الدول وضع المناهج التعليمية والتدريبية والتأهيلية بما يتناسب واستراتيجيات التنمية المتبعة التي تتطلب تخفيض أعداد الأميين وزيادة نسبة المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وزيادة نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحلها إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وإلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

**ثالثا- المقاييس الحديثة للتنمية:** إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الاجتماعية أو أساليب الحياة الشائعة أو الهيئات الوطنية، وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما يتوجب معه أن يتوافق نظام اجتماعي بكامله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية، حياة تحقق شروطها أو تتجاوزها، لأن الأفراد إذا علموا أن حياتهم لا تقترب من شروط الحياة أو لا تتجاوزها قد يصيب كثيرا منهم خيبة الأمل مقارنة بأفراد ومجتمعات أخرى، لأن محاولات البلدان تحقيق الحياة الجيدة في ظل بيئة المجتمع الدولي المتغيرة تجعل التنمية مطالبة بتحقيق ثلاث قيم جوهرية مشتركة فيما بين المجتمعات في كل الأوقات وهي<sup>1</sup>:

**(أ) القدرة على العيش:** بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية، فجميع البشر لديهم احتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة، ومنها الغذاء والسكن والصحة والحماية. وكل غياب لأحدها وعجز في عرضها يصيب المجتمع بالتخلف الحضاري المطلق، لذا يتوجب على كل نشاط اقتصادي أن يمد الإنسان -قدر المستطاع- بالوسائل التي يستطيع بها التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج عن غياب وقلة تلك الحاجات، وعند هذا الحد يمكن القول أن التنمية شرط ضروري لتحقيق جودة الحياة، لأن التنمية بدون تقدم اقتصادي مستمر وموثق على المستوى الشخصي والمجتمعي لا تمكن من إدراك التنمية البشرية، كما أن الفرد يجب أن يمتلك الكفاية ليستطيع امتلاك الكثير، بينما يكون تقليل عدم العدالة في الدخل وتحقيق متوسط دخل فردي مرتفع و إزالة الفقر المطلق وتوفير فرص عمالة أكبر يشكل الشرط الضروري وليس الكافي للتنمية.

**(ب) تقدير الذات واحترامها:** إن عدم الإحساس بعزة النفس والثقة بها لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة لعدم إحساسه بالأهلية واحترام الذات والشعور بأنه أداة يستخدمها

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص.ص. 55-58 بتصرف.

الآخرون من أجمل مصالحهم الخاصة. وكل المجتمعات تسعى لصياغة معينة لعزة النفس التي تتحدد مكوناتها من الثقة والهوية والاحترام والشرف والإقرار والاعتراف بوجود إنسان معين، وهذا التنوع في عزة النفس يجعل المجتمعات باختلاف درجات تقدمها مشتركة في المبادئ والقيم العصرية للدول المتقدمة، مما جعل التنمية وسيلة لا غنى عنها لاكتساب عزة النفس لأن الرفاهية الوطنية أصبحت المقياس العام الشامل للأهلية نظراً للقيم المادية الملتصقة بها في الأمم المتقدمة حيث يصعب على من هو متأخر حضارياً أن يشعر بالاحترام وعزة النفس.

**(ج) الحرية من الاستعباد:** بمعنى الحق في الاختيار، فالحرية البشرية تعني العتق والتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة، والتحرر من البؤس والمعتقدات الخاطئة، فهي (الحرية) تستلزم مجالاً واسعاً من الاختيارات للمجتمعات وأفرادها مع الحد من التعقيدات الخارجية في إتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية. وفي هذا الصدد استنتج A.Lewis من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية، أن ميزة الاقتصاد ليست في السعادة الناتجة عن زيادة الثروة، ولكنها الزيادة في نطاق الاختيار البشري، بمعنى أن الحرية متعددة منها السياسية وتشتمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون، وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمساواة في الفرص، مما جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضع مؤشراً لقياس الحرية البشرية.

انطلاقاً مما سبق، وأياً كانت المكونات المحددة للحياة الأفضل، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية، والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للتنمية<sup>1</sup>:

- زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المساعدة والمقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية؛
- رفع مستوى المعيشة بشكل يضمن توفير فرص عمل أكبر وتعليماً أفضل واهتماماً أكثر بالقيم الثقافية والإنسانية، والتي تؤدي إلى جانب تحقيق الرفاهية المادية توليد عزة النفس للفرد بشكل كبير؛
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك بتخليصهم من العبودية والاعتمادية ليس فقط في تعاملهم مع الآخرين، ولكن أيضاً بتحريرهم من الجهل والمعاناة الإنسانية.

### المبحث الثالث: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

حينما رغبت دول العالم في أن تبدأ بشكل جاد في التغيير بعد الحرب العالمية الثانية، وجد اقتصاديو الدول الصناعية أنفسهم مقيدون الأيدي، ولم يتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد ريفي كبير ومجتمعات تتصف بالغياب الحقيقي لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص.ص. 58-59 بتصرف.

الخبرات الحديثة المكتسبة من خطة مارشال Plan Marshall التي من خلالها تمكنت دول أوروبا الممزقة نتيجة الحرب من أن تعيد بناء وتحديث اقتصادياتها في سنوات قليلة عن طريق مساعدة الولايات المتحدة المالية والتكنولوجية الكبيرة.

والسؤال هو ألم تكن الدول الصناعية الحديثة مجتمعات زراعية متخلفة؟ بالتأكيد توجد الخبرات التاريخية في تحول الاقتصادات من مجتمعات زراعية فقيرة تعيش على حد الكفاف إلى مجتمعات صناعية حديثة هائلة، والتي تركت دروسا هامة للدول المتخلفة في آسيا، أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

## I- نظرية المراحل الخطية.

### أولاً: مراحل النمو لروستو:

بعيدا عن بيئة الفكر العقيم إلى حد ما والتي نتجت عن الحرب الباردة التي امتدت من عام 1950 وحتى عام 1960 ونتيجة للتنافس بين الدول المستقلة حديثا جاء نموذج مراحل النمو في التنمية.

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow كان أكثر تأثيرا وصراحة.

فبالإشارة إلى نظرية روستو فإن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول.

فمن الممكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل أحد خمس مجموعات هي<sup>1</sup>:

- مرحلة المجتمع التقليدي؛
- مرحلة توفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام؛
- مرحلة الانطلاق؛
- مرحلة الاندفاع نحو النضج؛
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير.

هذه المراحل ليست فقط مراحل وصفية، وليست فقط نظرية لتعميم بعض الملاحظات الواقعية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، فهي تحمل منطوقا داخليا ومستمر، فهم يكوّنون في النهاية نظرية عن النمو الاقتصادي وبشكل أعم نظرية التاريخ الحديث بأكمله.

فقد ثبت أن الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق نحو النمو المستدام، والدول المتخلفة التي مازالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مرحلة توافر شروط الانطلاق للنمو الاقتصادي أو المستدام عليها أن تتبع نفس الخطوات.

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص. 192.

وهناك واحدة من الصعوبات الأساسية، وهي أن من ضروريات التنمية، إنها تتطلب لأي مرحلة انطلاق ضرورة تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لكي يحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

كما أن الآلية الاقتصادية التي من خلالها يقود المزيد من الاستثمار إلى مزيد من النمو يمكن وصفها في شكل نموذج هارود-دومار للنمو Harrod-Domar growth model. **ثانياً: نموذج النمو لهارود-دومار:**

كل اقتصاد ينبغي أن يحتفظ بنسبة من دخله القومي لاستبدال المهتك أو التالف من السلع الرأسمالية (المباني، المعدات، والمواد).

على أية حال فلكي يتم النمو يكون من الضروري تقديم إضافات استثمارية صافية جديدة إلى رصيد رأس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي  $K$  والنتاج القومي الإجمالي  $Y$  على سبيل المثال، وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل  $1$  أن نقوم باستثمار  $3$  فإن ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج الوطني الإجمالي  $GNP$ .

وإذا افترضنا أن هذه العلاقة والمعروفة اقتصادياً بمعامل رأس المال/ الناتج تكون تقريباً  $1/3$ ، وإذا عرفنا معدل رأس المال الناتج بـ  $K$  وافترضنا أن معدل الادخار القومي  $S$  يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج القومي تعادل  $6$  بالمائة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، نستطيع الآن أن نكون النموذج التالي البسيط للنمو الاقتصادي:

1- الادخار ( $S$ ) يكون نسبة  $s$  من الدخل القومي ( $Y$ ) وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة:

$$S = sY \quad \dots 1$$

2- الاستثمار ( $I$ ) يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال،  $k$  ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال  $\Delta K$  على النحو التالي:

$$I = \Delta K \quad \dots 2$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال،  $k$  له علاقة مباشرة بالدخل الوطني الإجمالي والناتج،  $Y$  وفقاً لمعامل رأس المال/الناتج، فإن  $K$ ، تكون:

$$K = \frac{K}{Y} \quad \text{Or}$$

$$K = \frac{K\Delta}{Y\Delta} \quad \text{Or}$$

$$\boxed{\Delta K = K \cdot \Delta Y} \quad \dots 3$$

3- أخيراً لأن الادخار الوطني الإجمالي  $S$  يجب أن يساوي الاستثمار القومي  $I$  يمكننا كتابة هذه المتساوية على النحو التالي<sup>2</sup>:

$$I = S \quad \dots 4$$

1- Frédérique Teulon, Croissance, Crises et développement, (Paris, Edition PUF, 2010), p.192.

2- محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010)، ص.75.

ومن خلال هذه المعادلة يمكن أن نعرف أن  $S = s.Y$ ، ومن المعادلة 2 والمعادلة 3 يمكن أن نعرف أن:

$$I = \Delta K = K. \Delta Y$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة 4 على النحو التالي:

$$S = Sy = K. \Delta Y = K = I$$

...5

أو ببساطة تكون كالتالي :

$$sY = K. \Delta Y$$

...6

بقسمة جانبي المعادلة 6 على  $Y$  ثم على  $K$  فإننا نتحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{S}{Y} = \frac{\Delta Y}{Y}$$

...7

لاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة 7  $\frac{\Delta Y}{Y}$  تشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في

GNP (فهي تمثل تغيير مئوي في GNP).

المعادلة 7 التي تمثل ترجمة بسيطة معادلة هارود-دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر ببساطة أن معدل نمو  $\frac{\Delta Y}{Y}$  GNP يكون محددًا بالارتباط بين الادخار الوطني  $S$  ومعامل رأس المال / الناتج  $K$ . وبشكل أكثر تحديدا فإنها تقول أنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار (كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من GNP زاد نمو GNP) ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/الناتج، (فالارتفاع في  $K$  سوف يؤدي إلى الانخفاض في معدل نمو GNP)<sup>1</sup>.

إن المنطق الاقتصادي في المعادلة 7 بسيط جدا فلكي يحدث النمو في الاقتصادات ينبغي أن تدخر وتستثمر نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي GNP فزيادة مايمكنهم ادخاره واستثماره يسرع بالنمو.

لكن المعدل الحقيقي الذي يمكن أن يحدث به النمو عند أي مستوى للادخار والاستثمار - أي الكمية المضافة إلى الناتج التي يمكن أن تأتي من وحدة استثمارية مضافة- يمكن أن تقاس بمعكوس معامل رأس المال/الناتج،  $K$ ، لأن هذا المعكوس  $I/K$  هو ببساطة معامل رأس المال/ الناتج أو معامل الاستثمار/ الناتج.

#### - بعض انتقادات نموذج مراحل النمو.

إن ديناميكية عملية التنمية التي تقوم عليها نظرية مراحل النمو لا تعمل دائما، و السبب الأساسي في ذلك لم يكن لأن مزيد من الاستثمار والادخار لم يكن شرطا ضروريا

1- صدر الدين صوالي، "التجارة والنمو في الدول النامية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص.38.

للتعجيل بالنمو الاقتصادي لكن لأنهما لم يكونا إلى حد ما شرطا كافيا، إن توافر مزيد من الادخار والاستثمار هي شروط ضرورية ولكن ليست كافية<sup>1</sup>.  
 إن بعض الفروض الضمنية لنظرية الغرب الاقتصادية غير مناسبة للظروف الحقيقية لدول العالم خاصة الدول الأقل نمواً، لأنها نظرية نشأت في ظروف غير متشابهة.

أما عن خطة مارشال فقد نجحت في أوروبا لأن الدول الغربية توافرت لها الظروف المواتية والضرورية الهيكلية والمؤسسية (مثلا تكامل الأسواق المالية والسلعية، توافر تسهيلات النقل المتطورة، القوة العاملة المدربة الدافع نحو النجاح، وكفاءة البيروقراطية الحكومية) فقد كانت قادرة على تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج بشكل فعال .

إن نماذج مراحل النمو لكل من هارود-دومار وروستو تفترض ضمناً وجود نفس الظروف والتنظيم داخل الدول المتخلفة. إلا أن الدول المتخلفة تحتاج في العديد من الحالات إلى عوامل مكملة مثل الكفاءة الإدارية، العمالة الماهرة، المقدرة على التخطيط، والتنسيق الإداري الواسع لمشروعات التنمية. كل هذه متطلبات مكملة لعملية النمو تفتقر إليها الدول الأقل نمو (LDC).

لقد فشلت نظرية المراحل الخطية أن تأخذ في الحسبان الحقيقة المعاصرة المتمثلة في أن دول العالم الثالث تمثل جزءاً من نظام دولي موحد، معقد و الذي تعجز أمامه أفضل الاستراتيجيات الفكرية التنموية نتيجة القوة الخارجية التي تقف حائلاً دون التحكم فيه.

وقد ظهر مدخل مختلف كان يمثل النموذج الأول و الأكثر انتشاراً في الفترة من 1950-1960 الذي حاول التوفيق بين العوامل الاقتصادية و المؤسسية داخل نموذج للنظام الاجتماعي الدولي للتنمية والتخلف.

### ثالثاً: نماذج التغيير الهيكلي Structural Change Models.

أما عن نظرية التغيير الهيكلي بنماذجها المختلفة فهي تركز على الآلية التي تحول بها الاقتصادات المتخلفة هيكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف إلى المزيد من التحضر، والمزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي.

فهي توظف الأدوات السعرية وتخصيص الموارد للنظرية النيوكلاسيكية والاقتصاد القياسي الحديث لتصف كيف تحدث هذه العملية التحولية .  
 وهناك مثالين شهيرين لمدخل ونماذج التغيير الهيكلي هما<sup>2</sup>:

- Frédérique Teulon, Op.Cit, p.195.1

1- ميشيل توادارو، مرجع سابق، ص.ص.130-131.

- 1- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لآرثر لويس.
- 2- أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لهوليس تشينزي.

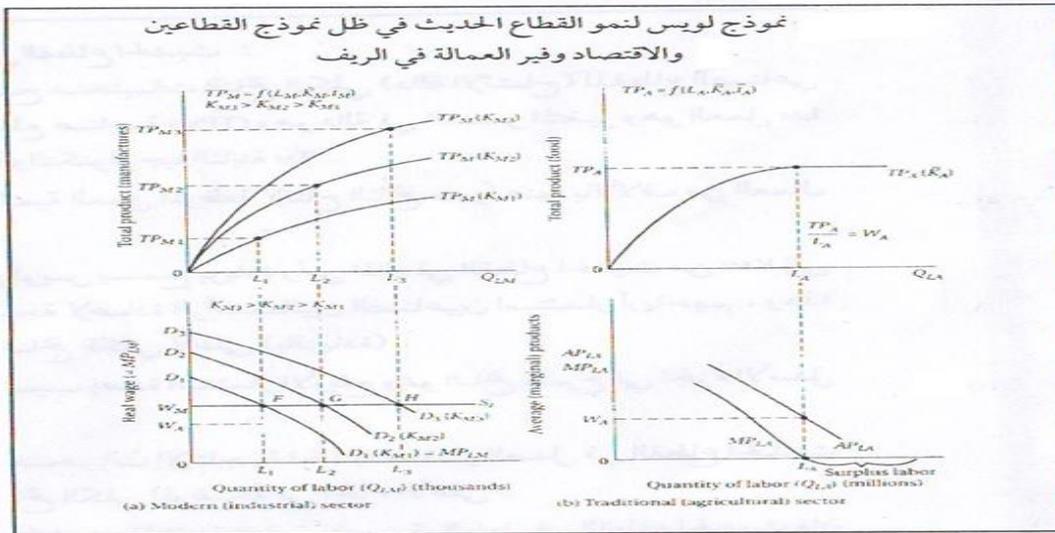
## II- نظرية التنمية لآرثر لويس.

يعتبر النموذج آرثر لويس واحد من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت مؤخرا وركزت على التغير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، ذلك النموذج الذي وضعه الكاتب آرثر لويس الذي حصل على جائزة نوبل في منتصف الخمسينيات والذي عدل وأصيغ ووسع بعد ذلك على يد كل من : John fei & Gustav .Ranis.

إن نموذج لويس للقطاعين أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات وأوائل السبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول وخاصة فيما بين اقتصاديين التنمية الأمريكيين. وفي ظل نموذج لويس فإن الاقتصادات المتخلفة تتكون من قطاعين هما : القطاع الزراعي التقليدي الذي يعيش على حد الكفاف بالأهل بالسكان، والذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل. هذا الموقف سمح للويس أن يصنف ذلك كفائض للعمالة بمعنى إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية والقطاع الصناعي الحديث الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي<sup>1</sup>.

### الشكل رقم 3

### نموذج لويس



المصدر: ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، (الرياض: دار المريخ للنشر

،2006)، ص. 133.

سوف نقوم بتحليل الشكل رقم 3.

1- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، (الأردن: دار وائل، 2007)، ص. 102.

الجانب الأيسر ويمثل القطاع الحديث: الجزء الأعلى يوضح منحنيات الناتج الكلي (دالة الإنتاج) للقطاع الصناعي الحديث، والناتج يمثل سلع صناعية (TPM) وهو دالة في العنصر المتغير وهو العمل LM ورأس المال الثابت (KM) والتكنولوجيا الثابتة TM. المحور الأفقي يمثل كمية العمل الموظفة لإنتاج الناتج معبرا عنها بالآلاف من العمال الحضريين.

ولذلك فإن نموذج لويس يسمح بزيادة رأس المال في القطاع الحديث من KM1 إلى KM3 وذلك نتيجة لإعادة الرأسماليين الصناعيين استثمار أرباحهم، وهذا ما يسبب تحرك منحنى الناتج الكلي لأعلى (بالزيادة). هذه العملية التي تسبب إعادة استثمار الأرباح ونمو الناتج تشرح في الجزء الأسفل من الجانب الأيسر.

الآن تكونت لدينا منحنيات الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الحديث المشتقة من منحنيات الناتج الكلي الموضحة في الجزء الأعلى. وفي ظل الغرض الخاص بالمنافسة التامة في سوق العمل في القطاع الحديث فإن منحنيات الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في الحقيقة تمثل منحنيات الطلب على عنصر العمل، حيث يتضح لنا كيف يعمل النظام<sup>1</sup>.

WA في الجزء الأسفل من الشكل المذكور توضح المستوى المتوسط للدخل الذي يمثل حد الكفاف في القطاع الريفي التقليدي.

WM في أسفل الجزء من الشكل الأيسر توضح الأجر الحقيقي في القطاع الرأسمالي الحديث وعند هذا الأجر يفترض أن عرض العمل للريفيين لا نهائي المرونة كما هو موضح بمنحنى عرض العمل الأفقي  $WM^S$ .

وبكلمات أخرى فإن لويس افترض أن الأجر الحضري WM أعلى من الدخل المتوسط الريفي WA. كما أن أصحاب العمل في القطاع الحديث من الممكن أن يستأجروا العديد من فائض العمالة الريفي كما يريدون، ودون خوف من زيادة الأجور.

وإذا نظرنا إلى منحنى الطلب على العمل نجده يتحدد بالانخفاض في الإنتاجية الحدية لعنصر العمل. ويعبر عن ذلك بالانحدار السالب للمنحنى (KMI) DI في أسفل الجزء الأيسر في الشكل<sup>2</sup>.

ولأن تعظيم الأرباح في القطاع الحديث يفترض استئجار العمال عند النقطة التي عندها يتساوى الأجر الحقيقي مع الناتج الحدي المادي (النقطة F نقطة التقاطع بين منحنى الطلب على العمل ومنحنى العرض منه) فإن العمالة الكلية الموظفة في القطاع الحديث تساوي LI والناتج الكلي في القطاع الحديث TPM1 والذي يمثل المنطقة المحددة بالنقاط (OD1F1).

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص.ص. 134-135.

2- المرجع نفسه، ص. 138.

إجمالي الأجر يمثل الشكل المستطيل (OWMFL1) .  
الأرباح التي يحصل عليها الرأسماليون تمثل بالشكل (WMD1F) .  
لأن لويس افترض أن كل هذه الأرباح سيعاد استثمارها وبالتالي فإن رصيد رأس  
المال في القطاع الحديث سوف يرتفع من  $KM1$  إلى  $KM2$  . كما أن رأس المال الكبير  
سوف يؤدي إلى ارتفاع منحنى الناتج الكلي في القطاع الحديث إلى  $TPM2$ ، مما يؤدي إلى  
ارتفاع منحنى الناتج الحدي لعنصر العمل .  
هذا التحرك للخارج لمنحنى الطلب على العمل يوضح بالخط  $D2(KM2)$  في أسفل  
الجزء الأيسر .

وهنا فإن التوازن الجديد لمستوى التوظيف في القطاع الحديث سيكون عند النقطة  
G عند مستوى عمالة موظفة جديدة  $L2$  .

كما أن الناتج الكلي سوف يرتفع من  $TPM2$  إلى  $OD2GL2$  . بينما ترتفع الأجور  
والأرباح إلى  $OWMGL2$  أو  $WMD2G$  .

هذه الأرباح سيعاد استثمارها ويزداد رأس المال المستثمر إلى  $KM3$  ويزداد الناتج  
الكلي والطلب على العمل، ويرتفع مستوى التوظيف وهكذا .

ومن ثم فإن عملية النمو الذاتي والتوسع في التوظيف في القطاع الحديث يفترض  
استمرارها حتى يمتص فائض العمالة للقطاع الريفي في القطاع الصناعي الحديث .  
وأول ما يركز عليه النموذج هو كلاً من عملية تحول العمالة وزيادة التوظيف في  
القطاع الحديث تأتي عن طريق التوسع في الناتج في هذا القطاع .

وأما عن السرعة التي يتم بها حدوث هذا التوسع فإنها تتحدد بمعدل النمو في  
الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي فمجرد الاستثمار يسمح  
بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة  
المستثمرين استثمار أرباحهم، وهكذا يحدث التوسع في هذا القطاع .

وفي النهاية وبالنسبة لمستوى الأجور في القطاع الصناعي الحضري يفترض  
الآتي :

( أ ) - أنه ثابت .

(ب) - أنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط  
والقائم على حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي (حيث يفترض لويس أن الأجور في  
القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى على الأقل بنحو 30 بالمائة من متوسط الدخل  
الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف حيث القطاع الزراعي إلى  
الحضر حيث القطاع الصناعي) .

عند هذا الأجر الحضري الثابت فإن منحنى عرض العمل الريفي للعمل في القطاع  
الحديث يتسم بالمرونة التامة .

نستطيع أن نشرح نموذج لويس لنمو القطاع الحديث في قطاعين اقتصاديين باستخدام الشكل أعلاه.

نعتبر أولاً أن القطاع الزراعي التقليدي رسم في الجانب الأيمن من الشكل رقم 3. الجزء الأعلى يوضح كيف يختلف الإنتاج الغذائي بزيادة المدخلات من عنصر العمل، حيث يمثل دالة الإنتاج الزراعي ويتحدد الناتج الكلي من الغذاء بالتغيير في مقدار متغير واحد فقط وهو المدخلات من عنصر العمل (LA) وكمية ثابتة من رأس المال (KA) وثبات التكنولوجيا التقليدية (TA).

الجزء الأسفل ناحية اليمين يوضح منحنيات الناتج المتوسط والحدي لعنصر العمل (APLA)، (MPLA) المشتقين من منحنى الناتج الكلي الموضح أعلى.

كمية العمالة الزراعية QLA المتاحة واحدة في الجزئين، وهي الموضحة على المحور الأفقي والمعبر عنها بالملايين من العمال. وكما يصف لنا لويس الاقتصادات المتخلفة حيث يعيش ويعمل نحو 80 بالمائة إلى 90 بالمائة من السكان في المناطق الريفية. وضع لويس فرضيتين خاصين بالقطاع التقليدي هما:

أولاً: هناك فائض عمالة بمعنى أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي الصفر. ثانياً: جميع العمال الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج. لذلك فإن الأجر الريفي الحقيقي يتحدد بالإنتاجية المتوسطة لعنصر العمل، وليس بالإنتاجية الحدية. بعد ذلك، فإن العمالة الإضافية يمكن سحبها من القطاع الزراعي فقط عند مستوى مرتفع لتكلفة إنتاج الغذاء، لأن نقص العمال من معدل الأرض يعني أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل الريفي لم تعد صفراً<sup>1</sup>.

بناءً عليه، فإن منحنى عرض العمل سيصبح ذو انحدار موجب طالما كانت الأجور والتوظيف في القطاع الحديث مستمرة في الزيادة مع تحرك توازن النشاط الاقتصادي من القطاع الزراعي التقليدي الريفي إلى القطاع الصناعي الحضري الحديث. انتقادات نموذج لويس.

بالرغم من كون نموذج القطاعين لأرثر لويس في التنمية بسيطاً ومتطابقاً تقريباً مع التجارب الفعلية التي مر بها الغرب في مراحل النمو الاقتصادي، إلا أنه احتوى على ثلاثة فروض لا تناسب الواقع الاقتصادي والمؤسسي لأغلب دول العالم الثالث المعاصرة وهي:

أولاً: يفترض النموذج، ضمناً، تناسب الزيادة في تحول العمال من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي مع معدل تراكم رأس المال في هذا القطاع، فكلما زاد التراكم الرأسمالي زاد نمو القطاع الصناعي وزاد الطلب على العمالة.

ولكن ماذا لو أعيد استثمار أرباح الرأسماليين باستخدام أجهزة وآلات حديثة كثيفة رأس المال و موفرة لعنصر العمل؟ (نحن بهذا الشكل نقبل بالتأكيد الفرض المثير للجدل

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 136.

و هو أن أرباح الرأسماليين في الحقيقة يعاد استثمارها داخل الاقتصاد المحلي، ولا ترسل للخارج في شكل هروب لرأس المال ليضاف إلى الودائع بالبنوك الغربية.)

ثانياً: يفترض النموذج-أيضاً ضمناً-وجود فائض مستمر للعمالة في القطاع الريفي بينما يوجد توظيف كامل في القطاع الحضري الصناعي وهنا تشير معظم الدراسات المعاصرة إلى أن هذا الفرض هو على العكس تماماً مما يحدث في الواقع<sup>1</sup>.

ففي أغلب دول العالم الثالث توجد البطالة السافرة في القطاع الصناعي الحضري والقليل من البطالة السافرة أو المقنعة في القطاع الزراعي التقليدي الريفي.

حقاً توجد مواسم يقل فيها الطلب على عنصر العمل في القطاع الزراعي أو في بعض المناطق الجغرافية من العالم، إلا أن معظم اقتصاديي التنمية يوافقون عادة على الفرض القائل بظهور البطالة في المناطق الحضرية في البلدان المتخلفة بمعدلات أعلى من المناطق الريفية، و هو ما يفترض آرثر لويس عكسه تماماً.

ثالثاً: الفروض غير الواقعية، هو مسألة بقاء مستوى الأجور الحقيقية في القطاع الصناعي ثابتاً بقدر ما يستمر فائض العمالة في القطاع التقليدي. فمن المشاهد استمرار ارتفاع مستويات الأجور في المناطق الحضرية والصناعية وفي كافة دول العالم (سواء بالمعايير المطلقة أو النسبية) حتى ولو كانت هناك بطالة سافرة في قطاع أو آخر من قطاعات الاقتصاد القومي.

#### رابعاً: نموذج سولو.

ويعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو إسهاماً حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو وهو الأمر الذي أدى إلى حصول «سولو» على جائزة نوبل في الاقتصاد. ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي. وخلافاً للافتراضات التي اشتمل عليها نموذج هارود-دومار، مثل افتراض ثبات معاملات الدالة، وافتراض ثبات الغلة، نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة (أو العوائد) بشكل منفصل لكل من عنصر العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معاً. وعلى ذلك، يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار أن سولو وغيره من القائمين بالتنظير في مجال النمو الاقتصادي، يفترضون أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى<sup>2</sup>.

وطبقاً لنموذج سولو، يتم استخدام دالة الإنتاج النمطية التي تأخذ الشكل التالي

1- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص.110.

2- David Begg Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, *Macroéconomie*, (Paris: DUNOD 2eme édition, 2002), p.297.

$$Y = Ae^{\mu t} K^\alpha L^{1-\alpha}$$

وتشير Y إلى الناتج المحلي الإجمالي، K رصيد رأس المال البشري والمادي، L عنصر العمل غير الماهر، A ثابت المعادلة الذي يوضح المستوى التكنولوجي الأساسي،  $e^{\mu t}$  يوضح ثبات معدل النمو الخارجي للمستوى التكنولوجي الذي يتحقق عبر الزمن t. وعلى ذلك، نجد أن  $\alpha$  تعبر عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال (وهي النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي تنتج عن زيادة مقدارها 1 بالمائة في رصيد رأس المال البشري والمادي). وبافتراض أن  $\alpha$  تقل عن الواحد، وأن رأس المال الخاص يحصل على الناتج الحدي كعائد له، فإنه لا توجد وفورات خارجية. وعلى ذلك، نجد أن صياغة النظرية النيوكلاسيكية للنمو تتضمن حالة تناقص الغلة لعنصر رأس المال والعمل<sup>1</sup>.

وطبقاً للنظرية النيوكلاسيكية القديمة للنمو، يأتي نمو الناتج من واحد أو أكثر من عوامل ثلاثة: حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل (عن طريق النمو السكاني والتعليم)، حدوث زيادة في عنصر رأس المال (من خلال الادخار والاستثمار)، حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي، ونلاحظ أنه في الاقتصاديات المغلقة (التي ليس لديها أنشطة خارجية) ذات معدلات الادخار المنخفضة، سوف تحقق نمواً بطيئاً في المدى القصير بالمقارنة بالاقتصادات ذات معدلات الادخار المرتفعة (بافتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه)، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق مستويات منخفضة من متوسط الدخل الفردي.

أما في الاقتصادات المفتوحة (حيث تتواجد التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، إلخ) فهي تحقق مستويات دخل مرتفعة بسبب تدفق رأس المال من الدول الغنية إلى البلاد الفقيرة التي تكون معاملات رأس المال / العمل لديها منخفضة، وبالتالي تكون العوائد على الاستثمار أكثر ارتفاعاً، ويستتبع ذلك أن إعاقه تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل، وزيادة درجة التدخل من جانب حكومات الدول، الأقل تقدماً، سوف يؤدي - طبقاً للنظرية النيوكلاسيكية للنمو - إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث<sup>2</sup>.

لذا لم تكن مفاجئة أن يفشل هيكل هذه النظرية في إمدادنا بتفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصادات حول العالم.

فأي زيادة في GNP لا يمكن أن تنسب إلى الموائمات قصيرة المدى في رصيد رأس المال أو العمل ينبغي أن نعزوها إلى شيء ثالث يسمى بواقى سولو.

1- Ulrich Kohli, *Analyse macroéconomique*, (Bruxelles, Belgique :De Boeck université, 1999), p.418.

2- Michel DEVOLY, *Théories macroéconomiques (fondement et controverses)*, (Paris : Armand colline 2eme édition, 2004) p.221.

ومن المقبول بديها أن هذا المدخل به على الأقل نقيصتين أو عيبين لا يمكن إغفالهما هما<sup>1</sup>:

أولاً: باستخدام الإطار النيوكلاسيكي فيكون من المستحيل تحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنه مستقل كلياً عن القرارات الاقتصادية.

ثانياً: النظرية التقليدية الحديثة فشلت في إعطاء تفسير للاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة.

إن التحرر من الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية التقليدية للنمو الاقتصادي ازداد كثافة خلال أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، حيث زادت حدة أزمة ديون العالم الثالث و زادت بوضوح عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

بالإشارة إلى النظرية النيوكلاسيكية فانخفاض معدلات رأس المال/العمل في دول العالم الثالث يؤدي إلى ارتفاع هائل في معدلات عوائد الاستثمار.

إن السلوك الشاذ لتدفقات رأس مال العالم الثالث (من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية) ساعد على الإمداد بقوة دافعة لتطوير المنهج الجديد للنمو والتنمية الاقتصادية.

إن مفهوم النمو الداخلي (و بشكل أبسط نظرية النمو الحديثة) لم يكتمل كلياً كباقي المداخل الأربعة. فنظرية النمو الحديثة تعتبر عنصراً رئيسياً لنظرية التنمية.

### III- نظرية النمو الداخلي.

في البداية نؤكد على أن النظرية الحديثة في النمو تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي لـ: GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام. على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية فهذه النماذج تنظر إلى GNP باعتباره نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل<sup>2</sup>.

إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. و بشكل أكثر إيجازاً فإن نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم و معدل النمو لـ: GNP الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو (ويطلق عليه بواقي سولو).

كما أن نماذج النمو الداخلي تحمل في طياتها نوعاً من تشابه الهيكل الموجود في النماذج النيوكلاسيكية ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها بالنسبة للافتراضات والاستنتاجات وأغلب الاختلافات النظرية الهامة تنتج من ثلاثة عوامل هي<sup>3</sup>:

1- Michael BURDA, Charles WYPLOSZ, **Macroéconomie une perspective européenne**, (Paris : 3eme édition, traduction de la 3eme par Jean HAROUD, de boeck), P.58.

2- Gregory N MANKIW, **Macroéconomie**, (PARIS : 3eme édition De boeck ,2003), p.122.

3- Michael BORDA et Charles WYPLOSZ, Op. Cit,P.65.

**أولاً:** إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيك القائل بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث إنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان كان التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معجل العائد على رأس المال المستثمر. بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفورات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.

**ثانياً:** نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في غلة الحجم و تباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.

**ثالثاً:** حيث إن التكنولوجيا لا تزال تلعب دوراً مهماً في هذه النماذج، فإنه لم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

إن الطريق المفيد و الواضح للتفرقة بين نظرية النمو الحديثة (النمو الداخلي) و النظرية النيوكلاسيكية التقليدية (القديمة) هو أن نتعرف على العديد من نظريات النمو الداخلي التي نستطيع أن نعبر عنها بهذه المعادلة البسيطة  $Y=AK$  في هذه المعادلة  $A$  يقصد بها أن تشير إلى أي عامل يؤثر على التكنولوجيا و  $K$  أيضاً تشمل على كل من رأس المال المادي والبشري، لكن لاحظ أنه لا يوجد تناقص للعوائد على رأس المال في هذه المعادلة. لهذا فوجود إمكانية للاستثمار في رأس المال المادي و البشري يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية التي تزيد من المكاسب الخاصة مرة أخرى بكمية كافية تعوض تناقص العوائد.

إن النتيجة الصافية هي أن النمو المتواصل طويل الأجل ينتج من تزايد غلة الحجم وهي نتيجة ممنوعة وفقاً لنظرية النمو الكلاسيكية التقليدية.

وبناء عليه، وعلى الرغم من أن نظرية النمو الحديثة أعادت التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فإنها أيضاً قادت إلى العديد من المضامين للنمو التي تكون متعارضة مباشرة مع النظرية التقليدية.

فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة و تختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

علاوة على ذلك، فلا يوجد اتجاه لأن تصل مستويات الدخل الفردي في الدول الفقيرة في رأس المال لتلك المستويات في الدول الغنية ذات معدلات الادخار المماثلة. و النتيجة لهذه الحقائق أن الركود الطويل في واحدة من الدول يقود إلى زيادة مستمرة في فجوة الدخل بين هذه الدول نفسها و الدول الأخرى الغنية.

لكن ربما يكون أهم شكل لنماذج النمو الاقتصادي الداخلي هو أنها تساعد في شرح التدفقات الدولية غير العادية لرأس المال التي تؤدي إلى تضخيم التفاوت في الثروة بين دول العالم الأول والثالث.

فاحتمال تحقيق معدلات مرتفعة لعوائد الاستثمار المقدمة للدول النامية مع انخفاض معدلات رأس المال/العمل سوف تتآكل بسبب انخفاض مستويات الاستثمار المكمل في رأس المال البشري (التعليم) أو البحث والتطوير.

وبسبب عدم حصول الأفراد على أية مكاسب شخصية ناتجة عن الوفورات الخارجية الموجبة التي تتولد من خلال استثماراتهم، فإن السوق الحرة تقود إلى تراكم ينخفض قليلاً عن المستوى الأمثل لرأس المال، حيث أن الاستثمارات المكملّة تنتج منافع اجتماعية مثلما تنتج المنافع الخاصة بالحكومات ربما تحسن من كفاءة تخصيص الموارد.

وتستطيع الحكومات عمل هذا عن طريق إنتاج السلع العامة أو تشجيع الاستثمار الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة، حيث يتراكم رأس المال البشري و يولد زيادة متلاحقة في عوائد الحجم<sup>1</sup>.

فعلى عكس نموذج سولو نجد أن نظرية النمو الحديثة تفسر التغييرات التكنولوجية بأنها نتائج داخلية للاستثمار العام والخاص في رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة.

وعلى العكس من نظريات الثروة المضادة للنيوكلاسيك فإن نماذج النمو الداخلي تقترح بأن يكون الدور الفعال للسياسة العامة في تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في مكونات رأس المال البشري، وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة مثل برامج الكمبيوتر والاتصالات.

ومع أن نظرية النمو الداخلي في العديد من الحالات تظل تجد جذورها في الاتجاه التقليدي النيوكلاسيكي، إلا أنها تقدم تحولا عن اتجاه النمو المرتبط بمذهب حرية الأسواق وسلبية الحكومات<sup>2</sup>.

**انتقادات نظرية النمو الحديثة.**

من أهم عيوب نظرية النمو الحديثة أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصادات دول العالم الثالث.

علاوة على ذلك، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال.

- Abdelkader Sid Ahmed, *croissance et développement, théorie et politique*, (Paris: Edition Published, , 1 2004). p.53  
2-Ibid.p.55.

ولأن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة فإن صلاحية دراستها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة و خاصة عند المقارنة بين دولة و أخرى. في الحقيقة فإن ضعف الحوافز ربما تكون مسؤولة عن بطء نمو GNP مثلها مثل انخفاض معدلات الادخار وتراكم رأس المال البشري وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد أمر شائع في الاقتصادات التي تجتاز مرحلة الانتقال من الأسواق التقليدية إلى الأسواق التجارية الكبيرة<sup>1</sup>.

#### IV- نماذج الثورة على التبعية الدولية.

لقد تزامن شيوع مدرسة التبعية مع بزوغ نجم الاقتصادي الأرجنتيني رؤول بريش الذي استخدم تعبير المركز (centre) والمحيط عند تحليله لظاهرة التخلف الاقتصادي ومما سمح لهذه الأفكار بالانتشار هو تركيزها على التبعات التي خلفتها مرحلة الاستعمار ولكن العامل الذي ساعد على رواج هذا التحليل هو أن بريش كان أول سكريتير للجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة.

لقد كان فحوى هذا التحليل أن العالم ينقسم إلى شطرين المركز المؤثر الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية و المحيط المتأثر الذي تدور في فلكه دول أمريكا اللاتينية، وكانت ملاحظة بريش الأساسية أن المركز يمتاز بالتجانس، بينما المحيط يتفكك باستمرار ومن هنا عد المنظور البنيوي منهجا عمليا لمعالجة ظاهرة التبعية.

أثرت هذه الأفكار التي ذاع صيتها في الخمسينات في جملة من الاقتصاديين النيوماركسيين في أمريكا اللاتينية. ما أدى إلى توظيفها في كتاباتهم كلما أرادوا تفسير و تحليل ظاهرة التخلف الاقتصادي، و قد رد هؤلاء الاقتصاديون الأسباب الرئيسية للتخلف إلى التبعية الاقتصادية للمركز الرأسمالي أو الاستعمار الجديد حسب رأيهم الذي يهدف دائما إلى تفكيك البنية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية إلى قطاعين<sup>2</sup>:

قطاع حديث؛ تابع و مندمج في الاقتصاد العالمي، و قطاع تقليدي متخلف. لقد راجت هذه التحاليل في ظل إخفاق التجربة الرأسمالية في دول أمريكا اللاتينية وفشل نمط النمو الذي اتبعته هذه الدول في الخمسينيات من القرن الماضي وكان يتخذ من إستراتيجية الإحلال محل الواردات إستراتيجية إنمائية وذلك بهدف تكثير العمل وبغرض تشييد قاعدة صناعية من مهامها إغراق السوق الداخلية بمنتجات محلية، و لكن ما إن ظهر عقد الستينات حتى كانت المديونية قد استفحلت بشكل رهيب في أمريكا اللاتينية، ونجمت عنها تنمية تابعة. في أثر ذلك انقسمت مدرسة التبعية إلى اتجاهين: أحدهما اتجاه نيوماركسي يرى أن الصين تحت قيادة ماوتسي تونغ تمتلك الوسائل الإيديولوجية الناجعة لعلاج موضوع التنمية الاقتصادية من منظور وطني بعيد عن

1- محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص.150.

2- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص.141.

نظرية المركز والمحيط بخلاف المدارس الماركسية الكلاسيكية الغارقة في أو هام الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية.

والآخر اتجاه بنيوي يحتل موقعه بين النيوكلاسيكيين والنيورماركسيين وينظر إلى ظاهرة التخلف الاقتصادي على أنها مسألة داخلية أكثر منها خارجية، كما أن هذا الاتجاه يناسب العداء للنظام الرأسمالي العالمي لأنه يرى في النظام مجرد بنية مؤقتة. انتقادات نماذج الثورة على التبعية الدولية.

كانت نظرة مدرسة التبعية إلى الحاضر والمستقبل اختزالية غلب عليها التركيز على العنصر الاقتصادي، فعد التخلف نتيجة تاريخية لا يمكن معالجتها إلا بفك الارتباط بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وإذا دعتنا الضرورة لتشير إلى عنصر آخر فإن إشارتها إليه تكون من داخل الإطار الإيديولوجي، الذي لا يتناسب مع تركيبة المجتمع وبهذا تكون مدرسة التبعية قد اختزلت التنمية في الارتفاع بوتيرة التصنيع الذي لم يحقق أهدافه ولم يرتفع حجم معدلات إنتاجه بل أسهم في تهميش الإنسان وتمزيق النسيج الاجتماعي هذا ما أدى إلى توجيه النقد إلى هذه المدرسة من داخلها فتجد فرناندو هنري كارداسو وهو أحد رواد مدرسة التبعية\* اعتمد رؤية جديدة إلى مستقبل دول الجنوب تعتمد على التعليم و الإبداع ودولة أفضل وذلك يستدعي في نظره استثمار رأس المال البشري وإحداث قفزة تكنولوجية عظيمة مما يدعو إلى ديمقراطية المجتمع والدولة والتزواج بين العلوم والتكنولوجيا والحرية<sup>1</sup>.

\*- مدرسة التبعية هي عبارة عن استكمال للفكر الماركسي , و حاولت هذه المدرسة تفسير العلاقات والتفاعلات الدولية التي تتعلق خاصة بالتخلف، والتقدم في العالم وفقا لتقسيم دولي أكد أن الصراع موجود داخل النسق الدولي هو صراع بين الشمال والجنوب, أي بين الدول الصناعية المتقدمة و بين الجنوب أي الدول المتخلفة و ليس الصراع بين الشرق و الغرب. نقلا عن الرابط التالي:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163170>

1- مدحت القرشي، مرجع سابق، ص.117.

## خلاصة الفصل الأول.

من خلال كل ما تقدم في هذا الفصل نجد أن مفاهيم التنمية و النمو عرفت تطورا كبيرا ومستمرًا، تبعا للتطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي في تشخيص مصادر النمو التي ظلت الظروف المحيطة هي التي تصنعها وتبلورها في ذاكرة البشر فتتبنها وتتنظر في إطارها. فكان مصدر النمو بالنسبة للنظرية التقليدية يتمثل في الجانب المادي فقط الذي تسببه عوامل خارجية، والتقدم التكنولوجي الذي هو نشاط فردي حر والذي يكون الدافع إليه هو الربح عند شومبيتر، بالإضافة إلى عامل السكان. وهي عوامل مضاعفتها قد تقود إلى مضاعفة النمو إذا كانت فعلا مصدرا له، مما يؤدي إلى التقارب بين الاقتصاديات المختلفة، والذي يحصل فعلا حسب سولو عندما ينتشر التقدم التكنولوجي في العالم. لكن شيئا من هذا لم يحدث في ظل اعتبار تلك النظريات للنمو بأنه خارجي المنشأ، ليس للسياسات الاقتصادية ولا لتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي أي دور فيه، حيث ترى النظرية النيوكلاسيكية أن تصرف أطراف النشاط الاقتصادي (استثمار + بحوث) لا يؤثر على معدل النمو في المدى الطويل، لأن الإيرادات الحدية لرأس المال هي إيرادات متناقصة مما يعني أن مزيدا من الاستثمار يقود إلى هبوط فاعلية رأس المال، وبالتالي تتناقص إيراداته، وهو ما يعني ان زيادة معدل النمو عن طريق التراكم الرأسمالي لا يقود إلا إلى نمو مؤقت. فكان لابد من إعادة النظر في ذلك فجاءت نظريات النمو الحديثة مؤكدة أن دور السياسات التدخلية في تحقيق النمو، وبالتالي في تحقيق مزيد من الرفاهية للمجتمع، حيث ركزت على ضرورة تدخل الدولة في توجيه النمو لزيادة معدله، وذلك من خلال السياسة الحكومية التي تزيد من معدله عن طريق الاستثمارات الواسعة التي تسمح بتوسيع السوق، مما يسمح للاقتصادات المختلفة بالاستفادة من اقتصاد الحجم، الأمر الذي يسمح بتحقيق الأرباح التي تستخدم في المزيد من التوسع وبالتالي استمرار النمو، و عندما وصل اقتصاديو أمريكا اللاتينية إلى المؤسسات المالية الدولية ظهر ما يسمى بمدرسة التبعية بقيادة الاقتصادي راؤول بريبيش، حيث اختزلت هذه المدرسة مفهوم التنمية في شقه الأيديولوجي. و لعل من افرازات العولمة و انفتاح الاسواق هو ظهور بلدان استطاعت ان تاخذ باسباب التطور و الرقي و انتقلت من حالة التخلف الى التقدم و اضحت منافسا مهما للاقتصادات المتقدمة وهو ما يصطلح عليه بالاقتصادات الناشئة وهو ما سنحاول مناقشته في الفصل الثاني

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنشوء الاقتصادي  
"المفاهيم والمرتكزات"

**تمهيد:**

لعبت الاقتصاديات الناشئة دورا متزايد الأهمية على الساحة العالمية، خاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك نتيجة التطور الذي عرفته هذه الدول، والدور الفعال الذي لعبته ضمن الحركة الدولية لرؤوس الأموال. إلا أن النجاح الذي حققته لم يخل من الاضطرابات ثم الأزمات، إلا أنها نجحت في تجاوز هذه الأزمات على نحو أفضل مقارنة بنظيرتها من الدول واستطاعت إعادة الاستقرار تدريجا إلى أسواقها المالية<sup>1</sup>.

**المبحث الأول: مفهوم وخصائص النشوء الاقتصادي.**

في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، بدأ استخدام مصطلح "الاقتصاديات الصناعية حديثا" (Newly Industrialized Economies) لوصف تلك الدول التي حققت معدلات نمو سريعة، نتيجة تبنيها للعديد من السياسات الليبرالية وقيامها بعمليات الإصلاح الاقتصادي المعتمدة أساسا على الانفتاح على الأسواق الخارجية. وكانت مقتصرة آنذاك على بعض الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية. بعدها قامت مؤسسة التمويل الدولية (التابعة لمجموعة البنك الدولي)، بطرح مفهوم "الأسواق الناشئة" (Emerging Markets) بدلا عن مصطلح "الاقتصاديات الصناعية حديثا"، والمقصود به مجموع الدول النامية متوسطة الدخل التي تسمح للمستثمرين الأجانب بشراء الأسهم في أسواقها المالية. ثم توسع نطاق مصطلح "الأسواق الناشئة" ليشمل المزيد من الدول والمناطق، وتم استبدال مصطلح "الاقتصاديات الصناعية حديثا" و "الأسواق الناشئة" بمصطلح "الاقتصاديات الناشئة" (Emerging Economies)<sup>2</sup>. ولقد تم تقسيم هذه الدول إلى مجموعات حيث أطلق مصطلح الاقتصاديات المصنعة حديثا على الدول الناشئة في آسيا وتضم كل من تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية وسنغافورة. كما تعرف المجموعة التي تضم البرازيل، روسيا، الهند الصين، بدول البريك (BRIC)، وتم إضافة جنوب إفريقيا لتعرف باختصار (BRICS)، ومجموعة (N.11) التي تضم كل من بنغلاديش، مصر واندونيسيا وإيران وكوريا، والمكسيك، ونيجيريا، باكستان والفلبين وتركيا وفيتنام انطلاقا مما سبق كيف يمكن القول على وجه التحديد بأنّ بلدا ما "ناشئ"<sup>3</sup>؟

**I - مفهوم النشوء الاقتصادي.**

1 -Yamina Mathlouthi,L' «émergence»: contenu du concept et évolution des expériences, Introduction, (Paris, L'Harmattan, 2008), p. 17.

2-The Boao Forum for Asia, The Development of Emerging Economies, Annual Report (2009), p.1.

3 -Yamina Mathlouthi, Op. Cit, p. 17.

تم استخدام مفهوم "النشوء"<sup>1</sup> في اليونان القديمة، خاصة من قبل **طالس**، لوصف ظاهرة لا يمكن تفكيكها بحيث أن "الكل أكبر من مجموع أجزائه". في الواقع، هذا التصور الواسع جدا ملائم بشكل كاف للمقاربة في العلوم الاجتماعية، حيث تتعدد عمليات النشوء وتتنوع فهي في الواقع تمضي من التحليل السوسيولوجي للسلوكيات الجماعية إلى تحليل الأحداث الاقتصادية، مروراً بدراسة نظم المعلومات من نوع الشبكات (الإنترنت والإنترنت، والشبكات الاجتماعية).

في الاقتصاد، ترجع عموماً فكرة "النشوء" إلى **جون ستوارت ميل** الذي يميز القانونين الذين ينظمان الطبيعة: النمط المثلي أو الناتج (قوانين السببية) والنمط المتباين أو الناشئ الذي لا يمكن تفسيره بقوانين السببية.

يعني "النشوء" فرض الذات والظهور في موضع جيد على إحداثيات التنمية، لذا يمكنه رؤية بناء اقتصادي انتقالي، قاسمه المشترك هو النمو الاقتصادي. وهكذا فـ"النشوء" هو أولاً تحقيق المماثلة مع الدول الأكثر تقدماً، وامتلاك رؤوس أموال تسمح باحتلال مكان في السوق في ظل العولمة<sup>2</sup>.

يبدو النشوء كظاهرة اقتصادية كلية جديدة، لا يمكن التنبؤ بها. وليست متوقعة مع هياكل ووظائف جديدة (سيئة الترابط بمتغيرات يمكن تحديدها)، وديناميكية خاصة مبنية على توازنات جزئية (من الاقتصاد الجزئي)، ولكن مؤدية إلى حالة جديدة من التوازن العام. لهذا ينبغي للاقتراب من المفاهيم الاقتصادية الحديثة أن تُضاف بطبيعة الحال إرادة الاعتماد على النظم المالية والإنتاجية والمؤسسية والثقافية الهادفة إلى إحداث نمط هيكلي جديد ومستدام للرفاه الاجتماعي<sup>3</sup>.

النشوء يعني الخروج من بيئة يكون الشيء مغموراً فيها والظهور على السطح، وهو مفهوم نشأ من العلوم الفيزيائية (البصريّات، والسوائل) والبيولوجية (الجهاز العصبي، والأعضاء). تستخدمه العلوم الاقتصادية بمعنى الظهور المفاجئ لبلد ما على الساحة الدولية. ولكن هذا المصطلح نادراً ما يستخدم في العلوم الاجتماعية، إذا كان أحد يتحدث اليوم عن الاقتصاديات الناشئة فإنه يبدو أكثر إشكالاً للنظر في الشركات الناشئة. وهذا يعني أن فكرة النشوء تشير إلى إعداد من حيث التنظيم والتنمية الجماعية والمعمولة، وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع<sup>4</sup>.

1 - Yamina Mathlouthi, Op. Cit, p. .

2-Pierre-Noel DENIEUIL, **Maghreb et sciences sociales, entre économie et société : de la problématique de l'émergence économique à la lecture des pratiques sociales**, (Paris, L'Harmattan, 2008), P 10.

3- Yamina Mathlouthi, Op. Cit, p. 18.

4- Pierre-Noel DENIEUIL, Op. Cit, p. 9.

وتظل الحقيقة أن النشوء هو جزء من محور تطور وحدوي للرأسمالية، ما دامت البلدان الاشتراكية والشيوعية السابقة لا تسمى "ناشئة"، إلا إذا إنسجمت مع النموذج الليبرالي الجديد لمبادئ اقتصاد السوق كروسيا على سبيل المثال<sup>1</sup>.

## II- الخصائص الأساسية للنشوء الاقتصادي.

في هذا الصدد، ولتأكيد الطابع العالمي لمعايير النشوء، نرى ظهور قواسم مشتركة من خلال المؤشرات الأساسية للنشوء من الناحية الاقتصادية. هذه المؤشرات تفرض نفسها وبالتالي مهما كان تنوع وخصوصية السياقات المنظور فيها إلا أن هناك<sup>2</sup>:

**أ- زيادة في معدلات النمو الاقتصادي:** من العوامل التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي<sup>3</sup>:

\* **توافر الموارد الاقتصادية:** إن توافر الموارد البشرية والمالية يساهم في زيادة النمو الاقتصادي والذي ينعكس على باقي القطاعات الأخرى؛

\* **التقدم التكنولوجي:** يساعد على النمو الاقتصادي بشكل كبير، حيث أصبح بالإمكان التطوير والإنجاز بسهولة ومرونة مع توافر التقدم التكنولوجي؛

\* **الاستخدام الأمثل والشامل للموارد الاقتصادية:** بمعنى أنه يجب استغلال جميع الموارد الموجودة وتحقيق أكبر فائدة منها، ويجب أن لا يكون هناك مورد اقتصادي معطل؛

\* **السياسات الاقتصادية المتبعة:** إن طبيعة السياسات المتبعة والتشريعات القانونية التي تتعلق بالأمور المالية من شأنها أن تزيد في معدل النمو الاقتصادي إذا كانت سياسات وبرامج إيجابية وفعالة؛

\* **توافر الاستقرار السياسي:** يعدّ توفّر الأمن والأمان والاستقرار السياسي من متطلبات الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، فعدم وجود الاضطرابات أو المشاكل في الدولة يجعل للنمو الاقتصادي بيئة خصبة لزيادة معدلاته؛

**ب- تحرير التجارة وخصخصة سوق رأس المال:** ولد مفهوم "النشوء" تاريخيا في عام 1980 تحت دفع أسواق الأوراق المالية في بلدان الجنوب التي مثلت لفترة طويلة بالنسبة للبلدان النامية نموذجا يحتذى به. وبالنسبة لأصحاب القرار فيها، فهو يغطي واقعا معينا فمن بين البلدان النامية، يتعلق الأمر بالدول التي تمارس بطريقة فعالة نوعا ما اقتصاد السوق، وتصل بذلك إلى التمويل الدولي بينما تلتزم ببرامج إصلاحات عميقة. وتتعلق هذه الأخيرة ب: تحرير تجارتها الدولية، تحرير سوقها المالي وأسواق رأس المال، تعزيز نمو ناتجها المحلي الإجمالي والحد من الفقر<sup>4</sup>.

1- Ibid, p. 11.

2- Ibid., p. 11.

3- سامر حياتي، ما هو معدل النمو الاقتصادي، بتاريخ: 17 فبراير 2015، أنظر الموقع: <http://mawdoo3.com/>

4- Yamina MATHLOUTHI, Op. Cit, p. 18.

ت- تطوير البحث التكنولوجي لصالح الصادرات المصنعة: وعلى هذا النحو، تدعى البرازيل والمكسيك "ناشئة" أساسا بفعل صادراتها المصنعة ذات التكنولوجيا العالية، وهو المؤشر الأول للنشوء. ينبغي تحديد المعيار العالمي للنشوء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها دعما جديدا للنمو تسهم فيه الاستثمارات الدولية. وقد دخلت هذه التكنولوجيا في عادات الابتكار وأثرت على طرق للإنتاج والتبادل والاستهلاك والتنظيم. فهي تقترح إعادة صياغة العرض مع خدمات جديدة<sup>1</sup>.

ث- المعيار الإجتماعي للنشوء: رغم أن مفهوم "النشوء" يندمج اليوم مع الوصول إلى الحدثة إلا أنه من المهم النظر في نقاط ضعفه. فوصف النشوء لم يعط إلا للبلدان التي انخرطت في إصلاحات تحرير التبادلات التجارية والاستثمارات المالية فارتفع "مستوى المعيشة" فيها لزوما. ولكن عددا كبيرا من ما يسمى بـ "الدول الناشئة" يصطدم بفوارق كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضا في نقل المعرفة التكنولوجية، والحوكمة السياسية، وتطوير الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية<sup>2</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن المفارقة في المعيار الاجتماعي يكمن في: (الحد من الفقر، والديمقراطية التشاركية والاجتماعية ونظام الرعاية الصحية)، لكنه حتى الآن لا يعتبر معيارا لوصف الاقتصاد بالنشوء.

ج- الحكم الراشد: أظهرت الدراسات أن النشوء ليس مرادفا بالضرورة للحكم الرشيد. فقد عرفت بعض الدول نموا بشكل ملحوظ في ظل سوء الإدارة. أليس للدول التي يقال أنها "الأكثر فسادا" في النظام العالمي الحالي الذي يقال له "الديمقراطي" معدلات نمو جيدة<sup>3</sup>، بالنظر إلى مؤشرات النمو الاقتصادية في هذا السياق، أمازال من "العلمي" الاعتقاد أن نمو الرأسمالية الليبرالية سيذهب دائما في اتجاه أخلاقيات "القيم الجيدة" للثقة أو الديمقراطية<sup>4</sup>؟

ح- تبني مبادئ اقتصاد السوق: تندمج روسيا والبلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية في فئة البلدان الناشئة، ليس بسبب تحسين أدائها الصناعي والتصديري أو ديناميكية سوقها المحلية بل لانضمامها الرسمي إلى مبادئ اقتصاد السوق<sup>5</sup>.

خ- التغيير في هيكل الميزان التجاري: يبدو أن التغيير الكبير لهذه الدول في ميزانها التجاري يطوي صفحة هيمنة صادرات السلع الأولية، لأن حصة صادرات التكنولوجيا المتقدمة تنمو بشكل كبير في إجمالي صادراتها الصناعية<sup>6</sup>.

د- كثافة الجهاز الصناعي الموجه للتصدير: في حالة البلدان مثل كوريا الجنوبية و ماليزيا، سبب إدراجها في مجموعة البلدان الناشئة يعود إلى النمو الهائل في صادراتها

1- Pierre-Noel DENIEUIL, Op. Cit, p. 11.

2- Ibid p. 12.

3- Ibid

4- Ibid

5- Yamina MATHLOUTHI, Op. Cit, p. 19.

6- Ibid

الصناعية، بسبب وجود الشركات العالمية على أراضيها والتي تسمح باستيعاب فوائد التبادلات والسيطرة على حصة متزايدة من سوقها على الصعيد العالمي<sup>1</sup>.

**ذ- المعيار الديموغرافي:** تشكل الديموغرافيا أيضاً معياراً ممكناً للنشوء، فبلد كالهند بسبب وزنه الديموغرافي من مصلحته أن يمثل سوقاً محلية كبيرة، وأن يولد بالتالي حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي لا يستهان بها من الثروة العالمية<sup>2</sup>.

وباختصار تتميز البلدان الناشئة بتكاملها الإنتاجي والمالي الكبير وبجهودها من أجل الانفتاح الاقتصادي\* في إطار عملية تطور نوعي ينقلها من حالة التخلف إلى النشوء الرأسمالي. ومن اللائق أن يضاف إلى الدول السابقة بعض دول شرق آسيا ذات الصادرات القوية، بما في ذلك كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، التي أدرجت في "الاقتصاد العالمي" ونتجت من سياسات عامة قوية التأطير وحمائية في الأسواق الخارجية وحمائية لأسواقها المحلية. ومع ذلك فقد استفادت دول مثل تايلاند والفلبين وماليزيا أيضاً في مرحلة ثانية من نقل الصناعة اليابانية والتايوانية<sup>3</sup>.

### المبحث الثاني: معايير وتصنيفات واهم مميزات الدول الناشئة.

تصنف البلدان في مختلف أنحاء العالم في عدد من الفئات على أساس تنميتها الاقتصادية، وتستند هذه التصنيفات إلى العديد من المعايير، ومن المعلوم أن الدول التي تعتبر أكثر تطوراً تسمى عادةً بالدول المتقدمة أو دول العالم الأول، في حين يطلق على الدول الأقل تطوراً الدول النامية أو دول العالم الثالث، فما هي الأسس التي تعتمد عليها هذه التفرقة بين نوعين من البلدان في العالم<sup>4</sup>؟

## I- المعايير.

1- Ibid

2-Yamina MATHLOUTHI, Op. Cit, p. 19.

\*- الانفتاح الاقتصادي: سياسة تقضي بتحرير المبادلات المالية والتجارية مع الخارج بإزالة العراقيل في مستوى التوريد ودفع التصدير وتقاس درجة الانفتاح الاقتصادي بقسمة قيمة الصادرات+ الواردات على الناتج القومي الخام ضرب مائة في تاريخ معين. كما أن الانفتاح يعني في أحد جوانبه التعامل الموضوعي مع النظرة للآخر والاستفادة منه وإفادته، وهذا ما نراه كثيراً في محاولات الشعوب وجهودها الحثيثة لتحقيقه والوصول إليه، أما بالنسبة لمشاركة الانفتاح في النهوض فهي وسيلة جيدة ومتبعة، لكن يجب أن يراعي البيئة المحيطة وظروف كل بلد. وتعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادي نموذجاً عاماً نجد تطبيقاً له في جميع دول العالم اليوم سواء كانت دولاً متقدمة أو متخلفة، رأسمالية أو اشتراكية، والانفتاح الاقتصادي كسياسة أو كمنهج للتنمية الاقتصادية له حدود وضوابط يجب أن تراعى عند وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث إنه يعد مفهوماً نسبياً مطلقاً، بمعنى أن التطبيق العلمي له يأخذ درجات وأنماط ومستويات مختلفة حسب طبيعة الاقتصاد القومي هل هو متقدم أم متخلف وحسب طبيعة النظام الاقتصادي هل هو اشتراكي أم رأسمالي؟

3 -Pierre-Noel DENIEUIL, Op.Cit, p. 20.

4- الدول المتقدمة والنامية والناشئة ... أين يكمن الاختلاف؟، الباحثون السوريون، بتاريخ: 19 جانفي 2015، أنظر الموقع: [www.syr-res.com/pdf.php?id=5024](http://www.syr-res.com/pdf.php?id=5024)

تصنيف الدول وتسجيلها في خانات التقدم ودرجات النمو والنضج أو في المراتب الأقل نمواً، يتباين ويختلف حسب المدارس الاقتصادية والمقاييس المتبعة فيها. فحسب الأمم المتحدة يتم التصنيف كل ثلاث سنوات على قاعدة ثلاثة معايير<sup>1</sup>:

أولاً- مستوى الدخل وفقاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً- توافر الموارد البشرية وفقاً لرقم قياسي مركب، يعتمد على مؤشر نوعية الحياة المادية (العمر المتوقع، استهلاك الفرد، معدل الالتحاق المدرسي).

ثالثاً- مستوى التنوع الاقتصادي أيضاً وفقاً لرقم قياسي مركب، يقوم على مؤشر حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج، واستهلاك الطاقة، إضافة إلى نوعية الصادرات السلعية. وتوجد معايير أخرى لتحديد الاقتصاديات الناشئة منها<sup>2</sup>.

1- نمو حصتها في تجارتها الخارجية، فحصة الصين مثلاً في التجارة الدولية ارتفع من 3.56% سنة 2000 إلى 9.6% سنة 2009 بمعنى أن حصتها في التجارة الخارجية زادت بمعدل 380%. هذه الدينامية في التجارة الدولية تسمح بتراكم احتياطات النقد الأجنبي في هذه الدول، وهو الأمر الذي يمكنها من اكتساب التكنولوجيات والسلع الاستهلاكية من الخارج. وفي جويلية 2010 كانت كل من الصين، روسيا، تايوان، الهند والبرازيل ضمن الدول الحاصلة على المراتب الأولى من حيث حجم الاحتياطات الأجنبية. إن الاحتياطات الأجنبية التي تمتلكها كل من روسيا والبرازيل سنة 2010 تعادل تلك التي تحتفظ بها كل دول منطقة اليورو.

2- زيادة مطردة في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل الوطني، ففي عام 1990 قدرت حصة البرازيل، الصين، الهند وروسيا، وجنوب أفريقيا من الثروة العالمية بـ 8.4% وفي سنة 2010 قدرت بـ 16% مقابل 24% للولايات المتحدة و 27% للاتحاد الأوروبي. مع معدل نمو سنوي قدره 8%. ومنذ سنة 2000، نصيب الفرد من الدخل تضاعف أربعة مرات في الصين، وثلاث مرات في البرازيل والهند.

3- اقتصاد متنوع لا يعتمد على تصدير المواد الأولية، كاد اعتماد هذا المعيار أن يقصي روسيا من قائمة استطاعت منذ أواخر التسعينيات إحداث تغيرات عميقة في اقتصادها من خلال تطوير قطاع الخدمات، والذي أصبح يساهم بنسبة 60.5% من الناتج المحلي الإجمالي لها.

4- وجود رؤوس الأموال الأجنبية التي يتم استثمارها لفترة طويلة، وتعتبر الصين، البرازيل، المكسيك، روسيا، الهند وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية من بين أهم الاقتصاديات المستقطبة الاستثمارية الأجنبي المباشر، ففي سنة

1- عبد الله رزق، اقتصاديات ناشئة في العالم: نماذج تنموية لافئة، (بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2009)، ص. ص. 10-11.

2- François Lafargue, « Des économies émergentes aux puissances émergentes », Questions internationales n°51, La Documentation française (septembre-octobre 2011), p.102.

2010 استقطبت هذه الدول السبعة 1870 مليار دولار في شكل استثمار أجنبي، وهو ما يعادل 60% من رأس المال المستقطب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

5- امتلاكها لشركات عالمية في عدة بلدان حيث يكون كل أو جزء من رأس المال لمساهمين خواص، فمن بين أفضل 500 شركة عالمية توجد العديد من الشركات الصينية مثل (بتروتشاينا Petrochina، وشركة الصين الوطنية للبترول (China National Petroleum Corporation)، والهندية مثل (ريلينس Reliance، وشركة النفط والغاز الطبيعي (Oil and Natural Gaz Corporation) والبرازيلية مثل (بتروبراس Petrobras، فال Vale).

تندرج الدولة ضمن البلدان الأقل نموا إذا حدث إخفاق في المؤشرات الثلاثة السابقة، وتخرج من تلك الحلقة إذا تخطت معيارين من المعايير الثلاثة. إضافة إلى هذه المعايير الثلاثة تشترك مجموع هذه البلدان الأقل نموا في الخصائص التالية<sup>1</sup>:

- تتميز معظم هذه البلدان بقلّة نسبة النمو الاقتصادي بالمقارنة مع النمو السكاني السريع، مما يجعلها في حالة ركود دائم؛
- ضعف الهيكل الاقتصادي وعدم قدرته على تحسين مستوى النشاط الاقتصادي، وزيادة العوائد التصديرية اللازمة للاستثمار الدائم وتوسيع نطاقه مما يعيق النمو في تلك الدول.
- ضعف معدلات الادخار والاستثمار حيث تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة وخاصة أن التزامات خدمة الدين تقوض قدرات تلك البلدان على حشد المدخرات المحلية أو تحول دون استفادتها من الموارد القابلة للاستثمار؛
- كما أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال متدنيا جدا وفي الحالتين أن البلاد الأقل نموا مستمرة في تسجيل مستويات شديدة الانخفاض في الاستثمار، مما يؤدي إلى إعاقة إمكانية تكبير اقتصادياتها؛
- تخلف القطاع الزراعي وارتفاع معدلات نقص الغذاء، فالقطاع الزراعي يشكل أساس النشاط الاقتصادي لتلك البلدان، فهو يسهم ليس بأقل من ثلث الناتج المحلي، كما يستخدم جزءا هاما من قوة العمل لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية للمواطنين، وهو المصدر الأساسي للعوائد من النقد الأجنبي<sup>2</sup>.
- لذلك فإن تخلف القطاع ينعكس سلبا على كامل المهمات التي سبقت الإشارة إليها، وكما تعجز عن تلبية حاجاتها الغذائية، وإذا أضفنا عجزها عن الاستيراد فإنها ستصاب بالنقص الغذائي، وزيادة المديونية الخارجية، إن هذا العامل يعتبر من العوامل التي تتفاقم في البلدان الأقل نموا خاصة في الفترات الأخيرة. لذلك يتزايد الاتجاه نحو الاقتراض من

1 -Eric Sottas, Les payes les moins avancé, introduction au PMA et au nouveau programme substantiel d'action en leur faveur, (nations unies, 1984), p. 6.

2- عبد الله رزق، مرجع سابق، ص. 11.

الخارج لتمويل العجز في موازين الحساب الجاري وكذلك لتمويل المشاريع التنموية، ووضعت الحالة المتردية للبلدان الأقل نموا المجتمع الدولي الاقتصادي ككل أمام ضرورة التعاون من أجل التصدي لاحتياجات شعوبها المعبر عنها في التوجيهات الوطنية المتخذة تحت وصاية شركائها في التنمية<sup>1</sup>.

وصلت الديون الخارجية لتلك البلدان إلى ما يتجاوز 1.5 ترليون دولار، يضاف هذا إلى ضعف المعونات وارتفاع معدلات النمو السكاني وتراجع القدرة الإنتاجية. كل ذلك أدى إلى انخفاض مستويات التنمية الاجتماعية والبشرية.

## II-التصنيفات.

### اولا: تصنيف منظمة التجارة العالمية.

على صعيد آخر أخفقت هيئة الخبراء في منظمة التجارة العالمية، في وضع تصنيف عالمي جديد للتطور الاقتصادي لدول العالم، والاتفاق على معايير تحدد بشكل قاطع.

وقد ناقشت تلك الهيئة عشرات الاقتراحات لتصنيفات جديدة لكن أكثرها قبولا تصنيف يقفز بالدول النامية إلى ثلاثة أصناف متباينة<sup>2</sup>:

- الدول الأقل نموا (دخل الفرد فيها أقل من 900 دولار).
  - الدول النامية ذات الدخل المتوسط المنخفض (دخل الفرد 901 – 3035 دولار).
  - الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع (دخل الفرد 3035 – 9385 دولار).
- ويرى المقترح أن تحدد الدول الأعضاء نفسها الانتماء إلى أي من المجموعات بحرية وهذا ما ترك تناقضات كبيرة، وتغييرا في الدخل من أجل البقاء في تصنيف ما، والتمتع بمزاياه واستثناءاته الضريبية.

ونظرا لتعذر التعريف الفني المحدد والجامع المانع في الأمم المتحدة نفسها، فإن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة، إيسلندا، أستراليا، إسرائيل، اليابان، نيوزيلندا، جبل طارق وسويسرا صنفت جميعها دولا متطورة.

أما اقتصاديات أوروبا الشرقية التي لا تزال خارج عضوية الاتحاد الأوروبي فقد سميت بالاقتصاديات الإنتقالية، في حين صنفت كل دول العالم الأخرى كدول نامية، وهذا يعني أن دول الخليج العربي وكل دول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى النمرور الآسيوية والصين اعتبرت دولا نامية، على الرغم من أن أكثرية هذه الدول التي تتمتع بناتج محلي أعلى قيمة من الناتج المحلي لبعض الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي، كما تعمل المنظمة على تنشيط الاقتصاد العالمي بالتأثير إيجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق فتح آفاق جديدة للاستثمارات، العمالة

1-Olivier de Solage, *Croissance ou développement des tiers monde*, (Paris, Lharmattan, 1997), p. 247.

2- عبد الله رزق، مرجع سابق، ص. ص. 11-12.

ونقل التكنولوجيا الذي سينعكس إيجابيا على اقتصاديات الدول النامية. بالإضافة إلى هذا من المرتقب أن تكون منظمة المنتدى العالمي للتجارة الذي يهدف إلى تسهيل انتقال حركة السلع والخدمات، بين مختلف الدول، دون تفرقة حالة الدول النامية خاصة ونحن في عهد التكتلات الاقتصادية والمنافسة الشديدة<sup>1</sup>.

### ثانياً: التصنيف حسب تقرير التنمية البشرية.

أشار تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2007-2008، وبناء على البيانات المتوافرة لأعضاء في الأمم المتحدة، إضافة إلى هونغ كونغ والأراضي الفلسطينية، وبقية 17 دولة لم تتوافر المعطيات اللازمة لتصنيفها من بينها العراق وأفغانستان والصومال.

لقد ركز التقرير على التصنيف وفقاً لأربع طرق هي<sup>2</sup>:

- أ- مستوى التنمية البشرية؛
  - ب- حسب الدخل؛
  - ت- حسب المجاميع الرئيسية في العالم؛
  - ث- حسب المناطق.
- أ- **بالنسبة للتنمية البشرية:** فقد دمج التقرير عناصر من مؤشر الرفاه المركب تشمل معدلات الأعمار مستوى التعليم والدخل وتوزيع الثروة.
- ب- **أما حسب الدخل:** فقد تم تصنيف الدول وفقاً لمجموعات دخلية باستخدام التصنيفات الخاصة بالبنك الدولي: دخل مرتفع (10726 دولاراً للفرد) ودخل متوسط (أقل من 10726 دولاراً للفرد) ودخل منخفض (875 دولاراً أو أقل).
- ت- **حسب المجاميع الرئيسية في العالم:** فقد صنفت الدول إلى دول نامية تشمل وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، و دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- ث- **أما حسب المناطق:** فقد تم تقسيم الدول النامية حسب المناطق الإقليمية، إلى دول عربية وشرق آسيا والهادي، أمريكا اللاتينية، أمريكا الشمالية، المكسيك، جنوب آسيا، أوروبا الغربية، إفريقيا جنوب الصحراء، وسط أوروبا وأوروبا الشرقية.
- ويتناول تقرير التنمية البشرية كيفية مساهمة العمل في تعزيز التنمية البشرية في ظل تغيرات متسارعة تطل عالم العمل وتحديات كبرى لا تزال قائمة. وينطلق التقرير من مفهوم واسع للعمل، لا يقتصر على الوظيفة، بل يتجاوزها إلى العمل التطوعي والإبداعي، ويتعمق في الصلة بين العمل والتنمية البشرية، ويركز على العمل في الرعاية، والعمل المدفوع الأجر، ويتطرق إلى مفهوم العمل المستدام<sup>3</sup>.

1- سامية بوطمين، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة"، (رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001)، ص. 201.

2- عبد الله رزق، مرجع سابق، ص. ص. 12-13.

3- لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2015، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص. 1، أنظر الموقع:

[http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/HDR%202015/HDR15\\_Standaloneoverview\\_AR.pdf](http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/HDR/HDR%202015/HDR15_Standaloneoverview_AR.pdf)

ويؤكد التقرير أن ما بين العمل والتنمية البشرية ليس صلة تلقائية، لأن بعض أشكال العمل، مثل العمل بالإكراه، تتنافى مع التنمية البشرية بما تنطوي عليه من انتهاك لحقوق الإنسان وكرامته وتعد على حريته واستقلاله. ومن دون سياسات صائبة، يؤدي انعدام المساواة في الفرص والمكافآت في العمل إلى تعميق الانقسامات والفوارق في المجتمع<sup>1</sup>.

### ثالثاً: تصنيف مؤسسة UNCTAD

هناك مؤشرات تعتمد على مؤسسة UNCTAD تقييمها باقتصاديات العالم<sup>2</sup>، ومنها:

1- **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر** ودلالته على نجاح دولة ما في جذب ذلك الاستثمار، وعلى اعتبار قوة اقتصاده، بحيث تقبل عليه الاستثمارات الأجنبية أو العكس. انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم بمعدل 16 بالمائة فبلغت قيمته 1.23 تريليون دولار في عام 2014، حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 الصادر عن الأونكتاد. وجاء في التقرير أنه يمكن عزو أسباب هذا الهبوط إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وارتباب المستثمرين في السياسات واشتداد المخاطر الجيوسياسية. وتمتّ مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة.

وكشف التقرير عن أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014 تليها هونغ كونغ (الصين) والولايات المتحدة. واجتذبت الاقتصادات النامية مجتمعةً 681 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة.

وتشكّل الاقتصادات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وهم الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والبرازيل والهند<sup>3</sup>. ويحدث هذا بالموازاة مع توسّع شركات متعددة الجنسيات من البلدان النامية في الخارج فبلغ هذا التوسع أعلى مستوياته على الإطلاق إذ تكاد تبلغ قيمته نصف تريليون دولار. وفي عام 2014، كان تسعة من البلدان العشرين ذات الاستثمارات الأكبر من الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية هونغ كونغ، والصين، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وشيلي، وتايوان، حيث أن شركات من بلدان آسيا تستثمر حالياً خارج أكثر من الشركات من أي منطقة أخرى. وحسب التقرير<sup>4</sup>، تمثّل الاقتصادات النامية نسبةً قياسية تبلغ 35 بالمائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، بعد أن كانت سجّلت 13 بالمائة في عام 2007. فارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من اقتصادات نامية إلى اقتصادات نامية أخرى (الاستثمار

1 -Ibid.

2- عبد الله رزق، مرجع سابق، ص. 13-14.

3- مركز الأمم المتحدة للإعلام، انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة، بتاريخ: 24-06-2015، أنظر الموقع: <http://www.unic-eg.org/15582>

4-Ibid.

الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب)، بمعدل الثلثين فارتفع من 1.7 تريليون دولار في عام 2009 إلى 2.9 تريليون دولار في عام 2013<sup>1</sup>. في حين سجلت الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة بنسبة 28 بالمائة، بقيمة 499 مليار دولار<sup>2</sup>.

### الجدول رقم 1

#### مؤشرات مختارة حول الاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات مختارة

القيمة بالأسعار الحالية (مليارات الدولارات)					البند
2014	2013	2012	2007-2005	1990	
1228	1467	1403	1397	205	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1354	1306	1284	1423	244	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
26039	26035	22073	13894	2198	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
25875	25975	22527	14883	2254	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
1575	1517	1467	1024	82	الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
6.4	6.1	7.0	7.6	4.4	معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
1486	1453	1445	1105	128	الدخل من الاستثمار الأجنبي الوارد
5.9	5.8	6.6	7.6	5.9	معدل العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار الأجنبي لعام 2015، أنظر الموقع: <http://www.unctad.org/15582>.

عزت "أونكتاد\*" هذا النمو في المقام الأول إلى الأداء الاقتصادي العفوي في معظم أنحاء العالم إضافة إلى عمليات الاندماج والاستحواذ على الأسواق عبر الحدود التي قامت بها الشركات الوطنية، والتي وصل عددها إلى 78 ألف شركة.

1-Ibid.

2 -Ibid.

\* مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بالأونكتاد بالإنجليزية (UNCTAD): وهي اختصاراً لـ:

2- **درجة الملاءة الانتمانية\* للدول:** فالدولة التي تحصل على تقدير "A" تؤكد أن درجة مخاطرها منخفضة، وأن قدرتها على سداد دينها قوية. أما تقدير "BBB" فيعني أن درجة مخاطرها منخفضة وقدرتها على سداد دينها معتدلة، بينما تقدير "B+" فيعني أن درجة مخاطرها عالية ومضاربتها مرتفعة.

هذا التصنيف الائتماني يبني على معلومات كاملة تتوافر لمؤسسة التصنيف عن الوضع الاقتصادي للبلد المعني وتتوزع المعلومات بين داخلية من مؤسسات البلد المعني وخارجية مستقلة.

ويشمل هذا التصنيف التغيير الموضوعي لنقاط الضعف والقوة والإمكانيات المتاحة للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويساعد التصنيف على تقييم الانجازات المحققة والاستفادة منها في عملية تطوير الإصلاح الاقتصادي.

إن القاعدة الأساسية للاقتصاد الناضج هي توافر الأرقام والمعلومات، حيث من دونها تضيع إمكانية صنع قرار التطوير، لذلك يعتبر الإفصاح والشفافية معياري الرشد والنضج في القرارات الاقتصادية المناسبة.

### 3- التصنيف حسب الناتج المحلي.

لم تكن هوة المساواة في العالم يوماً على هذه الدرجة من العمق، وهي تظهر في جميع المجالات، خاصة على صعيد المؤشرات الأكثر استخداماً، وتحديدًا منها الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>.

يقيس الناتج المحلي الإجمالي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال عام واحد مضافاً إليها الفارق بين عوائد الإنتاج من الداخل ومن الخارج، فيتشكل منهما الناتج الوطني الإجمالي<sup>2</sup>.

يحول البنك الدولي القيم والأرقام إلى الدولار الأمريكي، على أساس سعر الصرف للسنة المعينة بهدف المقارنة بين الدول، ولكن تلك الأرقام تفتقر إلى الدقة فهي معطيات لا يتم تقديرها بشكل صحيح في كثير من البلدان، ورغم ذلك يبقى أفضل وسيلة للمقارنة. وهكذا يتطابق تصنيف الدول تبعاً لهذا الناتج تقريباً، مع تصنيفها على أساس الإنتاج الصناعي أو التجاري أو القدرة المالية.

United Nations Conference on Trade and Development

\*درجة الملاءة أو درجة الجدارة أو التصنيف الائتماني في علم الاقتصاد (بالإنجليزية: credit rating): هو تقدير تجريه بعض الوكالات التجارية المتخصصة لتقدير صلاحية أو أهلية شخص للحصول على قروض أو جدارة شركة أو حتى دولة للحصول على قروض، وهي في ذلك تقوم بدراسة إكسابات الشركة أو الشخص أو الدولة المالية، ومدى انتمائها على القرض وقدرتها المالية على تسديده، وهي تأخذ في حسابها السجلات الخاصة بالشخص أو الشركة أو الدولة وتصرفها وسلوكها في الماضي بالنسبة إلى قيامها بتسديد ديونها.

وقد يقوم مكتب تقدير درجة الملاءة بإجراء دراسته عن قدرة طالب القرض بناء على طلب المؤسسة أو المصرف المزمع إعطاء المقرض قرصاً. وفي الوقت الحالي أصبح في مقدور تلك الوكالات تقدير جدارة أقساط التأمين insurance premiums، ومدى قدرة شركة ما على تعيين موظفين جدد، وغيرها، وتعني درجة جدارة منخفضة لفرد أو شركة أو مؤسسة ما بأنه توجد احتمال كبير في عدم استطاعة المقرض تسديد الدين، ونظراً لهذا الاحتمال فإن صاحب المال يشترط على المدين دفع فائدة مرتفعة على القرض، أو رفض إعطائه القرض.

1- عبد الله رزق، مرجع سابق، ص. 14-15.

2- كيف يمكن قياس الثروات؟، بتاريخ: 2015-03-07، أنظر الموقع: <http://www.mafhoum.com/press5/atlas9.htm>

ويسود اعتقاد أن الفارق بين مجموع الدول الغنية وبين مجموع الدول الفقيرة يزداد عمقا بفعل العولمة والنيوليبرالية، لكن في الواقع حصة البلدان المتقدمة المتراكمة تتراجع لحساب الدول الناشئة<sup>1</sup>.

#### 4- حصة الفرد والنتاج المحلي.

يقدم الناتج المحلي الإجمالي للفرد فكرة عن مستوى المعيشة. لكن في البلدان النامية أرقام الناتج أدنى من الحقيقة بسبب عدم احتساب قيمة الاستهلاك الذاتي والأعمال التعاونية والقطاعات الاقتصادية غير الشرعية.

كما أن استخدام وحدة نقدية موحدة كمعيار يطرح مشكلة بحد ذاته، كون القوة الشرائية للدولار تختلف بحسب البلدان، لذلك يقترح البنك الدولي ناتجا محليا للفرد، يأخذ بعين الاعتبار الأسعار والقدرة الشرائية للمقارنة (PPP) فتتقلص الفروقات رغم أنها تبقى كبيرة جدا، وكمثال على الفرق نورد المقارنة بين لوكسمبورغ التي يبلغ ناتجها المحلي للفرد حوالي 42 ألف دولار وبين البلدان الإفريقية وناتجها المحلي للفرد يبلغ حوالي ألف دولار<sup>2</sup>.

بخلاف ذلك تظهر تحاليل تستند إلى مفاهيم مختلفة، مثل "بلدان العالم الثالث" أو "بلدان الشمال" و"بلدان الجنوب" ... الخ.

علما أن بعض دول الجنوب غنية إما نفطيا وإما صناعيا وإما مصرفيا، بينما بعض دول الشمال في شرق أوروبا أو جنوبها فقيرة نسبيا ولو أنها على درجة عالية من التصنيع<sup>3</sup>.

### III- مميزات الدول الناشئة.

قبل أن نعرض على مميزات الدول كدول متقدمة أو متخلفة يمكن أن نعطي تعريفا مختصرا للتقدم والتخلف "حسب هيئة الأمم المتحدة"<sup>4</sup>.

التقدم: مصطلح وظاهرة اقتصادية تعكس واقع الازدهار الاقتصادي والثقافي والرفاهي الاجتماعي والاستقرار السياسي نتيجة حيوية للمجتمع، وحسن استغلال الإمكانيات المتوفرة وتحويلها إلى ثروة متجددة.

التخلف: مصطلح اقتصادي يعكس واقع العجز في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي والرفاهي والاجتماعي مع سوء استغلال الإمكانيات والثروات المتوفرة.

1- عبد الله رزق، مرجع سابق، ص. 15.

2- عبد الله رزق، مرجع سابق، ص. 15-16.

3- كيف يمكن قياس الثروات؟، بتاريخ: 07-03-2015، أنظر الموقع: <http://www.mafhoum.com/press5/atlas9.htm>

4- مفهوم التقدم والتخلف ومعايير التصنيف، بتاريخ: الإثنين 09 نوفمبر 2015، أنظر الموقع:

[http://mgbay13.blogspot.in/2015/11/blog-post\\_71.html](http://mgbay13.blogspot.in/2015/11/blog-post_71.html)

وقد عرف إيف لاكوست التخلف بأنه: "مجموعة الظواهر المعقدة والمتبادلة والتي تبرز في عدم التكافؤ الحاد للثورة والفقر وفي الركود وفي التخلف النسبي لبعض الدول التي لها قدرة إنتاجية كامنة تنمو حسب إمكانياتها الحقيقية لتبعيتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية"<sup>1</sup>.

وضع خبراء المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الأممية والدولية كالبنك العالمي للإنشاء والتعمير IBRD ومنظمة التجارة العالمية OMC ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤسسة UNCTAD وغيرها من المنظمات، مجموعة مقاييس ومعايير لتحديد صفات وخصائص ومميزات وشروط الانتماء إلى عالمي التقدم والتخلف<sup>2</sup>، وهي معايير اقتصادية واجتماعية وثقافية<sup>3</sup>.

**اولا: المعايير الاقتصادية:** هي أكثر المقاييس المعبرة ومن أبرزها:

**1- حجم المبادلات التجارية:** تجمع بين الصادرات والواردات، وهو يكشف ضخامة رؤوس الأموال وكثرة الإنتاج الصناعي والزراعي، وفيه تظهر الفوارق الشاسعة بين العالمين المتقدم والمتخلف.

**2- حجم الدخل الوطني الخام:** هو مجموع السلع المنتجة والخدمات المقدمة في بلد ما خلال سنة معينة، ويعد أكثر المقاييس دقة، فارتفاعه يعني ضخامة الإنتاج الصناعي، وانتعاش القطاع السياحي، والنقل والمواصلات... ويسيطر العالم المتقدم على نسبة 90 بالمائة من إجمالي الدخل العالمي الخام.

**3- كمية استهلاك الموارد الأولية:** يستهلك العالم المتقدم الموارد المعدنية والطاقوية، خاصة المحروقات بكميات ضخمة لتطوره الصناعي وكثرة وسائل نقله، في حين نصيب العالم المتخلف منها محدود لضعف صناعته باستثناء الدول الصناعية الجديدة<sup>4</sup>.

**ثانيا: المعايير الاجتماعية:** وهي أيضا وسيلة لقياس مدى تقدم أو تخلف الأمم وذلك بمعرفة وضعية قطاع الصحة والسكن والنقل والدخل الفردي... الخ.

فالوضع الصحي مثلا في بلد ما، مؤشر لمعرفة مدى تقدم أو تخلف الأمم علما أن الأمم المتقدمة تملك هيكلًا صحيًا متطورًا يساهم في رعاية وحماية المواطن من مختلف الأمراض، بينما تعاني الأمم المتخلفة من عجز في هياكل الاستقبال الصحية، وتكفل ناقص للمواطن المريض وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الوفيات في هذه البلدان<sup>5</sup>.

**ثالثا: المعايير الثقافية:** وهي أيضا وسيلة أساسية لمعرفة تقدم أو تخلف دولة ما، فمعرفة نسبة الأمية ومستوى التعليم وعدد الكتب والمجلات التي تصدر سنويا كذلك مدى تطور وسائل الإعلام كلها كآليات لقياس مدى تقدم أو تخلف دولة ما.

1- محمد بجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، (باريس، 1981)، ص. 25.

2-Frédéric Teulon, Croissance, crises et développement, (Paris, Edition PUF, 2010), p. 178.

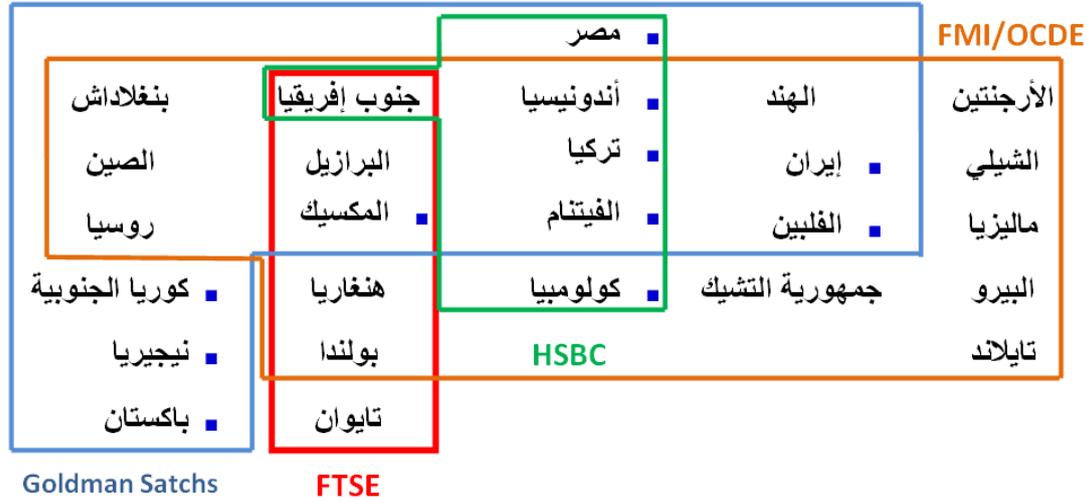
3 -Ibid.

4 -Ibid, p.p. 179-180.

5 -Nathalie Avallone et Françoise Nicolas, Diversité des « profils de croissance ». Essai de typologie des pays en développement, (Paris, L'Harmattan, 2008), p. 28.

الشكل رقم 4

تصنيف الاقتصاديات الناشئة حسب FMI/OCDE و HSBC و FTSE و Goldman Satchs



الدول الناشئة الجديدة "New-11" حسب Goldman Satchs

Source: François Lafague, « Des économies émergentes aux puissances émergentes », Revue questions internationales, n° : 51 septembre-octobre 2011, La Documentation française, p: 103.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن جنوب إفريقيا الدولة الوحيدة المشتركة في جميع التصنيفات الأربعة (Goldman Satchs و FTSE و HSBC و FMI/OCDE) أما دول BRICS نجدها ضمن التصنيف المعتمد من قبل كل من (Goldman Satchs و FMI/OCDE) مع دول أخرى.

ونظرا لتنوع الأوضاع في البلدان النامية وظهور الاقتصاديات المسماة بـ"الناشئة"، يبدو من الضروري السعي لتوصيف أفضل لهذه الاقتصادات وتحديد العناصر التي تميزها عن غيرها من الاقتصاديات النامية. ما سعى إليه عدد من الاقتصاديين أمثال: (ش. برادفورد، 1993؛ ج. زاكس، 2000؛ د. جانكي، 2001) إلا أنها تظل مع ذلك أولية وتركز في المقام الأول على بعد التصدير عند البلد قيد الدراسة<sup>1</sup>.

ينقل كولن برادفورد (1993) نتائج محاولة تصنيف المالية العامة لعينة من عشرين اقتصادا ناميا عنقوديا على أساس متغيرات يفترض أن توصف الاقتصاديات الناشئة مسبقا<sup>2</sup>. وما احتفظ به كمتغيرات هو معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الإنتاج المصنع، ومعدلات القيمة المضافة الصناعية ومعدلات الصادرات المصنعة خلال الفترة 1965-1980. وانطلاقا من هذه البيانات بين الاقتصادي برادفورد وجود أربع مجموعات.

1 -Nathalie Avallone et Françoise Nicolas, Op. Cit, p. 28.

2- Ibid.

المجموعتان الأوليان تتألفان حصرا من اقتصاديات شرق آسيا (تلك التي تسجل أفضل الأداء) والمجموعتان الأخريان تتكونان من اقتصاديات من إفريقيا أو أمريكا اللاتينية. على الرغم من أهميتها يعاني هذا النهج من قيد كبير ما دام يفضل "النتائج" (من حيث النمو على وجه الخصوص) ولا يحتفظ إلا بالتخصص المصنع للتصدير كمصدر محتمل للنمو. لكن إذا كان من المهم وضع تصنيف للدول وفقا لأداء نموها، فإنه لا يزال من الضروري تحديد ما إذا كان هذا النمو يستند على أنماط شائعة تفسر مختلف هذه "المسارات من النمو"<sup>1</sup>.

ويعد جيفري زاكس (2000) من جانبه تصنيفا للاقتصاديات وفقا لـ "نوع" تنميتها. على عكس ما سبق من الاقتصاديين، فإنه يفحص مجموع اقتصاديات العالم وليس فقط الاقتصاديات الناشئة أو البلدان النامية. وهو يحدد خمسة أنواع ممكنة: النمو الداخلي، واللاحق بالركب، والنمو القائم على الموارد الطبيعية والعزلة الاقتصادية.

ويتوقف الانتماء إلى كل من هذه المجموعات على توفر معايير بسيطة، وللانتماء إلى الفئة الأولى يجب أن يملك الاقتصاد ما لا يقل عن عشر طلبات براءات الاختراع في الولايات المتحدة لكل مليون نسمة. وفي اقتصاديات المجموعة الثانية ينبغي أن تصل صادرات المنتجات المصنعة من فئة التصنيف الموحد للتجارة الدولية من 5 بالمائة إلى 8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>.

وينتمي الاقتصاد إلى الفئة الثالثة إذا كانت حصة صادراته من السلع الأساسية لا تقل عن 10 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وينتمي البلد إلى الفئة الرابعة إذا كان معدل خصوبته يساوي أو أكبر من 4 بالمائة.

وأخيرا يعتبر الاقتصاد "معزولا اقتصاديا" إذا كان معزولا جغرافيا ولا ينتمي إلى أي من الفئات الأربع الأخرى. على الرغم من أن هذا النهج يهدف على وجه التحديد إلى تسليط الضوء على تنوع ديناميكيات النمو الممكنة، فهو اختزالي للغاية نظرا لأنه لا يحتفظ إلا بعدد محدود من المتغيرات، فضلا عن أنه ينطلق من فرضيات مسلمة بها على أساسيات النمو.

وحسب ديديه جانكي (2001) فإلى جانب الاقتصاديات المتقدمة (خصوصا في البلدان الصناعية القديمة)، يمكن تصنيف البلدان النامية إلى ثلاث فئات: اقتصاديات بصدد اللحاق السريع بالركب، مجموعة متباينة من البلدان ذات الدخل المتوسط وحتى العالي، والبلدان الأقل نموا. إحدى فوائد هذا التصنيف هو تسليط الضوء على التفاوت المحتمل في مستويات الدخل ضمن مختلف الفئات، وبالتالي التركيز على إمكانات النمو بدلا من النتائج المحققة. ومع ذلك فهذه محاولة أولية تستحق التعميق<sup>3</sup>.

1-Ibid p. 29.

2- Ibid.30

3-. Nathalie Avallone et Françoise Nicolas, Op. Cit, p.30.

خلال الأربعين سنة الماضية، سجل عدد من البلدان النامية (PED) أداء اقتصاديا جيدا في مستويات الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لتعادل القوة الشرائية (PPP) مساوية لنظيرتها في الدول الصناعية ظاهرة تدارك البلدان الأقل نموا للبلدان الصناعية في المجال الاقتصادي هي مع ذلك هامشية ومحدودة على بعض المناطق الجغرافية بل على بعض البلدان. كما يتضح من الأعمال التجريبية التي تهتم جدا بهذه المسألة. والواقع أن دول شرق آسيا هي الوحيدة عمليا التي شهدت تقاربا في مستويات دخلها بتلك الموجودة في الدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة لكوريا الجنوبية و سنغافورا و التايوان. باعتبار أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على النمو الاقتصادي بل تتعداه إلى مفهوم أوسع بمعنى أنه يتضمن تغييرات في تنظيم العمل، ومستوى التعليم، والصحة، والأمن. لكن هذا التطور لا يكون ممكنا إلا مع نمو مستدام وهذا فعلا ماسجلته بلدان جنوب شرق آسيا<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: الخصائص المشتركة للدول النامية.

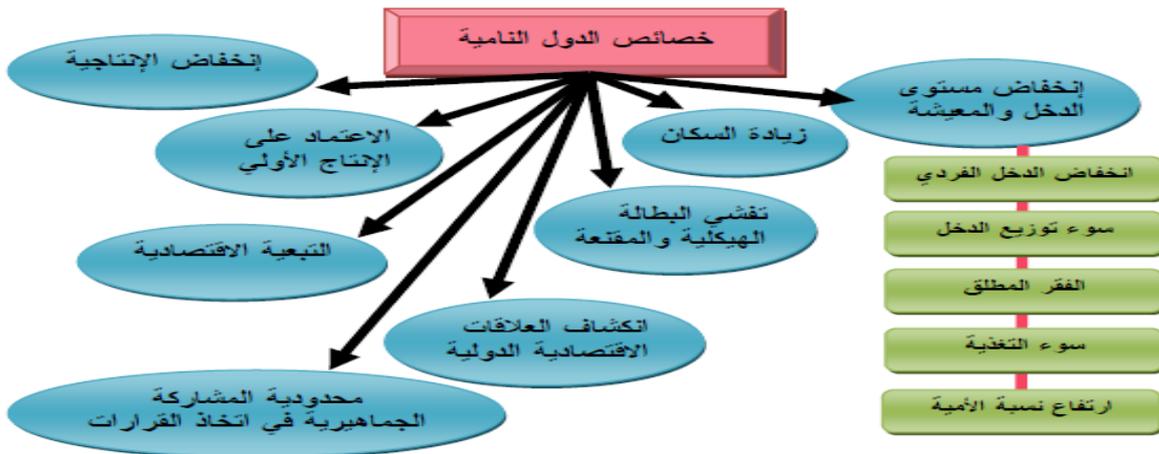
رغم بعض الاختلافات و التباينات المتواجدة على مستوى الدول النامية في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن هناك بعض السمات الموحدة والخصائص المشتركة لدول العالم الثالث والدول النامية عموما، والتي توضح الإطار المشترك المتشابه بين هذه الدول. وسوف نحاول تعريف تلك المتشابهات مع توصيف ذلك وشرحه وتحليله لنؤكد على أهميتها. ويمكن حصر وتوصيف تلك الخصائص المشتركة في سبع مجموعات (عناصر) رئيسية هي<sup>2</sup>:

- 1- انخفاض مستويات المعيشة؛
- 2- انخفاض مستويات الإنتاجية؛
- 3- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وأعباء الإعاقة؛
- 4- زيادة وارتفاع معدلات البطالة والتوظيف الناقص؛
- 5- الاعتماد المتزايد على الإنتاج الزراعي وصادرات المنتجات الأولية؛
- 6- شيوع ظاهرة عدم كمال الأسواق ومحدودية المعلومات وعدم كمالها؛
- 7- هيمنة العلاقات الدولية وزيادة الاعتمادية والسيطرة الخارجية على هذه الدول و التبعية للدول.

1- Ibid

2- ميشال تودارو، مرجع سابق، ص. ص. 84-85.

الشكل رقم 5  
الخصائص المشتركة للدول النامية



المصدر: عبلة عبد الله بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: خصائص الدول الأقل نمواً، (الجزء الثاني، 2009)، ص. 2.

أنظر الموقع: <http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf>

وفيما يلي شرح تفصيلي لكل خاصية من هذه الخصائص على حدى كما يلي:

**I- انخفاض مستويات المعيشة ومستويات الإنتاجية.**

في الدول النامية مستويات الدخل تتجه بصفة عامة لأن تكون منخفضة بالنسبة للغالبية العظمى من السكان. وهذا صحيح ليس فقط على مستوى التجمعات الصغيرة في هذه الدول وداخل تلك المجتمعات، قد تكون في صورة انخفاض الدخل (الفقر) وعدم توافر الإسكان المناسب، وتدهور الصحة والخدمات الصحية ومحدودية أو عدم وجود التعليم وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع، وضعف احتمالات العمل والحياة، وفي

معظم الحالات الشعور بالإحباط، وهذه المستويات المنخفضة للمعيشة لها جوانب كمية وكيفية. نحاول ادراجها في مايلي:

### أولاً- نصيب الفرد من الدخل القومي.

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي GNP يستخدم في الغالب كمؤشر مختصر لتحسن المستوى الاقتصادي للسكان في الدول المختلفة، كما أن GNP نفسه يستخدم بطريقة مشتركة كمقياس لكافة مستويات الأنشطة الاقتصادية وهو يحسب من خلال القيمة المضافة المحلية والإجمالية المتولدة عن طريق المواطنين المحليين، وكذلك المواطنين المقيمين خارج البلاد وذلك بدون عمل استقطاع للاهلاك من مخزون رأس المال المحلي.

أما الناتج المحلي الإجمالي GDP فإنه يقيس إجمالي القيمة النهائية للسلع المنتجة بواسطة الاقتصاد لكل من المقيمين وغير المقيمين. ومن ثم فإن GNP يشمل GDP بالإضافة إلى الفرق بين دخول المقيمين المستلمة من الخارج مقابل خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) مع طرح المدفوعات المتحصل عليها عبر المقيمين الذين يساهموا في الاقتصاد المحلي. وعندما يكون هناك عدد كبير من السكان غير المقيمين يلعبون دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني (مثل الشركات المتعددة الجنسيات) فإن هذه الفروق تكون مهمة. وطبقاً لإحصاءات عام 2014، فإن الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول في العالم بلغت قيمته 77,868,768 مليون دولار حسب البنك الدولي<sup>1</sup>، أما عن صندوق النقد الدولي فبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 77,269,168 مليون دولار<sup>2</sup>، وقد بقي معدل النمو دون تغيير بشكل عام عند 2.4 بالمائة عام 2013، قبل أن يرتفع تدريجياً إلى 3.1 بالمائة عام 2014 و3.3 بالمائة عام 2015<sup>3</sup>.

وتشير التقارير إلى أن إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية نَمَى بنسبة 1.5 بالمائة عام 2012 و5.5 بالمائة عام 2013، و5.7 و5.8 بالمائة في عامي 2014 و2015 على التوالي. أما البلدان المرتفعة الدخل فقد ارتفع نموها من 1.3 بالمائة لعام 2012 قبل أن يرتفع إلى 2 بالمائة عام 2014 و2.3 بالمائة عام 2015.

إن مقارنات متوسط نصيب الفرد من GNP بين الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً تكون محسوبة بمعدلات الصرف الأجنبي الرسمية المعدلة بالعملة المحلية للدول الأقل نمواً. وهذا التحويل أو التقييم لا يقيس القوى الشرائية النسبية للعملات الوطنية المختلفة. ولمحاولة تفادي هذه المشكلة، فإن الباحثين حاولوا عمل المقارنة بين GNP وGDP باستخدام معادلة القوى الشرائية PPPs بدلاً من معادلات الصرف كعامل تحويلي. ويستخدم PPPs كحالة مشتركة وثابتة للأسعار الدولية لكل السلع والخدمات المنتجة. وللتوضيح أكثر فإن تعادل القوى الشرائية PPPs يمكن تعريفها على أنها عدد الوحدات من

1- World Development Indicators, la date: 14-01- 2016, CD.

2- World Economic Outlook Database, April 2015". La date: 14-01- 2016.

3-www.worldbank.org/globaloutlook, la date: 25-03-2016.

عملة الدولة الأجنبية المطلوبة لشراء كمية محددة من السلع والخدمات في السوق المحلي للدول الأقل نمواً مثلًا لكل دولار سوف يشتري في الولايات المتحدة.

نجد أن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي لعام 2014 قد حسبت بتعادل القوة الشرائية PPP (بالأسعار الجارية للدولار). لذلك سوف تكون كما يلي<sup>1</sup>:

الولايات المتحدة (55,860 دولار)، اليابان (37,920 دولار)، كندا (43,360 دولار)، المملكة المتحدة (39,040 دولار)، المكسيك (16,640 دولار)، كولومبيا (12,910 دولار)، البرازيل (15,590 دولار)، الفلبين (16,640 دولار)، الصين (13,170 دولار)، الهند (5,630 دولار)، باكستان (5,090 دولار)، بنجلاديش (3,330 دولار)، نيجيريا (5,710 دولار)، روسيا (24,710 دولار)، جنوب إفريقيا (12,700 دولار)، وأثيوبيا (1,500 دولار).

### ثانياً- معدلات النمو النسبي للدخل القومي ونصيب الفرد منه.

بعد الأزمة المالية العالمية، أظهر الاقتصاد العالمي بوادر على استعادة قوته، عززه الانتعاش في الاقتصادات المرتفعة الدخل. وارتفع النمو في البلدان النامية كذلك وذلك بفضل الانتعاش في الاقتصادات المرتفعة الدخل<sup>2</sup>.

يقول كاوشيك بوسو النائب الأول للرئيس ورئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي "تظهر المؤشرات الاقتصادية العالمية تحسناً ولكن المرء لا يحتاج إلى أن يكون ماهراً جداً ليرى أن هناك مخاطر كامنة تحت السطح. فمنطقة اليورو تخرج من حالة الركود ولكن نصيب الفرد من الدخل لا يزال في انخفاض في العديد من البلدان، رغم ارتفاع النمو في البلدان النامية عن 5 بالمائة عام 2014، حيث سجلت الصين 7.7 بالمائة والهند 6.2 بالمائة. ولكن من المهم تجنب ركود السياسات كي لا تتحول البراعم الخضراء إلى قصب ميت".

ويحث التقرير البلدان النامية على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تساعد على رفع الطاقة الإنتاجية في اقتصادها، إذا ما أرادت أن تستعيد معدلات النمو قبل الأزمة. ويستعرض بعض الإجراءات التي يمكن لصانعي السياسات تنفيذها لبدء فترة من الاستثمارات الكبيرة،

### ثالثاً- توزيع الدخل الوطني.

إن الفجوة المتزايدة بين متوسطات نصيب الأفراد من الناتج القومي الإجمالي ليست متواجدة فقط بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بل إن هذه الفجوة متواجدة أيضاً بين الدول النامية، بل وبين الأقاليم المختلفة داخل الدولة النامية الواحدة. وهذا يعكس بُعد آخر من أبعاد الصفات المشتركة للدول النامية، وهي عمق التفاوت في توزيع الدخل القومي بين بلاد العالم الثالث، وداخل تلك البلاد، ولكن هنا نشير إلى بعض النقاط المهمة المرتبطة بهذا الموضوع، أول نقطة من هذه النقاط هي أن كل دول العالم يتواجد بها درجة أو

1- مؤشرات التنمية العالمية، بتاريخ: 12-01-2016، أنظر الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD>

2- François Lafague, Op. Cit, P. 107.

أخرى من درجات عدم المساواة في توزيع الدخل<sup>1</sup>، فهناك اختلافات كبيرة بين دخول كل من الأغنياء والفقراء في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة بالإضافة إلى ذلك، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تكون بصفة عامة أكبر في الدول الأقل نموا عنها في الدول المتقدمة. ففي دول نامية كالبرازيل فنزويلا، غواتيمالا، جنوب أفريقيا ودول الخليج تظهر عدم العدالة في توزيع الدخل بصورة أكبر بكثير مما هي عليه في دول نامية أخرى كالهند وماليزيا وتشيلي، هذا في حين تنخفض هذه الظاهرة بدرجة كبيرة في اليابان، السويد، كندا، سويسرا وغيرها من الدول المتقدمة، وإن كانت تظهر في دول متقدمة أخرى كالولايات المتحدة ولكن بدرجة أقل حدة، حيث تصل نسبة ما يحصل عليه أغنى 20 بالمائة من السكان إلى 46.4 بالمائة في حين ما يحصل عليه أفقر 20 بالمائة من السكان يصل إلى 5.2 بالمائة فقط.

#### رابعاً- نطاق الفقر.

إن وجود الفقر في أي دولة يعتمد على عنصرين أساسيين هما: المستوى المتوسط للدخل القومي ودرجة عدم المساواة في توزيع ذلك الدخل. وبوضوح ولأي مستوى معطى من نصيب الفرد من الدخل القومي، فإن المزيد من عدم المساواة في توزيع الدخل يعكس درجة كبيرة من تفشي الفقر. وبطريقة مشابهة فإنه لأي توزيع معطي للدخل، فإن انخفاض المستوى المتوسط للدخل يعكس درجة عالية أيضاً من الفقر. ولكن كيف يمكن قياس الفقر عند مستويات الدخل المختلفة، وماهي مقاييسه؟

أثناء السبعينيات فإن مشكلة الفقر ودرجة الاهتمام بها قد زادت كما أن اقتصادي التنمية نظروا في البداية إلى كيفية تحديد المشكلة وحصرها كشيء مهم يسهم في معرفتها ومحاولة قياسها عبر الدول، وذلك بهدف التوصل إلى مقياس مشترك لخط الفقر على مستوى دول العالم الثالث. وذهبوا إلى القول بأن هناك ما يسمى بالفقر المطلق ويقصد به مستوى الحد الأدنى من الدخل اللازم لإشباع الحاجات الضرورية المادية وهي الأغذية المهمة والملابس والمأوى لضمان استمرارية الحياة. ومع ذلك فإن المشكلة تتزايد عندما ندرك أن هذا الحد الأدنى من مستوى المعيشة سوف يختلف بشدة من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى بسبب الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والمادية<sup>2</sup>.

في عام 2015 وجد أن هذا العام كان عام المعالم الرئيسية والاتجاهات الناشئة والبيانات الجديدة. من بين أمور أخرى، فإن 2015 شهد انخفاضا تاريخيا في معدلات الفقر، وتوقيع اتفاق رئيسي حول تغير المناخ، وتسجيل انخفاض معدلات وفيات الأطفال والأمهات. وهذا حسب ما أظهرته البيانات لعام 2015<sup>3</sup>:

1- عيلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: خصائص الدول الأقل نموا (الجزء الثاني، 2009)، ص. 3-4. أنظر الموقع:

<http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf>

2- عيلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص. 6-7. أنظر الموقع:

<http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf>

3- تقرير الرصد العالمي الصادر عن البنك الدولي، أنظر الموقع:

<http://blogs.worldbank.org/voices/ar/Year-in-Review-2015-12-Charts>, La date: 24/12/2015.

## الجدول رقم 2 معدلات الفقر في العالم

2015	2012	2011	1999	1990	معدل الفقر في العالم
9.63	12.8	14.20	29	37.1	نسبة الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار في اليوم

المصدر: تقرير الرصد العالمي الصادر عن البنك الدولي، أنظر الموقع:

<http://blogs.worldbank.org/voices/ar/Year-in-Review-2015-12-Charts>

ومن الجدول رقم 2 نلاحظ انخفاض في عدد سكان العالم الذين عاشوا في فقر مدقع إلى مستوى تاريخي بنسبة 9.6 بالمائة عام 2015 بعد ان كان 37.1 بالمائة عام 1990. حيث أن 702 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر العالمي المعدّل البالغ 1.90 دولار يوميا، وأن أغلبهم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. وأشاد رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم\* بهذا الإنجاز بوصفه "أفضل خبر في العالم اليوم" فهو يُمثّل تقدما حقيقيا على الطريق نحو إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030. ففي مواجهة الفقر والجوع يقال أن معدلات الفقر بمعيّار 1.25 دولار للفرد يوميا، انخفضت من 50 بالمائة عام 1990 إلى 14 بالمائة عام 2015، وتضاعف عدد الطبقة الوسطى (4 دولارات يوميا للفرد) ثلاثة أضعاف من 18 بالمائة إلى أكثر من 50 بالمائة. وانخفضت نسبة الذين يعانون من سوء التغذية من 23 إلى 13 بالمائة لنفس الفترة.

## خامسا- الصحة.

تتباين بشكل كبير قدرة البلدان على الوفاء باحتياجات سكانها المسنين من الرعاية الصحية استنادا لمستوى التنمية الاقتصادية لديها. وتحذر منظمة الصحة العالمية من وجود نقص حاد في الأخصائيين الصحيين بمن فيهم الأطباء والمرضات وأخصائيو المختبرات التقنيون، لدى البلدان النامية. ووفقا للتقرير الخاص بالصحة في العالم لعام 2013: (العمل معاً من أجل الصحة)، هناك ما لا يقل عن 1.3 مليار شخص في العالم لا يحظون بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وكثيرا ما يرجع ذلك إلى نقص في الأخصائيين الصحيين. فإفريقيا، على سبيل المثال، تشكل 11 بالمائة من سكان العالم، لكنها لا تحظى إلا بـ 3 بالمائة فقط من جميع الأخصائيين الصحيين، وذلك على الرغم من تحملها لمعاناة 25 بالمائة من عبء المرض.

\*- جيم يونغ كيم الرئيس الثاني عشر للبنك الدولي. تولى الرئاسة مطلع يوليو عام 2012 بترشيح من باراك اوباما بعد منافسة قوية من وزيرة المالية النيجيرية نغوزي اونجو-ابويلا، جيم أمريكي من اصل كوري، ولد في سيؤول عام 1959، انتقل في الخامسة من عمره مع والداه إلى أمريكا. حصل على شهادة الطب والأنثروبولوجيا من جامعة هارفرد أصبح عام 2009 رئيس جامعة دارتماوث في نيوهامشير.

1- تقرير التنمية البشرية 2015: التنمية في كل عمل، بتاريخ: 15-12-2015، أنظر الموقع:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2015/12/15>

## سادسا- التعليم.

النقطة الأخيرة التي سنركز عليها في الحديث عن انخفاض مستوى المعيشة في الدول النامية كسمة مشتركة بين تلك الدول، هو التعليم ومدى انتشار الفرص التعليمية في الدول النامية. فمحاولة التركيز على ضرورة إدخال التلاميذ مراحل التعليم الأساسي هي هدف مهم بالنسبة لكل الدول النامية وتركز جهوداتها على ذلك بهدف تقليل الأمية فيها. ففي معظم الدول نجد أن التعليم يلتهم جزءا كبيرا من ميزانية البلاد. أما فيما يتعلق بالتعليم بعد الأساسي (الثانوي والجامعي) فإن الدول النامية تنفق أقل كثيرا مما تنفقه الدول المتقدمة وتخصص له جزء صغير من ميزانية الحكومة. وفي مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتزايد التحاق الفتيات بالتعليم حتى أصبح عدد الطالبات في المدارس يتفوق على عدد الطلاب في معظم دول العالم، وتحقق المرأة مكاسب إضافية في الالتحاق في العمل والمشاركة السياسية وفي البرلمانات، وإن كانت النساء مازلن يمثلن 20 بالمائة من أعضاء المجالس النيابية<sup>1</sup>.

لتلخيص كلامنا عن كل ما سبق سنوضح قائمة بالخصائص المشتركة بين الدول النامية والتي نميزها عن الدول المتقدمة في الخمس النقاط الآتية<sup>2</sup>:

- 1- المستويات المنخفضة وفي كثير من الدول، في نصيب الفرد من الدخل القومي وتباطؤ معدلات النمو.
  - 2- سوء توزيع الدخل بدرجة كبيرة، حيث أن أغنى 20 بالمائة من السكان يحصلون من 5 بالمائة إلى 10 بالمائة مرات قدر الـ 40 بالمائة من السكان الموجودين في أسفل الهرم السكاني.
  - 3- النمو الكبير للسكان في الدول النامية، مع توافر وتعمق الفقر المطلق حيث نجد أن 9.6 مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر وبمستوى دخل للفرد يقل عن 1.25 دولار يوميا، انخفضت من 50 بالمائة عام 1990 إلى 14 بالمائة عام 2015.
  - 4- زيادة شرائح السكان الذين يعانون من الأمراض والتدهور الصحي وسوء التغذية والأمراض المعدية مع ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع التي ترتفع 10 مرات عن نظيرتها في الدول المتقدمة.
  - 5- وفيما يتعلق بالتعليم، هناك مستويات مرتفعة من الأمية، وقليلون من يجيدون القراءة والكتابة مع ارتفاع نسب التسرب من التعليم الأساسي وعدم توافر التسهيلات التعليمية الكافية والملائمة.
- إن النقطة الأهم هي مدى الترابط الوثيق بين هذه العناصر الخمسة، والذي يجعلنا نلخص إلى توافر الثلاثية المدمرة في البلاد النامية وهي الفقر والجهل والمرض التي تواجه السكان هناك.

1- ميشال تودارو، مرجع سابق، ص. 287.

2- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص. 2. أنظر الموقع: <http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf>

بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة، فإن الدول النامية تتسم بالانخفاض النسبي لمستويات إنتاجية عنصر العمل. إن مفهوم دالة الإنتاج يرتبط بطريقة منظمة بالنتائج المتحصل عليه من خلال استخدام توليفات معينة من عناصر الإنتاج للحصول على تلك المخرجات عند المستوى التكنولوجي السائد في المجتمع، لتوفير الاحتياجات المطلوبة من المخرجات<sup>1</sup>.

أما المفهوم الهندسي والفني لدالة الإنتاج\* فإنه يختص بالقدرات الفنية والمادية للمدخلات للحصول على المخرجات من خلال التركيز على النواحي الهندسية والإنتاجية، وليس النواحي الاقتصادية المرتبطة بالتكلفة والعائد والإيراد والربح وغير ذلك. والمفهوم الهندسي يهتم بالعمالة وعددها وإنتاجيتها، وهي عموماً منخفضة في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وهذا يمكن تفسيره من خلال مجموعة من المفاهيم الاقتصادية الأساسية.

فعلى سبيل المثال، إذا تعرضنا لمبدأ تناقص الانتاجية الحدية، فإنه يقصد به أنه إذا تم زيادة عدد وحدات عنصر الإنتاج المتغير (العمل) مع بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة (رأس المال أو الأرض) فإن كمية الناتج الحدي لعنصر الإنتاج المتغير تبدأ بعد فترة في التناقص مما يعني زيادة الناتج الكلي بمعدلات متناقصة (قانون تناقص الغلة). إن المستويات المنخفضة لإنتاجية العمل يمكن تفسيرها أيضاً من خلال غياب أو على الأقل نقص درجة الكمال والانسجام بين عناصر المدخلات مثل رأس المال المادي أو الإدارة الجيدة ذات الخبرة.

ولرفع معدلات الانتاجية فإن الادخار المحلي والتمويل الأجنبي يجب أن ينتقل ويتحرك لتوليد استثمارات جديدة في السلع الرأسمالية وبناء مخزون كبير من رأس المال البشري (مثل المهارات الإدارية) من خلال زيادة الاستثمارات في التعليم والتدريب. كما أن إحداث تغييرات مؤسسية شيء ضروري أيضاً لتعظيم العائد المحتمل من هذه الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة<sup>2</sup>.

إن أوضاع الصحة بصفة عامة يجب أن تأخذ في الاعتبار لأنها ذات علاقة وثيقة بانخفاض مستويات الانتاجية، ومن ثم انخفاض مستويات الدخل في الدول النامية. فعلى سبيل المثال، نجد أن الغذاء الفقير وغير المتوازن للأطفال يؤثر على نموهم البدني والذهني، ومن ثم يؤثر فيما بعد على قدراتهم الإنتاجية. وبالتالي التأثير على

1- François Lafague, Op. Cit, P. 108.

\*- تبين دالة الإنتاج العلاقة بين مدخلات عوامل الإنتاج (كالعمل ورأس المال) والناتج من سلعة معينة (المخرجات) أو بصيغة أخرى (الكميات القصوى التي يمكن الحصول عليها من السلعة باستخدام مقادير محددة من مدخلات عوامل الإنتاج) ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج جبرياً على النحو التالي:

$$X = f(L, K)$$

حيث تشير رموز الدالة إلى:

X = الإنتاج (المخرجات) من السلعة X

= مقدار العمل المستخدم في الإنتاج (مدخلات) L

= مقدار رأس المال المستخدم في الإنتاج (مدخلات) K.

2- ميشال تودارو، مرجع سابق، ص. 295.

معدلات النمو في الدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد من ذلك الدخل في الكثير من الدول النامية.

إن الإنتاجية المنخفضة للعمالة قد تكون ناتجة عن الضعف البدني والذهني وعدم القدرة على العمل أو بسبب كل من الأشياء العاطفية والمادية وبسبب الضغوط اليومية للعمل التنافسي.

ومع ذلك، يمكن أن نلخص ما سبق، في أن المستويات المنخفضة من المعيشة وانخفاض مستويات الإنتاجية كل منهما يتأثر بالطواهر الاقتصادية والاجتماعية في الدول الفقيرة، ويسهم هذا في مزيد من التخلف. وهذا ما قاله الاقتصادي جونار ميردال ((الأسباب الدائرية والتراكمية)) في الدول المتخلفة يعتمد على العلاقات المترابطة والمتداخلة بين مستويات المعيشة المنخفضة والإنتاجية المنخفضة بشكل متبادل<sup>1</sup>.

## II- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني والبطالة والتوظيف غير الكامل.

تشغل قارة آسيا 59.9 بالمائة من عدد سكان العالم بتعداد يبلغ 4 مليارات و342 مليون نسمة حيث تشكل الصين والهند معاً لوحدهما 36.21 بالمائة من عدد سكان العالم، في حين يقدر أن يصل سكان الصين فقط في عام 2050 إلى 2.35 مليار نسمة<sup>2</sup>. تأتي بعدها قارة أفريقيا بتعداد يبلغ مليار و138 مليون نسمة، مشكلة بذلك 15.7 بالمائة من عدد سكان العالم. وتمثل قارة أوروبا التي يقطنها 742 مليون نسمة حوالي 10.3 بالمائة من تعداد السكان حول العالم. بينما تعتبر أمريكا الشمالية موطن 358 مليون نسمة (4.9 بالمائة)، وتشغل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ما يمثل 623 مليون نسمة (8.6 بالمائة)، ويبلغ عدد السكان في أوقيانوسيا 38 مليون نسمة مشكلين بذلك 0.5 بالمائة من تعداد سكان العالم.

المناطق الأكثر تقدماً تمثل 17.3 بالمائة من سكان العالم في عام 2014 مقابل 82.7 بالمائة للمناطق الأقل نمواً.

تشير بيانات عدد من المنظمات الدولية إلى انخفاض هائل في معدل وفيات الأطفال تحت الخمس أعوام حول العالم. وتشير احصاءات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطفولة التابعة للأمم المتحدة (يونيسيف) إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال إلى أكثر من النصف خلال الـ 25 عاماً الأخيرة.

لكن هذه الأرقام لا تزال أقل مما كانت الأمم المتحدة تستهدفه وهو خفض أعداد الوفيات بمعدل الثلثين عام 2015، حيث انخفض عدد وفيات الأطفال للمرة الأولى من

1- François Lafague, Op. Cit, P. 109.

2- ميشال تودارو، مرجع سابق، ص. 309.

12.7 مليون عام 1990 إلى 5.9 مليون خلال عام 2015، لكن وكالات الاغاثة تقول إنه لا يزال هناك الكثير من التحديات التي تواجه الدول الأقل دخلا في منطقة جنوب الصحراء في إفريقيا.

وعلى الرغم من ذلك الانخفاض الكبير في معدلات وفيات الأطفال، تشير أرقام منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وإدارة الأمم المتحدة للسكان إلى وفاة 16 ألف طفل يوميا ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات حول العالم<sup>1</sup>. وتشير الأرقام إلى أن نحو نصف وفيات الأطفال تحت 5 سنوات تحدث خلال الأسابيع الأربعة الأولى بعد الولادة، بينما يموت نحو مليون طفل حول العالم في اليوم الأول لولادتهم.

وتقول **فلافيا بسترو** مساعدة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إنه: "التحقيق المزيد من النجاح في هذا الأمر فلا بد من التركيز على الوفيات التي تحدث عقب الولادة".

وتقول بسترو إن الأمر يتطلب التنبيه إلى الوفيات التي تحدث بسبب الاختناق أو حالات وجود بكتيريا ضارة في أنسجة الجسم التي قد تحدث بعد الولادة. وأضافت بسترو إنه يجب تشجيع الرضاعة الطبيعية والتطعيم المبكر ضد الأمراض لزيادة مناعة الأطفال.

إن الاستنتاج الرئيسي لارتفاع معدلات المواليد في الدول الأقل نموا هو أن الأطفال الأقل من 15 سنة يشكلوا 40 بالمائة من إجمالي سكان تلك الدول. على العكس من ذلك نجد هذا العدد في الدول المتقدمة يشكل فقط 21 بالمائة من إجمالي السكان في تلك الدول، ولذلك ففي معظم الدول النامية فإن قوة العمل النشطة يجب أن تدعم نسبة تبلغ ضعف عدد الأطفال الذين تتم إعالتهم في الدول الغنية. والعكس من ذلك، فإن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة هم أكثر في الدول المتقدمة عنهم في الدول الأقل تقدما. إن كل من كبار السن والأطفال غالبا ما يشيران إلى عبء الإعاقة الاجتماعية، باعتبارهم أشخاص غير منتجين في المجتمع ولذلك يجب أن يتم دعمهم ماليا وتحملهم من خلال قوة العمل الموجودة في الدولة (وهم عادة عدد المواطنين الذين تنحصر أعمارهم ما بين 15-64 سنة). إن ارتفاع نسبة الإعاقة الاجتماعية (وهم يشملون كل من الشباب الأقل من الـ 15 والشيوخ) تمثل تقريبا ثلث السكان فقط في الدول المتقدمة، بينما تمثل تقريبا 45 بالمائة من السكان في الدول الأقل تقدما. علاوة على ما سبق، ففي الدول المتأخرة نجد أن 90 بالمائة من الذين تتم إعالتهم هم الأطفال بينما 66 بالمائة فقط من الأطفال هم من يتم إعالتهم في الدول الغنية<sup>2</sup>.

1- انخفاض هائل في معدل وفيات الأطفال حول العالم، بتاريخ: 9 سبتمبر / 2015، أنظر الموقع:

[http://www.bbc.com/arabic/scienceandtech/2015/09/150908\\_child\\_death\\_rate\\_decline](http://www.bbc.com/arabic/scienceandtech/2015/09/150908_child_death_rate_decline)

2-François Lafague, Op. Cit, P.112.

على الرغم مما يبدو من جدل متضارب واختلاف في وجهات النظر حول تبعات النمو السكاني المتزايد على التنمية الاقتصادية، فقد نشأت قاعدة مشتركة اتفق عليها (دول الشمال ودول الجنوب) وذلك مطلع القرن الواحد والعشرين، وهذه القاعدة تم وصفها من قبل Robert Caisson في كتابه الشهير "السياسة السكانية"، حيث أصبح هناك إجماع دولي جديد بين الدول المتقدمة والدول النامية حول القاعدة الآتية: "إن الأفراد والدول والعالم سوف يكونون أفضل لو أصبح نموهم السكاني بطيئاً".<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص ما سبق، في أن دول العالم الثالث لا تنتم فقط بارتفاع معدلات النمو السكاني ولكنها أيضا ترتفع فيها نسبة الإعالة الاجتماعية بالمقارنة بالدول المتقدمة. كما أن الظروف والمحددات السكانية تعتبر أحد المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتعتبر من القضايا الحرجة والتي يجب حلها.

إن واحدة من المشكلات التي تنغص حياة مواطني الدول الأقل نموا وتسهم في انخفاض مستويات المعيشة وعدم تحقيق الإشباع الكافي هي تفشي مشكلة البطالة ونقص توافر فرص العمل في تلك الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة. إن مشاكل العمالة التي تواجه الدول النامية توجد في شكلين أو صورتين:

الشكل الأول: هو حدوث نقص في التوظيف لدى السكان underemployment في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وهم أولئك الأفراد الذين يعملون بأقل من طاقتهم الانتاجية الكاملة (سواء يوميا أو أسبوعيا أو بصفة مستمرة). إن العمل بطاقة أقل ونقص التوظيف يشمل أيضا أولئك الأفراد الذين اعتادوا العمل طوال الوقت ولكن بإنتاجية منخفضة وهي التي تؤثر بالفعل في الناتج الإجمالي.

أما الصورة الثانية: فهي البطالة المفتوحة وهم أولئك الأفراد القادرين على العمل وهم غالبا في سن العمل، ولكن لا يجدون الوظائف المناسبة حيث تكون غير متاحة. إن معدلات البطالة المفتوحة في الدول النامية تقع في المتوسط بين 8 بالمائة و 15 بالمائة من القوى العاملة، ولكن هذا يعتبر جزءا من القضية. إن البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-24 سنة) وكثير منهم حاصل على قسط جوهري من التعليم هم يشكلون تقريبا ضعف هذه النسبة أي يواجهون بطالة مضاعفة.<sup>2</sup>

وفيما يتعلق بمعدل المواليد الحديثة والحالية المعطاة والمعروفة في معظم الدول الأقل نموا فإن عرض قوة العمل هناك سوف يزداد وبسرعة عبر الزمن ومن وقت لآخر، وهذا يعني أن الوظائف وفرص العمل يجب أن تزداد بمعدلات متسارعة حتى تغطي الزيادة في قوة العمل، وإن كانت تزيد بمعدلات بسيطة. علاوة على ما سبق، ففي المناطق الحضرية حيث تزداد الهجرات المتدفقة من الريف، فإن هذا السبب في زيادة القوى العاملة ونموها في المدن حيث تنمو بمعدلات من 5 بالمائة إلى 7 بالمائة في الكثير

1- ميشال تودارو، مرجع سابق، ص. 298.

2- ميشال تودارو، مرجع سابق، ص. 300.

من الدول (وخاصة في أفريقيا) وهذا سيجري عليه زيادة معدلات البطالة والتوظيف الناقص، لا سيما في ظل زيادة البطالة بين المتعلمين الشباب الذين تحولوا إلى فقراء.

### III- الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية.

إن الغالبية العظمى من السكان في الدول الأقل نمواً يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، كما أن أكثر من 65 بالمائة أساساً ريفيون، بالمقارنة بأقل من 27 بالمائة هم سكان المناطق الريفية في اقتصاديات الدول المتقدمة. وبطريقة مشابهة، فإن 58 بالمائة من قوة العمل يتم تشغيلها في قطاع الزراعة في الدول الأقل تقدماً بالمقارنة بـ 5 بالمائة من قوة العمل فقط يتم تشغيلها في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة<sup>1</sup>. إن مساهمة قطاع الزراعة تبلغ نحو 14 بالمائة في GNP للدول النامية، بينما تسهم فقط بـ 3 بالمائة في GNP للدول المتقدمة.

وفيما يلي شرح لهذا البند في نقطتين فرعيتين:

#### أولاً - الزراعة صغيرة الحجم.

هناك اختلافات واضحة بين الحجم النسبي للعاملين بالزراعة في أفريقيا (68 بالمائة) وفي جنوب آسيا (64 بالمائة) في مقابل ذلك، نجد أمريكا الشمالية (3 بالمائة). وبالإشارة إلى الأرقام الفعلية المطلقة، فهناك تقريباً 6685 مليون من القوى العاملة الزراعية في كل من آسيا وأفريقيا ينتجون حجم سنوي من الناتج تبلغ قيمته 195 مليون دولار أمريكي. وعلى العكس من هذا، نجد أن في أمريكا الشمالية أقل من 1 بالمائة فقط من هذا العدد الإجمالي من العاملين الزراعيين (4.5 مليون) ينتجون تقريباً ثلث ذلك الناتج الكلي (ما قيمته 60 مليون دولار). وهذا يعني أن الإنتاجية المتوسطة للعمالة الزراعية يعبر عنها بالدولارات الأمريكية تبلغ تقريباً 35 مرة في أمريكا الشمالية أكبر من ما هو موجود في كل من آسيا وأفريقيا معاً. وبالرغم من أن أشكال المقارنة الدولية يكون مشكوك في دقتها، فهي تُمدنا ببعض التقديرات التقريبية. وحتى لو تم تعديل تلك الأرقام في دول العالم الثالث، ستكون الاختلافات في معدلات الإنتاجية الزراعية بينها وبين الدول المتقدمة لا تزال موجودة وبأحجام.

إن الإنتاجية الزراعية تكون منخفضة ليس فقط بسبب الأعداد الهائلة من الناس المرتبطين بالأرض المتاحة ولكن أيضاً بسبب أن الزراعة في الدول الأقل نمواً تتسم في الغالب بتكنولوجيات أولية بدائية وبالتنظيم الفقير ومحدودية مدخلات رأس المال المادي والبشري. ويعتبر العامل التكنولوجي السائد في الزراعة متخلفاً، وذلك لأن الزراعة في

1- مصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بعض القضايا المتصلة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالزراعة، بتاريخ: 26-08-2015، أنظر الموقع: [http://www.fao.org/docrep/004/y3733a/y3733a03.htm#P1450\\_81206](http://www.fao.org/docrep/004/y3733a/y3733a03.htm#P1450_81206)

دول العالم الثالث هي في الغالب مزارع تقليدية معيشية للاستهلاك الذاتي وليست مزارع تجارية. وفي أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية، فهي تتسم بنمط الزراعة التقليدية القائمة على فلاحه الأرض من قبل الفلاحين لصالح أصحاب الأرض، وتتم بغرض الاكتفاء الذاتي في حين توجد مساحات صغيرة تعطي عائد منخفض.

الزراعة هي مفتاح التخفيف من حدة الفقر. يشتغل بالزراعة أكثر من نصف مجموع القوى العاملة في البلدان النامية وما يقرب من ثلاثة أرباع القوى العاملة في البلدان النامية منخفضة الدخل. وأشد الفئات فقراً في العالم يعتمدون في معيشتهم على الزراعة. وتربط الزراعة علاقات سابقة ولاحقة قوية بالقطاع غير الزراعي في الريف، في مجالات شراء مستلزمات الإنتاج مثل البذور والمعدات، وتوريد المواد الخام للصناعات القائمة على الخامات الزراعية وتوليد الطلب على البضائع والخدمات المحلية مثل المساكن، والأثاث والملابس. ومن هنا، يمكن للنمو الزراعي أن يزيد من دخل فقراء الريف مباشرة عن طريق زيادة الإنتاج وتوليد طلب إضافي على العمالة الزراعية، وبشكل غير مباشر عن طريق الروابط مع الأنشطة الأخرى الإنتاجية غير الزراعية بالمناطق الريفية. وتؤكد البحوث الكثيرة التي أجريت على النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية أن تأثير النمو الزراعي أقوى من تأثير النمو في القطاعات الأخرى من حيث التخفيف من حدة الفقر وأن النمو الريفي يخفف من حدة الفقر في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

النمو الزراعي المستدام والتنمية الريفية المستدامة من الممكن تحقيقهما. يقوم تحقيق ذلك على العناصر الرئيسية التالية:

- 1- القدرة على الحصول على الأصول الإنتاجية أو امتلاكها (مثل الأرض، والمياه، والحيوانات الزراعية والتكنولوجيا)؛
- 2- القدرة على النفاذ إلى أسواق تتسم بالإنصاف والمنافسة- على المستويين المحلي والدولي- بالنسبة للمنتجات الزراعية؛
- 5- توافر المعلومات الضرورية ومرافق البنية الأساسية التي توصل إلى هذه الأسواق. وللحكومات دور مهم في تسهيل تكوين الأصول الزراعية الوطنية وتسهيل الحصول عليها وفي تصحيح جوانب الفشل والتشوهات التي تعاني منها الأسواق المحلية.

## ثانياً- الاعتماد على الصادرات الأولية<sup>1</sup>.

1- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص. 12. أنظر الموقع:

إن معظم اقتصاديات الدول الأقل تقدماً تعتمد رئيسياً على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية والمواد الخام (الزراعة- الوقود -الثروة السمكية- المواد الخام). في حين تعتبر الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالنسبة لها أنشطة ثانوية (مثل الصناعة والأنشطة الخدمية). وهذه السلع والمنتجات الأولية يتم تصدير معظمها في صورتها الخام والأولية باعتبارها أهم الصادرات التي تذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول النامية الأخرى. فبالنسبة للدول النامية غير الآسيوية نجد أن هذه المنتجات الأولية تشكل أكثر من 70 بالمائة من جملة صادراتها. وباستثناء الدول التي لديها وفرة كبيرة في البترول والمعادن، وبعض الدول القليلة الآسيوية التي تقوم بتصدير المنتجات المصنعة وهي الدول حديثة التصنيع، فإن معظم صادرات الدول الأقل نمواً تتكون من: المواد الغذائية الأساسية، والمواد الخام. وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، نجد أن المنتجات الأولية تشكل أكثر من 80 بالمائة من عوائد صادراتها الإجمالية.

إن معظم الدول الفقيرة تحتاج إلى مزيد من عوائد الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى المدخرات المحلية لتوفير متطلبات التنمية ولتمويل المشروعات التنموية. وبالرغم من أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة والمساعدات الخارجية هي شيء مهم ولكنها سريعة النقصان، مما يؤدي إلى الانخفاض السريع لمصادر الصرف الأجنبي، وفي ظل كون صادرات المنتجات الأولية تشكل من 60 بالمائة إلى 70 بالمائة من التدفقات السنوية للعملة الصعبة إلى داخل دول العالم النامي.

كما أن مشكلة المديونية الخارجية ومتطلباتها وأعبائها من أقساط وفوائد قد استنفذت كثيراً من عائدات الصرف الأجنبي المتحصل عليها من صادرات المنتجات الأولية لتلك الدول لا سيما في الثمانينات والتسعينات. ومن ثم فهذه الدول واجهت صافي تدفق رأسمالي دولي سالب مع مزيد من تدفق العملة الأجنبية خارج الدول الأقل نمواً أكثر من تلك العملات المتدفقة إلى داخل تلك الدول، أضف إلى ذلك ظاهرة هروب رأس المال من الدول الأقل نمواً والدول النامية إلى الدول المتقدمة.

وحتى لو كانت هذه الصادرات مهمة لمعظم الدول النامية، فإن نمو صادرات الدول الأقل نمواً (باستثناء الصادرات البترولية) يعتمد على متطلبات الدول المتقدمة من هذه المنتجات. وبناء على ذلك فحتى في السنوات الجيدة فإن معظم الصادرات الغير بترولية للدول النامية قد فقدت أرضيتها وقوتها في معظم الدول المتقدمة في ضوء تدهور مساهماتها في إجمالي التجارة العالمية<sup>1</sup>.

#### IV- سيادة حالة المنافسة غير الكاملة والتبعية والحساسية للعلاقات الدولية.

1- عيلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص. 13. أنظر الموقع:

<http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf>

في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين نجد تقريبا أن كل دولة نامية قد تحركت بطريقتها الخاصة نحو إنشاء وتأسيس اقتصاد السوق. كما أن عديد من الدول الأخرى قد اتجهت وفق ما تقتضيه متطلبات وشروط برامج البنك الدولي، الذي يحافظ على ضرورة وجود نظام السوق، وبحيث تكون اقتصاديات الدول الحاصلة على قروض ومساعدات البنك الدولي هي اقتصاديات داعمة لنظام السوق<sup>1</sup>.

ولكن في الواقع هناك بعض أوجه التدخل من جانب حكومات الدول النامية في الأنشطة الاقتصادية وعدم ترك حرية الأسواق وتحقيق المنافسة الكاملة لأن ذلك من وجهة نظرها سيترك الفرصة أمام الحكومة لتحقيق معدلات سريعة من النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج التنمية وتحقيق أهدافها، فإن الفوائد المكتسبة من اقتصاديات السوق والسياسات الصديقة للسوق وآلياته تعتمد بشدة على مدى توافر ووجود المتطلبات القانونية والثقافية والمؤسسية التي تعتبر معظمها من المسلمات في المجتمعات الصناعية.

وفي العديد من الدول النامية، فإن مثل هذه الأطر المؤسسية والقانونية إما غائبة تماما، وإما ضعيفة جدا. وهي تشمل النظم القانونية الموجودة التي تنظم التعاقدات وحقوق الملكية ومدى استقرار وثبات قيمة العملة، وبناء البنية الأساسية الضرورية من طرق ومباني ومطارات وخطوط غير ذلك ودعم خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وتخفيض تكلفتها لدعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وذلك لتنشيط وتسهيل التجارة المتكاملة بين الدول والأقاليم. مع وضع نظام تنموي جيد لرفع كفاءة الأنشطة المصرفية والتأمينية وتنشيط أسواق الائتمان الرسمية القادرة على توزيع القروض وتخصيصها أفضل تخصيص بين الاستثمارات المختلفة حتى تعطي أعلى مردود اقتصادي وتسهم في تمويل برامج التنمية وتكون مربحة نسبيا من الناحية الاقتصادية. كما لا بد أن تكون المعلومات عن الأسواق متوافرة وكاملة ودقيقة ومتاحة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين أيضا والمتعلقة بالأسعار والكميات والجودة الخاصة بالمنتجات والموارد ومدخلات الإنتاج، وغير ذلك بمجرد طلبها والرغبة في الحصول عليها<sup>2</sup>.

وهذه العناصر الستة بالإضافة إلى اقتصاديات الحجم في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (مثل الصناعات الاستخراجية) والأسواق الخفيفة للعديد من المنتجات تواجه طلب منخفض وعدد قليل من البائعين، ودرجة عالية من الوفورات الخارجية (التكاليف أو الفوائد التي تحدث للشركات أو الأشخاص ليس بسبب عمليات الإنتاج أو الاستهلاك) في الإنتاج والاستهلاك، وسيادة الموارد المملوكة ملكية مشتركة وجماعية (مثل أراضي المراعي ومصادر المياه العامة) يعني أن هذه الأسواق في الغالب غير كاملة بالمرّة أي لا تتوافر فيها المنافسة الكاملة، وإنما يسود فيها شكل من أشكال الأسواق غير الكاملة (الاحتكار-منافسة احتكارية-احتكار قلة...) وعلاوة على ما سبق، فإن المعلومات تكون

1 -François Lafague, Op. Cit, P. 120.

2 -François Lafague, Op. Cit, P. 120.

محدودة ومرتفعة التكاليف للحصول عليها، ولذلك فهي غالباً ما يترتب عليها سوء تخصيص للموارد ولمصادر التمويل لإنتاج السلع المختلفة. وربما لا نجد أن هذه الأسواق غير الكاملة وعدم اكتمال المعلومات وأنظمتها تقوم الحكومة بدورها في مواجهتها في الدول النامية ولا تتخذ دور أكثر نشاطاً وفعالية في ذلك. ولكن يظل الشيء الموجود والمهم هنا وهو أنها خاصية مشتركة بين الدول النامية وعامل هام من عوامل تعميق واستمرارية التخلف في تلك الدول<sup>1</sup>.

في العديد من الدول الأقل نمواً، نجد أن العنصر النهائي المؤكد الذي يسهم في تدعيم انخفاض مستويات المعيشة ورفع درجة البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل هو عدم تكافؤ القوى السياسية والاقتصادية بين الدول الغنية وتلك الفقيرة. فإن هذه العلاقات غير المتكافئة لها أثرها وانعكاساتها ليس فقط في قدرة الدول الغنية والمتقدمة على السيطرة على مقدرات الأمور وفي السيطرة على أنماط التجارة الدولية ولكن أيضاً في قدرتها على السيطرة على التكنولوجيا العالمية ومفاتيحها وعلى المساعدات الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة التي يتم نقلها وتحويلها إلى الدول النامية<sup>2</sup>.

وهناك عنصر آخر مساوي في درجة الأهمية، وهو أن عملية التحويل العالمية من الممكن أن تخدم عملية ردع ومنع استمرارية عملية التنمية في الدول الفقيرة، إن عملية نقل الأنظمة التكنولوجية والمؤسسية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية بدون تطويعها وبما يتوافق مع ظروف تلك الدول غير ذي جدوى، بل سيدعم ويكرس من التبعية والسيادة والسيطرة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

إن الأثر الصافي لكل هذه العناصر هو خلق درجة من النفوذ والسيطرة من جانب الدول المتقدمة على الدول النامية وإحكام نفسها في التدخل في هذه الدول بأسلوب غير مباشر، ومن ثم تصبح الدول النامية غير قادرة على وضع هيكلها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وحتى السياسية بما يتوافق وظروفها الداخلية، ومن ثم انخفاض نفوذها وسيطرتها على أمورها الاجتماعية والاقتصادية. فهناك أكثر من 42 دولة من الدول الأقل نمواً تقع في هذه الدائرة وهي الدول صغيرة وتعتمد اقتصادياتها على الدول المتقدمة ولا تستطيع توفير متطلباتها ذاتياً أو توجيه وإدارة شؤونها بطريقة مستقلة. وبالتالي فإن التعامل الذي يوجد قدر من التعاون المشترك في النواحي الاقتصادية والغير الاقتصادية لتشجيع بعض أشكال الاعتماد على الذات بين الدول النامية وبعضها البعض. إن مثل هذا التعاون من الممكن أن يقوي من القوى التفاوضية ودرجة المساومة المشتركة بين الدول النامية معاً لا سيما الدول الصغيرة الأقل نمواً

1- المنافسة الاحتكارية، المنافسة الغير كاملة، بتاريخ: 13-06-2008، أنظر الموقع:

<http://d3m-shabab.yoo7.com/t3142-topic#.VuQrX0DjrIU>

2- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص. 15. أنظر الموقع: <http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf>

ويجعلها تعمل بدرجة أكثر كفاءة ويوسع من قدرتها على الاختيار والانتقاء من بين الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الفنية<sup>1</sup>.

---

1- François Lafague, Op. Cit, P. 122.

## خلاصة الفصل الثاني.

إن النشوء كظاهرة اقتصادية كلية جديدة لا يمكننا التنبؤ بها، بل أدت إلى حالة جديدة من التوازن العام، وقبل كل شيء حققت المماثلة مع الدول الأكثر تقدماً، وامتلكت رؤوس أموال تسمح باحتلال مكان في السوق.

تميزت البلدان الناشئة بتكاملها الإنتاجي والمالي الكبير وبجهودها من أجل الانفتاح الاقتصادي في إطار عملية تطور نوعي ينقلها من حالة التخلف إلى النشوء الرأسمالي. بالإضافة إلى بعض من دول شرق آسيا ذات الصادرات القوية، التي تم إدراجها في الاقتصاد العالمي.

صنفت مختلف بلدان العالم على أساس تنميتها الاقتصادية من خلال إلى استنادها إلى عدة معايير وتسجيلها في خانات التقدم والنمو أو في مراتب أقل نمواً، وذلك عبر ثلاث معايير أساسية والمتمثلة في مستوى الدخل الفردي وتوافر الموارد البشرية ومستوى التنوع الاقتصادي، اندرجت الدولة ضمن البلدان الأقل نمواً عند حدوث إخفاق في المؤشر التالثلثة السابقة الذكر، وهناك تصنيفات أخرى من تصنيف منظمة التجارة العالمية وحسب تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2007-2008، وبناء على البيانات المتوافرة لأعضاء في الأمم المتحدة وبعض الدول، بالإضافة إلى تصنيف مؤسسات محايدة تعتمد على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر يعكس درجة الملاءة الائتمانية للدول، وأخيراً تصنيف حسب حصة الفرد والنتائج المحلي.

إضافة إلى هذه المعايير الثلاثة اشتركت مجموع هذه البلدان الأقل نمواً في عدة خصائص تتمثل في قلة نسبة النمو الاقتصادي بالمقارنة مع النمو السكاني الكبير في معظم هذه البلدان ما يجعلها في حالة ركود دائم، ضعف الهيكل الاقتصادي، وضعف معدلات الادخار والاستثمار، تخلف القطاع الزراعي وارتفاع معدلات نقص الغذاء، كل هذا أدى إلى انخفاض في مستويات التنمية الاجتماعية والبشرية.

والواقع أن دول شرق آسيا هي الوحيدة عملياً التي شهدت تقارباً في مستويات دخلها بتلك الموجودة في الدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة لكوريا الجنوبية و سنغافورا و التايوان و ماليزيا.

باعتبار أن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على النمو الاقتصادي بل تتعداه إلى مفهوم أوسع بمعنى أنه يتضمن تغييرات في تنظيم العمل، ومستوى التعليم، والصحة، والأمن. لكن هذا التطور لا يكون ممكناً إلا مع نمو مستدام وهذا فعلاً ما سراه مع بلدان جنوب شرق آسيا (كوريا و ماليزيا) في الفصول اللاحقة.

الفصل الثالث:  
السياسات التنموية في بلدان  
جنوب شرق آسيا

**تمهيد.**

لقد حاول الكثير من الكتاب إيجاد تفسير وحيد للتنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع، فمنهم من قال أن السر يكمن في التعليم، ومنهم من قال بأن المفتاح هو البحث العلمي والتطور التكنولوجي ومنهم من جمع بين هذا وذاك تحت عنوان تنمية الموارد البشرية، ومنهم من التمس تفسير هذه النهضة في ارتفاع معدلات الادخار المحلي والتراكم الرأسمالي، ومنهم من أرجع ذلك إلى السوق، ومنهم من اقترح أن العامل الحاسم كان دور الدولة القوي في توجيه دفعة الاقتصاد وتشكيل مسارات التنمية.

**المبحث الأول: التطورات الاقتصادية في بلدان جنوب شرق آسيا.**

والحق أنه من التعسف اختزال التنمية في عامل وحيد سواء كانت في دول شرق آسيا أو في غيرها من الدول قديما وحديثا، وعليه يجب أن ينظر إلى نجاح هذه الدول في إطار جغرافي وتاريخي أوسع، وضمن هذا الإطار لابد من بحث الدور المركزي الذي لعبته الاستثمارات اليابانية الدولية كقاطرة لعملية التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا وخصوصا منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي وفقا للآليات نموذج الإوز الطائر.

**I- الإطار النظري للعلاقات البينية بين بلدان جنوب شرق آسيا "نموذج الإوز الطائر".**

تعود الصياغات الأولى لنموذج الإوز الطائر إلى النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي على يد الاقتصادي الياباني أكما ترو Akmatzu، الذي صاغ أكما ترو نموذج الإوز الطائر باعتباره نموذجا تاريخيا لمراحل النمو الاقتصادي للبلدان النامية التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية والتصنيع وذلك على غرار نظرية مراحل النمو الاقتصادي الشهيرة التي صاغها والتيمان روستو حول مسيرة البلدان المتقدمة في بلدان أوروبا الغربية الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتفق كلتا الصياغتين لروستو و أكما ترو على وجود نمط تاريخي وزمني لتتابع مراحل النمو الاقتصادي بشكل خطي وذلك مع اختلاف درجات السرعة لكل بلد في إطار المسار التاريخي المحدد له، ويتحدث أكما ترو في نموذجه النظري على ثلاث منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو<sup>1</sup>.

1. منحنى الاستيراد: حيث تحدد تركيبة الواردات نوعيه مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.

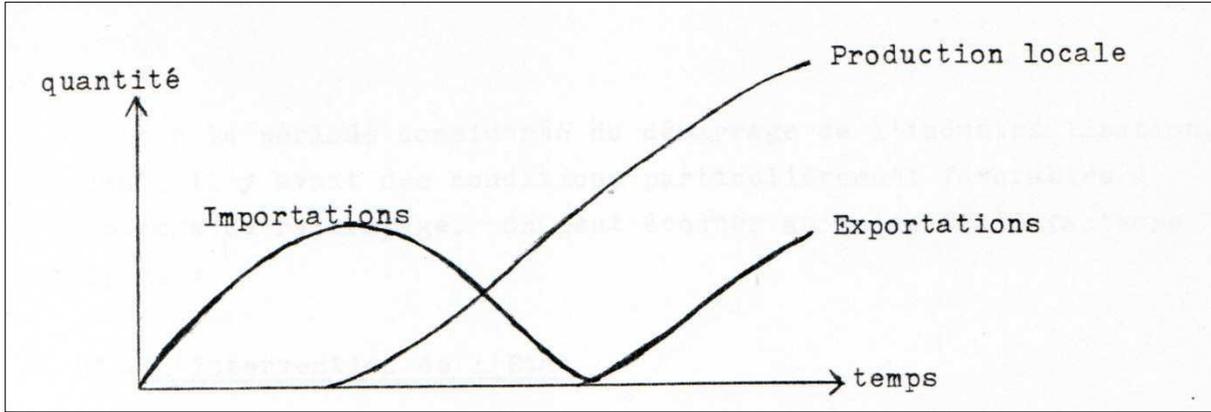
2. منحنى الإنتاج: حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبية المنتجات في اقتصاد البلد

1- Akamatsu Kaname, A theory of unbalanced growth in the world Economy.(Allemagne: kiel, wiltwirtschaftliches archiv , 1967), p. 218.

3. منحنى الصادرات: حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى ديناميكية سلة الصادرات بحسب ارتفاع نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج: كثيفة العمالة/ كثيفة رأس المال/ كثيفة التقنية/ كثيفة المهارة.

### الشكل رقم 6

منحنيات رئيسية تحدد المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو



Source : Akamatsu (Kaname), **A theory of unbalanced growth in the world Economy**, (Allemagne: kiel, wiltwirtschaftliches archiv , 1967

وتعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخرا في مضمار النمو والتقدم في إطار نموذج الإوز الطائر من حيث ارتفاع المسافة. ولقد جاءت الدفعة الكبرى لهذا النموذج منذ منتصف الثمانينات عندما بدأت مرحلة الين القوي عندئذ بدأت اليابان بانتهاج سياسة أخرى في جنوب شرق آسيا وذلك كي تتغلب على مشاكل سعر الصرف المرتفع وارتفاع مستوى الأجور النقدية نتيجة الندرة النسبية للأيدي العاملة اليابانية، وعلى مستوى التحليل يرتبط نموذج الإوز الطائر بدورة المنتج التي تمر عادة بثلاث مراحل<sup>1</sup>.

المرحلة الأولى: يحاول البلد الآخذ في النمو استيراد السلعة من البلد المتقدم القريب في آسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم).

المرحلة الثانية: يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك في البلد الأم (المتقدم).

المرحلة الثالثة: يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدما هكذا يتم ارتفاع السلم التصنيعي والتقني تدريجيا في بلدان آسيا الناهضة عبر منظومة هرمية ذات طبيعة ديناميكية من خلال إعادة توزيع وتقسيم إقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إليها أسراب الإوز الطائر.

1- Nicolas Blancher et Claire Maigury, "comparaison de processus de la régionalisation en Afrique Sub saharienne et en Asie Orientale", (Paris : Revue Analytique de la Littérature, **Revue Tiers Monde**, 1998), p.512.

ويظهر الشكل الموالي أن الإوزة الأولى من البلدان التي تطير على ارتفاع عالي هي الاقتصاد الياباني (الاقتصاد-القاطرة) تليها المجموعة الأولى من البلدان التي تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل ومسافة أبعد وتشمل هذه المجموعة البلدان:

الشكل رقم 7

### نموذج الإوز الطائر في آسيا



Source :<http://www.marefa.org/index.php/>

السرب الأول يشمل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورا، تم تاتي المجموعة الثانية من أسراب الإوز الطائر وتشمل: ماليزيا وتايلاند واندونيسيا والصين، وهي كما يظهر الشكل تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل وعلى مسافة مكانية وزمانية أبعد، وسوف يليها تاريخيا بعد ذلك سرب لم يطير بعد ويضم بلدانا مثل الفيتنام وكمبوديا<sup>1</sup>.

وفي إطار نموذج الإوز الطائر المعروف أعلاه حاول بعض المنظرين اليابانيين من أمثال كوجيما إضافة صبغة خاصة على دور الاستثمارات اليابانية في اقتصاديات جنوب شرق آسيا مقارنة بالاستثمارات الغربية في تلك البلدان، إذ يشير كوجيما إلى أن الاستثمارات اليابانية المباشرة قد تميزت بأنها كانت مكتملة للاستثمارات الوطنية وتولد منافع مشتركة لليابان والبلد المضيف في آن واحد لاسيما في مجال نقل التقنية الحديثة وذلك -في تقديره- على عكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأخرى (القادمة من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) التي تبحث عن تعظيم مكاسبها وأرباحها الاحتكارية بغض النظر عن المكاسب الإنمائية التي تعود للبلدان النامية.

ويفرق كوجيما بين ثلاثة أنماط للاستثمارات اليابانية المباشرة المتجهة لبلدان جنوب شرق آسيا منذ الستينات على النحو التالي<sup>2</sup>:

1- Nicolas Blancher et Claire Maigury, Op. Cit.p.513.

2- K.Kojima, Japan's foreign south trade, Reorganisation north economic policy for the 1970's **Hirotsbashi journal of economics**. (Vol13, n°2, february1973), p.216.

1. استثمارات تستفيد من قاعدة الموارد في البلد المضيف حيث لا تتوافر تلك الموارد في البلد المستثمر (اليابان)؛

2. استثمارات تستفيد من رخص الأيدي العاملة في البلد المضيف للتغلب على تراجع التنافسية في ذلك النوع من فروع النشاط الاقتصادي في البلد المستثمر (اليابان) نتيجة ارتفاع مستويات الأجور؛

3. استثمارات تستفيد منها النفاذ لسوق البلد المضيف نظرا لوجود حواجز جمركية وغيرها من القيود أمام صادرات السلع اليابانية.

وفي إطار الإوز الطائر قامت كل من كوريا الجنوبية والتايوان بتطبيق السياسات الاستثمارية ذاتها في البلدان الآسيوية المضيفة وقد نجم عن تلك الاستثمارات ( اليابانية والكورية والتايوانية) لتوسيع شبكة التكامل الصناعي الإقليمي من خلال علاقات التكامل الرأسي، إذ يلاحظ أن كل موجة من الموجات الاستثمارية ( اليابانية والكورية والتايوانية) كانت تعمق من تلك التشابكات فيما بين فروع النشاط الصناعي. وبصفة خاصة الموجة الكبرى للاستثمارات اليابانية خلال الفترة من منتصف الثمانينات إلى منتصف تسعينات القرن الماضي.

وقد أدى هذا بدوره إلى تعميق ونمو تدفقات التجارة البينية على الصعيد الإقليمي مع الاستفادة من وفرة الحجم الناتجة من التخصص في الأنشطة الإنتاجية للمكونات والسلع الوسيطة، والجدير بالذكر أن حركة التدفقات الاستثمارية من اليابان وكورية الجنوبية وتايوان في اتجاه البلدان الآسيوية الأخرى كانت بتشجيع قوي من حكومات تلك الدول، كما أنها كانت تشكل أحد ركائز السياسة التصنيعية الرسمية في البلدان المضيفة ولاسيما في مجال التصنيع التصديري، وبالتالي لم تكن تلك الأنشطة الاستثمارية مجرد تحركات عفوية تحكمها آليات السوق واعتبارات الربحية<sup>1</sup>.

كذلك لعب المصرف الياباني للتصدير والاستيراد دورا مهما في مجال تشجيع الاستثمارات اليابانية المتجهة نحو البلدان الآسيوية من خلال تخفيض سعر الفائدة لتمويل تلك الاستثمارات، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه عدد من الوكالات الحكومية المهمة في اليابان مثل المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية، ولعل هذا الدور القوي لليابان يعتبر من بين العوامل التي تفسر نجاح النهضة الصناعية والنمو المعجل الذي شهدته بلدان جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1965-1995 وهذا ما يدعونا إلى دراسة التأثير الواقعي لليابان على مسيرة التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا<sup>2</sup>.

## II - السمات المشتركة لبلدان جنوب شرق آسيا.

1- ديلمي لخضر، بو عشة مبارك، "الأقلية في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر"، (بكرة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، نوفمبر، 2006)، ص. 296.  
2- المرجع نفسه، ص. 297.

كان نصيب بلدان منطقة المحيط الهادي وبخاصة شرق آسيا من الناتج القومي العالمي من عام 1962 حوالي 9 بالمائة وبعد ثلاثين سنة قفز إلى أكثر من 15 بالمائة وليس ازدهار شرق آسيا الراهن متماثلا بالطبع، إذ يميز الباحثون بين المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية في هذه المنطقة الواسعة، حيث يمكن لنا أن نميز التقسيمات التالية<sup>1</sup>:

1. اليابان التي أصبحت أكبر مركز مالي في العالم والتي أصبحت باستمرار أمدع أمة في اكتشاف التكنولوجيات المتطورة غير العسكرية؛
2. نمور شرق آسيا الأربعة أو ما يسمى بالاقتصاديات المصنعة حديثا: سنغافورة وهونكونغ وتايوان وكوريا الجنوبية؛
3. الدول الأكبر في جنوب شرق آسيا مثل تايلندا وماليزيا واندونيسيا الفلبين والصين التي أصبحت بفعل الحوافز التي قدمتها الاستثمارات الأجنبية وخاصة اليابانية منخرطة في عمليات التصنيع والتجميع والتصدير؛
4. وأخيرا البلدان والمجتمعات التي كانت تتبع الشيوعية فيتنام وكمبوديا وكوريا الشمالية.

ومن بين كل هذه الدول كانت الدول المصنعة حديثا في شرق آسيا هي التي أعطت المثال الأوضح للتحويل الناجح، ومع أن بعض المراقبين يعتبرون هذه البلدان متشابهة، إلا أنه توجد اختلافات واضحة بينها في المساحة وعدد السكان والتاريخ والنظام السياسي وحتى البنية الاقتصادية لهذه البلدان متميزة، وعلى سبيل المثال تعتمد كوريا الجنوبية التي بدأت توسعها بعد عقد على الأقل من توسع تايوان على بعض تجمعات صناعية كبيرة أو ما يسمى "شايبول" وعلى النقيض من ذلك تمتلك تايوان شركات صغيرة عديدة متخصصة في إنتاج منتج واحد أو اثنين<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات البنوية تتميز كل واحدة من هذه المجتمعات بصفة أساسية محددة فإذا ما تم النظر إليها معا فإنها تساعدنا على فهم النمو الذي حصل فيها عقدا بعد عقد، وأول هذه الصفات وربما أكثرها أهمية هي الاهتمام بالتعليم، وينبع هذا الاهتمام بالتعليم من التقاليد الكنفوشوسية بالامتحانات التنافسية واحترام التعليم، معززا بدور الأم اليومية الذي يكمل ما يتم تعليمه في المدرسة، تبدأ هذه العملية- المشابهة لما يجري في اليابان- في أعين الغرب وكأنها تركز كثيرا على الاستظهار والحصول على مهارات تقنية وتحقيق الانسجام أكثر مما تركز على تشجيع المواهب الفردية وإثارة الأسئلة حول السلطة وحتى لو اعترف بعض الآسيويين فإن معظمهم يؤمن بأن أنماط تعليمهم تخلق انسجاما اجتماعيا وقوة عمل مدربة جيدا أكثر من ذلك لا تستثني تماثل النظام روحا تنافسية قوية جدا، ففي تايوان يتم اختيار الثلث المتفوق فقط من بين 110 ألف

- Yves Lacoste, **Tout sauf la fin d'histoire. perspectives 2000**, (Paris : le Monde, 24 octobre 1997), 1 p.135.

2- بول كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، (عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع، 1993)، ص.254.

طالب الذين يمرون في امتحان دخول الجامعات الوطنية وذلك للتأكيد على أهمية التعليم الجامعي، وربما أكثر ما يوضح هذا التأكيد على التعليم الحقيقة القائلة بأن لدى كوريا 1.4 مليون طالب يدرسون في مؤسسات التعليم العالي أو من الحقيقة الأخرى التي تقول بأنه مع عام 1980 كان يتخرج من الطلبة المهندسين من الجامعات الكورية عددا يساوي عدد ما تخرج من الجامعات في المملكة المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية والسويد معا، ولا يفوتنا أن نذكر بهذا الصدد أن مستوى تدريس الرياضيات والهندسة والتعليم الفني هو اليوم أكثر تقدما في بعض البلدان الآسيوية من نظم التعليم السائدة في بعض دول أوروبا الغربية العريقة<sup>1</sup>.

ويرتبط بمؤشر التعليم مؤشر آخر هو ما تميزت به تلك البلدان وهو: الاهتمام بالجودة والإتقان في العمل، ولعلنا لا نغالي كثيرا إذ قلنا أن الآسيويين ليسوا بالضرورة أكثر نكاه ولكنهم أكثر دأبا في العمل وأكثر إتقانا وإخلاصا، ويرجع البعض ذلك إلى المنظومة القيمية التي أسسها كونفوشيوس، وأيضا كان الأمر فممنظومة القيم هذه تصبح عنصرا مهما وفاعلا في بناء النظام الذي يحكم أخلاقيات العمل، ونسوق في هذا الصدد حكمة صينية تقول: نقيس مئة مرة قبل أن نقص لأنه قبل الشروع في عملية القص لا بد من مائة مرة لضمان دقة الأداء.

ويتمثل العامل الثاني المشترك بالمستوى العالي للمدخرات الوطنية فمن خلال بعض الإجراءات المالية والضرائب والقيود على الواردات لتشجيع المدخرات الفردية توفرت مبالغ كبيرة من رأس المال للاستثمار في الصناعة والتجارة وبفوائد منخفضة<sup>2</sup>. وخلال العقود القليلة الأولى من التنمية تم تقييد الاستهلاك الشخصي ومستويات المعيشة من خلال قيود على انتقال رأس المال إلى الخارج واستيراد بضائع فاخرة أجنبية، حتى يتم استثمار المصادر في النمو الصناعي وعندما كانت الانطلاقة الاقتصادية تشق طريقها بدأ النظام بالتغير، حيث ازداد استثمار رأس المال في بناء المساكن مما سمح بالنتيجة لأن يلعب الطلب الداخلي دورا أكبر في نمو البلدان، ويمكن أن يتوقع المرء في مثل تلك الظروف أن تنخفض المعدلات الإجمالية للإدخار، ومع ذلك بقت البلدان الآسيوية تتمتع بمعدلات ادخار قومية عالية على النحو المبين في الجدول الموالي:

### الجدول رقم 3

#### معدلات الإدخار المحلي في شرق آسيا

( بالمئة من إجمالي الناتج المحلي )

1- المرجع نفسه، ص.255.

\*- الكونفوشية: هي مجموعة من المعتقدات والمبادئ في الفلسفة الصينية، طُورت عن طريق تعاليم كونفوشيوس وأتباعه، تتمحور في مجملها حول الأخلاق والآداب، طريقة إدارة الحكم والعلاقات الاجتماعية. أثرت الكونفوشية في منهج حياة الصينيين، حددت لهم أنماط الحياة وسلم القيم الاجتماعية، كما وفرت المبادئ الأساسية التي قامت عليها النظريات والمؤسسات السياسية في الصين. انطلاقا من الصين، انتشرت هذه المدرسة إلى كوريا، ثم إلى اليابان وفيتنام، أصبحت ركيزة ثابتة في ثقافة شعوب شرق آسيا. عندما تم إدخالها إلى المجتمعات الغربية، جلبت الكونفوشية انتباه العديد من الفلاسفة الغربيين.

2- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص.190.

الدولة/ السنة	1970	1980	1990	2014
كوريا الجنوبية	15	23	35	35
سنغافورة	18	38	43	47
هونغ كونغ	28	34	35	26
الصين	39	35	38	55

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2014.

تمثل المظهر الثالث في إطار سياسي قوي قيم داخله النمو الاقتصادي بينما تم تشجيع روح المقاوله والملكية الخاصة ولم تتبع النمر أبدا دعه يعمل حرا، فقد تم منح الصناعات الهادفة إلى تحقيق النمو العديد من أشكال الدعم: التعويض عن الصادرات، منح للتدريب وحماية تعريفية من التنافس الأجنبي، كما لوحظ سابقا تم إنشاء نظام مالي ينتج مدخرات عالية بمعدلات مرتفعة، وساعدت السياسة الضريبية قطاع الأعمال كما ساعدته سياسة الطاقة، وعملت الاتحاديات العمالية في ظل عدد من القيود، وقننت الديمقراطية من طرف حاكم هونغ كونغ والإدارة الموجهة في سنغافورة والنظامين العسكريين آنذاك في تايوان وكوريا الجنوبية، كما أقيمت انتخابات حرة وسمح للأحزاب السياسية بالعمل، ويحاجج المدافعون عن هذا النظام أنه كان ضروريا لتقييد التقلبات التحريرية أثناء فترة النمو الاقتصادي، أما الإصلاحات الديمقراطية فهي مكافأة على صبر الشعب، والمقصود أن السياسات المحلية التي لم تكن كما هي في الغرب ومع ذلك لم تؤدي التوسع الاقتصادي<sup>1</sup>.

والمظهر الرابع هو الجمع بين سياسة إحلال الواردات وتنمية الصادرات، فمن الثابت تاريخيا أن البلدان المصنعة حديثا لم تبدأ مسيرة التنمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق سياسة التصنيع أو التنمية بقيادة الصادرات، وإنما بدأت هذه المسيرة بالسياسة التي اتبعتها كل الدول التي سبقتها عن طريق سياسة إحلال الواردات وهذا طوال الخمسينات وفي أوائل الستينات حتى استنفدت أغراضها ولم تعد هناك جدوى من استمرارها كمرکز ثقل في عملية التنمية وتحولت إلى الإنتاج للتصدير، ولذا فمع الاعتراف بأنه من العوامل الهامة في نجاح البلدان المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا كما أعادت توجيه التنمية في الوقت المناسب نحو الخارج بالتوسيع في الإنتاج للتصدير إلا أنه ليس من الصواب القول بأن هذه البلدان كانت دائما ذات توجه خارجي أو أن التنمية في هذه البلدان كان يجرها الطلب الخارجي، كل ما في الأمر أنه في المراحل الأولى من مسيرة التنمية كانت القيمة المضافة للصناعات المحلية منخفضة، مما أدى إلى تخفيض قيمة الصادرات وتحتم بالتالي تصدير المزيد من المنتجات

1 - Vincent Malaizé et Alice Sindzingre, "politique économique, secteur privé et réseau en Asie du Sud-Est et en Afrique de l'ouest", (Revue Tiers Monde, n°155, juillet-septembre, P.U.F. 1998), p.65.

للاستيراد وسائل التجهيز، وكما هو الشأن في اليابان ارتكزت التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا المصنعة حديثا على ديناميكية الأسواق المحلية<sup>1</sup>. أكثر من ذلك استغلت الدول المصنعة حديثا في شرق آسيا الظروف المواتية والعمالة الأرخص فيها من الولايات المتحدة وأوروبا واستفادة من النظام الدولي التجاري المفتوح، بينما كانت تصنع درعا حول صناعاتها لحمايتها من المنافسة الأجنبية، ومع الزمن أدى كل هذا إلى فوائض تجارية وإلى خطر الرد من الحكومات الأوروبية والأمريكية بحيث تم تذكير الدول المصنعة حديثا باعتمادها على النظام الدولي، الأمر المهم مع ذلك هو أن البلدان المصنعة حديثا ركزت على تصدير المواد الصناعية، بينما استمرت بلدان نامية أخرى بالاعتماد على تصدير البضائع الاستهلاكية ولم تقم إلا بجهد قليل لتلبية أدواق المستهلكين الأجانب.

### المبحث الثاني: سياسات التصنيع في كوريا.

كوريا الجنوبية هي واحدة من مجموعة النمر الاسيوية، تقع في شرق آسيا. كانت في بداية الستينيات من القرن العشرين دولة فقيرة، تعاني من مخلفات الاستعمار الياباني وتبعات حربها مع جارتها الشمالية<sup>2</sup>. لكن منذ سبعينيات القرن الماضي، ومع تبني هذه الاخيرة إستراتيجية للتنمية تعتمد على الإنتاج الصناعي وعلى رأس المال الاجنبي سواء في شكل مساعدات أو قروض أو استثمار أجنبي، حققت نموا اقتصاديا سريعا سمح لها بتحقيق تنمية شاملة. وهكذا أصبحت كوريا الجنوبية قوة اقتصادية تجارية، صناعية وتكنولوجية، وهو ما جعل المنظمات الدولية تخرجها من قائمة الدول النامية. وتدرجها ضمن قائمة الدول حديثة التصنيع<sup>3</sup>.

على مدار العقود الخمسة الماضية كان النمو الاقتصادي المشهود لكوريا جزءا مما أطلق عليه المعجزة الشرق آسيوية، فالنمو الاقتصادي المكثف جعل كوريا تقفز إلى المرتبة الخامسة عشرة كأكبر اقتصاد وشريك تجاري على مستوى العالم، ورابع أكبر اقتصاد في آسيا، وقد كان هذا النمو مدفوعا بمعدلات عالية من الادخار والاستثمار والتعليم، وهو ما أدى إلى زيادة معدل المتحقين بالجامعات، بحيث أصبح المعدل الكوري واحدا من أعلى المعدلات العالمية، إذ تصنف كوريا في المرتبة الأولى آسيويا، وبفضل ارتفاع الناتج القومي الإجمالي مدفوعا بقوة الصادرات، حيث تصنف (وفقا لتقديرات 2009) باعتبارها ثامن أكبر مصدر على مستوى العالم، وكذا زيادة الاستثمارات في المصانع والمنشآت الصناعية تمكنت جمهورية كوريا من اعتلاء المرتبة الخامسة عشرة بين الدول الكبرى اقتصاديا. بدأ التخطيط الرسمي والفعال

1- James E.Mahon J.R," Stratégie d'industrialisation une comparaison entre l'Amérique latine et l'Asie du Sud-Est". **Problème économique**, (n°2299, 11 Novembre 1992), p.p. 17.

<sup>2</sup> -www.State.Gov/Us Department Of State. Bureau Of East Asian And Pacific Affairs, (January 2007),P. 9

3-Ibid.

للاقتصاد في كوريا مع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية (1962-1966). وقد تم إعداد خطط سابقة لكنها لم تنفذ وهذا بسبب التغييرات السياسية التي حدثت عام 1960 حيث تسببت ثورة الطلبة في سقوط حكومة (سينجمان ري) بالإضافة إلى ذلك أهملت حكومة (بارك شانج) العسكرية الخطة الخمسية الجديدة والتي قامت بدورها بإعداد أول خطة خمسية خاصة بها والتي تم إنجازها بنجاح.

### I- أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية في كوريا.

الجدير بالذكر أن كوريا أتمت ست خطط خمسية. وعندما أصبح (كيم يونج سام) رئيسا للبلاد كانت كوريا في بداية الخطة الخمسية السابعة (1992-1997) وكانت على وشك التحضير للخطة الخمسية الثامنة. ولكن حكومة يونج قامت بإلغاء الخطة الخمسية السابعة والثامنة ووضعت مكانها الخطة الخمسية والتي كانت عابرة لتلك المرحلة التي احتوت على الخطة السابعة والثامنة.

لقد تغيرت أهداف الخطط الخمسية الكورية المتعاقبة على مر الزمن (كما هو موضح في مجموعة الملاحق) كما صاحبها ارتفاع في الدخل والتحويلات في البنية الاقتصادية والتغيرات في القضايا والأولويات الاقتصادية. أما عن التغيرات في الأهداف السياسية الاقتصادية للحكومة فإنه يمكن رؤيتها من خلال علاقتها بالمهام الاقتصادية الرئيسية للحكومة وهي كالتالي<sup>1</sup>:

- 1- إيجاد الإطار الاقتصادي والقانوني ( كالدستور وقواعد اللعبة الاقتصادية ، القوانين الاقتصادية الخ)؛\*
- 2- تشجيع النمو (وظائف الاقتصاد الكلي)؛
- 3- تعزيز الاستقرار (وظائف الاقتصاد الكلي)؛
- 4- تشجيع الجودة والكفاءة (وظائف الاقتصاد الكلي) السياسة الصناعية، التجارية، الزراعية، ونظام البنية الأساسية الاجتماعية؛
- 5- تشجيع عدالة التوزيع (الذاتية، الإقليمية، والصناعية)؛

1- محمد السيد سليم، النموذج الكوري للتنمية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996)، ص.70.  
\*ملحوظة: روجع الدستور الكوري كليا تسع مرات منفصلة على وجه التقريب منذ التحرير عام 1945.

## 6- تحسين قيمة الحياة.

كانت الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الكورية تتمثل في الطموح إلى كسر تلك الحلقة المفرغة من الفقر وبناء أساس من أجل نمو مدعم ذاتياً، تلك الأهداف تعد وثيقة الصلة بمهام الحكومة والتي ذكرت

سابقاً أي تحديداً ذلك البند الذي ينص على " تأسيس إطار اقتصادي وقانوني"، يحدد مجال حقوق الملكية والضوابط التي تحكم أنشطة العمل وطبيعة العقود . كل ذلك يحدد ماهية ومجال النظام والبيئة الاقتصادية عامة<sup>1</sup>.

أما عن أهداف الخطة الثانية (1967-1971) فإنها هدفت بشكل رئيسي إلى تفعيل وظائف الاقتصاد الجزئي للحكومة أي (تشجيع كفاءة تخصيص الموارد من خلال السياسة الزراعية، الصناعية، التجارية وسياسة البنية الأساسية الاجتماعية).

وقبل عام 1963 كان دخل الفرد في كوريا أقل من 100 دولار في العام ولم يكن هناك فائض دخل كافي ليتم توزيعه، وبناء على ذلك تم على نطاق واسع وضع قيود على الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها الحكومة وهذا من أجل توفير الطعام والاحتياجات الأساسية لهؤلاء الذين يعانون من الفقر الشديد وفي نفس الوقت لم تكن هناك برامج منظمة لتحسين الدخل مثل دمغة (طابع) الطعام، التأمين الصحي الشعبي أو ضمان اجتماعي، وعلاوة على ذلك حاولت الحكومة على وجه الخصوص توسيع الإنتاج والدخل.

وبينما بدأ الاقتصاد الزراعي للريف الكوري في التغيير إلى اقتصاد متوجه صناعياً هذا من جهة، فإنه من الجهة الأخرى ازداد تعقيداً وأصبح معرضاً إلى تقلبات وتضخمات التي تواجهها أنشطة العمل. وفي بيئة كذلك ظهرت قضية الاستقرار الاقتصادي كقضية سياسية اقتصادية جديدة، وقد حددت الخطة الخامسة (1982-1986) تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدفها الرئيسي لسياستها التي تقوم عليها<sup>2</sup>.

لم يعد تعزيز الاستقرار الاقتصادي بمثابة وظيفة من الوظائف الهامة التي تقوم بها الحكومة إلى أن ظهرت أزمة البترول الأولى في عام 1973. قبل ذلك كان المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الزراعي هو طبيعة الأحوال الجوية والتي كانت سبباً في عدم الاستقرار أكثر أهمية من ظروف العمل ففي عام 1988 ظهر الاستقرار الاقتصادي كواحد من أهم الأهداف السياسية، وقد اعتبر صناع السياسة

1- اشرف السيد حنفي، تجربة كوريا الجنوبية من دولة التخلف إلى دولة التقدم، دراسة سوسيولوجية في التنمية الصناعية والتغيير الاجتماعي، (عمان : المكتب الجامعي الحديث، 2010)، ص.37.

2- فاضل مهدي، " التخطيط التنموي مع قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، الاقتصادات الموجهة نحو السوق"، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المحلية، المجلد الرابع عشر - العدد الثاني - جويلية 2012).

الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي هدفا سياسيا رئيسيا وعلى وجه الخصوص كهدف يواجه القيادة العمالية المتزايدة.

وبدءا من الخطة الرابعة تحولت الأهداف الرئيسية من النواحي الكمية للنمو الاقتصادي إلى النواحي الكيفية للحياة. وقد ركزت الخطة الرابعة بشكل أكبر على التنمية الاجتماعية حتى أنه تمت تسميتها " الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية " .

ومنذ الخطة الأولى تغيرت درجة أهمية القطاعين الحكومي والخاص بشكل أساسي، فقد لعب القطاع الحكومي أثناء فترة التخطيط الأولى الدور المسيطر وذلك لأن نظام السوق لم يكن متطورا بشكل جيد. أما عن أنشطة السوق ووظيفة نظام السوق فإنها بدأت في التطور عندما توسع القطاع الصناعي المدني. وكنتيجة لهذا فإن وظيفة نظام سوق القطاع الخاص قد توسعت بشكل كبير نسبيا بالمقارنة مع وظيفة القطاع الحكومي. فمذ الخطة الخامسة كان هناك تركيز خاص على تعزيز المنافسة الحرة . كما أصبح تدعيم وظائف السوق الاقتصادية وتشجيع الإمكانات المبتكرة والروح الإبداعية من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية لحكومة (شان دو هوان) والتي تولت الحكم عام 1980. والجدير بالذكر أن هذه الأهداف السياسية الاقتصادية قد صنفت على أنها الأهداف الأكثر أهمية<sup>1</sup>.

بالنظر إلى التجربة الكورية نجد أن هناك نقطة واحدة فقط قد تبدو إنها غير هامة وهي تتمثل في احتمالية قيام متغيرات الاقتصاد الجزئي بدور أكثر أهمية من ذلك الذي يقوم به الاقتصاد الكلي . ففي حالات كثيرة قد يكون منهج الاقتصاد الجزئي للتنمية أكثر عملية وملاءمة للاقتصاديات النامية البسيطة . فعلى سبيل المثال كان الاقتصاد الكوري بسيطا للغاية عام 1955 حيث كان هناك 53 منشأة صناعية تضم أكثر من 200 عامل، ومن أجل مساعدة تلك المؤسسات ماليا اعتمدت الحكومة الكورية على منهج الاقتصاد الجزئي في إقراض الأموال بشكل مباشر إلى المؤسسات الفردية أكثر من اعتمادها على الأسلوب الغير المباشر للاقتصاد الكبير في زيادة تمويل الأموال<sup>2</sup> .

## II- الخطة الخمسية الأولى والثانية.

### أولا: الخطة الخمسية الأولى.

تم إعداد الخطة الخمسية الأولى في عجلة عن طريق الحكومة العسكرية التي تولت الحكم عام 1961. وقد كانت تلك الخطة وكما ذكر في الخطة الثانية (1966-1971) ليست أكثر من لائحة تتضمن تكاليف ونتائج لمشروعات تنمية رئيسية سوف يتم تنفيذها

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.75.

2- مدحت أيوب، القيم الآسيوية والتنمية الاقتصادية في كوريا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007)، ص.85.

في المستقبل وأيضا تضمنت مقترحات سياسية عريضة من أجل تحقيق أقصى هدف لتنمية الصادرات، الدخل والعمالة.

أما عن العناصر الرئيسية للسياسة المالية الحكومية فقد كانت عبارة عن سرد لمعايير الإصلاح المتعلقة بأنظمة السياسة الاقتصادية المتنوعة كالضرائب والأنظمة المالية والأسواق المالية وأنظمة صرف العملة الأجنبية، وكانت السياسة التجارية بالرغم من ذلك منظمة نسبيا، وتهدف إلى التوسع في الصادرات بقدر الإمكان عن طريق توفير مؤسسات للتصدير بالقروض ذات الفوائد المنخفضة، الحوافز الضريبية، خطط للإعانات الخاصة بالتصدير والمساعدات الإدارية المختلفة. فأتت مدة الخطة الأولى أحدث التطور الاقتصادي السريع القائم على مبدأ "الصادرات أولا وتحقيق أقصى نمو" توسعا سريعا في كل من الصادرات والإنتاج ولكن كانت هناك زيادة سريعة في الأسعار في نفس الوقت. ثم أصبح التضخم يمثل خطرا كبيرا مع نهاية الخطة الأولى، وكان معدل التضخم قد تخطى الـ 23 بالمائة في عام 1964 وكنتيجة لهذا اضطرت الحكومة إلى أخذ إجراءات طارئة عديدة من أجل تثبيت الأسعار<sup>1</sup>.

### ثانيا: الخطة الخمسية الثانية.

وبدءا من عام 1965 أخذت الحكومة في تعديل الإجراءات السياسية والاقتصادية المتعددة ليس فقط من أجل تثبيت الأسعار ولكن من أجل تمهيد "نمو اقتصادي سليم". وقد ضمت الإصلاحات الرئيسية إصلاح سبتمبر الاقتصادي عام 1965 وأكد ذلك الإصلاح على تعزيز سعر الفائدة الحقيقي والإيجابي وأيضا إصلاح مارس من عام 1965 ذلك الإصلاح الخاص بسعر الصرف والذي كان سببا في استقرار أسعار الصرف التي كانت تتسع بمعدلات فوق الحقيقية بالإضافة إلى ذلك الإصلاح التجاري في عام 1964 والذي أتاح بشكل كبير استيراد الأجزاء والآلات من أجل استخدامها في إنتاج منتجات التصدير ثم إصلاح 1965 المالي والذي عمل على تثبيت التكاليف الحكومية وقد انعكست كل هذه الإصلاحات في الخطة الثانية، واستمرت طوال مدة الخطة الثانية. وكانت تلك الإصلاحات سببا في النمو السريع للصادرات والناتج القومي والأسعار المستقرة والمدخرات المحلية أثناء تلك الفترة. ولكن توسعت الاستثمارات الفردية والعامية سريعا وبجانب هذا تخطت متطلبات الاستثمار المدخرات المحلية. ومن هنا نشأت ضرورة رفع معدلات الادخار المحلي وتقليل الاعتماد على القروض الأجنبية والتي كانت تتعاظم باستمرار<sup>2</sup>.

### III - الخطة الخمسية الثالثة والرابعة.

1- سيف الدين عبد الفتاح، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين، (2001)، ص.100.  
2- سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص.105.

## أولاً: الخطة الخمسية الثالثة.

أكدت الخطة الثالثة على تشجيع الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية، وقد اتسم عام 1972 ببداية نشاط الصناعات الكيماوية والصناعات الثقيلة. وقد اتجهت السياسات المالية العامة إلى دعم الصناعات الكيماوية والثقيلة. وقد كان إعطاء المزيد من القروض المالية، ومعدلات الفائدة المنخفضة ونسبة الضرائب المنخفضة وخدمات عامة أفضل ودعم إداري للصناعات الكيماوية والثقيلة سببا في تأسيس جوهر السياسات الاقتصادية أثناء مدة الخطة الثالثة.

وقد تم بذل مجهود كبير من أجل زيادة المدخرات المحلية وذلك لتمويل نشاط الصناعات الكيماوية والثقيلة ولكن تلك المدخرات المحلية باتت بعيدة وقاصرة على احتياجات الاستثمار. وكنتيجة لهذا أخذ الإقراض الأجنبي في الاتساع بصورة كبيرة وظهرت قضية إدارة القروض والديون الأجنبية كقضية رئيسية متعلقة بالسياسة الاقتصادية<sup>1</sup>.

ولأن الصناعات أخذت في النمو سريعا فإن الهوة بين قطاع الصناعة وبين القطاع الزراعي الريفي قد اتسعت بصورة حقيقية بدءا من بداية الستينات، ذلك التباين بين الريف والمدن أصبح قضية خطيرة مع بداية الستينات وقد تبنت الحكومة سياسة دعم (أسعار المزرعة) كمحاولة للقضاء على هذا التباين وهذه المحاولة بدأت في عام 1969، فهذا الاختلاف كان واحدا من الأسباب الرئيسية لعجز الميزانية في كوريا منذ عام 1969، لذا كانت تلك السياسة وحدها لا تكفي لإزالة هذا التباين وكانت هناك حاجة إلى إجراءات منظمة أكثر. وفي هذا السياق تكفلت الحكومة بدءا من عام 1971 بحركة القرية الجديدة

The New village movement، في محاولة حازمة لتحسين الدخل والأحوال المعيشية لأهل الريف وبهذا ستزول الفجوة بين الحضر والريف. وقد كانت (حركة القرية الجديدة) ونشاط الصناعات الكيماوية والثقيلة جهود قومية كبيرة وجادة من أجل زيادة الدخل وعدالة التوزيع بين الشعب الكوري خلال السبعينات

وقد أثرت أزمة البترول الأولى عام 1973 على الشعب الكوري بشكل أساسي فأصبح الاقتصاد غير مستقر بصورة كبيرة وتخطى معدل التضخم الـ 40 بالمائة عام 1974. وقد تجلت السيطرة على التضخم من جانب العرض كقضية جديدة بالإضافة إلى السيطرة على التضخم السابق والذي كان جزءا كبيرا من التضخم راجع إلى جانب

1- اشرف السيد حنفي، مرجع سابق، ص.40.

الطلب . وأصبح النمو وعدالة التوزيع والاستقرار قضايا سياسية اقتصادية هامة لكوريا<sup>1</sup>.

### ثانياً: الخطة الخمسية الرابعة.

وفي ذلك التوقيت وعندما كان يتم التجهيز للخطة الرابعة في أواسط السبعينات تم إعطاء الأولوية للاستقرار باعتباره سياسة هامة وهذا بسبب التضخم الكبير الذي أحدثته أزمة البترول الأولى . وتبنت الحكومة القانون المالي الخاص بإصلاح نمو الموارد المالية بمعدل حتمي ثابت يقدر بنحو 20 بالمائة في السنة وهذا بالطبع من أجل استقرار الموارد المالية والأسعار والاقتصاد بأكمله. وقد تبنت الحكومة نظام ضريبة القيمة المضافة، وذلك لتحسين الإدارة الضريبية. وقد اشتملت التغييرات الأساسية في السياسة التجارية أثناء مدة الخطة الرابعة على توسيع " سياسة الاستيراد " الاستيراد المرتبط بالتصدير، وتعزيز سعر صرف حقيقي وفعال، والتوسع في إعانات التصدير، والحوافز الضريبية، والقروض الأجنبية لشركات التصدير. وعلى سبيل المثال، تم أيضا التوسع في الدعم الغير مباشر لتدريب القوى البشرية، والأبحاث، والتنمية. قامت أيضا الحكومة بتحسين الدعم الإداري والتوسع في عدد المنشآت الصناعية لمؤسسات التصدير والتي تتضمن المنشآت الصناعية الخاصة بالتصدير ومناطق التصدير الحرة، كما تم إدخال نظام التجارة العامة للشركات وهذا من أجل تنويع التجارة في أسواق العالم<sup>2</sup>.

## IV- الخطة الخمسية الخامسة والسادسة.

### أولاً: الخطة الخمسية الخامسة.

اتسم الاقتصاد الكوري في بداية الثمانينات بنمو شديد البطء، وتضخم سريع في حجم الدين الأجنبي وأخيرا تضخم مرتفع. وقد زادت الحاجة إلى الإسراع في نمو التصدير. وكنتيجة لهذا أصبح تشجيع التصدير من أهم أولويات السياسة الاقتصادية مرة أخرى .

أما عن التغييرات الرئيسية التي حدثت في مجال التجارة فهي تضمنت التشجيع الشديد لسلع التصدير وتنوع السوق، إصلاح أنظمة دعم التصدير، تخفيض نسب الجمارك وذلك لتوزيع مجال استيراد السلع لكي تستخدم في الصناعة، وأيضا التوسع في

1- سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص.108.

2- اشرف السيد حنفي، مرجع سابق، ص.41.

القروض المرتبطة بتصدير السلع المتينة كالألات والسفن . أيضا أعطيت إدارة الدين الأجنبي أولوية هامة كسياسة اقتصادية وقد كان جوهر سياسة إدارة الديون هو الاعتماد على تقليل معدل خدمة الدين من 13,2 بالمائة إلى 11,1 بالمائة وهذا أثناء مدة الخطة الخامسة وقد أصبحت الحاجة إلى زيادة المدخرات المحلية ملحة أكثر وهذا بسبب تزايد الدين الأجنبي.

وكان الهدف الرئيسي للسياسة المالية والنقدية للحكومة هو زيادة معدل المدخرات المحلية من 21,9 بالمائة إلى 29,6 بالمائة أثناء مدة الخطة . تألفت السياسة المالية بشكل كبير من تقليل الإنفاق المالي الحكومي، التوسع في استخدام مخصصات الإهلاك والبحث والتطوير والمرتبطة بالحوافز الضريبية الممنوحة لمؤسسات التصدير والإصلاح الضريبي من أجل تحسين توزيع الدخل . واتجهت السياسة المالية نحو تعديل وضبط معدل نمو المخزون النقدي إلى 22 بالمائة وأيضا الانتقال من الإدارة المباشرة إلى الإدارة الغير مباشرة وقد كان هناك تركيز على تطوير الأسواق المالية<sup>1</sup>.

### ثانيا: الخطة الخمسية السادسة.

شهد الاقتصاد الكوري في عام 1986 نمو اقتصادي عادي، أسعار مستقرة وفائض تجاري، ولهذا شهد الاقتصاد الكوري عهدا جديدا من النمو. وكان الاتجاه الأكبر للسياسة في الخطة السادسة هو رفع الكفاءة وتعزيز التنافس الدولي للاقتصاد الكوري عامة وذلك عن طريق إصلاح نظام مشروع السوق الحرة ولهذا احتوت السياسة على نقاط رئيسية منها التقليل الشديد للضوابط الحكومية المتنوعة والتي تقيد نمو المشروعات علاوة على التشجيع المكثف لحرية التمويل، الواردات، سعر الصرف الأجنبي، واشتملت التغييرات الرئيسية في السياسة الاقتصادية على التقليل التدريجي للمساعدات المالية الحكومية المتنوعة، خصخصة المشروعات الحكومية، التحول من الضوابط المالية المباشرة إلى الغير المباشرة، تقليل الاستدانة الأجنبية وتحسين إدارة سعر الصرف<sup>2</sup>.

### V- الخطة الخمسية السابعة والخطة الاقتصادية الجديدة.

#### أولا: الخطة الخمسية السابعة.

تم عمل تلك الخطة بعدما أصبحت كوريا عضوا في الأمم المتحدة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي ، وقد أكدت تلك الخطة على دور القطاع الخاص في تحضير وتنفيذ الخطة وقد كانت تلك الخطة أول خطة ذات دلالة في كوريا. وكان لها هدفان رئيسيان محددان وعشرة توجهات سياسية كما هو موضح في الملحق رقم 4، ولكن تم وقف تلك

1- سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 111.

2- اشرف السيد حنفي، مرجع سابق، ص. 42.

الخطة واستبدلت قبل انتهاء عامها الثاني بالخطة الاقتصادية الخمسية الجديدة (1993-1997) والتي أعدتها حكومة كيم يونج سام.

### ثانياً: الخطة الخمسية الاقتصادية الجديدة.

بدأ الإعداد لتلك الخطة مع تنصيب كيم يونج سام كرئيس للجمهورية. وأكدت تلك الخطة على أن إدارة الاقتصاد لن تكون تحت سيطرة وقيادة الحكومة كما كان في الماضي، ولكن سوف تقوم على المشاركة والروح المبدعة للشعب الكوري. وأيضاً أكدت تلك الخطة على الإصلاح المالي وإصلاح الإدارة الحكومية. وكان الهدف من الإصلاح كما تنص الخطة هو الارتقاء بالشعب الكوري إلى مصاف الدول الصناعية بحلول عام 1997<sup>1</sup> ومن ضمن التدابير الرئيسية التي اتخذتها كوريا خلال التسعينيات نذكر ما يلي:<sup>2</sup>

- 1- تحرير أسعار الفائدة: وذلك من خلال الإجراءات التالية:
  - رفع القيود على أسعار الفائدة عبر أربع مراحل تمتد من 1991 إلى 1997 ؛
  - توسيع نطاق الأعمال التجارية للمؤسسات المالية وكان ذلك سنة 1993.
- 2- استقلالية البنوك: من خلال:
  - في سنة 1994 تم إعطاء الحرية الإدارية للبنوك وتقليل حواجز الدخول إلى الأنشطة المالية والسماح لها بزيادة رأس مالها، وإنشاء فروع لها، وحريتها في تحديد توزيعات الأرباح ؛
  - السماح للبنوك وشركات التأمين على الحياة ببيع السندات الحكومية والعامه في 1995؛
  - إلغاء القيود المفوضة على تحديد سقف وأجال الاستحقاق للحصول على قروض وودائع البنوك سنة 1996.
- 3- تحرير النقد الأجنبي: وذلك من خلال الإجراءات التالية:
  - اعتماد نظام متوسط سعر الصرف في السوق العملات الأجنبية؛
  - تخفيف متطلبات معاملات الأجنبية؛
  - مراجعة قانون إدارة العملات الأجنبية؛
  - السماح لغير المقيمين بفتح حسابات بالعملة الكورية.
- 4- فتح سوق رأس المال: عن طريق الإجراءات التالية:
  - يسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار مباشر في أسواق الأسهم الكورية مع سقف الملكية (1992)؛
  - السماح للأجانب بشراء سندات الحكونة الصادرة بأسعار الفائدة الدولية (سنة 1994)، والسندات المرتبطة بالأسهم التي تصدرها الشركات الصغيرة

1- بيونج ناك سونج، صعود الاقتصاد الكوري 2007، ترجمة عبد الله شحاته خطاب، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007)، ص.65.  
2- المرجع نفسه

- والمتوسطة الحجم (سنة 1994)، والسندات طويلة الأجل غير مضمونة الصادرة عن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم (جانفي 1997)، والسندات القابلة للتحويل غير المضمونة التي تصدرها الشركات الكبيرة (جانفي 1994)
- يسمح للمقيمين بالاستثمار في الأوراق المالية في الخارج عن طريق شهادات المستفيدين (1993)؛
- إلغاء تحديد سقف على الاستثمارات المحفظية في الخارج والمستثمرين من المؤسسات المحلية (1995)؛
- السماح بالحصول على قروض تجارية أجنبية دون موافقة الحكومة إذا كانت تلبى الغرض الذي أنشئت من أجله (ماي 1995)؛
- يسمح للشركات الخاصة العاملة في مشاريع البنية التحتية الرئيسية للاقتراض في الخارج لدفع تكاليف البناء المحلية (جانفي 1997)؛
- تحرير القروض المتعلقة بالاستثمار الأجنبية المباشرة (جانفي 1997).

ونتيجة لهذه التدابير التحرير، بدأت تدفقات رأس المال الأجنبي في الارتفاع وخاصة في شكل قروض قصيرة الأجل، وأدى فتح سوق الأسهم الكورية إلى جعل كوريا الجنوبية واحدة من الأسواق الناشئة الأكثر فروعاً كبيرة في أسعار الفائدة بين الداخل والخارج، وبعد فترة قصيرة تعرضت هذه الدولة للأزمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا سنة 1997.

### المبحث الثالث: سياسات التصنيع في ماليزيا.

ماليزيا هي دولة تقع في جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329,845 كم. العاصمة هي كوالالمبور، في حين أن بوتراجايا هي مقر الحكومة الاتحادية. يصل تعداد السكان إلى أكثر من 30 مليون نسمة سنة 2016.<sup>1</sup> ينقسم البلد إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (المعروفة أيضاً باسم ماليزيا الشرقية). يحد ماليزيا كل من تايلندا واندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي. تقع ماليزيا بالقرب من خط الاستواء ومناخها مداري. رأس الهرم الماليزي هو يانغ دي بيرتوان اغونغ وهو ملك منتخب، بينما يترأس الحكومة رئيس الوزراء. تبنى الحكومة بشكل قريب جداً من نظام وستمنستر البرلماني.

لم يكن لماليزيا كدولة موحدة وجود حتى عام 1963. في السابق، بسطت المملكة المتحدة نفوذها في مستعمرات في تلك المناطق أواخر القرن الثامن عشر. تكون النصف الغربي من ماليزيا الحديثة من عدة ممالك مستقلة. عرفت هذه المجموعة من المستعمرات باسم مالايا البريطانية حتى حلها عام 1946، عندما تم إعادة تنظيمها ضمن

<sup>1</sup>- <http://data.worldbank.org/country/malaysia>. date: 19/05/2017

اتحاد الملايو. نظراً للمعارضة الواسعة، أعيد تنظيمها مرة أخرى ضمن اتحاد مالايا الفدرالي في عام 1948، ثم حصلت على الاستقلال في وقت لاحق في 31 أوت 1957. دمجت كل من سنغافورة، ساراواك، وبورنيو الشمالية البريطانية واتحاد مالايا جميعها لتشكيل ماليزيا يوم 16 سبتمبر 1963.

خلال أواخر القرن العشرين، شهدت ماليزيا طفرة اقتصادية وخضعت لتطور سريع. حيث يحدها مضيق ملقا، وهو طريق بحري مهم في الملاحة الدولية، كما أن التجارة الدولية جزء أساسي من اقتصادها. تشكل الصناعة أحد القطاعات الرئيسية في اقتصاد البلاد. كما انضمت ماليزيا إلى مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية. تمتلك ماليزيا تنوعاً حيوياً من النباتات والحيوانات، حيث تعتبر من بين الدول 17 الأكثر تنوعاً.

يعد جنوب شرق آسيا مركزاً للتجارة لعدة قرون. تداولت سلع من الخزف والتوابل حتى قبل ظهور ملقا وسنغافورة على الساحة. في القرن السابع عشر، وجدت هذه السلع في عدة من دول الملايو. لاحقاً ومع السيطرة البريطانية على الملايو، تم استخدام أشجار المطاط وأشجار زيت النخيل لأغراض تجارية. مع مرور الوقت، أصبحت ماليزيا المنتجة الأكبر في العالم للقصدير والمطاط وزيت النخيل. هذه السلع الثلاث، جنباً إلى جنب مع غيرها من المواد الخام، دفعت بوتيرة الاقتصاد الماليزي خلال منتصف القرن العشرين.

بدأت ماليزيا في السبعينيات تقليد اقتصادات النمرور الآسيوية الأربع: جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) وجمهورية الصين وتايوان، ثم مستعمرة التاج البريطاني في هونغ كونغ وجمهورية سنغافورة، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على التعدين والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بصورة أكبر على التصنيع. بوجود الاستثمارات اليابانية، ازدهرت الصناعات الثقيلة في غضون سنوات، وأصبحت صادرات البلاد محرك النمو الرئيسي. حققت ماليزيا باستمرار معدل نمو محلي إجمالي أكثر من 7% مع انخفاض معدلات التضخم في الثمانينيات والتسعينيات. تعد ماليزيا اليوم واحدة من أكبر مصنعي الأقراص الصلبة الحاسوبية.

ماليزيا أيضاً واحدة من أرقى الجهات تعليمياً وصحياً في المنطقة. تعتبر ماليزيا دولة صناعية جديدة. في العام 2013 كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 17,884 دولار، مما يضعها في المرتبة 48 عالمياً وثانياً في جنوب شرقي آسيا، متخلفة عن جارتها سنغافورة، التي تعتبر اقتصاداً متطوراً في جنوب شرق آسيا بناتج محلي إجمالي للفرد 49,288 دولار أمريكي مما وضعها في المرتبة الثالثة عالمياً. على سبيل المقارنة نصيب الفرد في تايلاند 7,703 دولار (المرتبة 81)، واندونيسيا 3,975 دولار (المرتبة 106).

مر التطور الاقتصادي لماليزيا بعدة مراحل لعبت الدولة دورا هاما في عملية النمو الاقتصادية، قامت خلالها بالتقيد بعدة مخططات تنموية بعد الاضطرابات العنصرية في عام 1965 نتيجة لعدم توازن مستوى التنمية الاقتصادية من مختلف العرقيات، فأطاحت هذه الاضطرابات بحكومة تانكو الذي كان رئيسا للوزراء.

## I- مرحلة صناعات إحلال محل الواردات.

استمرت هذه المرحلة خلال الستينيات ويطلق عليها مرحلة إحلال الواردات حيث قامت ماليزيا بإنشاء صناعات تعوضها عن عمليات الاستيراد وخاصة بالنسبة لصناعات الأغذية والأجهزة المنزلية والآلات.

ومن الأمور التي ساعدت ماليزيا في البداية لتحقيق نجاح نموذجها التنموي كان توفر الثروات الطبيعية من المطاط وقصدير ونفط وزيت النخيل وجذوع الأشجار حيث سمحت للشركات الدولية باستمرار نشاطها مقابل مشاركة رأس المال الوطني، وكذلك وقف تصدير تلك السلع في شكلها الخام (من خلال فرض ضرائب على تصديرها) والقيام بتصنيعها في الأراضي الماليزية. ثم اعتمدت عليها في إقامة مشروعات مشتركة لإنشاء مناطق صناعية وإلزامها بإنفاق جزء من أرباحها في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>1</sup>.

بعد حصول ماليزيا على الاستقلال شرعت الحكومة في تطبيق سياسة إحلال محل الواردات، وهي السياسة التي طبقتها كثير من الدول قبل ماليزيا وأنتت بآثار إيجابية سواء بالنسبة للدول حديثة التصنيع أو الدول المتقدمة. وبالنظر إلى قلة الموارد المالية والتكنولوجية لتنفيذ برنامج التصنيع، قامت الحكومة بإصدار قانون التقدم Pioneer Status Act عام 1985. والذي أعطى تسهيلات للمستثمرين الأجانب تمثلت في إعفاءات ضريبية تصل من 15 إلى 20 سنة وتتوقف على حجم رأس المال للمستثمر، فقاموا ببناء مصانع تنتج منتجات كانت الدولة تستوردها من قبل. ونجحت هذه الجهود في جذب عدد كبير من المستثمرين الأجانب أغلبيتهم من المملكة المتحدة لإنتاج سلع نهائية تمثلت في سلع معمرة و سلع غذائية. وعملا على حماية المستثمر من المنافسة الحادة للمنتجات المستوردة الرخيصة ذات الجودة الأعلى قامت الحكومة برفع الحماية الجمركية، وهنا

1- مجدي عبد الله فواز الحساونة، "سياسات التكيف الهيكلي وطبقة الدولة الوطنية، دراسة مقارنة لكل من ماليزيا واندونيسيا خلال فترة 1990-2000"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (عمان: الجامعة الأردنية، 2002)، ص.123.

التطبيق للسياسة الجمركية الحمائية\*\* لم يكن غريبا في ذلك الوقت، حيث قامت العديد من الدول بانتهاج نفس السياسة في تنفيذ التنمية الصناعية . وبرغم تعارض تلك السياسة مع الاتجاه العام لتحرير التجارة في السلع والخدمات والتي تتبناها اتفاقية الجات، إلا أن ماليزيا استغلت الاستثناءات فيما يتعلق " بالصناعة الوليدة " .

وخلال الفترة 1958-1969 ساهمت صناعة إحلال محل الواردات بـ 51.98 بالمائة من الناتج الصناعي بينما ساهمت بـ 40 بالمائة في الاستهلاك و 7.88 بالمائة في الصادرات . وقد بلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية خلال تلك الفترة 17,4 بالمائة في المتوسط. وبالتدقيق في نتائج هذه الحقبة المتعلقة بصناعات الإحلال محل الواردات نجد أن الفترة الأولى (1958-1963) شهدت نمو للسلع الاستهلاكية بمعدل أعلى وأسرع من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية. ولكن في الفترة اللاحقة (1964-1968) شهدت السلع الاستثمارية معدل أكثر ارتفاعا من معدل نمو السلع الاستهلاكية والوسيطة.

وشهدت الفترة الأخيرة من حقبة الإحلال محل الواردات (1964-1968) زيادة في أعمال وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات مما جعل القطاع الصناعي أكثر اعتمادا على التكنولوجيا الأجنبية والخبراء الأجانب وكانت الصناعات متمركزة في كوالامبور وبلينج جايا التابعة لوادي كلانج، وشهدت هذه الفترة ضعف قدرة الصناعات على امتصاص العمالة والتي كانت تشكل في قطاع الإحلال محل الواردات ثلث العمالة في القطاع الزراعي وبرغم أن الحجم الضيق الصغير للسوق المحلية قلل من إمكانية نمو ذلك القطاع<sup>1</sup>.

إلا أن هذا لم يكن له تأثير يذكر على الاقتصاد لسببين أساسيين:

الأول: في ظل غياب الحواجز الاستيرادية فإن التحول للسوق الماليزي بواسطة الشركات متعددة الجنسيات من خلال ما يسمى بالقفز فوق الحواجز الجمركية لم يكن حافزا قويا.

الثاني: أن عملية تدويل الإنتاج من خلال تقسيم العمل الدولي والصناعات المرتبطة رأسيا لم تكن قد ظهرت بعد .

\*\*- السياسات الجمركية (حمائية) : تشير إلى حماية أصحاب الأعمال والعمال في بلد ما عن طريق تقييد أو تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية. وهي تهدف إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية، وتشجع على استهلاك المنتجات المحلية.

1- مجدي عبد الله فواز الحصاونة، مرجع سابق، ص.125.

ومع ذلك مثل التوسع في صناعات إحلال محل الواردات قاعدة هامة في الاستحواذ على التكنولوجيا والخبرة الأجنبية مع تنمية محلية للعمالة ومهاراتها الأساسية اللازمة للتحويل والانتقال لمرحلة الاتجاه للتصدير<sup>1</sup>.

## II-مرحلة الصناعات التصديرية (1970- 1979).

برغم كثرة الانتقادات الموجهة لصناعات إحلال محل الواردات فإن الإطار الأساسي أفسح الطريق للتنمية من خلال الصناعات الموجهة للتصدير في السبعينيات . وقد تم التأكيد على التوجه للتصدير في المتابعة الدورية للخطة الخمسية الماليزية الأولى (1966- 1970) . وإلى الآن فإن حوافز الاستثمار المحلي كافية لتلبية احتياجات التصنيع حيث أن صناعات إحلال محل الواردات أصبحت القاعدة الأساسية أكثر من السلع الاستهلاكية والاستثمارية . ويحتاج النمو الصناعي إلى التأكيد على الإنتاج الذي لديه القدرة على زيادة حجم السوق المحلي القائم الآن<sup>2</sup>. وقد تم التركيز على أربعة أنواع من الصناعات في هذه الحقبة متمثلة في الصناعات كثيفة العمالة، الصناعات التي تعتمد على الموارد المحلية وخاصة الزراعة والأخشاب والصناعات الرأسمالية والوسيطة مثل صناعة المطاط وزيت النخيل وأخيرا صناعات التصدير. ولتحقيق أهداف الدولة فيما يخص السياسة الصناعية نجد أن الصناعات الموجهة للتصدير استطاعت تنشيط التنوع الصناعي من حيث نوعية الصناعات، درجة التكنولوجيا المستخدمة، التشابكات الصناعية والمنتجات المختلفة والمتنوعة

وفي المرحلة الخاصة بالصناعات الموجهة للتصدير زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير بعد تقليل الضرائب، هذه المرحلة أتاحت الفرصة لنشأة العديد من المتاجر المرخصة ومناطق التجارة الحرة التي احتوت الشركات متعددة الجنسيات والتي ركزت على الصناعات القائمة على الموارد الأولية والصناعات الأخرى . واستنادا إلى مؤشر القيمة المضافة نجد أن مساهمة هذه الصناعات في مناطق التجارة الحرة لم تزد عن 25 بالمائة ومع ذلك مساهمتها في دعم نمو القطاع الصناعي مباشرة . وعلى سبيل المثال نجد أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية زادت معدلات نموه من 11,1 بالمائة عام 1970 إلى 29,8 بالمائة عام 1983 إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع كثافة العمالة في بعض الصناعات كالمنسوجات والملابس الجاهزة والإلكترونيات

1- المرجع نفسه، ص. 127.

2- عبد الرحمن بن سليمان الطريفي، التنمية في ماليزيا تساؤلات ومشروع انظر الرابط: www.demoislam.com التاريخ 2014/6/3

والصناعة الكهربائية أفسحت المجال لزيادة العمالة في القطاع الصناعي بـ 1.7 بالمائة في خلال الفترة 1981-1986<sup>1</sup>.

ومن أهم انجازات مرحلة الصناعات الموجهة للتصدير كان نمو الصناعات المرتبطة بإنتاج السلع الكهربائية والإلكترونية والماكينات متمثلة في الدوائر الإلكترونية والسلع الكهربائية والمنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والصناعات الكيماوية والبلاستيك والصناعات الخشبية الموجهة للتصدير، ومع استمرار التوجه نحو التصدير في الثمانينات نجد أن صناعة السلع البتروكيماوية والحديد ساعدت على زيادة عوائد التصدير. وفي الوقت الراهن تمثل صادرات هذه الصناعات الموجهة للتصدير حيزاً حيوياً في صادرات ماليزيا. وكان من شأن التوسع في الصناعات الموجهة للتصدير استقطاب التكنولوجيا والاهتمام بالبحث والتطوير واكتساب العمالة المهارات اللازمة من خلال التدريب<sup>2</sup>.

في مرحلة السبعينات حدث تحول جذري من سياسة إحلال الواردات و سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة، الصناعات الإلكترونية والنسيج وأجهزة التكيف المنزلي، وفي عام 1971 صدر قانون من طبقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة نحو التصدير ولتشجيع الصناعة قامت الحكومة الماليزية بتوفير العديد من التسهيلات مثل منح الإعفاءات الضريبية لحد أقصى عشر سنوات على إقامة المصانع بالإضافة إلى منح العديد من الحوافز التصديرية لرجال الأعمال والصناعة<sup>3</sup>.

وبحدوث كارثة انخفاض أسعار المواد الأولية في نهاية السبعينات بدأت الحكومة الماليزية الاقتراض بشكل كبير من المصادر التجارية لمواجهة الإنفاق التوسعي، وكانت هذه القروض موجهة إلى مشاريع الصناعات الثقيلة، حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد إلى أقل المعدلات ليسجل 1.1 بالمائة عام 1975<sup>4</sup>.

### III- مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية (1980-1985).

تم الترويج لفكرة تشجيع الصناعات الثقيلة في بداية الخطة الخمسية الماليزية الرابعة (1981-1985)، والتأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة والمنشآت الصغيرة

1- Priadarshi Dash, "Foreign Direct Investment, Catch up and Industrialization in Korea", (RIS New Delhi, 2013), p.14.

2- عبد الله الخبير عطا، النموذج الماليزي للتنمية وإدارة الأزمات، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005)، ص.228.

3- نيفين عبد الخال، تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005)، ص.50.

4- محاضر بن محمد، الأزمة المالية، موسوعة الدكتور محاضر بن محمد، (ماليزيا: كوالالمبور، دار الكتاب، 2004، المجلد الأول:)، ص.65.

والمتوسطة (1981) . وقد تم التأكيد على ذلك مرة أخرى في المراجعة الدورية للخطة الماليزية الرابعة (1984) حيث تم التأكيد على أن الصناعات الثقيلة ستساعد على تقوية الأساس للقطاع الصناعي وكان ذلك بالتوازي مع أهداف السياسة الصناعية والتي تمثلت في:

- تقوية وتحديث القطاع الصناعي؛
- خلق روابط بين الصناعات المختلفة؛
- تقليل الاعتماد على الدول المتقدمة؛
- تهيئة فرص زيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعات الثقيلة من الموارد المالية المتاحة والإدارة والخبرات التسويقية والتكنولوجية.

وقد أنشأت الحكومة شركة ماليزيا للصناعة الثقيلة في نوفمبر 1980 بموجب قانون الشركات لعام 1965 . وهذه الشركة مملوكة 100 بالمائة للحكومة وكانت مسؤولة عن تصميم وإدارة ومراجعة أداء الصناعات الثقيلة بما فيها إنتاج السيارة الوطنية والحديد والإسمنت<sup>1</sup>.

ولم يسلم اهتمام الحكومة بالصناعات الثقيلة من انتقادات رموز المعارضة من الاقتصاديين الذين شككوا في قدرة الدولة واستعدادها لمساندة الصناعة الثقيلة، وخاصة:

- أ. الشكوك حول قدرة الصناعات الصغيرة على توفير احتياجات الصناعة الثقيلة بجودة عالية وأسعار منافسة؛
- ب. عدم توافر البنية الراسخة اللازمة لإجراء البحث والتطوير والعمالة المدربة؛
- ج. عدم مرونة الإدارة في الاستحواذ على الأراضي لأغراض صناعية؛
- د. القيود المفروضة على الشركات بموجب قانون التعاون الصناعي لعام 1975 وعدم وجود حوافز مادية<sup>2</sup>.

وقد رأى البعض أن الصناعة الثقيلة تحتاج لقدر كبير من الإنفاق الاستثماري و القروض الأجنبية وخدمات الاستثمارات والتكنولوجيا والخبراء الأجانب وخاصة من اليابان وكوريا الجنوبية. إضافة إلى أن الحكومة كان يجب عليها مساعدة هذه الصناعات من خلال زيادة معدلات التعريفة الجمركية والدعم<sup>3</sup>.

ووفق تحليل آخر كان ينظر إلى القطاع الصناعي في أوائل السبعينيات على أنه قطاع غير ناضج . حيث أشير إلى أن الصناعات المتطورة مازالت تتواجد في قطاع

1- مدحت أيوب، دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الماليزية، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة، 2005)، ص.153.

2- جابر سعيد عوض، دور التنمية الماليزية في التنمية، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005)، ص.35.

3- محاضير بن محمد، البنية الاستثمارية موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، (ماليزيا: كوالالمبور المجلد الثالث، 2004)، ص.61.

الصناعات الخفيفة و بالذات تلك المرتبطة بإنتاج الغذاء وزيت النخيل كما أن صناعات أخرى كالمنسوجات و الأثاث كانت بطبيعتها كثيفة العمل تستخدم تكنولوجيا خفيفة تتعلق أساسا بعمليات تصنيعية بسيطة. وفي بداية الثمانينيات كانت حوالي 75 بالمائة من الصناعات مصنفة على أنها صناعات صغيرة تساهم بأقل من 10 بالمائة من القيمة المضافة للقطاع الصناعي . وهذا الوضع ساهم في تأصيله أنها صناعات تعليمية تتبع أساليب إنتاج قديمة .

وهكذا، لم تتمكن الصناعات الصغيرة في ماليزيا من الإسهام بفعالية في تنمية البرنامج الصناعي في الدولة. مما دفع البعض للقول بأن ماليزيا مازالت غير مؤهلة للدخول في مجال الصناعات الثقيلة.

وبالرغم من الانتقادات العديدة، فإن أول سيارة ماليزية ( بروتون ساجا ) تم إنتاجها بنجاح عام 1985 بينما أنتج الإسمنت المحلي في مصنعين (كيدة وبراك ) وحديد التسليح من ترنماو وبرواجا وكيدة .

وعقب بدء مرحلة الصناعات الثقيلة أصابت ماليزيا تبعات الكساد العالمي عام 1980 والتي كانت لها آثار سلبية على هذا القطاع، لذا قامت الحكومة وبمساعدة هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بدراسة عام 1983 لمراجعة هيكل برنامج التصنيع بما في ذلك قطاع الصناعات الثقيلة. وقد أوصت هذه الدراسة بإعادة هيكلة البرامج الصناعية القائمة وتنمية البرامج الصناعية المستقبلية بانتهاج توجه جسدهته الخطة الصناعية الأولى عام (1986-1995) والتي مهدت الطريق لبدء المرحلة الرابعة من إستراتيجية البرنامج الصناعي الماليزي<sup>1</sup>.

بدأت هذه المرحلة خلال الثمانينيات حيث وجدت انه لتحقيق نهوض اقتصادي لمستويات معيشية عالية لابد من بناء نموذج تنموي يستغل كافة الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لديه، ومع خضم إعجابه بالتجربة اليابانية والكورية الجنوبية اللتان تحولتا إلى قوى اقتصادية وصناعية متقدمة بعد الحرب العالمية الثانية وجد أن من الأفضل لماليزيا أن تأخذ من هاتين التجربتين ما يناسبها فتبنت سياسة النظر شرقا look east حيث الأفراد يعملون بجد وفعالية في الإدارة والعلاقات التجارية، وحتى يكون لديها منهج تطبيقي للخطوات اللازمة لنجاح نموذجها التنموي وضعت خطة قامت على عدد من المرتكزات لتحقيق النمو والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية فكان أهم مرتكزاتها تنمية الموارد البشرية بشكل متوافق مع متطلبات الاقتصاد الصناعي الذي يتطلب قدرات إنتاجية وقوى عاملة مدربة ومنظمة وكذلك جعل المكونات العلمية

1- Samuel Bussey, *economic crises in malaysia causes implications and policy prescriptions*, (2000), P.45.

التكنولوجية أساسية في الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير القدرات في المجال التكنولوجي والتقني والمحافظة على الموارد الطبيعية و البئية حتى تستمر التنمية لفترة طويلة.

خلال هذه المرحلة شجعت الحكومة على قيام الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية ثم الصناعة الثقيلة لتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسع في صناعة الاسمنت والحديد والصلب المراكز لصناعة الالكترونيات والنسيج التي صارت تساهم في القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتنوعت 40 بالمائة من العمالة ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية الحيوية.

#### IV- مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة (الخطط الصناعية الأساسية) 1996-2005.

بدأت هذه الفترة خلال التسعينات وشجعت الدولة فيها الصناعات ذات التقنية العالية وكثيفة استخدام رأسمال ومتضمنة للمهارة و القيمة المضافة العالية، وذلك من اجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية لتوسيع دائرة سوقها المحلية ومن المرتكزات المهمة في الخطط التنموية في ماليزيا أن تمون المكونات العلمية والتكنولوجيا أساسا في الخطط الاقتصادية والاجتماعية من اجل تطوير وتعزيز استخدام التكنولوجيا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التأكيد على تطوير التكنولوجيا في مجال الصناعة لتعزيز تنافسية هذه القطاعات من خلال نقل التكنولوجيا من الخارج وتعزيز الأبحاث المرتبطة لتطويرها خصوصا الاستثمارات اليابانية التي ساهمت بنقل التكنولوجيا المتطورة إلى ماليزيا. خصوصا تلك التي أصبح إنتاجها مكلفا في اليابان وهذا الانتقال لتكنولوجيا له آثار ايجابية حيث سمح لماليزيا لتطوير قدراتها التقنية و التطبيقية. خاصة مع توفر ميزة الاستقرار السياسي وتوفير العمالة الماهرة و المؤهلة، ويمكن تفسير ذلك من خلال وجهة نظر اقتصادية حيث ترى أن احد وظائف دول شبه المحيط أن تكون مصدرا للعمالة والاستثمارات وصناعات دول المركز الرأسمالي<sup>1</sup>.

وبالتالي فان دول شبه المحيط تشكل منفاذا لدول المركز لضمان استمرار التوسع. وانتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة التصنيع العنقودي التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط في شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها والتي تمثلها ثلاثة عناصر هي: الصناعات والموردون وخدمات

1- محاضير ، بن محمد،نقل التكنولوجيا ، موسوعة الدكتور محاضير بن محمد (ماليزيا: كوالالمبور، دار الكتاب، المجلد السابع،2004)، ص.122.

الأعمال وذلك في إطار منظومة من البنية التحتية ومؤسسات اقتصادية إلى أن تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الدائمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز ومن بين أهم هذه الصناعات هي: صناعات الرقائق الالكترونية والحواسيب والروبوت والبتروكيماويات وبرامج الحاسوب.

بدأت المرحلة الرابعة من برنامج التصنيع بالخطة الصناعية الأساسية الأولى (1986-1995) والتي كانت لها ثلاثة أهداف أساسية :

- 1- التأكد من استمرارية التوسع السريع للاقتصاد من خلال زيادة نمو القطاع الصناعي لتحقيق أهداف الخطة القومية الاقتصادية والخطة القومية الصناعية .
- 2- تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من خلال أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة مرتفعة
- 3- وضع الأساس لتنمية القدرات التكنولوجية المحلية<sup>1</sup>.

ونظرا لاستمرار التوسع في القطاع الصناعي ركزت الخطة الرئيسية للتصنيع على الصناعات الثقيلة صناعات التصدير المتنوعة المرحلة الثانية من بعض صناعات إحلال محل الواردات والتنمية المستمرة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.

وكانت الخطة الصناعية الأساسية الثانية (1996-2005) مبنية على الخطة الأولى وتعاملت مع كثير من التحديات التي فرضها استمرار نمو القطاع الصناعي، وأهمها :

- 1- تحسين الأسس الاقتصادية وتنمية القدرة على البحث والتطوير وإنتاج التكنولوجيا محليا وتوفير القدر الكافي من البنية الأساسية الخدمية وخدمات الأعمال المساعدة ؛
- 2- الحاجة لتسريع وتعميق وتنويع القطاعات الصناعية المختلفة وتشجيع تشابكاتها البيئية؛
- 3- الحاجة إلى تنمية القدرات على خلق تكنولوجيا محلية والقدرة على التسويق والتوزيع؛
- 4- تشجيع التشابكات الاقتصادية داخل القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة من خلال التنمية والتوسيع المستمر للصناعات الخاصة بالسلع الوسيطة والمساندة وكذلك معالجة الأمور المتعلقة بزيادة الواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية<sup>2</sup>؛

1- بازم عثمان، إستراتيجية التصنيع في ماليزيا، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005)، ص.191.  
2- المرجع نفسه.

5- وقد تضمنت الخطط الأساسية للتصنيع نفس الأهداف، مع ملاحظة أن الخطة الثانية تم تنفيذها بشكل مختلف حيث أخضعت خطة العمل لمتابعة مستمرة من أجل احتواء المتغيرات الديناميكية في الاقتصاد الدولي وبغية التنفيذ الفعال تم تبني إطار مؤسسي جديد للتنسيق بين مساهمات القطاعين العام والخاص . بما يحقق خمسة أهداف إستراتيجية، هي : التوجه العالمي، تشجيع التنافس، تحسين البنية الاقتصادية، إقامة صناعات ماليزية، وأخيرا تشجيع الصناعات ذات المكون المعرفي.

ومن ثم، أكدت السياسات على أهمية التجمعات الصناعية كوسيلة للتنمية الصناعية وركيزة التنمية المستقبلية للصناعات الثقيلة، صناعات التصدير المتنوعة، المرحلة الثانية لصناعات إحلال محل الواردات وتوسع الصناعات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>.

وبناء على توصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فإن برنامج التنمية الصناعية الثاني وضع إطارا للتخطيط مدته عشر سنوات لتنمية القطاع الصناعي. ولم تحدد الخطة مدة زمنية معينة أو أماكن صناعية بعينها للتنمية الصناعية كما هو الحال في الأنظمة المركزية لكنها ركزت على تحفيز القطاع الخاص من خلال وضع برنامج عمل استراتيجي يعتمد على الحوافز ونظام إداري سليم. وحسب هذا البرنامج تقرر إيلاء أهمية أكبر لتقوية القاعدة الصناعية من خلال توفير بيئة صناعية تعتمد على التجمعات مع استمرار السياسات التي تكفل العدالة في التوزيع بين الشركات والعمال.

ويقصد بالتجمعات مجموعة من الأنشطة المتشابكة والمترابطة والتي تضم صناعات مختلفة وموردين وخدمات وبنية أساسية وداخل التجمع الواحد تدخل الشركات في عمليات شراكة من الموردين والمتنافسين لتحفيز الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة اعتمادا على وعاء ضخم من العمالة يساعد على تدفق المعرفة وتطور المهارات بسرعة<sup>2</sup>.

وكان المتوقع أن تشكل التنمية الصناعية المعتمدة على التجمعات الأساس لبناء قطاع صناعي منافس على المستوى العالمي. هذا التصور ساعد على تكوين إطار متكامل ومتناسك لوضع سياسات وبرامج موجهة ومتسقة لمقابلة الاحتياجات المختلفة، وتشمل<sup>3</sup>:

1- بازم عثمان، مرجع سابق ، ص.193.

2- نيفين عبد الخالق، مرجع سابق، ص.70.

3- المرجع نفسه، ص.73.

- الأمور المتعلقة بالأسواق والترابطات والشبكات؛
- الفرص اللازمة للشركات المحلية والتي تضمن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحقيق؛ اقتصاديات الحجم الكبير؛
- تحقيق فرص أكثر من خلال الأسواق العالمية؛
- تنمية المناطق الصناعية الجديدة؛
- الدور المهم للمساعدات والخدمات.

### خلاصة الفصل:

ان التطورات الاقتصادية التي حصلت في بلدان جنوب شرق اسيا لا يمكن اختزالها في عامل وحيد للتنمية، انما جاءت في اطار تاريخي وجغرافي اوسع ضمن علاقات بينية يقودها الاقتصاد الياباتي وفق مايعرف بنموذج الاوز الطائر، كل هذه الظروف جعلت هذه البلدان تدخل في حركة تنموية واسعة شملت كافة المجالات وركزت على القطاعات الرئيسية حيث وضعت استراتيجيات وسياسات تنموية واعتمدت على التخطيط كعامل مهم في التطور، كما احدثت الدولة جملة من الاصلاحات الكفيلة للوصول الى اهداف تنموية وفق خطط اقتصادية اختلفت من بلد الى اخر، فكوريا الجنوبية اتمت ستة خطط منذ 1962 الى غاية 1997 تخللتها مجموعة من الاهداف منها تشجيع النمو وتعزيز الاستقرار وتشجيع الجودة والكفاءة

اما ماليزيا فمر التطور الاقتصادي بها بعدة مراحل لعبت الدولة دورا هاما في عملية النمو، قامت خلالها بتنفيذ عدة مخططات تنموية، بدءا بمرحلة احلال الواردات ثم الصناعات التصديرية والصناعات الثقيلة وأخيرا الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة لتضع الاساس لتنمية القدرات التكنولوجية المحلية. مما لاشك فيه أن السياسات والإستراتيجيات التي يتبناها النظام التعليمي، إنما تعكس عناصر قوة العمل كميا ونوعيا ومدى قدرة هذه العناصر على تلبية حاجات التنمية من العمالة المتخصصة. وهذا ما سيتم عرضه في المبحث الموالي في إطار السياسات التعليمية التي انتهجتها كل من كوريا الجنوبية وماليزيا ودور هذه السياسات في التنمية

الفصل الرابع:  
مقومات التجربة التنموية لبلدان  
جنوب شرق آسيا

**تمهيد :**

يمكن القول أن أهم عوامل الانطلاق المشتركة بين التجربتين الماليزية والكورية هي التعليم ودوره البارز في إعداد اليد العاملة المؤهلة، والمجتمع الواعي الملتف حول أهداف التنمية، والقيم النهضوية التي تشكل الدافع الكامل وراء نجاح أي خطة اقتصادية تنتهجها الدولة، كما تشكل الرهان على نجاح هذه الخطة والمناخ الداخلي الملائم المتميز بالاستقرار والإدارة السياسية القوية على تحقيق أهداف التنمية، والتفاف المجتمع حول هذه الأهداف والعناصر المتعلقة بالتنمية البشرية باعتبار أن الإنسان هو محور أي عمل تنموي، ولا ضمان لنجاح هذا العمل دون مراعاة تحسين ظروف الكائن البشري وتلبية احتياجاته عبر تأسيس شركات كبرى خاصة في كل من ماليزيا وكوريا من أجل تحقيق أهداف التنمية.

**المبحث الأول: سياسات التعليم والتدريب والتكوين في كوريا.**

مما لاشك فيه أن السياسات والإستراتيجيات التي يتبناها النظام التعليمي، إنما تعكس عناصر قوة العمل كميًا ونوعيًا ومدى قدرة هذه العناصر على تلبية حاجات التنمية من العمالة المتخصصة.

يأتي هذا المبحث في إطار عرض السياسات التعليمية التي انتهجتها كل من كوريا الجنوبية وماليزيا ودور هذه السياسات في التنمية.

**I- السياسات التعليمية التي انتهجتها كوريا الجنوبية.**

حد الاحتلال الياباني لكوريا من نمو الحركة التعليمية، كما أصبح التعليم الإداري والمهني يُوظف بحسب احتياجات اليابان السياسية والاقتصادية حتى أصبح الوصول إلى الدراسة الجامعية مقصوراً على فئات معينة ومع نهاية المرحلة كانت نسبة الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة 60 بالمائة من إجمالي الأطفال كما منعت اليابان استخدام اللغة الكورية في التعليم<sup>1</sup>.

ومع نهاية الاحتلال الياباني لكوريا الجنوبية أعلن دستور كوريا لعام 1949 عن مجانية التعليم الأساسي الذي أصبح إجبارياً معطياً دفعة قوية للتعليم تحت تأثير الرغبة في إصلاح ما أفسدته سنوات الاحتلال إلى جانب تأثير الإيديولوجيات الغربية حيث دفعت في اتجاه تعميم التعليم مقارنة بنخبوية التعليم في الإطار الكونفوشي<sup>2</sup>.

1 Ibrahim Abu Shah, *The Human Resource Perspective Towards Achieving Vision 2020* (Institute Technologie Marra, 1999), P.129 .

2- نيفين توفيق منير، تنمية الموارد البشرية في كوريا"، تحرير: محمد السيد، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص.185.

في أوائل الستينات لاحظ بارك\* - رئيس كوريا الجنوبية آنذاك- أن هناك تشابهات واختلافات بين كوريا واليابان سواء في البناء الاجتماعي أو الثقافي، لذلك قام بعملية للفرز القيمي، حيث عمد إلى تقوية العناصر الوظيفية في الثقافة، وإضعاف العناصر غير الوظيفية لأنه أدرك أن الدولة تستطيع أن توجد نظاما اقتصاديا ولكنها لا تستطيع إيجاد أصحاب الأعمال أو العمال الذين يحافظون عليه<sup>1</sup>.

وعليه، ركزت الدولة على الهندسة البشرية التي لا يمكن تحقيقها بدون التعليم، حيث استخدمت الدولة جميع وسائل التعليم، وحددت العناصر الوظيفية في الثقافة وقيم الانتظام، والعمل الشاق، والقانون والنظام، والرؤية الدنيوية للعالم، والتأكيد على ضرورة التعليم، والعائلة، والتوجه نحو الإنجاز، والانتماء الشديد للدولة الذي يصل إلى حد التعصب لها<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار أجمع الباحثون أن الاستثمار المكثف في التعليم قد ساهم في إعطاء كوريا الجنوبية أعلى معدل نمو اقتصادي، وعلى الرغم من أن هذا النمو قد أفاد أساسا المؤسسات الصناعية الكبرى (Chaebol) والحكومة والتكنولوجيا حتى إنسابت بعض آثاره إلى الشعب الكوري ككل.

وعليه اتخذت كوريا الجنوبية من التعليم وسيلة أساسية لإحداث التغيير الثقافي المطلوب لتحقيق التنمية<sup>3</sup>.

وتعتبر وزارة التربية والموارد البشرية هي الجهة المسؤولة عن التعليم العام بمراحله الثلاث وعن التعليم العالي وهناك 16 إدارة إقليمية للتربية، يتبعها 181 مكتبا فرعيا.

ويتركز دور وزارة التربية والتنمية البشرية\* في الدولة الكورية في رسم السياسات والأمور التنظيمية للعمل التربوي، وتقوم جهات أخرى بالعناية بتطوير المناهج وتقويمها وتقويم الطلاب وإعداد نماذج التقويم والاختبارات.

## II- مراكز التكوين في كوريا الجنوبية.

\*- في فترة بارك ركزت مناهج التعليم على التقليل من أهمية القيم الأمريكية وركزت على أهمية قيم الطاعة والتعاون والثقة في إمكانية الوحدة حيث أكدت كتب الأخلاق للمرحلة الوسطى على أهمية العمل الدؤوب، والدراسة والزهدي، وتهذيب ومراقبة النفس.

- Kuvan Chum Lee, the Socialisation Through Curricula Control in Korea, an Analysis of Primary School 1 Moral Textbooks, Korea Observer, Vol. XX1 v, No, 1, Spring 1993, p.p. 72-88.

2- نصر محمد عارف، "القيم والتعليم والتنمية: الأسس المنهجية للإصلاح التعليمي في العالم الإسلامي"، الإمارات: جامعة زايد، ورقة غير منشورة، ص.9.

3- هدى مينكيس، النظام السياسي الكوري الجنوبي والبعد الثقافي، في النموذج الكوري للتنمية، تحرير: محمد السيد سليم، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، 2010)، ص.25.

\*- تقوم وزارة التربية والتنمية البشرية في كوريا الجنوبية بتحديد ميزانيات المدارس في الدولة وتوزعها على الإدارات الإقليمية التي توزعها على المدارس، ويتولى مدير المدرسة إعداد خطة لتوزيع الميزانية المخصصة للمدرسة، وتقر هذه الخطة من قبل مجلس إدارة المدرسة، إذ يشكل في كل مدرسة مجلس إدارة يضم عددا من المعلمين وأولياء أمور الطلاب، ويتم اختيار المعلمين من قبل معلمي المدرسة، وأولياء الأمور يتم اختيارهم من قبل جمعية أولياء أمور الطلاب.

ومن الجهات التي تؤدي دورا مهما في تطوير التعليم : المعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث، والمعهد الكوري للمناهج والتقويم.

### أولا: المعهد الكوري للمناهج والتقويم.

ويعد المعهد الكوري للمناهج والتقويم هو المكان المتخصص لتطوير المناهج وتقويمها، وتقويم المعلمين والطلاب، ويشارك كذلك في تطوير المناهج والأبحاث التربوية والتعليم الإلكتروني<sup>1</sup>.

### ثانيا: المعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث Korean Institute of Curriculum and Evaluation (KICE)<sup>2</sup>

تم الإعلان عن فكرة إنشاء المعهد كجزء من مشروع قانون إصلاح التعليم الكوري في عام 1995 وأعلنت الفكرة رسميا في 1 جانفي 1998 في عهد الرئيس بارك Park .

يقوم المعهد بصنع السياسة التعليمية وإجراءات التنفيذ والمشاريع البحثية، ويتكون المعهد من أربعة أقسام رئيسية وهي :

- أ. قسم أبحاث المناهج والكتب المدرسية؛
- ب. قسم أبحاث التعليم والتعلم؛
- ج. قسم أبحاث التقويم التربوي؛
- د. قسم إدارة الاختبارات الوطنية.

هذا بالإضافة إلى مكتب الإدارة التربوية، مركز الحاسب الآلي والمعلومات، مكتب التخطيط والتطوير مكتب اختبارات قبول الجامعات.

وقد تمثل الهدف الرئيسي للمعهد في الارتقاء بنوعية التعليم المدرسي ونمو التعليم العام في البلاد من خلال البحوث وتطوير المناهج الابتدائية والثانوية وتنفيذ التقويم التربوي، وفي هذا الإطار تمثلت المهام الكبرى للمعهد في التالي:

- أ. المحتوى التعليمي ( ماذا يعلم المعلم الطلاب )؛
- ب. طرق التدريس ( كيف يعلم المعلم طلابه )؛
- ج. تقويم الطلاب .

ومن خلال هذه المجالات الثلاث يعتني المعهد بالعناصر التالية:

- أ. بتطوير تقنيات التعليم والتعلم؛

1- انظر الرابط التالي: <http://faculty.ksu.edu.kr>

2- الموقع الرسمي للمعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث، على الرابط التالي :

<http://www.kice.re.kr/en/contents.do?contentsNo=143&menuNo=398>

- ب. تطوير الكتب المدرسية وترخيصها بالتنسيق مع وزارة التربية والموارد البشرية؛  
 ج. تطبيق الاختبارات التربوية على مستوى الدولة؛  
 د. بوضع معايير الأداء وكفاءات المتعلمين.

وفي هذا الإطار يتم بشكل سنوي وضع تقريراً سنوياً لرصد تقدم التعليم تحت عنوان: التقييم الوطني للإنجاز التربوي National Assessment of Educational Achievement (NAEA)<sup>1</sup>.

### III - قطاع خدمات المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات.

#### Korea Education and Research Information Services (KERIS)<sup>2</sup> قطاع خدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية

تم تأسيسه في 22 أبريل 1999، ويهدف إلى تعزيز التعليم العام من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصالات، والاتصال في المدارس ورفع القدرة التنافسية في البحوث الأكاديمية وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال البحوث الأكاديمية.

كما يهدف إلى تقديم الخدمات التعليمية المتطورة من خلال التواصل مع المعلمين والطلاب وأولياء الأمور وجميع العاملين في مجال التعليم.

وتكمن أهم المهام الرئيسية لهذا القطاع في :  
 أ. دعم جهود الوزارة في التخطيط التربوي والتطبيقات الميدانية؛

ب. تطوير التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد وتدريب المعلمين والخدمات التربوية الإلكترونية لكل أفراد المجتمع.

ويتولى هذا القطاع تشغيل وتطوير موقع تربوي باللغة الكورية لخدمة جميع المعنيين والمهتمين بالتربية وهو بعنوان "www.edunet.net" ويضم هذا الموقع خدمات المكتبة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني ونظام تبادل المعلومات التربوية وأيضاً للدعم الإلكتروني.

واتساقاً مع ما تقدم، اهتمت الدولة بالمعلم ودوره ومكانته في السياسة التعليمية الكورية، فالمعلم الكوري بمثابة المنفذ للخطط والتعديلات التي طرأت خلال مراحل التعليم المختلفة، فلقد كان المعلم هدفاً كما كان منفذاً لتلك السياسات، فمنذ الستينات تم الارتقاء بالمعاهد لتعليم المدرس الابتدائي لتصبح أربع سنوات، كما قامت الحكومة بتمويل كليات المعلمين وتحرص على أن يُلحق بها مدرسة ابتدائية ومتوسطة وثانوية

1- انظر الرابط التالي: <http://faculty.ksu.edu.kr>

2- الموقع الرسمي لخدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية (KIERES)، على الرابط التالي :

[http://english.keris.or.kr/es\\_ak/es\\_ak\\_100.jsp/05/01/2016](http://english.keris.or.kr/es_ak/es_ak_100.jsp/05/01/2016)

حتى يتم تدريب المعلم على الطبيعة، وقد اشتملت التعديلات الكيفية في الثمانينات على ضرورة فرض امتحان قدرات ومقابلة شخصية للمتقدمين لمعاهد المعلمين.

وفي هذا السياق يتمتع الطلبة في كليات المعلمين بإعفاء من المصاريف قد يصل إلى 40 بالمائة، وفي إطار تحسين ظروف المعلم والارتقاء بمستواه العلمي تتوافر فصول التدريب خلال العمل لتحسين المستوى أو للحصول على شهادات إضافية للترقية أو للتأقلم، كما يتعرض المدرس الجامعي للتقييم المستمر من قبل الطلاب كنوع من الرقابة على أداء المستوى . فضلا عن أن وزارة التعليم الكورية تهتم بإرسال بعثات من المعلمين إلى الخارج للاستفادة من الجديد في نظم التدريس<sup>1</sup>.

وفي السياق نفسه يتم تأهيل المعلمين في الجامعات الكورية حسب المراحل الدراسية إذ يوجد 13 جامعة لإعداد المعلمين والمعلمات للتدريس في المرحلة الابتدائية وعدد كبير من الجامعات لإعداد معلمي المرحلتين المتوسطة والثانوية .

ويجدر بالذكر أن رخصة التدريس في كوريا الجنوبية لا تعطى إلا لمن اجتاز اختبارات صارمة وحصل على شهادة البكالوريوس من إحدى الجامعات التربوية أو من أحد الأقسام التربوية في الجامعات الأخرى .

وتجدر الإشارة، أن مهنة التعليم تعتبر من المهن المرغوبة في كوريا نظرا لارتفاع مستوى الأمن الوظيفي وارتفاع مستوى الدخل النسبي للمعلم مقارنة ببقية المهن الأخرى، حيث يبلغ معدل الدخل السنوي للمعلم قرابة 36 ألف دولار أمريكي<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، تشهد الجامعات والأقسام التربوية إقبالا كبيرا من خريجي التعليم العام، وقد استفاد نظام التعليم الكوري من هذا الإقبال في فرض شروط صارمة للقبول في التخصصات التربوية لانتقاء أفضل المتقدمين وأكثرهم استعدادا لممارسة مهنة التعليم. ولا يعني قبول الشخص في أحد التخصصات التربوية توظيفه في سلك التعليم مباشرة بل يخضع المتقدم لمجموعة اختبارات قياس مشددة للقدرات والميول والاتجاهات (تحريري، مقابلة، تطبيقي) لاختيار الأفضل من بين المتخرجين للتعيين في مدارس التعليم العام<sup>3</sup>. ويشكل هذا الاهتمام الكبير باختيار وتعيين المعلم صمام الأمان في النظام التعليمي الكوري للحصول على معلمين أكفاء ذوي مستوى عال من الكفاية العلمية المهنية.

1- نيفين توفيق منير، مرجع سابق، ص.187.

2- Jisoon Lee, Education Policy in the Republic of Korea: building block or Stumbling Block, (Washington: the International Bank For Reconstruction and Development , the world Bank, 2002), P.21.

<http://faculty.ksu.edu.kr>

3- انظر الرابط التالي:

## الجدول رقم 4

يوضح ترتيب 12 جامعة كورية جنوبية في قائمة أفضل 500 جامعة في العالم في عام 2015.

الترتيب العالمي	المدارس	الترتيب البلدي
101-150	جامعة سيول الوطنية	1
201-300	معهد كوريا للعلوم والتقنية المتقدمة	2-5
201-300	جامعة كوريا	2-5
201-300	جامعة سيونج كين كوان	2-5
201-300	جامعة يونسي	2-5
301-400	جامعة هانيانج	6-8
301-400	جامعة كيونج هي	6-8
301-400	جامعة بوهانج للعلوم والتقنية	6-8
401-500	جامعة كوريا الكاثوليكية	9-12
401-500	جامعة حواء للنساء	9-12
401-500	جامعة كيانج بوك	9-12
401-500	جامعة بوسان الوطنية	9-12

المصدر: <http://www.shanghairanking.com/ar/World-University-Rankings-2015/South-Korea.html>.

نلاحظ من الجدول رقم 4 أن كوريا الجنوبية أحدثت في مجال تطوير التعليم نقلة نوعية حيث حققت 12 جامعة كورية مراتب مختلفة في ترتيب أفضل 500 جامعة في العالم في عام 2015<sup>1</sup>.

**المبحث الخامس: سياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا ودورها في التنمية.**  
ومما لا شك فيه، أن هناك علاقة وثيقة بين البحث العلمي من جانب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر، حيث ثمة نتائج تترتب على هذه العلاقة في رفع

معدلات الإنتاج وتحسين نوعية وأساليب والتقنيات الحديثة في النشاط التجاري والإداري والتنموي<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، يعتبر البحث العلمي في كوريا الجنوبية وماليزيا من أهم وسائل نشر المعرفة وإنتاجها، وذلك عبر البحوث العلمية في العلوم الطبيعية والإنسانيات والعلوم الاجتماعية والإنتاج الفني والأدبي. وعليه، يحاول هذا المبحث التعرف على الدور الذي يلعبه البحث العلمي والتطور التكنولوجي وذلك من خلال التعرف على منظومة العلم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية وماليزيا، والتطور في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير.

### I- البحث العلمي والتطوير في كوريا الجنوبية.

منذ أوائل الستينات وحكومة كوريا الجنوبية تعطي اهتماما كبيرا للبحث العلمي والتطوير، حيث كانت تنفذ سياسة العلم والتكنولوجيا وفقا لاحتياجات السياسية الاقتصادية.

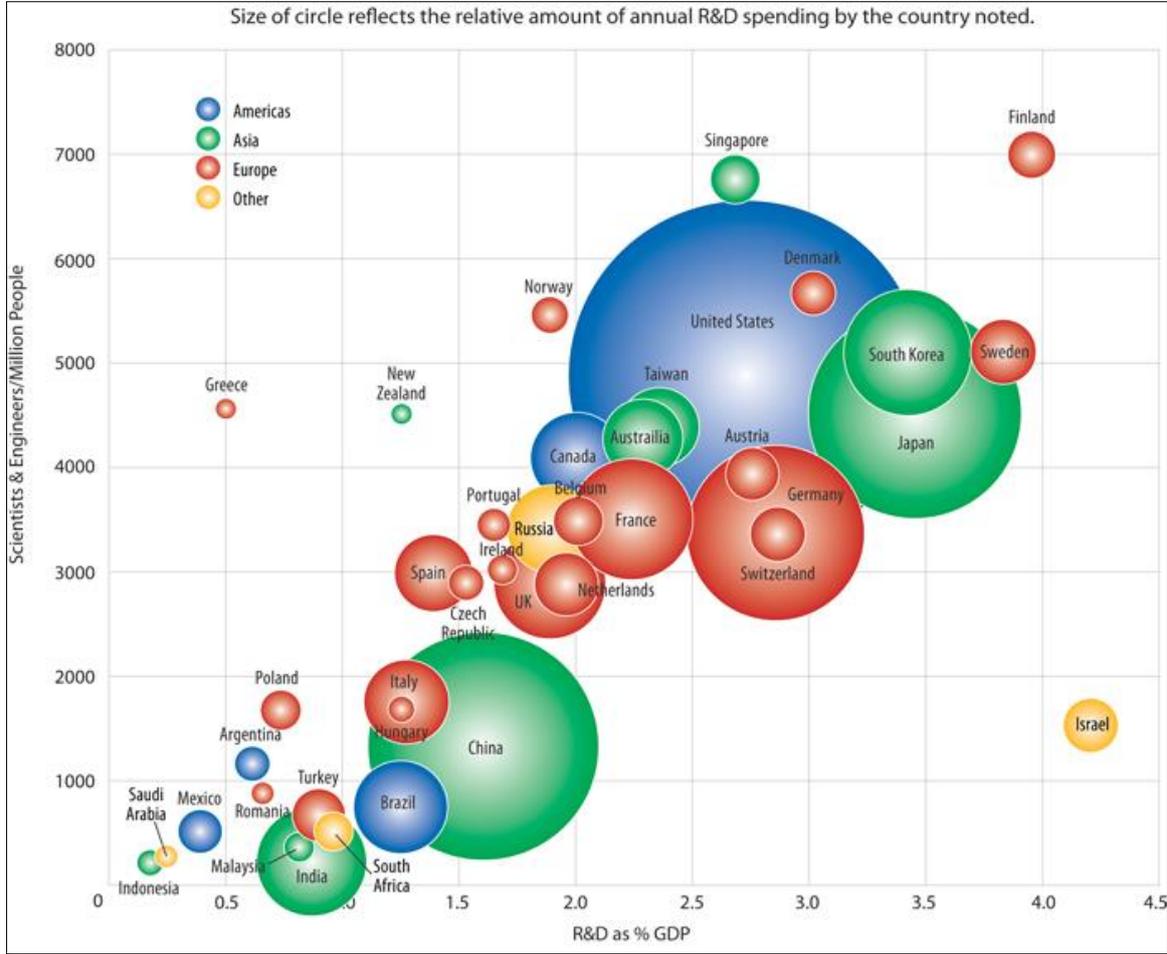
وعلى الرغم من أن إنفاق كوريا الجنوبية على البحث والتطوير في بداية الستينات لم يتجاوز 0.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه قد ارتفع إلى حوالي 10.8 تريليون رون أي حوالي 11.5 مليار دولار في 2010، الأمر الذي يفسر السبب وراء ما حقته كوريا الجنوبية من نجاح صناعي في السنوات الأخيرة<sup>2</sup>.

1- عاصم شحاد علي، "تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجا"، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 400، جوان 2012)، ص.89.

2- جمال الدين الخازندار، دليل المدرب الناجح في التدريب والتنمية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 2014)، ص.383.

الشكل رقم 8

يوضح حجم الإنفاق على البحث والتطوير في دول العالم بشكل عام ودول محل الدراسة



بشكل خاص

ولعل العنصر الأساسي للنمو الاقتصادي إنما يتمثل في العنصر البشري، فزيادة الإنتاجية للعمل تتم من خلال الارتقاء بجوده القوى العاملة والاهتمام بالتعليم والأعداد الجيد للخريجين.

وعليه، يمكن تقسيم إستراتيجية العلم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية إلى عدة مراحل:

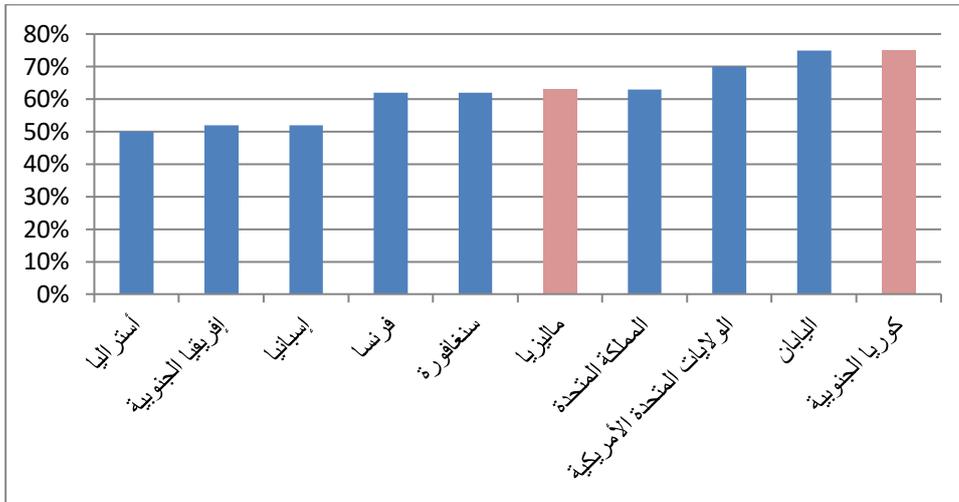
**المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط.**

بدأت هذه الفترة في الستينات، وفيها تم إنشاء وزارة العلم والتكنولوجيا، كما تم إنشاء معهد العلم والتكنولوجيا، وفي 1967 أصدر قانون تطوير العلم والتكنولوجيا، كما حاولت الحكومة في كوريا جلب العلماء والمهندسين من الخارج، من خلال تقديم مرتبات

مغرية وجاذبة لهم، وقامت بتنفيذ مجموعة من الدراسات الأساسية للتنمية التكنولوجية الكورية، وهذه الدراسات تم استخدامها في وضع إطار للسياسات القومية للدولة<sup>1</sup>. وقد قامت الحكومة الكورية في تلك المرحلة من مراحل عملية نقل التكنولوجيا بمشاركة ثانوية للمؤسسات العملاقة التي خضعت لها في معظم الأحيان، مع العلم أن الحكومة في هذه المرحلة راعت أن تكون أهدافها النهائية دقيقة للغاية وأن تتمتع بالمصداقية، إذ أن المراحل الأخرى تعتمد وتتبع المراحل الأولى<sup>2</sup>.

### الشكل رقم 9

#### يوضح حصة قطاع الأعمال في الإنفاق على البحث والتطوير 2014



Source: <http://www.tradingeconomics.com>.

#### المرحلة الثانية: مرحلة مسح أساليب وتقنيات الموردين المختلفين واختيار أفضل التوليفات.

بدأت هذه المرحلة في السبعينيات، واستهدفت فيها سياسة العلم والتكنولوجيا تقوية التعليم الفني والهندسي والصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية وتحسين الآلية الهيكلية لتطويع التكنولوجيا المستوردة وأيضا تشجيع البحث العلمي لمقابلة الصناعة، هذه الإستراتيجية تهدف إلى دعم جهود الحكومة في التوسع في الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية.

وقد انتهت الدولة في مرحلة مبكرة إلى أهمية البحث العلمي بالأخص في مجال العلوم والتكنولوجيا، فمنذ التسعينيات القرن الماضي تركزت جهودها في ثلاثة محاور أساسية وهي<sup>3</sup>:

#### 1- تقوية وتطوير البحوث في مجال العلوم الأساسية؛

1- محمد أمين الشلقائي، فهم في التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، العدد 36، 2001)، ص. 50.  
 2- نيفين توفيق منير، تنمية الموارد البشرية في ماليزيا في النموذج التنموي الماليزي، تحرير: محمد السيد(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص. 200.  
 3- عبدلي العبدلي، الموجه الكورية: المعجزة على نهر الهان، جريدة الوطن، العدد 2515، على الرابط التالي: <http://www.alwatannews.net/15/04/2016>

2- ضمان التوزيع والتطبيق الفعال بأبحاث التنمية؛

3- توسيع نطاق التعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، أنشأت الحكومة الكورية العديد من المراكز البحثية في مجالات الآلات، وأيضا بناء السفن والعلوم البحرية والالكترونيات<sup>1</sup>.

وفي نفس الإطار، تم تأسيس معهد كوريا المتقدم للعلوم والتكنولوجيا KAIST في عام 1971 كأول كلية للدراسات العليا في البلاد المتخصصة في مجالات العلوم والهندسة والبحوث، ويركز المعهد على العلوم الأساسية والابتكار التكنولوجي التي سيكون لها أكبر الأثر على المجتمع الصناعي.

وقد بلغ حجم المشاريع البحثية في KAIST بتكليف من الحكومة والشركات الخاصة مع المنح البحثية إلى 268 مليون دولار أمريكي في عام 2013، فضلا عن 6149 براءة اختراع محلية و 1377 براءة اختراع دولية<sup>2</sup>.

ويجدر بالذكر، أن كوريا الجنوبية تميزت بميزة مهمة ألا وهي أنها خضعت لدولتين من أهم قوى التكنولوجيا وهما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث وصل لكوريا الجنوبية أفضل ما في الدولتين من خلال المساعدة المقيدة، فالولايات المتحدة الأمريكية نقلت تكنولوجيا المشاريع العسكرية إلى كوريا لأهداف إستراتيجية،

حيث إستفادت كوريا من 15 مليون دولار من المساعدات الأمريكية منذ عام 1945، كما أفادت الشيبول من التعاقدات الأمريكية أثناء حرب الفيتنام، وبينما كانت المساعدة الأمريكية على المستوى الحكومي أساسا، تحركت المؤسسات اليابانية والمستشارون الفنيون على مستوى القطاع الخاص<sup>3</sup>.

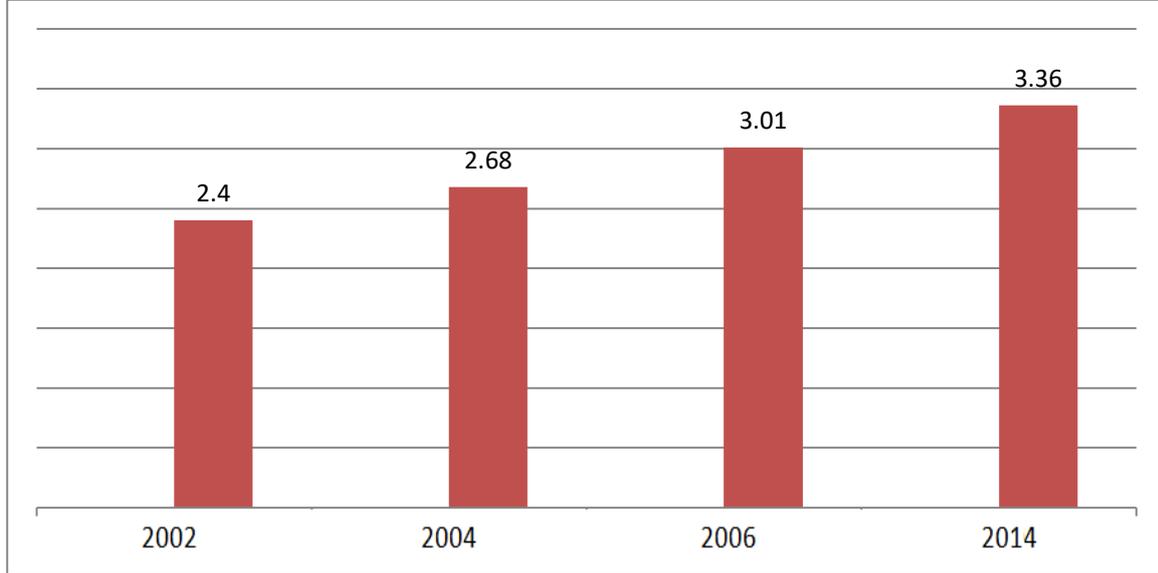
1- عبد السلام محمد السيد، "العولمة والتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات"، ورقة بحثية غير منشورة، القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008

2- الموقع الرسمي لمعهد كوريا للعلوم والتكنولوجيا، على الرابط التالي <http://www.kaist.edu/18/03/2016>

3- نيفين توفيق منير، مرجع سابق، ص.202.

## الشكل رقم 10

يوضح التطور في الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية)



Source: <http://www.tradingeconomics.com/South-Korea/research-and-development-expenditure-percent-of-gdp-wb-data.html>.

عام 2002، وجهت كوريا اهتمامها نحو الإلكترونيات، وعلوم البحار والمحيطات، وتقنيات البيئة، وتقنيات المعلومات، وأدوات التقييس، فضلا عن المواد الجديدة، وعلوم الفضاء والطيران، وفي 2014 رفعت كوريا الجنوبية ميزانية البحث العلمي إلى 3.36 بالمائة لتصل ميزانيتها إلى 1.5 مليار، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب على مستوى العالم<sup>1</sup>.

هذا بالنسبة لكوريا الجنوبية فهل حذت ماليزيا نفس الخطى، أم مازالت خلف مثيلاتها من الدول الآسيوية الأخرى؟

### المبحث الثاني: سياسات التعليم والتدريب والتكوين في ماليزيا.

إن وجود قيادة مؤمنة بأهمية التعليم تمتلك تصورا استراتيجيا لدور التعليم في التنمية، يعتبر من أهم عوامل نجاح السياسات التعليمية في الدولة الماليزية .

1- <http://www.nature.com/news/2009/091119/full/news.2009.1090.html/15/08/2016>

وفي بداية الثمانينات تمثلت هذه القيادة في رئيس وزراء ماليزيا الدكتور محاضر بن محمد الذي دعا إلى الاهتمام بالتعليم العالي ومؤكداً على تأثيره البالغ في مستقبل البلاد<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، شهد التعليم العالي في ماليزيا طفرة تنموية كبيرة منذ الاستقلال وقد اتضح ذلك في عدد من الجامعات والكليات التي تم إنشاؤها وأيضاً في عدد من الملتحقين بها وفي الزيادة والتنوع في البرامج الدراسية التي تقدمها هذه الكليات وأيضاً في الميزانية المخصصة للإنفاق عليه<sup>2</sup>.

### I- مراحل تطوير التعليم في ماليزيا.

واتساقاً مع ما تقدم مر التعليم في ماليزيا بمجموعة من المراحل : المرحلة التكوينية، ومرحلة الاندماج مرحلة الرشد، والطريق إلى الرؤية، وأخيراً رؤية 2020<sup>3</sup> كما هو موضح في الشكل رقم 8.

1- Hasan Hamzah, Mahathir The Wake – Up Call, (Salinger: Anzagain Sdn Bhd, 2003), P.304.

2- Education in Malaysia, A Journey to Excellence. Educational Planning and Research Division (EPRD), (Ministry of Education Malaysia, 2008, Education), p.114.

3- ماجدة علي صالح، المتغير الثقافي في ماليزيا بين الخصوصية والعالمية، في: ماليزيا والعولمة، تحرير: هدى مينكيس، حسن بصري (القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2010)، ص.ص. 221، 222.

## الشكل رقم 11

## يوضح مراحل تطور التعليم في المجتمع الماليزي

## مراحل تطوير التعليم الماليزي

## المرحلة التكوينية من (1957-1965)

فيها يتم إعادة بناء المنظومة التعليمية، وبناء منهج مشترك للمدارس، وإعادة تنظيم برامج تدريب المعلمين، وتعديل المناهج الدراسية وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد كانت الإستراتيجية الأساسية في هذه المرحلة تتمثل في توحيد العرقيات الثلاث في المجتمع (المالايو، والصينيين، الهنود)، ودمجهم في نظام تعليمي موحد.

## مرحلة الاندماج من (1966-1982)

بها تم التأكيد على أهمية العلوم والتكنولوجيا، والاهتمام بالتعليم العالي لإنتاج قوى عاملة ماهرة .

## مرحلة الرشد من (1983-1991)

سميت هذه المرحلة بهذا الاسم نظرا لأن النظام التعليمي قد أتم بناء المكونات الرئيسية التي تمكنت من التطور ليتماشى مع المتغير العالمي، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو تكوين لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء آنذاك محاضر محمد، وفيها بدأت خطوات جديدة نحو إعادة تنظيم المراحل التعليمية والمناهج التعليمية و الاهتمام بالتعليم الفني والمهني .

## الطريق إلى الرؤية منذ عام 1991

وفيها وضع محاضر محمد رؤية 2020 والتي اشتملت على رؤية عامة لدور التعليم كأداة للتنمية .

## رؤية 2020

تضمنت رؤية 2020 تسعة تحديات أساسية من بينها قضية التعليم وتنمية الموارد البشرية، فقد تم النص على أن تواصل ماليزيا سعيها نحو مزيد من التميز في مجال التعليم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وإقامة توازن صحيح بين الكفاءة العلمية والتكنولوجية .

المعد  
الأساسي

ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية فيما يلي:

## 1- الالتزام بمجانية التعليم الأساسي.

منذ الاستقلال في 31 أوت 1957 التزمت الدولة بتقديم خدمات التعليم الأساسي-مما جعل الدولة تحقق درجة عالية من درجات القضاء على الأمية . وفي هذا السياق، زاد عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة ليصلوا في عام 2012 إلى حوالي 88,7 بالمائة من جملة السكان مقارنة بـ 53 بالمائة عام 1970، وهي من النسب المرتفعة على مستوى العالم، وأن حوالي 99 بالمائة من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من أعمارهم قد قُيدت أسماؤهم بالمدارس، و92 بالمائة من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية<sup>1</sup>.

### الشكل رقم 12

شكل يوضح التطور في الإنفاق الحكومي على التعليم طبقاً لتقرير البنك الدولي 2016 (رينجيت الماليزي) في الفترة من (2013-2016)



المصدر: <http://www.tradingeconomics.com/malaysia/government-spending>

يوضح الشكل السابق ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم في الفترة من (2013-2016)، حيث وصل متوسط الإنفاق الحكومي إلى 46922 مليون رينجيت (الدولار يساوي 4.07 رينجيت) في عام 2016 مقارنة بـ 29133 في العام 2013، وقد انفق هذا المبلغ علي بناء مدارس جديدة ومعامل للعلوم والكمبيوتر، والمدارس الفنية الجديدة وقروض لمواصلة التعليم العالي داخل وخارج البلاد .

### 2- الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة (الرياض).

اهتمت الحكومة بالتعليم في ما قبل المدرسة الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة 1996 التعليم في ما قبل المدرسة جزءاً من النظام

1- Robert T.T. Moran, Philip R. R. Harris, Sarah Moran, Managing Cultural Differences : Global Leaderships Strategies for the 21st Century (Oxford :Butterworth Heinemann, 2007), p.452.

الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع دور الرياض وما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، كما يلزم كذلك تطبيق المنهج التعليمي المقرر من الوزارة .

وفي هذا السياق، يتضمن ذلك المنهج خطوطاً عريضة وموجهات عامة لرياض الأطفال بالزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد (البهاسا\_ملايو) بجانب السماح باستعمال اللغة الانجليزية ولغات المجموعات العرقية في ماليزيا (الصينية والهندية\_ تاميل) ومنهجية التعليم وطرائق الإشراف التربوي والتوجيه الاجتماعي و الديني حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين.

وفي السياق نفسه، توجد العديد من المدارس فيما قبل المدرسة، وتُدار بواسطة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص.

ويجدر بالذكر أن أشهر الهيئات التي تقدم خدمات التعليم فيما قبل المدرسة "الاتحاد الحكومي لمؤسسات ما قبل المدرسة"، الذي ظل يقدم خدماته منذ عام 1960، "اتحاد دور رياض الأطفال الماليزية" الذي تنتشر خدماته في المدن والمناطق الحضرية منذ 1976. وفي هذا الإطار يبلغ عدد رياض الأطفال عامة 1076 وعدد تلاميذ 27883، وعدد المعلمين 1699 وعدد الفصول 1189، أما عدد الرياض الخاصة 2161، حسب إحصاءات وزارة التعليم لعام 2014<sup>1</sup>.

### 3- التركيز في مرحلة التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية.

يركز التعليم في هذه المرحلة على تعليم التلاميذ القراءة والكتابة والإلمام بالمعارف الأساسية في الحساب والعلوم، حيث تبدأ مرحلة التعليم الابتدائي في سن السادسة، وتستمر لمدة ست سنوات، ويراعي النظام التعليمي تعدد الأعراق في البلاد، حيث أن هناك نوعين من المدارس هما المدارس القومية، والمدارس المحلية \_ يسمح في هذه الأخيرة باستخدام لغات صينية أو هندية إلى جانب اللغة الرسمية \_ وكلها مدارس تتبع المنهج الحكومي للتعليم، ويجرى فيها اختبارين الاختبار الأول في السنة الثالثة والاختبار الثاني في السنة السادسة لتقييم أداء التلاميذ<sup>2</sup>.

### 4- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف الوطنية.

تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليماً شاملاً، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيراً من المواد الدراسية مثل العلوم والآداب والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة تنمية وصقل مهاراتهم.

تمر المرحلة الثانوية بمرحلتين:

1- الموقع الرسمي لوزارة التعليم الماليزية، على الرابط التالي:

<http://www.mohe.gov.my/educationmsia/education.php?article=system/26/05/2015>

2- الموقع الرسمي لوزارة التعليم الماليزية، مرجع سابق، على الرابط التالي:

<http://www.mohe.gov.my/educationmsia/education.php?article=system/26/05/2015>

أ- المدارس الثانوية الصغرى (شبيهة بالإبتدائية أو المتوسطة في البلاد العربية)، وفيها تعقد امتحانا في السنة الثالثة، ويتم بعد انتقال الطلاب إلى مرحلة أكثر تخصصا تعتمد على رغبة وأداء الطالب معا ويعاد تقييم (مفاضلة) الطلاب في السنة الخامسة أيضا عبر امتحان شهادة التعليم الماليزية Malayzian Certificate of Education<sup>1</sup>

ب- المدارس الثانوية العليا (شبيهة بالمدارس الثانوية)، وفيها يوجه الطالب إلى تحصيل المزيد من مواد التخصص، لاسيما التعليم الفني والمهني. وهناك العديد من المدارس الفنية والمهنية الثانوية التي تعتبر خطوة مبكرة لتدريب الطالب بمهارات العمل اللازمة، وبعض المدارس الثانوية تجري امتحانات عامة يتحصل بموجبها الطالب على الشهادة الماليزية الثانوية التي تأهل الطلاب للخروج إلى سوق العمل<sup>2</sup>.

**5- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي<sup>3</sup>.**

يعتبر المعلم في ماليزية بمثابة المنفذ لتلك السياسات التي وضعتها الدولة، وهناك أكثر من مصدر لإعداد المعلم، حيث يوجد معهد للتربية، ويلتحق به الطالب بعد حصوله على الشهادة الثانوية المستوى الأدنى أو الأعلى، و تختلف مدة الدراسة حسب نوع البرنامج.

تأسست أول كلية لتدريب المعلمين في ماليزيا 1947، ووصل عدد خريجها 296 معلما في عام 2001 مقارنة بـ 45 معلما في عام 1949، وأهم هذه المعاهد التدريبية: المعهد القومي للإدارة التربوية وله فروع في الولايات الماليزية المختلفة، وهو مسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة وتوهمهم لدخول سوق العمل بمهارات في مجال الهندسة الميكانيكية والكهربائية و تقنية البلاستيك . وأشهرها معهد التدريب الصناعي الماليزي \_ وله 9 فروع في الولايات الماليزية إلى جانب العاصمة الفيدرالية\_ والذي ترعاه وزارة الموارد البشرية. وتقوم إدارة التعليم الفني والمهني التي أسست في 1964 وتتبع وزارة التعليم بالإشراف على المعاهد العامة للتدريب الصناعي ووضع الخطط والسياسات التدريبية على المستوى القومي.

ويجدر بالذكر أن هناك كليات تعطي خريجها شهادة الإجازة للتدريس بعد أن يأخذوا سنة دراسية تربوية بنفس الكلية.

وفي هذا الإطار قد أولت الحكومة الماليزية عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

1- [www.ucl.ac.uk/prospective.../malay-cert-educ/15/10/2015](http://www.ucl.ac.uk/prospective.../malay-cert-educ/15/10/2015).

2- حسن بصري، التعليم في ماليزيا: محددات للتمايز العالمي، في: ماليزيا من منظور عالمي، تحرير: حسن بصري، هدى مينكيس (القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، الطبعة الأولى، 2009)، ص.22.

3- محمد شريف بشير، "استثمار البشر في ماليزيا"، على الرابط التالي:

[www.onislam.net/arabic/nama/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.html/15/02/2015](http://www.onislam.net/arabic/nama/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.html/15/02/2015)

## II- الاتجاه نحو التطورات التقنية والمعلوماتية في التعليم الماليزي.

### أولاً: التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية.

توافقاً مع ثورة عصر التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات، اتخذت الحكومة الماليزية عدة خطوات نحو إعادة تصنيف المدارس الحكومية، والاتجاه نحو إقامة العديد من المدارس، فقد تبنت وزارة التعليم الماليزي إنشاء العديد من المدارس النوعية ومن أهم هذه المدارس: المدرسة الذكية والتي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة<sup>1</sup>.

ويجدر بالذكر أن مفهوم المدرسة الذكية تم طرحه من قبل وزير التعليم الماليزي في عام 1996، وقد رأى القادة السياسيون أن المدرسة الذكية سوف تساعد البلاد على الدخول في عصر المعلومات وإتاحة نوعية التعليم الملائمة للبلاد في المستقبل. ووقعت الحكومة عقداً مع شركة مدارس تليكوم الذكية وهي شركة مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ فكرة المدرسة الذكية في 19 مدرسة نموذجية لمدة ثلاث سنوات بدأت في 1999 وانتهت في 2002. وفي هذا الإطار وضعت لجنة التطوير الشامل الماليزية للدولة في 1996 خطة تقنية شاملة تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة. وكان من أهم أهدافها، إدخال الحساب الآلي، والارتباط بشبكة الانترنت في كل فصل دراسي من فصول المدارس النموذجية.

ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية\* أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة الغير ملوثة وأنظمة النقل الذكية.

إجمالاً هدفت ماليزيا من تعميم المدارس الذكية في جميع أرجاء البلاد إلى استيعاب تقنية المعلومات والاتصالات، وتوظيفها واستخدامها ايجابياً في العملية التعليمية وتطوير قدرات المعلمين، ورفع المستوى المعرفي للطلاب وتمكينهم من الوصول إلى مصادر التعلم المباشرة، والارتقاء بمخرجات التعليم لتخريج جيل منتج ذي مهارات عالية.

### ثانياً: توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد.

في عام 1949 أسست ماليزيا أول جامعة في البلاد وهي جامعة الملايا الموقع الرسمي لها سنغافورة، واليوم توجد أكثر من 20 جامعة حكومية والعديد من الفروع الجامعية للجامعات الأجنبية\*.

1- ماجدة علي صالح، سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2005)، ص. 117.  
\* - المدرسة الذكية: هي مؤسسة تعليمية تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي: بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال المهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة. وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقييم التجربة في أعلى المستويات القيادية بالدولة. وتنفذ عملية التدريس والتعليم وفقاً لحاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة، ويتبنى الأساتذة تدريس مناهج ومقررات تلبي حاجات الطلاب ومتطلبات المراحل المختلفة، حيث يتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، يساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة. ويشارك المعلمون وأولياء أمور الطلاب مع الطلاب أنفسهم في اختيار البرامج الدراسية، ويشاركون معهم في تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية المهمة، كالمخرج في رحلات دراسية وغيرها.

\* - يجدر بالذكر أن عدد الطلبة في جامعة الملايو لا يزيد عن ألف طالب.

## الجدول رقم 5

## جدول يوضح عدد المؤسسات التعليمية العليا في ماليزيا 2013.

العدد	أنواع المؤسسات التعليمية العليا
20	الجامعات الحكومية
36	الجامعات الخاصة
21	بوليتكنك
37	الكليات الحكومية
485	الكليات الخاصة
599	الإجمالي

المصدر: حسن بصري، التعليم في ماليزيا: محددات للتمايز العالمي، في: ماليزيا من منظور عالمي، تحرير: حسن بصري، هدى ميتكيس، (القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، الطبعة الأولى)، ص. 40.

في هذا الإطار وضعت الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، وتحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، فضلا عن تشجيع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

كما أن الجامعات والمعاهد العليا المحلية تعمل بتركيز كبير على التعليم الذي يسد حاجة البلاد من قوة العمل الماهرة، والمجلس القومي للإجازة يضع الإرشادات للتعليم الجامعي العام والخاص، وسياسات إجازة (معادلة) الشهادات الجامعية وتقييم الشهادات والتخصصات والدرجات العلمية<sup>1</sup>.

## ثالثا: الربط بين التعليم وأنشطة البحوث.

قامت الحكومة بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسات الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة والبنية التحتية الأساسية في هذا الصدد. وفي هذا السياق، تقوم الحكومة بتدعيم جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة "مؤسسة تطوير التقنية الماليزية"<sup>2</sup>، وهي تشجع الروابط بين الشركات والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأغراض تجارية. وفي السياق نفسه، يلعب "المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير" دورا في رعاية المؤسسات البحثية وتقوية العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص من أجل التنمية، والنتيجة إيجاد نخبة من الخبراء المتمرسين في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد، وهذا في حد ذاته يعتبر هدفا استراتيجيا للدولة.

1- حسن بصري، مرجع سابق، ص. 34.

2- الموقع الرسمي للمؤسسة، على الرابط التالي:

<http://www.mtcd.com.my/28/06/2015>

وتشارك الدولة في مؤسسات محلية وخارجية في أعمال البحوث التطويرية والموجهة للصناعة، وإيجاد مراكز الامتياز ومؤسسات التفكير المتخصصة في الاقتصاد والسياسة والدراسات الإستراتيجية وأيضاً التقنية.

**رابعاً: الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة.**

تتجه نظم التعليم في ماليزيا نحو الانفتاح على النظم الغربية (البريطانية والأمريكية) والتوسع في استعمال اللغة الانجليزية كلغة للتعليم.

وفي ضوء ذلك يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في التركيز على جودة التعليم وإتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والتخصصات العلمية. وتوجد بعض فروع جامعات استراليا ونيوزيلندا وبريطانيا. وهناك حوالي 415 معهد أو كلية جامعية خاصة تقدم دراسات جامعية وبرامج توأمة مع جامعات في الخارج، وتوفر إجازات مهنية ومتوسطة، كما تتيح الفرص للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

**خامساً: اهتمام الدولة بتعليم الفتيات.**

اهتمت الدولة الماليزية بتعليم الفتيات وتشير بيانات وزارة التعليم إلى زيادة حصتها في قطاع التعليم ويعود ذلك إلى اهتمام الدولة بتعليم الفتيات، إلى جانب أن نسبة الإناث بين السكان كبيرة، ومشاركتهم في قوة العمل تكاد تقترب من مساهمة الذكور<sup>1</sup>. كما تقدم الحكومة قروض بدون فوائد لتمكين الآباء من إرسال بناتهم إلى المدارس وتوفير مستلزمات المدرسة.

وبناء على ما تقدم يتضح أن السياسات المختلفة التي اتخذتها الدولة استطاعت أن تحقق الكثير من الأهداف في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث شكلت هذه التنمية جانبا مهماً في تفكير القيادات الماليزية خاصة الاهتمام بالموارد البشرية منذ أول رئيس وزراء لماليزيا "تنكو عبد الرحمن"، مروراً بـ "بتون عبد الرزاق" ثم "تون حسين عون"، ثم "محاضر بن محمد"، ثم "عبد الله بدوي"، وأخيراً "محمد نجيب عبد الرزاق"، واستطاعت تحقيق العديد من الأهداف فيما يخص الموارد البشرية، دون تبني النهج والقيم الغربية إلا بالفدر الذي يتوافق والقيم الماليزية واعتمدت على ثقافتها الخاصة وإلى طبيعة واقعها الاجتماعي، والاحتفاظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، رغم الانفتاح الكبير على الخارج والاندماج في العولمة<sup>2</sup>.

وبناء على ما تقدم وبمقارنة السياسات التعليمية و تنمية الكوادر البشرية في كوريا الجنوبية بماليزيا يتضح أن:

1- Sha'ban Muftah Ismail, Women Economic Growth & Development in Malaysia, (1999), P.93.

2- محمد شريف بشير، التعليم في ماليزيا، على الرابط التالي :

www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.htm/28/06/2015

1- أن هناك جهة مسؤولة عن ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط وبرامج ومشروعات تربوية وفقا للطموحات والأهداف القومية، ففي كوريا الجنوبية تم إنشاء أول وزارة للتعليم وتنمية المصادر البشرية بناءا على قانون تشكيل الحكومة الكورية ففي المادة رقم 29 ينص القانون على أن هدف فتح التعليم لجميع أبناء المجتمع فضلا عن تنمية المصادر البشرية عن طريق التعليم والتدريب المستمر، ويقع على عاتق الوزارة المسؤولية الكبرى عن الأنشطة التعليمية وبصفة خاصة الإشراف على رسم السياسة التعليمية والعلمية على المستوى القومي وتتمثل أهم وظائف وزارة التعليم في<sup>1</sup>:

- أ. توجيه التخطيط والتنسيق الشامل للبرامج التعليمية؛
- ب. تشريع السياسات التعليمية واتخاذ الإجراءات التي تكفل تنفيذها؛
- ج. الإشراف على المديرين المحليين و توجيههم وتوفير المعونات المادية؛
- د. إصدار الموافقات والتراخيص بإنشاء المدارس الخاصة لمؤسسات التعليم العالي؛
- هـ. تطوير المناهج وتحديد المقررات والكتب المدرسية وساعات الدراسة؛
- و. إدارة مؤسسات التعليم العالي والإشراف عليها بصورة مباشرة؛
- ز. الإشراف على جميع المعاهد التعليمية وجميع المدارس الابتدائية والثانوية من خلال مجالس ومكاتب التعليم الإقليمية والمحلية؛
- ح. تعيين المعلمين والموظفين في الوظائف الإدارية العليا.

في ماليزيا وزارة التربية هي أيضا المسؤولة عن ترجمة السياسة التعليمية إلى خطط وبرامج ومشروعات تربوية وفقا لطموحات والأهداف القومية، وتضع الوزارة أيضا الإرشادات لتنفيذ برامج التعليم على المستوى الفيدرالي وإدارته، ويرأس الوزارة وزير للتربية يعاونه اثنان من الوكلاء، إلى جانب المدير العام للتعليم المسؤول عن إدارة الأمور المهنية التخصصية بالوزارة، والسكرتير العام للتعليم المسؤول عن الأمور الإدارية بالوزارة. وتتبع الوزارة نظام اللجان في إجراءاتها لاتخاذ القرار ويتم تخطيط التعليم على مستويين: المستوى القومي حيث يعتبر التعليم جزء من عملية التخطيط الاقتصادي الشامل، ويتم ذلك من لجنة تخطيط التنمية القومية التي تعمل من خلال وحدة التخطيط الاقتصادي الملحقة بمكتب رئيس الوزراء.

- أ. المستوى الوزاري حيث يتم تخطيط التعليم بالتنسيق مع قسم البحوث والتخطيط التربوي، وتعرض الخطط على لجنة التخطيط التربوي لاتخاذ القرارات بشأنها حيث تعتبر هذه اللجنة أعلى جهاز لصنع القرار ويرأسها وزير التعليم ووظائفها مراجعة خطط التطوير التربوي والموافقة عليها وتوفير الإعتمادات التمويلية اللازمة لها.

1- محمد شريف بشير، مرجع سابق.

إجمالاً نجحت ماليزيا في تأسيس نظام تعليمي قوي ساهم في عملية التحول الاقتصادي، حيث تحولت ماليزيا من بلد يعتمد على الزراعة والسلع الأولية لتصبح اليوم احد الاقتصاديات المصدرة التي تقوم على الصناعات التي تتميز بكثافة عالية في رأس المال وتستند إلى المعرفة التكنولوجية المتطورة، ويوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

### III- الترتيب العالمي للجامعات الماليزية.

#### الجدول رقم 6

يوضح أفضل 6 جامعات في ماليزيا ضمن قائمة أفضل 500 جامعة في العالم في الفترة 2014-2007

2014	2013	2012	2011	2009	2008	2007	الجامعة
156	167	180	230	246	192	169	جامعة المالايا
261	279	291	250	309	180	288	جامعة ماليزيا الوطنية
326	335	314	313	307	277	-	جامعة ماليزيا للعلوم
-	-	345	320	364	292	393	جامعة بوترا
358	140 145	320	356	401 500	-	-	جامعة ماليزيا للتكنولوجيا
401 450	451 500	-	-	-	-	-	الجامعة الإسلامية العالمية

المصدر: <http://www.shanghairanking.com>

حققت ماليزيا في مجال تطوير التعليم نقلة نوعية حيث حققت ستة جامعات ماليزية مراتب مختلفة في ترتيب أفضل 500 جامعة في العالم في عام 2007 وحتى عام 2014، جاء في مقدمة هذه الجامعات جامعة المالايا ثم تليها جامعة ماليزيا الوطنية، ثم تليها في الترتيب جامعة ماليزيا للعلوم، ثم جامعة بوترا، وتليها جامعة ماليزيا للتكنولوجيا، ثم الجامعة الإسلامية العالمية. ولتحقيق الأهداف التنموية قامت الدولة في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص مع الدولة.

### المبحث الثالث: القطاع الخاص في كوريا.

في كوريا الجنوبية احتفظت الدولة بدور استراتيجي لتشخيص المجالات المستقبلية ووضع سياساتها الاقتصادية قيد التطبيق، واعتمدت من أجل تنفيذ سياساتها على التكتلات الصناعية الكبرى، مثل مجموعة (سامسونج)، (هيونداي)، (لاكي جولد ستار)، (دايو)، (سانجيونج)، (هيوسونج)، (كومهو) (صنكجيونج)، والتي تغطي قطاعات متنوعة من الصناعة إلى الخدمات.

ويجدر بالذكر أن كوريا الجنوبية تمكنت بفضل هذه التكتلات الصناعية مع سياسة الحكومة من تنمية البحث والتطوير والصناعات الدقيقة والكيمياء ذات الدقة العالية والبيوتكنولوجيا، وصناعات الفضاء ومؤخرا ميادين تتصل بالنووي والطاقات الخضراء\*.

وماليزيا دخلت بالفعل في شراكة ذكية مع القطاع الخاص، حقق فيها الطرفان المكاسب، فقد استطاع الماليزيون ممارسة الشراكة الذكية منذ الاستقلال وقاموا ببناء بلد مزدهر لكل إنسان فيه نصيبه العادل.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية في كوريا الجنوبية وماليزيا، إلا أن ذلك لا يعني أن القطاع الخاص هو الذي يقوم بالدور الحيوي في التنمية بل أن للسلطات العامة دورا أساسيا في هذا المجال، فقد انطوت التجربة الماليزية على إعادة تعريف دور الدولة بوصفها الرائد والمحفز والعامل الحاسم في التنمية وليست مجرد المحرك أو المالك أو الضابط، مما أفسح المجال أمام المنظمات غير الحكومية للمساهمة والاضطلاع بدور الشريك<sup>1</sup>.

في هذا الإطار يأتي هذا المبحث من الدراسة ليعرض الدور الذي لعبه القطاع الخاص في كوريا الجنوبية وماليزيا في التنمية.

### I-القطاع الخاص في كوريا الجنوبية ودوره في التنمية.

\*- الطاقة الخضراء هي الكهرباء التي يتم إنشاؤها من موارد مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية الكتلة الحيوية، وتأثير المنخفض المرافق المائية. توليد الكهرباء التقليدية، استنادا إلى احتراق الوقود الأحفوري، هي أمة واحدة أكبر مصدر صناعي من تلوث الهواء. تزايد توافر الطاقة الخضراء يتيح للعملاء الكهرباء لتسريع تركيب تكنولوجيات الطاقة المتجددة. كما يتم تطوير المزيد من مصادر الطاقة الخضراء تشريد الجيل التقليدي سيتم الآثار الشاملة البيئية المرتبطة توليد الكهرباء انخفاضا كبيرا.

1- ناهد عز الدين، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيات بالأهرام، العدد 5، 2000)، ص.133.

بداية، خلال الفترة الاستعمارية اليابانية كان القليل جدا من الكوريين هم الذين امتلكوا أو أداروا شركات كبيرة. وبعد انتهاء الاستعمار الياباني عام 1945، وانتهاء الحرب الكورية عام 1953، أصبحت المساعدات المالية الخارجية أكثر المصادر أهمية لإعادة بناء وتأهيل الاقتصاد الكوري الجنوبي.

وقد ترك اليابانيون بعض المنشآت الصناعية في كوريا بعد انسحابهم منها، وقامت الحكومة ببيع أصول بعض هذه الشركات إلى رجال الأعمال الكوريين، وكان البعض منها عبارة عن شركات تجميعية، والتي نما وتطور عدد منها وأصبحت تعرف في سنوات التسعينات بالتكتلات الصناعية.

وفي هذا السياق، كان لهذه الشركات، بالإضافة إلى بعض الشركات الأخرى التي شكلت في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ارتباطات وثيقة بنظام سنجمان ري أول رئيس لجمهورية كوريا الجنوبية كما تساهل الرئيس مع بعض رجال الأعمال والشركات بالعقود الحكومية مقابل دعمهم المالي لمساعيه السياسية في نجاح برامج التنمية الصناعية في كوريا<sup>1</sup>.

وقد شجعت سياسات الرئيس بارك رواد الأعمال في القطاع الخاص من خلال إعطائهم حوافز قوية للتصدير، منها:

- 1- المعاملة التفضيلية في الحصول على القروض المصرفية منخفضة الفائدة؛
- 2- امتيازات في الاستيراد؛
- 3- السماح بالاقتراض من المصادر الأجنبية؛
- 4- إعفاءات ضريبية؛
- 5- إعانات مالية.

وفي هذا الإطار، تطورت بعض منشآت الأعمال وأصبحت تعرف فيما بعد بالشيبول، وأصبح مجلس التخطيط الاقتصادي المركز العصبي لخطط الرئيس بارك. لتشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد.

وفي نفس الإطار، التشبول هي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على منتج معين أو صناعات معينة بحيث تحتكر تلك الصناعة وتقوم بمساعدة الحكومة على توفير فرص العمل والقيام ببعض الوظائف الاجتماعية والخدمية مقابل المساعدة الحكومية التي تتلقاها، وكان الشيبول يعتمد اعتمادا تاما على البنوك في توفير رؤوس الأموال، حيث أن البنوك تمد الشيبول برؤوس الأموال وبمعدلات فائدة منخفضة.

1- دور الحكومة في التنمية الاقتصادية، على الرابط التالي: <http://www.myqalqilia.com/role-of-Government.htm>

وصل عدد هذه الشركات في عام 1979 إلى 32 شركة وتزايدت لتصل إلى أكثر من 43 شركة في عام 2013.<sup>1</sup>

ولا شك أن التشبول هي الشريك الذي اعتمدت عليه الدولة في كوريا الجنوبية كوسيلة فعالة في تحقيق أهدافها المحددة.<sup>2</sup>

ويجدر بالذكر أيضا أن التشبول هي ملكية خاصة لعدد محدود من الأفراد، تتركز فيهم سلطة اقتصادية فعالة لدرجة أنه في عام 1990، أمكن لثلاثين من هذه المؤسسات الضخمة، التحكم في ثلاثة أرباع الناتج الاقتصادي القومي.<sup>3</sup>

واتساقا مع ما تقدم، تميز القطاع الصناعي في كوريا الجنوبية بسيطرة التكتلات الصناعية والتي تم تأسيسها بعد الحرب الكورية، حيث ساهم أكبر 16 تكتل تصنيعي بما يزيد عن 16 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 41 بالمائة من إجمالي الناتج الصناعي الكوري وبنحو 50 بالمائة من الصادرات.<sup>4</sup>

وقد لجأت التشبيول إلى تبني إستراتيجيات تقوم على دمج العمليات الإنتاجية والأنشطة التسويقية التمويلية الضرورية في إطار المجمع الصناعي العملاق نفسه، كما حرصت على تحقيق درجة عالية من التكامل الرأسي وخصوصا من العمليات والصناعات عند المنبع والعمليات والصناعات عند المصب مما يجعلها مؤسسات متعددة الأذرع، وكمثال على ذلك فإن الأنشطة الخاصة بصناعة الغزل والنسيج داخل كل تشبيول تمتد من صناعة الألياف التركيبية إلى صناعة ماكنات النسيج إلى صناعة الملابس الجاهزة.<sup>5</sup>

وتجدر الإشارة أن العديد من الاقتصاديين يصف أنشطة وسلوك التشبيول بأنها أقرب ما تكون إلى نظام احتكار القلة بما في ذلك احتكار المعلومات وقنوات التمويل.<sup>6</sup> وقد استمرت هذه التكتلات تحتل مكان الصدارة في قطاع الصناعة الكوري حتى الآن بعد الإصلاحات التشريعية التي نفذتها الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار.<sup>7</sup>

## II - أهم الشركات الكبرى والخاصة في كوريا.

### أبرز التكتلات التصنيعية في كوريا الجنوبية.

- 1- بيونج ناك سونج، مرجع سابق، ص.157.
- Chung H.Lee, the political economy of institutional reform in Korea ,The journal of the asia 2 pacific economy, (vol.10, No.3, august 2005), p.p.261-264.
- 3- سمير توفيق اسحاق، الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996)، ص.678.
- 4- محمد السيد، العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة من 2003-2008، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997) ص.8.
- The political economy of financial liberalization in south korea state, big business and foreign investors, asiansurvev, (vol n° 2, March/april, 2009), p.p.222.224
- 6- ووكامينجز ميريدث، التجربة الكورية: الديمقراطية وأسلوب الإدارة المثلى، نقلا على الرابط التالي: بتاريخ 2014/05/05 <http://www.cipe-arabia.org/files/html/art/0401.htm/05/05/2014>.
- Chung H.lee, Op. Cit, p.p.261-264. 06/03/20157

### أولاً: مجموعة سامسونج<sup>1</sup> SAMSUNG GROUP

تتكون سامسونج من مجموعة شركات تضع معايير جديدة لمجموعة كبيرة من الأعمال التجارية بدءاً من الإلكترونيات حتى الخدمات المالية ومن الصناعات الثقيلة والمواد الكيماوية حتى التجارة وتقديم الخدمات.

وقد كرست مجموعة سامسونج جهودها لإيجاد عالم أفضل من خلال أعمالها المتنوعة التي تمتد لتشمل التقنيات المتقدمة وأشباه الموصلات وإنشاء المصانع وناطحات السحاب والبتروكيماويات والموضة والطب والتمويل والفنادق... الخ.

كما دأبت مجموعة سامسونج على تطوير التقنيات المبتكرة والعمليات عالية الكفاءة التي من شأنها خلق أسواق جديدة وتحسين حياة الأفراد.

قامت مجموعة سامسونج بوضع خطة محددة للوصول إلى إجمالي إيرادات يعمل على 400 مليار دولار وأن تصبح ضمن أكبر خمس علامات تجارية على مستوى العالم بحلول عام 2020 ولهذا الحد وضعت ثلاثة مناهج إستراتيجية في إدارتها وهي : الإبداع، الشراكة والموهبة.

وفي هذا الإطار، يعد الابتكار أحد المحاور الأساسية لدى مجموعة سامسونج، حيث إنه يتم باستمرار تقديم التقنيات الحديثة في السوق، وتعتبر السرعة عنصراً هاماً في الحفاظ على القدرة التنافسية في العصر الرقمي الجديد.

### الجدول رقم 7

#### جدول يوضح مراكز البحث في مجموعة سامسونج ومجالات البحث والتطوير.

اسم المركز	مجال البحث والتطوير
SAMSUNG information systems America. INC (SISA)	المكونات والأجزاء الإستراتيجية والتقنيات الأساسية
مخبر اتصالات دالاس (DTL)	تقنيات ومنتجات أنظمة الجيل التالي من الاتصالات السلكية واللاسلكية
معهد سامسونج لأبحاث الإلكترونيات (SERI)	برامج الهواتف المحمولة وأجهزة التلفاز الرقمية
مركز أبحاث سامسونج في موسكو (SRC)	البصريات وعمليات البرامج وغيرها من التقنيات الحديثة
عمليات برامج شركة سامسونج للإلكترونيات في الهند	برامج أنظمة المنتجات الرقمية وبروتوكولات الشبكات السلكية واللاسلكية والسماعات
اتصالات سامسونج السلكية واللاسلكية في بكين (BST)	معايير وتسويق الاتصالات السلكية واللاسلكية للأجهزة المحمولة في الصين
مركز البحث والتطوير الصيني لأشباه موصلات سامسونج (SSCR)	حلول ومجموعات أشباه الموصلات
مراكز البحث والتطوير التابع لشركة سامسونج للإلكترونيات (الصين)	البرامج وأجهزة التلفاز الرقمية ومشغلات MP3 في الصين
معهد سامسونج للأبحاث في يوكوهاما	المكونات والأجزاء الأساسية للجيل التالي والتكنولوجيا الرقمية
معهد سامسونج للبحث والتطوير في بولندا (SPRC)	تسويق أجهزة فك التشفير البرمجية، أجهزة فك التشفير/أجهزة التلفاز الرقمية في السوق الأوروبي

1- الموقع الرسمي لمجموعة سامسونج، على الرابط التالي:

[http://www.samsung.com/hk\\_en/aboutsamsung/samsunggroup.06/03/2015](http://www.samsung.com/hk_en/aboutsamsung/samsunggroup.06/03/2015)

مركز برامج سامسونج في الهند (SISC)	الأنظمة البرمجية وتصميم التطبيقات وتصميم الرسوم
------------------------------------	---

المصدر: الموقع الرسمي لمجموعة سامسونج، على الرابط التالي:

[http://www.samsung.com/hk\\_en/aboutsamsung/samsunggroup.06/03/2015](http://www.samsung.com/hk_en/aboutsamsung/samsunggroup.06/03/2015)

يعمل في مجال البحث والتطوير أكثر من ربع العاملين في مجموعة سامسونج أي حوالي 42 ألف فرد- ويتعاون هؤلاء العاملون داخل 42 منشأة بحثية حول العالم عبر تقنيات إستراتيجية من أجل المستقبل والتقنيات المصممة للتوصل إلى اتجاهات سوق جديدة ووضع معايير جديدة للتميز.

وتركز مراكز البحث والتطوير الخاصة بكل مجال على التقنيات المتوقع أن تعطي أفضل النتائج على المدى الطويل.

يعتبر الابتكار مشروعاً عالمياً في مجموعة سامسونج، حيث تمتد شبكة البحث والتطوير الخاصة بها لتشمل ستة مراكز سامسونج داخل كوريا و 18 مراكز في تسع دول أخرى من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل والهند واليابان والصين بالإضافة إلى غيرها من مراكز البحث والجامعات، تكلف هذه المراكز باستغلال المواهب المحلية الممتازة وفحص أحدث الاتجاهات التكنولوجية وتقديم التقنيات التي تحقق أفضل الفوائد.

إجمالاً يعد الالتزام بالبحث والتطوير من أهم الطرق التي تستجيب سامسونج من خلالها لبيئة العمل غير المستقرة والسوق التنافسي المتزايد، حيث تحقق سنوياً على الأقل 9 بالمائة من عائدات البيع في أنشطة البحث والتطوير، وتلتزم سامسونج بمعايير التقنيات الرائدة وحماية حقوق الملكية الفكرية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: مجموعة هيونداي HYUNDAI GROUP .

تعد هيونداي من أكبر التكتلات العملاقة في كوريا الجنوبية، تأسست في عام 1967، تتكون من 32 شركة يعمل بها 75 ألف موظف حول العالم، مقرها الرئيسي في سول وتتمثل الأنشطة الرئيسية لتلك المجموعة في صناعة السيارات وبناء السفن والإنشاء وبعض أنواع الصناعات الثقيلة.

تدير هيونداي أكبر منشأة لتصنيع السيارات المندمجة في العالم في مدينة أولسان بكوريا الجنوبية، بقدرة إنتاجية تبلغ 1.6 مليون وحدة سنوياً. وتسوق منتجاتها في 193 دولة حول العالم من خلال 6 ألف معتمد وصالة بيع حول العالم.<sup>2</sup>

وتتبنى مجموعة هيونداي قيماً إدارية لعل من أهمها التحدي والقدرة على العمل، واعتبرت هذه المجموعة أولى الشركات الكورية التي تقوم بتصدير السفن إلى الخارج، وأولى الشركات الكورية التي عملت بالإنشاء في البلدان العربية.

1- البحث والتطوير في كوريا الجنوبية، على الرابط التالي:

<http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/ourbusinesses/researchdevelopment.html/01/12/2014>

2- هيونداي موتور، على الرابط التالي:

<http://worldwide.hyundai.com/WW/Main/index.html/15/07/2016>

وفي عام 1971، أنتجت الشركة بالتعاون مع شركة ميتسوبيشي اليابانية أول سيارة كورية محلية الصنع وهي سيارة Pony1 ثم تلى ذلك في 1976 إنتاج Pony2 وفي عام 1971 تم إنتاج Stellar وفي عام 1973 تم إنتاج Excel وفي عام 1975 تم إنتاج Grandeur وفي عام 1976 تم إنتاج Sonata.

وقد استمرت الشركة في العمل على زيادة إنتاجها ومبيعاتها حتى سيطرت بذلك على أكثر من 40 بالمائة من مبيعات السيارات في السوق المحلية و96 بالمائة من مبيعات السيارات الكورية في السوق الخارجية ولذلك تحتل مرتبة الصدارة بالنسبة لصناعة السيارات في كوريا، والتي تسيطر عليها شركات هيونداي ودايوو وكيا لصناعة السيارات على التوالي<sup>1</sup>.

### ثالثاً: مجموعة لايي جولد ستار<sup>2</sup> LG GROUP

تعد من أكبر أربع مجموعات في كوريا الجنوبية. تتكون مجموعة لايي من 57 شركة. تغطي المجموعة تقريباً كافة النشاط الإنتاجي حيث تنتج الإلكترونيات والكيمياويات ومنتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتعمل الشركات التابعة لها مثل شركة LG Electronics . LG Telecommunications . وتوجد منتجات LG في أكثر من 80 دولة، ويعمل في تلك المجموعة أكثر من 177 ألف موظف.

وفي عام 1995، حضرت الشركة للتنافس بشكل أفضل في الأسواق الغربية، والتي سميت شركة LG ، وهو اختصار لايي جولد ستار. وشعارها المختصر LG تحتها عبارة لحياة أفضل منذ عام 2009<sup>3</sup>.

### رابعاً: مجموعة دايو<sup>4</sup> DAEWOO GROUP

تعتبر مجموعة دايو واحدة من أكبر المجموعات الموجودة في كوريا الجنوبية، ولها أكثر من 100 فرع على مستوى العالم.

وهي مجموعة عملاقة لصناعة السيارات تأسست عام 1937، وفي عام 1962 ثم تغيير اسمها إلى سانيرا للسيارات، وقامت شركة شينجن الصناعية في عام 1965 بشرائها، وقامت أيضاً بتغيير اسمها إلى شينجن للسيارات بعد إقامة علاقات تعاون مع شركة تويوتا اليابانية.

1- كوريا المعجزة الاقتصادية، على الرابط التالي:

[http://www.misgroup.ae/new/english/book.php?news\\_id=2/15/09/2014](http://www.misgroup.ae/new/english/book.php?news_id=2/15/09/2014).

2- الموقع الرسمي لمجموعة لايي جولد ستار، على الرابط التالي:

<http://www.lg.co.kr/index/index.dev/01/02/2016>

3- الموقع الرسمي لمجموعة لايي جولد ستار، على الرابط التالي:

<http://www.lg.co.kr/index/index.dev/01/02/2016>

4 - Disentangling daewoo, the south korea government's attitude to the country's second biggest conglomerate will be an indicator of its commitment to reform, financial times (London), (july 20, 1999), p.18.

وفي هذا الإطار، تلعب مجموعة دايو دورا هاما كقوة دافعة للتجارة والاستثمار، وتعتبر شركة دايو الدولية حجر الزاوية لتوسيع صادرات كوريا الجنوبية وتنمية الموارد في الخارج وذلك من خلال التسويق الدولي.

وتقوم شركة DAEWOO MG بتصنيع سياراتها وقطعها في مصانعها في كوريا الجنوبية، كما أنها تملك مصانع لتجميع السيارات في فيتنام، الصين، تايلاند، الهند، وكولومبيا، حيث أنها تسوق سياراتها في أكثر من 140 بلدا.

تتكون مجموعة سانج يونج من 22 شركة، تعمل في أنشطة الكمبيوتر وصناعة المعدات والسيارات بقوة عمل قوامها 1800 من العاملين.<sup>1</sup>

وتعتبر شركة سانج يونج للسيارات رابع أكبر مصنعي السيارات في كوريا الجنوبية، أنشئت في عام 1954 تحت مسمى شركة هادونج هوان لصناعة السيارات، ودشنت إنتاجها بتصنيع سيارات الجيب للجيش الأمريكي.

وفي عام 1977 تم تغيير اسمها إلى دونج أي، وفي عام 1988 استحوزت مجموعة سانج يونج على الشركة وتم تغيير اسمها إلى سانج يونج لصناعة السيارات، وفي عام 1991 دخلت الشركة بشراكة تقنية مع شركة دايمر بنز، وفي عام 1997 اشترت شركة دايو موتورز حصة القيادة من مجموعة سانج يونج بما يسمح لها بإدارة الشركة، وقامت بعد ذلك ببيعها نتيجة مشاكل مالية مرت بها الشركة، وفي عام 2004 اشترت شركة saic الصينية للسيارات المالك الحالي لعلامة MG البريطانية حصة مقدارها 51 بالمائة من أسهم الشركة وتولت إدارتها.<sup>2</sup>

#### خامسا: مجموعة هيوسونج HYOSUNG GROUP .

تتكون مجموعة هيوسونج من 15 شركة يعمل بها أكثر من 34 ألف من العاملين، وتأسست أولى شركات هذه المجموعة في عام 1957. وفي هذا الإطار، تتبنى المجموعة قيما تقليدية تتمثل في :

- 1- الإخلاص والتحمل؛
- 2- التأكيد على أهمية العنصر البشري لتحقيق أداء أفضل؛
- 3- مساعدة الدولة على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة،

#### سادسا: مجموعة كومهو KUMHO GROUP.

تأسست في 1946، وتتكون من 10 شركات تعمل في مجال الإنتاج، وعلى وجه الخصوص إطارات السيارات والأدوية، كما تقوم إحدى شركات تلك المجموعة بعمليات التمويل، ويعمل بشركات المجموعة حوالي وآلاف موظف.

1- انظر أيضا مجموعة دايو على الرابط التالي :

<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/677533/daewoo-group/19/09/2016>

<http://www.fundinguniverse.com/company-histories/daewoo-group-history/01/05/2016>

2- الموقع الرسمي لشركة سانج يونج، على الرابط التالي:

[http://www.smotor.com/en/med\\_cen/news/1235439\\_8693.html/11/12/2016](http://www.smotor.com/en/med_cen/news/1235439_8693.html/11/12/2016)

ومن أهم القيم التي تأخذها بها هذه المجموعة هي<sup>1</sup>:

1- الإخلاص؛

2- الأمانة؛

3- الصداقة في العمل.

**سابعاً: مجموعة صنكجيونج SUN KYONG GROUP.**

تعتبر مجموعة صنكجيونج واحدة من أكبر المجموعات العملاقة في كوريا الجنوبية، وكانت أولى المجموعات التي بدأت في صناعة النسيج، وذلك من خلال شركة صنكجيونج للنسيج المحدود، وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية توسعت الشركة في أعمالها لتقوم بأنشطة صناعية وتجارية متنوعة من أهمها:<sup>2</sup>

1- الالكترونيات؛

2- الاتصالات؛

3- استخراج وتكرير النفط؛

4- والأقراص وشرائط الفيديو والفندقة.

إجمالاً، يمكن القول أن التكتلات الاقتصادية في كوريا الجنوبية الشيبول، قامت بخدمة الأهداف القومية للدولة، حيث قدمت خدمات اجتماعية من أهمها:

1- توفير فرص العمل؛

2- وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال –الإسكان والرعاية الصحية وتكاليف تعليم أبناء المتقاعدين-

كما ساعدت هذه التكتلات في إيجاد مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين المحليين التي قامت على أيديهم النهضة الصناعية الكورية. وفي هذا الإطار، استخدم الرئيس بارك هذه التكتلات كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الصادرات.

وفي نفس الإطار، شكلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذي للدولة، حيث كانت الدولة تحدد الاختيارات الإستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، وقد استفادت هذه الشركات من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة ثم إلى الالكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف.<sup>3</sup>

1- مرجع نفسه.

2- الموقع الرسمي لشركة سانج يونج مرجع سابق.

3- عبد الرحمان المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، (الدوحة: مركز دراسات الجزيرة،

24 يونيو 2013)، ص.5.

### المبحث الرابع: القطاع الخاص في ماليزيا.

بداية، لكل من القطاع العام والخاص في ماليزيا دوره في ضمان سير التنمية الصناعية دون عوائق، وبينما تجد أن لكل منهما اهتماماته واعتباراته إلا أنهما يشتركان في المصلحة العامة وتوفير المناخ المناسب للتجارة، ويعد الحوار منتدى رائد للتفاعلات بين القطاع العام والخاص في مجال التنمية الصناعية ويتم تنظيمه سنويا بواسطة وزارة التجارة والصناعية الدولية والذي تشارك فيه النقابات الصناعية والوكالات والإدارات الحكومية ذات الصلة<sup>1</sup>.

#### I- القطاع الخاص في ماليزيا ودوره في التنمية.

يلعب القطاع الخاص في ماليزيا دورا هاما في بلوغ أهداف التنمية، حيث استطاعت ماليزيا أن تروج لمفهوم الشراكة الذكية الذي حققته بين الشركات العامة والشركات الخاصة، وذلك من خلال فلسفة تقوم على التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، وتزويد القطاع الخاص بأهداف السياسات القومية بالدولة. وفي السياق نفسه، أنشأت ماليزيا مجلسا استشاريا -مجلس الأعمال الماليزي- والذي يضم 72 عضوا من القطاعين العام والخاص، ويقوم المجلس بعقد حوارات بين الوزراء ورجال الأعمال، بخصوص الشأن الاقتصادي في البلاد بمختلف أبعاده، وانبثق عن هذا المجلس المنتدى لوزارة المالية الماليزية، وينعقد المنتدى سنويا لمناقشة ميزانية الدولة قبل عرضها وإقرارها<sup>2</sup>.

ولعل ما يوضح بجلاء أسلوب عمل الشراكة الذكية، أولا، مفهوم ماليزيا المتحدة، وهذا المفهوم داخل سياق الشراكة الذكية يوحى بالسياسة الواعية الخاصة بالتعاون الثلاثي بين الجمهور والقطاع الخاص والقيادة السياسية، وتعتبر الشراكة ذكية لأن الجميع له نصيب فيها، ولا شك في أنه لو خاضت ماليزيا تنميتها الاقتصادية دون تنفيذ هذا المفهوم لكان التقدم أبطأ من ذلك بكثير، وثانيا، السياسية القومية، ففي ماليزيا تمثل الجبهة الوطنية التي تضم 14 حزبا سياسيا شراكة ذكية، لأن الاحترام لا يكون تبعا لقوة الحزب أو ضعفه، بل إنه على أساس التشارك العادل. وهناك ثلاث مجموعات عرقية ماليزية رئيسية وهي: الملاويون والصينيون والهنود، وهم ممثلون بالتساوي في مجال سياسة الحزب ومكفول لهم التمثيل العادل في مجالس الولايات والبرلمان ومجلس الوزراء<sup>3</sup>.

1- وزارة الصناعة والتجارة الدولية، هنا ماليزيا، على الرابط التالي:

[http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post\\_7048.htm](http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_7048.htm)

2- حسن دوكة، كوالامبور ماليزيا وتفعيل الشراكة الذكية، منتدى لنكاوي، جريدة الاتحاد، على الرابط التالي:

<http://www.alitihad.ae/details.php?id=133539&y=2007=ixzz1dTWGSw5q/18/08/2014>

3- محاضير محمد، العولمة والشراكة الذكية والحكمة، (ماليزيا: كوالامبور، دار الكتاب، المجلد الرابع، 2004)، ص.8.

ويجدر بالذكر، أن فكرة الشراكة الذكية نجحت في نمو وتطور الاقتصاد الماليزي، وصارت ساعداً أيمن في إجراء الإصلاحات الاقتصادية بالبلاد، وقد كان لإشراك القطاع الخاص في بسط وتسهيل الحصول على المعلومات، أثر في تمتين الثقة بين الحكومة بشقيها الفيدرالي والولائي ومجتمع الأعمال، مما قاد إلى تطور نوعي في وضع السياسات الاقتصادية، وانخفاض في نسبة الفساد الإداري، وازدياد في الشفافية بمؤسسات الدولة والشركات الخاصة.

وعلى الرغم من رفض موظفي الدولة في البداية العمل من أجل القطاع الخاص، إلا أنهم الآن يقبلونه على اعتبار أنه أسهم في تحسين دخولهم والأجور تأتي بالفعل من الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من الأعمال التجارية، وكلما زاد نجاح الأعمال التجارية كان الربح الذي يحصلون عليه أكبر. ومن ثم كان العائد الذي تحصل عليه الحكومة أكبر وبالتالي يمكنها دفع الحوافز لكل العاملين بالحكومة<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، قامت الحكومة الماليزية بالدعوة إلى الشراكة والتعاون مع الأعمال التجارية لكي تنمي البلاد، حيث كانت الحكومة تعتبر أنه من الواجب مساعدة القطاع الخاص على النجاح لأنه يرفع إيرادات الحكومة ويخلق فرص عمل لكثير من الناس ويدعم التنمية الاقتصادية للبلاد.

وفي السياق نفسه، استفاد القطاع الخاص بالموقف الإيجابي للقطاع العام منه، ويتعاون القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق أهداف الحكومة بسرعة وفي نفس الوقت بأقل التكاليف، ومن ثم يستفيد الجانبين وتستفيد الأمة ككل<sup>2</sup>.

وحقيقة الأمر، أن الشركاء الأجانب لعبوا دوراً هاماً في رفاهية ماليزيا ولم يواجهوا صعوبات بل إنهم ربحوا كثيراً وذلك لأنهم استطاعوا أن يبيعوا مزيداً من السلع وأن يحصلوا على مزيد من العقود في ماليزيا<sup>3</sup>.

وقد قدمت ماليزيا تكلفة إستراتيجية للمستثمرين الأجانب الذين يعتزمون مباشرة عمليات خارجية لتصنيع تكنولوجيا متقدمة للأسواق الإقليمية والعالمية.

كما وفرت الدولة للمستثمرين بيئة عمل حيوية وديناميكية، وذلك بفضل دعم الاقتصاد الموجه نحو السوق والسياسات الحكومية المشجعة للأعمال التجارية.

وبناءً على ما تقدم تعد ماليزيا من الدول القليلة الأولى التي قامت في مطلع الثمانينات بصياغة سياسة الخصخصة<sup>4</sup>، وقد اكتسبت الخبرة وحققت نجاحات عديدة في هذا المجال وقد التزمت الحكومة بخفض دور القطاع العام في الاقتصاد عن طريق

1- المرجع نفسه، ص. 115.

2- المرجع نفسه، ص. 122.

3- المرجع نفسه، ص. 133.

4- الاستثمار في ماليزيا هيئة التنمية الصناعية، على الرابط التالي :

خصخصة المشروعات والخدمات التي يستطيع القطاع الخاص أن يديرها بطريقة أفضل<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار سعت الحكومة إلى دعم وتشجيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية منذ مطلع الثمانينات، والتزمت الحكومة بتوفير المناخ الاستثماري الملائم ودعم القدرة على المنافسة التجارية، ودعم النفقات ذات التأثير الإيجابي على الاستثمارات الخاصة والتي تتمثل في التعليم والتدريب ومشروعات البنية الأساسية مع إعطاء الأولوية الكبرى للنمو وخفض معدلات التضخم الاقتصادي من أجل تجنب الآثار السلبية له، إضافة إلى أن السياسات العامة ركزت على إدارة السيولة المالية في القطاع المصرفي على أساس أسعار الفائدة من أجل ضمان توفير العوائد المتساوية للمودعين والمستثمرين، كما قامت الحكومة بمسؤولية أنشطة الاستثمارات العامة التي لا تحقق منافسة مباشرة للاستثمارات الخاصة وعملت الحكومة أيضا على ضمان انتقاء المشروعات العامة على أساس فعاليتها من أجل تحسين جودة الاستثمارات وبالتالي خفض العجز الكلي في القطاع العام، ولكي يتم التغلب على المخاطر الخارجية مثل تقلبات سعر الصرف وأسعار الفائدة تم تمويل الاستثمارات العامة من خلال موارد محلية، وتخذت الحكومة موقفا ليبراليا في إدارة الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع الخاص ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية واستمرت في إستراتيجية الخصخصة من أجل دعم الفعالية والقدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة<sup>2</sup>.

## II- أهم الشركات الكبرى الخاصة في ماليزيا.

أبرز التكتلات التصنيعية في ماليزيا.

أولا: مجموعة بيرهاد DRB-HICOM.

هي واحدة من الشركات الرائدة في ماليزيا المدرجة في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا بيرهاد للأوراق المالية، وتلعب دورا أساسيا في الطريق في البلاد للتصنيع. تأسست في عام 1980، بوصفها مؤسسة للصناعات الثقيلة في ماليزيا، وفي عام 1996 شهدت نموا سريعا واندمجت مع الموارد المتنوعة بيرهاد، لتشكل أكبر تكتل في ماليزيا.

1- ماليزيا اعتبارات وتوجهات سياسة التنمية الاقتصادية، هنا ماليزيا، على الرابط التالي:

[http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post\\_4217.html/01/12/2016](http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_4217.html/01/12/2016)

2- ماليزيا دور القطاع الخاص والخصخصة، هنا ماليزيا، على الرابط التالي :

[http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post\\_3191.html/16/08/2016](http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_3191.html/16/08/2016)

وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في صناعة السيارات والخدمات والممتلكات والبنية التحتية<sup>1</sup>.

#### ثانياً: مجموعة جنتنج بيرهاد YUNDING JITUAN.

تعد جنتنج من أكبر التكتلات في ماليزيا، تأسست في عام 1965، تتألف من أربع كيانات رئيسية وهي: شركة قابضة وهي جنتنج بيرهاد والشركات الأعضاء فيها جنتنج ماليزيا بيرهاد، جنتنج المزارع بيرهاد، سنغافورة جنتنج بي، وجنتنج هونج كونج محدودة -بورصة هونج كونج 678- وتتمثل الأنشطة الرئيسية لتلك المجموعة في السياحة والمنتجات والمزارع والنفط<sup>2</sup>.

#### ثالثاً: مجموعة سايم دربي بيرهاد SIME DARBY BERHARD.

من أكبر التكتلات الصناعية المتعددة الجنسيات في ماليزيا، تتكون من ثلاث شركات، ومن أهم أنشطة هذه المجموعة صناعة السيارات والمحركات والطاقة والمزارع والمرافق العامة، بقوة عمل قوامها 104300 من العاملين<sup>3</sup>.

#### رابعاً: مجموعة إيوا IOI GROUP.

تعتبر مجموعة IOI من أكبر التكتلات الصناعية في ماليزيا، تأسست في عام 1969، وتتمثل أهم أنشطة هذه المجموعة في الصناعات الكيماوية والمزارع والتسويق وتنمية الاستثمار العقاري وإدارة المنتجات<sup>4</sup>.

حيث استغلت هذه الشركات سواء في كوريا أو ماليزيا البحث العلمي والتطوير كأحد مراحل عملية نقل التكنولوجيا المعتمدة على الابتكار بصورة خاصة، ويرتبط البحث العلمي ارتباطاً مباشراً بمتطلبات التنمية في المجتمع بمجالات عديدة، منها الصناعة والزراعة وأيضا الخدمات<sup>5</sup>.

## II- البحث العلمي والتطوير في ماليزيا.

يعرف قانون دعم الاستثمارات الماليزي لسنة 1986 الأبحاث والتطوير بأنه أي دراسة منهجية أو حافزية تنفذ في مجال العلوم أو التكنولوجيا بهدف استخدام نتائج الدراسة لإنتاج المواد والأجهزة والمنتجات أو المحاصيل أو العمليات لتحسينها<sup>6</sup>. وفي هذا الإطار حاولت ماليزيا تحقيق حلمها عن طريق جعلها دولة تقع في نطاق الدول التي تتعامل في الوسائط المتعددة الميديا Multimedia.

- <http://drb-hicom.com/cms/solutiopages/home.aspx/17/08/20161>

- [http://www.qesign.com/offer.php?xGenting\\_group/05/06/20162](http://www.qesign.com/offer.php?xGenting_group/05/06/20162)

- [http://www.simedarby.com/contact\\_us.aspx/08/06/20163](http://www.simedarby.com/contact_us.aspx/08/06/20163)

4- <http://www.ioigroup.com/12/01/2016>

5- غازي الخضير، "دور البحث والتطوير في مجال الملكية الفكرية: تجربة الأردن"، ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء التجارة والصناعة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، (المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 14 فيفري 2000)، ص.2.

6- الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزية، على الرابط التالي:

<http://www.midia.gov.my/arabic2/index.php?page=research-and-development/28/07/2015>

وبمتابعة الخطط التنموية نجد أن الحكومة الماليزية أولت اهتماما واسعا بالعلوم والتقنية حيث قدمت تمويلات كبيرة وتحفيزا عاليا للبحوث والمستجدات العلمية وقام بعضها من أجل التحسين والتشجيع على الاكتشاف البحثي والعلمي والاختراع في العلوم التقنية وقد أعطيت صلاحيات واسعة لوزارة العلوم التقنية والمخترعات<sup>1</sup>، كما وضعت ميزانية عالية لتؤكد بذلك التعاون في إجراء البحوث ومستجداتها والتفائل بالإفادة من مصادر هذه البحوث ونتائجها.

ولتقوية اقتصاد المعرفة قامت ماليزيا باتخاذ إجراءات من شأنها تسهيل التطوير ومبادراتها إطلاق أجندة تقنية المعلومات الوطنية والنفوذ المتميز للوسائط المتعددة، ولتضع نفسها في خارطة الاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي اهتمت بالتعليم العالي وتدريب القوى العاملة الماهرة، فضلا على أن الحكومة شجعت على التعليم الجامعي الثلاثي والحصول على التعليم العالي والتقني عبر معاهد البولوتكنيك<sup>2</sup>. Polytechnic.

و مع اتساق ما تقدم ركزت الحكومة الماليزية على فرص تطوير كالمبرامج التي تعطي في مجالات الهندسة والاقتصاد والتقنية ومدتها امان يحصل بعدها الدارس على شهادة تؤهله للعمل وتعطي فرص كبيرة للعاطلين عبر التدريب، ودفع علاوات هذا نوع من أنواع تقوية رأس المال البشري لدعم تطوير اقتصاد المعرفة وتحويل الطلب من أجل المهارات والخبرات والتقنية، وهذا بالفعل ما قامت به الحكومة في عملية تحسين وتطوير للدارس وللإدارة معاً<sup>3</sup>.

وعليه فقد اعتبرت ماليزيا إحدى الدول التي استطاعت أن تنجح في تطوير البحث العلمي حيث قامت ماليزيا بإنشاء عدد من الشركات والمؤسسات<sup>4</sup>، وكان على رأسها المؤسسة الماليزية لتطوير التكنولوجيا في العام 1992 والتي تهدف إلى نشر الأبحاث والابتكارات الماليزية التي يتم تطويرها في البلاد على أساسا تجاري وفي هذا الإطار لعبت الجمعية الماليزية للاختراعات والتصميمات الصناعية وهي إحدى مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في اكتشاف ومساعدة المخترعين الذين يحتاجون لمساعدتها بتقديم مبالغ مالية أولية في البداية وإعداد خطة عمل لتقديمها إلى مؤسسة التطوير التكنولوجية<sup>5</sup>.

وفي نفس الإطار تحتضن مؤسسة التطوير التكنولوجية الماليزية المشروعات الصغيرة الجديدة فقد أسست لتنتج للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات

1- الموقع الرسمي لوزارة العلوم التقنية والمخترعات، على الرابط التالي:

[http://nitc.mosti.gov.my/nitc\\_beta/index.php/notional-ict-policies/science-a-technology-sat-policy/25/03/2014](http://nitc.mosti.gov.my/nitc_beta/index.php/notional-ict-policies/science-a-technology-sat-policy/25/03/2014)

2- عاصم شحادة علي، مرجع سابق، ص. 91.

3- Tengku mohammed azzam sharifudeen, information technology and the knowledge paradigm in Malaysia development, (paper presented at: conference on October 1996), p.p.2-15

4- الموقع الرسمي للمؤسسة الماليزية لتطوير التكنولوجيا، على الرابط التالي: <http://www.mtdc.com.my/29/04/2015>

5- محاضير بن محمد، نقل التكنولوجيا، مرجع سابق، ص. 36.

الإنتاجية والخدمية الجديدة مثل مجالات الوسائط المتعددة والتكنولوجيا الحيوية وأن تعمل في إطار التعاون المشترك مع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كما أقامت مؤسسة التطوير بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا وذلك في أربعة جامعات ماليزية هي: جامعة ماليا وجامعة بيترا ماليزيا وجامعة كيبايجسان ماليزيا وجامعة تكنولوجيا ماليزيا وتعمل هذه المراكز على تنشيط البحث والابتكار والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة، وقد دعمت الحكومة الماليزية المؤسسة بحوالي 200 مليون دولار خلال السنوات من 2001 إلى 2005 وقد تمثلت فلسفة العمل في مؤسسة تطوير التكنولوجيا\* في ماليزيا في الآتي<sup>1</sup>:

- 1- تنشيط تسويق نتائج الأبحاث والتنمية المحلية في العديد من الشركات التي أقيمت من خلال تطبيقات تكنولوجيا خرجت من معاهد محلية بحثية؛
- 2- إن العمل في الشركات الماليزية بالقرب من الجامعات ومراكز البحوث يدفع إلى تحسين وتطوير منتجاتها وبالتالي يساعد على نموها ونجاحها؛
- 3- يعمل المركز على تنمية المعاهد وفرصة التعاون الاستراتيجي طويل المدى بين الشركات والجامعات والمعاهد البحثية؛
- 4- تتم الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الجامعة من المعدات والمعامل؛
- 5- تطوير العلاقات بين الباحثين والعاملين بمجال التكنولوجيا من جهة والعاملين في الشركات الصناعية من جهة أخرى وضمان نجاح الشراكة بينهما وتتمثل خدمات الدعم التي تقدمها مراكز التكنولوجيا للشركات في ماليزيا في مايلي<sup>2</sup>:
  - أ- البحث وتطوير الاستشارات الهندسية؛
  - ب- نقل التكنولوجيا العالية والتعاون الدولي المشترك؛
  - ت- تنمية الموارد البشرية؛
  - ث- خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات؛
  - ج- دعم برنامج إدارة الجودة؛
  - ح- دعم برنامج تنمية عملية التصنيع؛
  - خ- تقديم خدمات التحليل المالي.

ومن منطلق أن الإمكانيات المطلوبة في الأجهزة والمعدات عادة ما تكون مرتفعة الثمن وغير متوفرة للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا. تقوم شركة تطوير التكنولوجيا بالاهتمام بدراسة هذه الاحتياجات وتتحرك من أجل ترسيخ التعاون

\*- تأسست الشركة في عام 1992 وذلك لتشجيع اعتمادا على جانب الشركات المحلية عن طريق الأنشطة وتسويق الاختراعات المحلية أو اقتناء التكنولوجيا الأجنبية.

1- الموقع الرسمي لشركة تطوير التكنولوجيا الماليزية، على الرابط التالي  
http://www.mtdc.com.my/complete\_equation.php/26/03/2016

2- فهد العرابي الحارثي، أزمة البحث العلمي التنموي، على الرابط التالي

:http://webcahe.googleusercontent.com/search?q=cache:uK8kffCtTFcJ:www.asbar.com/ar/contents.aspx%3FC%3D994+&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=eg/14/02/2016

بين الجامعات والمعاهد البحثية والشركات الصناعية من أجل المشاركة في المكسب والخسارة ومن أمثلة بعض المراكز التي أقامت شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية هي:

### 1- الحاضنة التكنولوجية.

تم افتتاح هذه الحاضنة التكنولوجية\* في افريل 1998 بحضور محاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا آنذاك ويبلغ عدد الشركات القاطنة بهذه الحاضنة المتخصصة 31 شركة معظمها تعمل في تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة وقد أصبحت هذه الحاضنة مثالا ناجحا لمراكز الإبداع التكنولوجي في ماليزيا حيث تقوم بتمويل العديد من المشروعات في التكنولوجيا المتقدمة وقد ساعدت على تنفيذ عدد من المشروعات الحكومية وخصوصا في مجالات برمجيات الحاسب الآلي والوسائط المتعددة حيث تمت إقامة مشروع الوسائط المتعددة سوبر كوريدور Corridor MSC Multimedia Super\*\*

### 2- مركز الإبداع التكنولوجي.

تم افتتاح هذا المركز بشكل رسمي في فيفري 1998 ومنذ تلك الفترة يعمل به عدد من الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات تصنيع الالكترونيات المتقدمة<sup>1</sup>.

### 3- مركز التكنولوجيا الذكية<sup>2</sup>.

تم افتتاح هذا المركز في سبتمبر 1999 ويوجد به حوالي عشرة شركات تعمل بنجاح ومعظمها يعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية وصناعة الدواء وتطبيقات الهندسة الكيميائية وقد تم وضع آلية لاختيار الشركات التي ترغب في الالتحاق بهذا المركز وتعتبر هذه المراكز حلقة الوصل بين الجامعات وبين الصناعة حيث تقدم بيئة عمل صالحة لنشاط البحث والتطوير فضلا عن تطوير المنتجات وعمليات التوسع بالشركات. كما قامت مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية بالتعاون مع الجامعات الأربع بتكوين لجنة التسيير للإشراف على أنشطة المراكز ودعم الخدمات بها والتي تقدم خدمات في عدة مجالات منها:

- 1- البحث والتطوير؛
- 2- الاستشارات الهندسية؛
- 3- نقل التكنولوجيا العالية؛
- 4- التعاون الدولي المشترك؛

\*- قد أصبحت الحاضنة التكنولوجية جزءا من النسيج التكنولوجي والصناعي وخاصة للشركات التي تعمل بمجالات التكنولوجيا المتقدمة وكمثال على ذلك ما يتم في الولايات المتحدة من كون نشاط الحاضنة يدخل ضمن نشاط الولاية الحقيقي من خلال الابتكارات والاتصالات الجديدة لبداية التكنولوجيا المتقدمة.

\*\*- تأسس MSC في عام 1996 ليصبح مركزا عالميا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات وخدمات الوسائط المتعددة ويهدف إلى تحويل ماليزيا إلى اقتصاد المعرفة لجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام 2020.

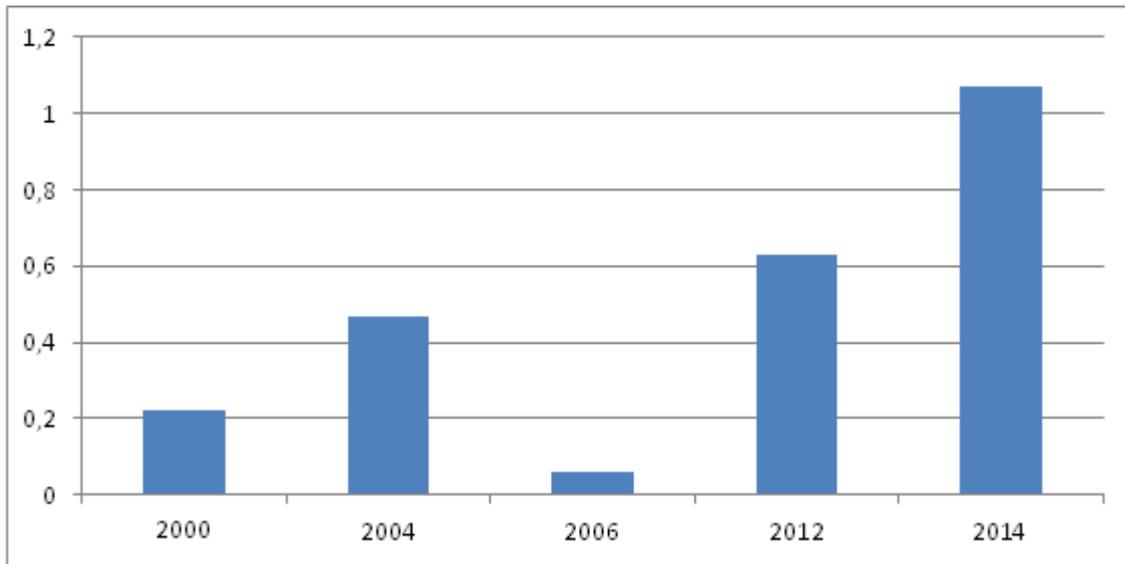
1- الموقع الرسمي للمشروع على الرابط التالي -[http://nitc.mosti.gov.my/nitc\\_beta/index.php/key\\_ict\\_initiatives/multimedia-super-corridor-msc-malaysia/01/11/2015](http://nitc.mosti.gov.my/nitc_beta/index.php/key_ict_initiatives/multimedia-super-corridor-msc-malaysia/01/11/2015)

2- الموقع الرسمي للمركز على الرابط التالي -<http://www.mtdc.com.my/list-of-incubatesl.php/15/12/2014http://www.oxfordjournals.org/nar/database/summary/921/16/04/2015>

- 5- تنمية الموارد البشرية؛
  - 6- خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات؛
  - 7- دعم برنامج إدارة الجودة؛
  - 8- دعم برنامج تنمية عمليات التصنيع؛
  - 9- تقديم خدمات التحليل المالي.
- ويجدر بالذكر أن مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية قامت بإنشاء ثلاث معاهد تدريب متخصصة كما أقامت معهد تدريب صناعي<sup>1</sup> متخصص، وصفوة القول قد شهدت ماليزيا تطورا ملحوظا في مجال البحث والتطوير حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير\* من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي من 0.25 بالمائة في عام 2000 إلى 0.63 بالمائة في عام 2012 ثم 1.08 بالمائة في عام 2014، كما يتضح في الشكل التالي<sup>2</sup>:

الشكل رقم 13

يوضح التطور في الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي) في ماليزيا



Source: <http://www.tradingeconomics.com/malaysia/research-and-development-expenditure-percent-of-gdp-wb-data.html>

يوضح الشكل السابق التطور في الإنفاق على البحث والتطوير في ماليزيا، ففي عام 1996 كان حجم الإنفاق على البحث والتطوير 0.22 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ووصل في 2012 إلى 1.08 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>3</sup>.

1- الحدائق والتجمعات التكنولوجية الماليزية على الرابط التالي :

<http://www.abahe.co.uk/marketing-and-strategic-planning-enc/63877-grandes-and-gatherings-technological-malaysian.html/01/02/2016>

\*- الإنفاق على البحث والتطوير هي النفقات الجارية والرأسمالية من القطاعين العام والخاص على العمل الإبداعي بصورة منهجية لزيادة المعرفة واستخدام المعرفة في تطبيقات جديدة.

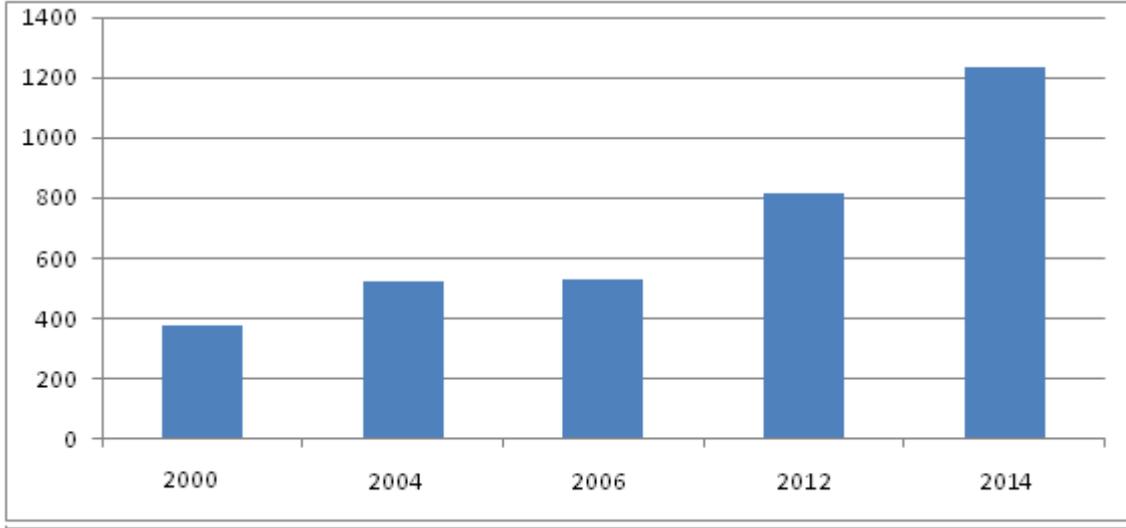
2- ماليزيا البحوث والإنفاق والتطوير على الرابط التالي :

<http://www.indexmundi.com/facts/malaysia/research-and-developmrent-expenditure/15/03/2016>

3- عبد الله شحاتة، اقتصاد المعرفة والقطاع الصناعي في التجربة الماليزية الدروس المستفادة في ماليزيا من منظور عالمي، تحرير: حسن بصري وهدى مينكيس، (القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2013) ص.145.

## الشكل رقم 14

يوضح التطور في براءات الاختراع في ماليزيا (وفقا لتقديرات البنك الدولي)



Source: <http://www.indexmundi.com/facts/malaysia/patent-applications-residents-wb-data.html>

من الشكل رقم 14 يتضح أن التطور في براءات الاختراع في ماليزيا وفقا لتقديرات البنك الدولي فقد وصل في عام 2000 إلى 368 براءة اختراع، ثم زاد هذا العدد ليصل في عام 2004 إلى 522 ثم وصل في 2006 إلى 531 وزاد عدد براءات الاختراع في 2012 ليصل إلى 818 و في 2014 تطور وازداد هذا العدد الى غاية 1233 براءة اختراع. وبناء على ما تقدم، وبمقارنة كوريا الجنوبية وماليزيا في مجال سياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا و دورها في التنمية يتضح أن كوريا الجنوبية أصدرت ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لرדם الهوة التي كانت تفصل كوريا الجنوبية عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تتفوق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة وتحقيق المزيد من التقدم خصوصا في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايو تكنولوجيا، للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية، وعلى الرغم من ذلك الارتفاع المتزايد في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في ماليزيا، مازالت تظل خلف مثيلتها من الدول الآسيوية (اليابان وكوريا الجنوبية).

## خلاصة الفصل الرابع.

حاول الباحث من خلال هذا الفصل إعطاء إشارات لأهم العوامل التي أثبتت مساهمتها الكبيرة ميدانيا في إحداث انطلاق اقتصادي. بدءا بوجود قيادة مؤمنة بأهمية العلم

تمتلك تصورا استراتيجيا لدور التعليم وسياسات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا في التنمية، في هذا الإطار تم عرض السياسات التعليمية التي انتهجتها كل من كوريا الجنوبية وماليزيا ودور هذه السياسات في تحقيق التطور.

وإجمالاً وبمقارنة القطاع الخاص في كوريا الجنوبية بالقطاع الخاص في ماليزيا يتضح أن القطاع الخاص في كوريا الجنوبية وماليزيا لعب دورا كبيرا وفاعل في تحقيق أهداف التنمية، فقد احتفظت الدولة في كوريا بدور استراتيجي لتشخيص المجالات المستقبلية ووضع سياستها الاقتصادية قيد التطبيق، واعتمدت من أجل تنفيذ سياستها على التكتلات الصناعية الكبرى -الشيبول- والتي تغطي قطاعات متنوعة من الصناعة إلى الخدمات.

تعد ماليزيا من الدول القليلة الأولى التي قامت في مطلع الثمانينات بصياغة سياسة الخصخصة، وقد اكتسبت الخبرة وحققت نجاحات عديدة في هذا المجال، حيث أنشأت عدة تكتلات صناعية، وقد التزمت الحكومة بخفض دور القطاع العام في الاقتصاد عن طريق خصخصة المشروعات والخدمات التي يستطيع القطاع الخاص أن يديرها بطريقة أفضل.

لقد تميزت التجربة التنموية في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا بالإتجاه نحو الشرق (اليابان)، إنسجاما مع توجهاتهما الإنمائية وتطلعاتهما نحو المستقبل الإقتصادي، ترى هل كان للجزائر نفس التوجه الإقتصادي والطموح، أم أنها إتخذت عدة مسارات تنموية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الخامس.

# الفصل الخامس: السياسات التتموية في الجزائر

**تمهيد:**

دفعت الوضعية الاقتصادية للجزائر سنوات مابعد الاستقلال أصحاب القرار إلى محاولة وضع استراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة قائمة على الصناعة واستثمارات الدولة، ومقابل هذا قامت بهيكله القطاع الفلاحي والهدف من كل هذا هو الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي، وقد توقف تنفيذ هذه الإستراتيجية على مراحل حسب الأهداف والنتائج.

### المبحث الأول: دراسة الوضع الاقتصادي الجزائري من مرحلة الستينيات إلى غاية التسعينيات

من خلال دراسة السياق التاريخي للاقتصاد الجزائري قبل وأثناء الإصلاحات تبين أنه مر بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات، سواء تعلق الأمر بمستوى التفكير التنموي أو مستوى السياسة الاقتصادية والاجراءات المتخذة، كما تبين الدور الذي لعبته الدولة في تحقيق التنمية، وكذلك نتائج وانعكاسات هذا الدور، واتضح كذلك حجم التحولات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة من المراحل والتي تركت آثار واضحة على بنية الاقتصاد وانعكست على أداء ومعدل النمو الاقتصادي.

#### I- فترة التخطيط الاقتصادي.

منذ الاستقلال وبعد مرحلة انتقالية من 1962 إلى 1966، سجلت الجزائر تجربة في التسيير الذاتي للمنشآت الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار في ميدان الزراعة والصناعة، بعد ذلك انتهجت الدولة اقتصادا مخططا. وحصيلة الجهود المبذولة أثناء هذه الفترة في إطار مشروع تنمية البلاد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تستجيب تقييم النتائج المحصل عليها، بالنظر إلى الوسائل المجندة والجهود المبذولة من طرف السلطات لإخراج البلاد من حالة التخلف والدفع بها إلى طريق التنمية<sup>1</sup>.

**1- الإستثمارات<sup>2</sup>:** تم توجيه الاستثمار إلى القطاعين الصناعي والزراعي، لكن أغلبها إلى القطاع الصناعي حيث يهدف هذا التوجه إلى خلق قاعدة صناعية (الصناعة الثقيلة)، تمكنها من تطوير القطاعات الأخرى. حيث بلغت الاستثمارات الإجمالية للفترة (1967-1978) 300 مليار دج، أدت هذه الزيادة الإجمالية في مخزون رأس المال أثناء الفترة نفسها إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقدار 46.5 مليار دج، أما فيما يخص معدلات الاستثمار فقد شهدت تطورا متزايدا حيث بلغت 26.4% بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام خلال المخطط الثلاثي و33.5% أثناء المخطط الرباعي الأول و46.8% أثناء المخطط الرباعي الثاني

1- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1993) ص53.

2- المرجع نفسه، ص 54 - 55.

و54.7% في سنة 1978، وعلى مستوى هيكل الاستثمارات من حيث البرامج فإن الفلاحة والري والصيد البحري يتدخل بمعدل 9.2% والصناعة بمعدل 55%، أما البناء والأشغال العمومية بمعدل 2% والمصالح الإنتاجية بمعدل 7.3% والمنشآت 2.6%، أما الاجتماعي وغيره من المتفرقات 24.2% وعلى صعيد الإنجازات يقتصر تدخل الفلاحة والري والصيد البحري 8.8%، بينما الصناعة 60.3%، البناء والأشغال العمومية بمعدل 2.4% والمصالح المنتجة 7.3%.

إن الموارد المالية لهذه الاستثمارات كانت تحدد من خلال مخطط وطني للتطوير والتنمية، حيث يوفر هذا المورد المالي من العوائد البترولية التي كانت مرتفعة في تلك الفترة أين وصل السعر العالمي للبترول 40 دولار للبرميل وهو ما ساعد على تحقيق تلك الخطوة الكبيرة في التنمية، حيث أن 80% من هذه الموارد خصص للاستثمارات ما بين 1967-1978 والتي قدرت بـ 44 مليار دولار، وخصصت حصة كبيرة لقطاع الصناعة من إجمالي الاستثمارات بنسبة 52% في الفترة (1970-1973) و43.4% خلال (1974-1977)، 62% خلال

(1978-1979) حسب الجدول التالي: **الجدول رقم 8**

**يبين قيمة الاستثمارات من (1967-1979)**

**الوحدة : مليار دج**

الفترة	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1979-1978
الاستثمارات	9.1	36.2	93.2	106
الاستثمارات الزراعية	1.6	4.3	8.9	3.2
الاستثمارات في الصناعة	4.7	20.8	63.1	6.6
نسبة الصناعة	-	52%	43.4%	62%
نسبة الصناعة الأساسية	88.7%	86%	88%	78%

Source, H.Benissad, *Algérie Restauration et Reformes Economiques* .OPU .Alger 1994.p204

من الجدول رقم 8 نلاحظ أن نسبة الصناعة الأساسية ( صناعة الحديد، المحروقات، مواد البناء، الصناعة الميكانيكية، التجهيزات الكهربائية والإلكترونية ) ضمن قطاع الصناعة بقيت مسيطرة على الاستثمارات مما يدل أن الشركات العمومية كانت تتميز بديناميكية كبيرة، في إطار سياسة تمويل بنسبة 100% بواسطة القروض.

ومن خلال الأرقام يبدو واضحا أن هناك قطاع مسيطرا كان يركز الموارد المادية والمالية والبشرية لصالحه، وذلك على حساب محيطه الاقتصادي والاجتماعي و في القطاع الصناعي نفسه يركز هيكل الاستثمارات بكثرة حول المحروقات والصناعة الميكانيكية والحديد والصلب ومواد البناء، كما أن هيكل الاستثمارات المقررة كان يساعده على إنشاء الصناعات في شمال البلاد مما أدى إلى خلق نزاعات حول استعمال الأراضي الفلاحية<sup>1</sup>.

**2- الإنتاج الداخلي الخام خلال فترة (1967-1978):** تضاعف الإنتاج الداخلي الخام، بحيث انتقل من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج، مما يكشف عن زيادة متوسطة في السنة نسبتها 17.6% وإذا استثنينا تأثير التضخم النقدي نلاحظ أن الإنتاج الداخلي العام المعير عنه بحجم أسعار 1978 قد انتقل من 40.3 مليار دج سنة 1967 إلى 86.8 مليار دج سنة 1978 وعليه فإن معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط أثناء الفترة بلغ 2.7% في السنة، خلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفعا، وذلك لعدم تطبيق سياسة المدى الطويل، أما الإنتاج الفلاحي عانى طوال الفترة من الركود، حيث لم يسجل سوى 7% من القيمة المضافة الكلية، كما أن الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان ضعيفا طوال الفترة.

### الجدول رقم 9

تطور بعض المؤشرات بالأسعار الجارية (1969-1978) الوحدة : مليار دج

1978	1977	1970	1969	البيان
104.83	87.24	24.07	21.04	الناتج الداخلي الخام PIB
50.88	44.62	11.44	12.04	استهلاك العائلات
54.62	40.81	8.75	6.75	الاستثمار الكلي

المصدر: أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1993)، ص54.

من الجدول يتضح أن ارتفاع معدل الاستثمار أدى إلى نمو في الناتج الداخلي الخام حيث انتقل من 24.07 مليار دج سنة 1970 إلى 87.24 مليار دج سنة 1977 كما ارتفع استهلاك العائلات لنفس الفترة من 11.44 مليار دج إلى 44.62 مليار دج.

لقد حاولت الجزائر تسريع النمو بتحقيق استثمارات مرتفعة في ظروف تشبه الظروف المثالية للبلدان المتطورة لكن التجربة الجزائرية في ميدان التصنيع أثبتت العكس، بالإضافة إلى التأخير في إنجاز المشاريع الاستثمارية وزيادة التكاليف الاستثمارية التي

1- جمال الدين لعويصات، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-1978، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986)، ص20.

إلتهمت التمويلات المخصصة لها من مرتين إلى ثلاث مرات. إن هذا الاختيار في توجيه الصناعة من خلال استراتيجية التنمية بإعطاء أهمية خاصة للصناعة الثقيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا أهملت بذلك أسس التنمية الاقتصادية<sup>1</sup>.

إن تركيز إستراتيجية رأس المال في الصناعة الثقيلة أهملت فروع الصناعة ذات الإنتاج الموجه للسوق النهائي دون محاولة خلق شروط إعادة رأس المال ووسائل الإنتاج لضمان الاندماج الاقتصادي, رغم أن معدل الاستثمار مابين (1978-67) مثل 45%.

**3-معدل التضخم:** إن الضغوط التي تمارس فيها الطلبات الاجتماعية والفردية للاستهلاك والاستثمارات على العروض الحقيقية التي يميزها النمو الضعيف، أدت إلى بروز وارتفاع التضخم الذي ظهر سنة 1978 بنسبة 18% وهو معدل ليس بالسهل مكافحته.

**4-المساهمة في التشغيل:** خلقت هذه الاستثمارات 1.11 مليون منصب شغل أي خفضت مستوى البطالة من 70% إلى 15% في سنة 1979، وانتقل العائد الوطني من 1664 مليار دينار سنة 1967 إلى 91.17 مليار دينار سنة 1978 مع تطور معدل العائد للفرد إلى 10% سنويا. على مستوى عوائد الأجور قدرت بـ 5.8 مليار دينار سنة 1967 لتصل إلى 33.4 مليار دج في 1978 مع ارتفاع الأجر القاعدي SMIG إلى 66% خلال الفترة 1967-1978 وبذلك ارتفع الاستهلاك السنوي إلى 4.5% و سجلت كذلك زيادة قدرت بـ 6.20% في القيمة المضافة خلال الفترة<sup>2</sup>.

وعموما : الإستراتيجية أعطت نتائج هامة حيث أدى مجهود التنمية خلال هذه الفترة إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين وإلى إحداث تحولات عميقة في الإقتصاد الوطني، إلا أن النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة وفي مستوى ضخامة الوسائل المالية المخصصة لإحداث التنمية . بالإضافة إلى ذلك لقد تميزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة ببروز الإخلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لكنها أفرزت إختلالات نذكر أهمها:<sup>3</sup>

▪ عدم التوازن بين القطاعات، حيث بقي الإنتاج الزراعي تقريبا مستقرا، بمعدل متوسط 2.7% مابين

(1967- 1978) وهو أقل وتيرة من النمو السكاني، مما تسبب في التبعية للخارج أي عجز غذائي؛

<sup>1</sup>- زرنوح باسمينة، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجامعية 2005 - 2006 ، ص 152.  
<sup>2</sup>- تومي عبد الرحمان ، "واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر" ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر 2001 - ص 166.  
<sup>3</sup>. تومي عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص 167

- مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الإنتاج الكلي ضعيفة جدا، حيث كانت لا تمثل سوى 9.2% خلال الفترة (1974-1977) لتصل إلى 14.1% في 1978 مما يدل على ركود القطاع الإنتاجي؛
- سيطرة القطاع العمومي على مجمل الاستثمارات وتقهقر القطاع الخاص بالنسبة لتمويل الاستثمارات، حيث سجل نسبة 5.04% في نهاية 1978؛
- الاستعمال الضعيف لطاقت الإنتاج حيث كانت على العموم لا تتجاوز 60%؛
- التكلفة المرتفعة للمشاريع أدت إلى طول إنجازها وإلى توقف الأشغال بها في معظم الحالات؛
- التبعية للخارج في مجال التكنولوجيا والمواد الوسيطة والصيانة الفنية، وهذه عناصر مهمة لتسيير عملية التنمية الاقتصادية.

لقد كانت هذه المرحلة مهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا قدره 7% سنويا في المتوسط وتمكنت من إنجاز عدة مصانع ومركبات صناعية وهياكل قاعدية وتكوين إطارات وتقنيين يملكهم البلد، وخلق مناصب شغل وإقامة قاعدة صناعية، رغم كل ذلك بقي الاقتصاد الوطني ضعيفا في مجال التصدير خارج المحروقات ويعاني من التبعية التكنولوجية للبلدان المتقدمة.

حددت التوجهات الكبرى للتطور الاقتصادي والاجتماعي بأنه خلال العشرية (1980-1990):

- 1- يجب أن تركز أعمال التنمية كأولوية حول الإشباع التدريجي للاحتياجات؛
- 2- التخفيف من حدة التبعية الخارجية عن طريق مراقبة الموارد الخارجية، وتشجيع الارتباط المباشر بين المؤسسات والجامعة لتحفيز البحث من أجل التنمية؛
- 3- يجب أن توضع خطط الإنتاج للمؤسسات من أجل رفع الانتاجية، تخفيض التكاليف وتحسين الجودة؛
- 4- خاصية المخطط هي ضمان التوازنات الكبرى واستغلال مجموع الموارد؛
- 5- رفع العراقيل في وجه تعميم وكفاءة التسيير الاشتراكي للمؤسسات من أجل ديمقراطية اقتصادية متزايدة؛
- 6- تقوية المراقبات عند الاستيراد التي يجب أن تؤدي إلى تخفيض المشتريات من السلع غير الضرورية وتحفيز الإنتاج المحلي في إطار مكافحة التضخم؛
- 7- يجب الاتجاه نحو خلق مكثف للشغل لتطبيق مبدأ الميثاق الوطني الذي أكد أن العمل حق وواجب؛

- 8- تحديد دور ومكانة القطاع الخاص مع العمل على إقصاء نشاطات المضاربة للنشاطات الإنتاجية؛
- 9- ضرورة التنظيم العام للاقتصاد من أجل استعمال أحسن للموارد. ومردودية نظام التكوين؛
- 10- إنخفاض حصة الصناعة من حجم الاستثمارات الإجمالية؛
- 11- إرتفاع المخصصات الموجهة إلى الصناعات الخفيفة مقارنة بالصناعات القاعدية؛
- 12- إختيارات تكنولوجية سهلة تمكن من التحكم في طرق الصنع.

عرف قطاع المحروقات انخفاضا كبيرا 50% بالمقارنة مع 1980/1978 وهذا راجع إلى الانتهاء من الخط الجديد للغاز الطبيعي، بالمقارنة مع المرحلة السابقة تم تخصيص حصة 15% للسكن، في حين نجد الاستثمارات الموجهة للمنشآت والهيكل الاقتصادية والنقل 12.8% والري 5.7%، الهياكل والمنشآت الاجتماعية والجماعية 6.5%، التربية والتكوين المهني 10.5%، وهذا يدل على إدارة الحكومة الجزائرية آنذاك لمواجهة الطلب المتزايد في مجال السكن، ولإشباع الإحتياجات الاجتماعية الصحة والتجهيز الجماعي التي أهملت سابقا، وفي النهاية لتحسين مستوى معيشة الجزائريين<sup>1</sup>.

نتيجة لهذه التوجهات جاء المخطط الخماسي الأول الذي يرى بأنه يجب تحسين أداء قطاع الفلاحة وذلك بتوزيع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، والتقرير المتضمن المخطط الخماسي الأول شمل انتقادات شديدة اتجاه تسيير المؤسسات وفعاليتها، حيث بين تشخيص النقائص ومواطن الضعف الرئيسية للتنظيم الصناعي وتسيير المؤسسات مع اقتراح حلول يمكن أن تساهم في علاج هذه النقائص والمتمثلة في<sup>2</sup>:

- غياب الحوافز لإنتاج فعال وعقوبات اقتصادية للمؤسسات والأفراد؛
- نقص الموارد البشرية المؤهلة ونقص التأطير؛
- تكاليف إنتاج مرتفعة؛
- معدل إستغلال الطاقات الإنتاجية ضعيف؛
- تسجيل عجز مالي لعدد كبير من المؤسسات؛
- هياكل بيروقراطية وجهاز إنتاجي غير مرن.

من أجل تفادي هذه النقائص تقرر أولا تجنب إنشاء مؤسسات كبيرة الحجم التي يصبح تسييرها صعبا ومكلفا. لهاذا قامت الدولة بتقسيم المؤسسة الواحدة إلى مؤسسات عديدة، و هذا ما أطلق عليه بإعادة هيكلة المؤسسات فمثلا سوناطراك قسمت إلى عدة

1- موازي بلال، "الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003، ص139.

2- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، "التقرير المتضمن مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984"، الجزائر، 1984 ص346.

مؤسسات مختصة ( التكرير ، التوزيع الابار و الاستغلال ، المطاط و البلاستيك ، البيتر وكيمياء )، كانت تهدف عملية إعادة الهيكلة إلى التحكم في أداة الإنتاج الموجودة ، و تبسيط و تجانس التسيير على مستوى وحدات الإنتاج ، نشر لا مركزية اتخاذ القرار حيث ستجد الأطارات الفرصة لتقويم قدراتها في وحدات مهيكلة بطريقة أفضل ، وهذا كله من اجل رفع الإنتاج و تحسين الإنتاجية.

لكن رغم هذه الاجراءات فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية قد واجهتها صعوبات بعد عملية إعادة الهيكلة تتمثل في<sup>1</sup>:

- أدت هذه العملية الى تجزئة وظائف المؤسسة و بالتالي عدم الارتباط و عدم تكامل المؤسسات؛
- نقص الأطارات و التقنيين الأكفاء؛
- ظهور النزاعات نتيجة تقسيم الهياكل في الأجهزة والنقل و التخزين؛
- الأحكام القانونية و التنظيمية تعتبر ثقيلة و غير متكيفة و معرقله ، تحتمل تفسيرات عديدة.

شهدت بداية سنوات الثمانينات تطورات متناقضة من الوجهة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، حيث تبنت الجزائر خلالها شعارا من أجل حياة أفضل ، بإتباع سياسة المخططات التنموية منها المخطط الخماسي الأول 1980-1984 ، بعد ذلك تبنت المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ، التابعين للمخططات السابقة و ذلك تأكيدا لضرورة الانسجام بين المبادرات المختلفة ، كما شجعت على تطوير الصناعات الخفيفة و انجاز الأشغال العمومية<sup>2</sup>.

هدفت خطة المخطط الخماسي الأول ( 1980-1984 ) إلى تصفية الإختلالات و عدم التوازنات في الاستثمارات الوطنية بمجموع الاستثمارات المقدرة بـ 2500 مليار دج ، منها 63 مليار دج لقطاع المحروقات و تميزت هذه الفترة بعدم التوازن بين مختلف القطاعات ، حيث نجد أن حصة الاستثمارات المنتجة ( الصناعة و الزراعة ) انخفضت من 59% سنة 1980 الى 28% سنة 1984 ، و مقابل ذلك ارتفعت حصة الاستثمارات في البنية التحتية من 30% سنة 1980 إلى 55% سنة 1984 ، هذه الإستراتيجية ( النمو المتوازن ) كان تأثيرها سلبيا على خلق مناصب الشغل و الذي طرح بداية من 1980، و ازدادت

1- أحمد هني، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص45.

2- المرجع نفسه . ص 46

حدثه في سنة 1985 مع تخلي الدولة على مبدأ توفير الشغل ، الشيء الذي مهد الطريق لبطالة منتامية نتيجة تقليص الاستثمارات في القطاعات المنتجة<sup>1</sup>.

لم تحقق الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة هيكلة المؤسسات المذكورة أعلاه ، حيث ساد في الجزائر الفكر الريعي الذي يعني الاعتماد على النفط في كل مجال سواء من قبل السلطات أو المواطنين حيث يتم إستيراد كل الاحتياجات بدون تخطيط منظم ، مما أدى إلى تبذير جزء كبير من الموارد بالعملة الصعبة ، إضافة الى سيادة التسيير الإداري من حيث خطط و برامج الإنتاج و الأسعار و حجم الاستثمار و الأجور و التمويل و التسويق التي تحدد مركزيا ، ولم تعط المبادرة للمؤسسات ، ولم يسمح بتحريك القدرات و الطاقات الإنتاجية.

و عموما : في مجال النمو الاقتصادي فإن الاستراتيجيات التنموية ما قبل الإصلاحات ترى أن النمو مرتبط بإنشاء قاعدة مادية كثيفة و متنوعة و مرتبطة بقطاع الصناعة ، التي تمتد أثار تطورها إلى بقية القطاعات و قد اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة لتحقيق الأهداف على ثلاث أولويات:

- أولوية الاستثمار نتيجة التوسع في الاستهلاك و زيادة الطلب؛
- تخصيص جزء من قروض الاستثمار للقطاع الصناعي بدرجة أولى؛
- أولوية المواد الوسطية و التجهيز في توزيع الاستثمارات.

و انطلاقا من الوضع الاقتصادي في الجزائر قبل تطبيق الإصلاحات يتبين ما يلي<sup>2</sup>:

- هدف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال هذه المرحلة هو التصنيع و بأسرع وقت ممكن؛
- لعبت الدولة دورا رئيسيا هاما في إحداث التنمية الاقتصادية و عرفت هذه الفترة تحقيق الكثير من التحسن و خاصة على المستوى الاجتماعي حيث انتقلت البطالة من 31% سنة 1966 إلى 18% سنة 1980 و زادت عدد الوظائف المأجورة التي يرجع الفضل فيها إلى القطاع الصناعي.
- تحكم إداري صارم في الأسعار أدى إلى السيطرة على الضغوط التضخمية؛
- مسعى الدولة في هذه الفترة كان البحث عن قدر أكبر من الموارد من العملة الصعبة في قطاع المحروقات، توفيراً للموارد الضرورية اللازمة لتمويل الاستثمار الذي يبقى العامل الرئيسي المحرك لنمو الاقتصاد، وقد ترتب على نسب الاستثمار

1- لعيني عمر، "الاستثمار وتأثيره على التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص173.

2- محمد حشماوي، "التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1993، ص152.

- المرتفعة معدل نمو الاقتصادي سنوي تراوح ما بين 6% إلى 7% سنويا في الفترة ما قبل 1986، ثم مرحلة ضعف النمو بعد ذلك مقارنة بمعدل نمو السكان؛
- أظهرت الدراسة وتيرة تخلف واضحة معبرا عنها بأزمة إنتاج اتجاه حاجات اجتماعية في تطور كمي ونوعي إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بسوء التسيير وترتب عن ضعف التحكم في هذه العوامل تدني وضعف معدل النمو الاقتصادي وتدني النمو في القطاعات الرئيسية التي أصبحت معدلاتها تتفاوت من سنة إلى أخرى؛
- رغم سلبيات نظام التخطيط الذي ميز مرحلة ما قبل الإصلاحات من حيث أنه لم يحقق الإنجازات المبرمجة وكذلك نوعية التكنولوجيا المعتمدة إلا أن هذه المرحلة أعطت الكثير من النتائج الإيجابية؛
- قاعدة صناعية عريضة غطت الحاجيات الرئيسية للمجتمع وساهمت في خلق قيمة مضافة لا بأس بها وتشغيل نسبة كبيرة من العمال؛
- إعطاء أهمية كبيرة للإستثمارات المنتجة قدرت خلال هذه الفترة بـ 78%؛
- معدل التراكم وصل إلى 40%.

إن التوجهات السائدة في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة كانت مطبوعة بطابع الدولة المسيرة، وهو ما أدى بعد ذلك إلى ظهور الكثير من الإختلالات الخارجية، وكذا اللجوء المتواصل إلى القروض الخارجية قصيرة الأجل التي لا تستغل في الدائرة الإنتاجية. وعلى العموم فإن الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة كان يتميز بمجموعة من الخصائص منها<sup>1</sup>:

- إقتصاد قائم على الثنائية من الناحية الاقتصادية، بحيث يتعايش نظامين اقتصاديين أحدهما متطور والآخر متخلف وتقليدي بحيث توجد مناطق اقتصادية نامية في السواحل تشكل جيوبا حقيقية لا تتناسب على الإطلاق مع باقي المناطق المختلفة الأخرى على المستوى الوطني؛
- إقتصاد شديد التبعية للخارج وتظهر هذه التبعية من أشكال مختلفة تجارية ومالية والتبعية شبه الكاملة لفرنسا، وهو ما ترتب عليه وجود اقتصاد مسيطر عليه وتابع؛
- إقتصاد أحادي التصدير ( إقتصاد ريعي تشكل فيه إيرادات المحروقات 96% من إجمالي الصادرات ) وشديد الحساسية لأسعار المحروقات وما يترتب على ذلك من آثار هامة نتيجة تقلبات الأسعار.

ما يمكن استنتاجه أن تحقيق هذه النتائج الإيجابية كان بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية هذا العامل الذي يبقى خارج السيطرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، رغم

1- صديقي مليكة، "برامج الإصلاح الهيكلي و أزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر" -، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007، ص55-58.

النقائص المتعلقة بعدم فعالية الخطط الاقتصادية وما يتصل بالنظام الإداري الخاضع للتسلسل الإداري الذي فضل تطور الاقتصاد داخليا وأدى إلى زيادة في التكاليف وتبذير عام للأموال، أدى في الأخير إلى عدم استقرار هيكل داخلي وخارجي وتحول هذا إلى إفساد البنية المالية للمؤسسات واستدانتها، رغم إجراءات التطهير ودعمت هذه السياسة بواسطة تسيير القروض بأسعار فائدة منخفضة، زيادة على ما عرف من عدم التماسك بالنسبة للنظام الضريبي ونظام الأسعار الإدارية. أخيرا وانطلاقا من هذا المسح الخاص بتطورات الأوضاع قبل الإصلاحات في الجزائر تبين أنه رغم المآخذ إلا أن المرحلة أعطت نتائج إيجابية وخاصة في مجال النمو الاقتصادي، حيث عرفت فترة ما قبل 1986 تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السبعينات والثمانينات، ثم معدلات نمو سلبية في منتصف الثمانينات، ورغم هذه النتائج، إلا أن الاقتصاد الوطني تعرض لبعض الإفرازات السلبية سببها تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل وتقلبات أسعار المحروقات.

## II- تقييم نتائج التحولات والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

ارتبطت الإصلاحات بفكرة التحرير الاقتصادي وترجع بداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى بداية الثمانينات، بعدما بدأت برامج إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والغاية هي إعطاء نجاعة وفعالية أكبر للقطاع الاقتصادي من خلال تقليص حجم الشركات الوطنية وإضافة سياسات أخرى، نظرا لارتفاع حجم المديونية في ظل ركود الجهاز الاقتصادي واختلاله من جهة وعدم ارتفاع أسعار النفط إلى المستوى الذي يسمح بإيرادات مناسبة من الصادرات من جهة أخرى.

تعتبر سنة 1986 بداية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، نظرا لتدهور أسعار البترول على مستوى السوق البترولية الدولية وما تبعها من أزمة في المدفوعات ثم تلاها من إصلاحات اقتصادية ونقدية ومالية خاصة نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات مروراً بالتعديل الهيكلي، وقد أبرزت أن حصيلة السنوات السابقة تبقى واجبة التقديم والتوضيح لما لها من تأثير على مستقبل التنمية. حيث تميزت بالأزمة الاقتصادية بسبب انهيار أسعار البترول ومما أفرزته من انعكاسات على بعض المتغيرات الكلية كما يوضحه الجدول الآتي:

### الجدول رقم 10

#### تطور بعض المؤشرات الكلية بالأسعار الجارية بمليار دج

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
الناتج الداخلي الخام	291.60	296.55	321.71	306.97	363.90
الصادرات	68.63	38.71	45.83	49.81	76.50
الواردات	59.35	50.80	39.89	51.13	76.30

194.60	162.56	154.88	156.41	139.72	استهلاك العائلات
112.60	96.20	93.88	99.33	96.77	إجمالي الاستثمار

Source, H.Benissad, **Algérie Restauration et Reformes Economiques**, Alger : OPU  
1991 . p, 120.

عرفت مرحلة الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية أضرارا منها: ركود في معدل الإستثمار وانخفاض في نمو الناتج الحقيقي، نقص إستعمال الطاقة الإنتاجية، ثقل المديونية وخدماتها، إرتفاع معدل التضخم، مما أدى إلى ضرورة تغيير هيكله الإقتصاد الجزائري و التحول من إقتصاد موجه إلى إقتصاد يطبق تدريجيا ميكانيزمات إقتصاد السوق، باتخاذ عدة إجراءات أهمها:

- (1) -خوصصة القطاع الزراعي سنة 1987؛
- (2) -إصدار قانون النقد والقرض؛
- (3) -تحرير التجارة الخارجية و إلغاء احتكار الدولة لها؛
- (4) -إصدار قانون الاستثمار و إعطاء الأهمية للاستثمارات الأجنبية؛
- (5) -تعديل التعريفات الجمركية؛
- (6) -تطبيق استقلالية المؤسسات وإخضاعها لشرط النجاعة؛
- (7) -إصلاح أدوات السياسة النقدية؛
- (8) -تحرير الأسعار والصرف.

هذه الإصلاحات تم تطبيقها بالتعاون مع الهيئات الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بإلزام اتفاق Stand-by ابتداء من سنة 1994 بهدف وضع برنامج للاستقرار الإقتصادي الذي احتوى بعض الإجراءات على مستوى الإقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بـ<sup>2</sup>:

- إستمرار إصلاح التجارة الخارجية؛
- إصلاح نظام الصرف وقابلية تحويل الدينار وتخفيضه بنسبة(40%)؛
- تعديل سعر الفائدة.

وقد تطلب تطبيق الاتفاق إسهام كبير للموارد المالية الخارجية. ويمكن تقييم حصيلة هذه الإصلاحات فيما يلي:

**1-الصادرات :** إن انهيار أسعار المحروقات خاصة في 1984 نتج عنه انخفاض في حصيلة الصادرات بحوالي 40% بين سنتي 1985-1986 ، حيث أن صادرات المحروقات تمثل 96% من إيرادات الصادرات، إن انخفاض الواردات بحوالي 30% ما بين ( 85-87 ) كان له تأثير على الجهاز الإنتاجي بسبب تخفيض الاستيراد من المدخلات الإنتاجية، كما

1- لعيني عمر، مرجع سابق ، ص 179.

2- المرجع نفسه ، ص179.

أن زيادة المديونية الخارجية بعدما كانت 19,8 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,25 مليار دولار من 1998 ، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول خاصة من سنة 1989 إلى سنة 1991.

**2- المديونية :** تزايد ثقل المديونية حيث بلغت 22.796 مليار دولار سنة 1986، وارتفعت إلى 26.8 مليار دولار سنة 1990 ، إضافة إلى تقلص إيرادات الصادرات بـ 39% سنة 1986 و 42% سنة 1988 بعدما كانت تمثل نسبة 96% سنة 1985 من إجمالي إيرادات الصادرات، مما رفع خدمة الدين إلى 75% في المتوسط سنة 1988، لتصل 86% سنة 1993 ، ضف إلى ذلك زيادة خدمات الدين خلال سنوات 1991 و 1992 و 1993؛ حيث بلغت على التوالي : 9.5 مليار دولار و 9.3 مليار دولار و 9.8 مليار دولار، أي ما يعادل نسبة : 73.9% و 76.3% و 82.2% نتيجة لعدة عوامل نذكر منها : ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الواردات وتغيرات قيمة سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار وانخفاض الإيرادات من الصادرات طبعاً .

**3- الإستثمار:** عرف الاقتصاد تراجع النمو الاقتصادي بقيم سالبة كانت ناتجا عن تراجع الاستثمار كالاتي: ( 1, % - ) سنة 1986 ، ( 8,2 % - ) سنة 1990 ، ( 2 % - ) سنة 1992 ، و ( 2.2 % - ) سنة 1993. عرفت هذه الفترة كذلك بروز دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة بشكل هام، حيث أنها ساهمت بصفة كبيرة جدا في عناصر كثيرة من بينها توفر مناصب الشغل و تكوين قيمة مضافة صناعية ، و رفع الإنتاج الصناعي الوطني.

ساهمت الصناعات الصغيرة و المتوسطة العمومية والخاصة بنسبة 18% من النسبة الكلية للتشغيل خلال فترة (1984-1997) إضافة إلى ذلك عملت الجزائر في هذا المجال على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الشراكة والتي تقدر قيمتها بـ 6,58 مليار دينار، وسمح ذلك بخلق 437 ألف منصب شغل في مختلف النشاطات ، الصناعات التحويلية و الصيد البحري و الفلاحة (بنسبة 46%) ، البناء و الأشغال العمومية (19%) ، الخدمات بنسبة (18%) ، النقل بنسبة (17%).

أما فيما يخص حصتها من الإنتاج الصناعي فهي تقدر 21,505 مليون دينار سنة 1986 تقلصت بعد ذلك إلى 19,723 مليون دينار سنة 1987 بعد ذلك عرف ارتفاعا جديداً سنة 1991 بـ 35,648 مليون دينار ، وقد ساهمت هذه المنشآت بنسبة 10% من الإنتاج سنة 1995.

**4- القيمة المضافة:** أما في يخص القيمة المضافة فإنها حققت 11,503 مليون دج سنة 1986 و 16,514 مليون دج سنة 1991 أي عرفت زيادة بنسبة 62,45% ، وبذلك بلغ معدل مشاركتها في القيمة المضافة الصناعية 84,26% سنة 1991 ومن الملاحظ أن مساهمتها في القيمة المضافة إيجابية وفعالة.

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاحات في الجزائر يبين أنه مر بثلاثة مراحل أساسية<sup>1</sup>:

#### ❖ المرحلة الأولى خلال الفترة 1989-1991: عرفت الجزائر أزمة سيولة سنة 1986

وحصلت على قروض ثابتة للاستجابة للحاجات الاستيرادية، وقد لعبت دوراً سلبياً على اعتبار أنها قروض قصيرة الأجل، حيث شوهدت بنية الديون الخارجية، خاصة و أنها قروض تجارية و يمكن الحصول عليها بسهولة. وفي سنة 1989 بغرض تجنب قيود إعادة الجدولة، ظهر مصطلح إعادة الهيكلة في الجزائر على اعتبار أن هذه الوضعية لا تستدعي المرور إلى نادي باريس أو نادي لندن، وبالتالي تفادي المشروطة وكان الهدف من إعادة الجدولة:

- القضاء على العجز التجاري؛
- تقليص التضخم؛
- تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي.

لكن سرعان ما عجزت السلطات في تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، و ثم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989 – 1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة و تعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% خلال الفترة 1988 – 1991، وزيادة على امتصاص السيولة الزائدة بفضل مزيج سياسات تحويل الإنفاق وخفضه ومع تحسين أسعار البترول تحسن ميزان الحساب الجاري حيث تحول من عجز بنسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض 6% سنة 1991. ومن جهة أخرى فإن تطورات الحساب الرأسمالي كانت عكس ذلك، حيث زادت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة، ومن ثم ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا<sup>2</sup>.

خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاحات بمساعدة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية<sup>3</sup>:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج، وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة؛

1- صندوق النقد الدولي، "دراسة خاصة (1998) الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق"، واشنطن، 1998 ص 09-14.

2- شبح أمينة، "أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 74.

3- محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000، ص 152 - 153.

- الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية؛
- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب بالإستثمار في الجزائر وهو ما يتيح للجزائر الحصول على موارد إضافية؛
- تقادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات ،حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.

لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي المخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها بالدولار ، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع صناعات التحويلية والبناء. وأهم الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة:

- أ- تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987؛
- ب- استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988؛
- ت- قانون المنافسة و الأسعار 1989؛
- ث- شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية و المحلية على المؤسسات سنة 1990؛
- ج- إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990.
- إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادية.

ما يمكن قوله خلال هذه الفترة أن المنافع المتوقعة لعملية التحرير و الإصلاحات لم تتحقق لأسباب كثيرة أهمها الإجراءات المتخذة لم تكن شاملة ،حيث كانت الإصلاحات جزئية ،ولذلك فشلت في إدخال تحسن في عملية تخصيص الموارد ومن ثم وضع الاقتصاد الوطني على مسار النمو الاقتصادي الدائم ، حيث أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات انخفض بنسبة 1.5% في المتوسط خلال 1991- 1986.

#### ❖ المرحلة الثانية خلال الفترة 1992- 1993: عادت الاختلالات الاقتصادية في

الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاحات الاقتصادية نتيجة انخفاض قيمة العملة رغم أن استراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30% من حصيله الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6% سنة 1994 ،ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10% من الناتج المحلي ،أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدره 10% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الإيرادات من الصادرات البترولية، وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر

على التطورات النقدية. إن التناقض بين سياسات إدارة الطلب التوسعية والتردد في تعديل سعر الصرف إضافة إلى استراتيجية الدين الخارجي، كلها عوامل تؤدي إلى تجنب عملية إعادة الجدولة<sup>1</sup>.

❖ **المرحلة الثالثة خلال الفترة 1994-1998:** حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية تجسد في إبرام اتفاقيتان: الأولى سنة 1994 خاصة بتحقيق الاستقرار، والثانية في سنة 1995 خاصة بالتعديل الهيكلي، وتلك هي الفترة الثالثة المسماة بمرحلة الإصلاحات المتسارعة<sup>2</sup>.

أما برنامج الاستقرار الاقتصادي فهو اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يطمح إلى تحقيق أهداف منها<sup>3</sup>:

- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة؛
- احتواء وتيرة التضخم؛
- خفض تكاليف التصحيح الخاص بالفئات الأكثر تضررا؛
- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

ولتحقيق هذه الأهداف ويهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات:

- ضبط الإنفاق، وتعديل الأسعار، وإنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق وتثبيت كتلة التوظيف العمومي واللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف. وجدولة مستحقات الديون الخارجية.

وكان من نتائج هذا البرنامج: تراجع التضخم إلى 29% بدلا من 40% المتوقعة، وتحسن احتياطات الصرف.

رغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين؛ أولا لم تستطع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة، وثانيا أن الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية. ففي برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1995 إلى 1998 كان التصحيح

1- زرقين عبود، "صناعة الحديد والصلب في استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص78.

2- IMF. Algeria Recent Economic Developments, **imf staff country report**, n 00/105 w c 2000.

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي"، ص 13.

ضرورة حتمية على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش، وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي<sup>1</sup> :

- (1) تحقيق نمو متواصل بقيمة 5% خارج المحروقات؛
- (2) تخفيض التضخم إلى 10.3%؛
- (3) تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال 1994-1995؛
- (4) التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
- (5) تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات؛
- (6) وضع إطار تشريعي للخصوصية.

ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي<sup>2</sup> :

- سياسة اقتصادية تتسم بالظرفية وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة على القيمة المضافة لمكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات؛
- إزالة دعم الأسعار وعقانة نفقات التجهيز؛
- بهدف تخفيض التضخم ركزت السياسة النقدية على التحكم في السيولة النقدية، وإزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة، وتخفيض معدلات الفائدة لاستيعاب الادخار الخاص؛
- سياسة متوسطة المدى سعت السلطات إلى توفير الوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردوديته، والاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

في الأخير يمكن القول أن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و المتعلق بالإصلاحات الهيكلية مكن من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق تتعلق ب<sup>3</sup> :

- عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة 1998 معدل 3.8%؛

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي"، 1998، ص10.  
2- زرقين عبود، مرجع سابق، ص 98-99.

3- عبد العزيز شرابي، "النتائج الأولية لبرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية"، حوليات جامعة قسنطينة، 1998، العدد 02 ص 72.

- تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات؛
- تحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5% وزيادة احتياطات الصرف.

### III- أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الإقتصادي.

رغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل. وعليه تفهقرت الحالة العامة للنمو الإقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة و متخمة بالعمل، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998. أما النمو الإقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة ( - 1% سنة 1988، - 1.2% سنة 1991، - 0.9% سنة 1994)، ونفس الشيء يمكن قوله عن معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 31.66%. غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، إذ بلغ نسبة 98.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، وهذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة وأضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازي<sup>1</sup>.

تمكنت الجزائر من استرجاع النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية من خلال الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وتحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية، حيث سجلت سنة 1998 معدل نمو 3.2% وفائض في الميزان التجاري، واستطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5%، و زيادة احتياطات الصرف، ولكن أثر هذه الإصلاحات على النمو كان واضحا (معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من 1987 إلى 1994)، في مقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود 1.1% مما يعكس مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج الذي يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن، وقد ترتب

1- عيسى مرازقة، "القطاع الخاص والتنمية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة باتنة 2007، ص 119.

على صعوبة التحكم في هذه العوامل , بالإضافة إلى سوء التسيير و التنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري كما يوضحه الجدول التالي

### الجدول رقم 11

#### معدلات النمو المسجلة في ظل الإصلاحات (1986 – 1998) (PIB%)

السنوات	1986	1988	1990	1991	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	1.3	-2	-0.1	-2.2	-0.9	3.9	3.8	1.7	3.8

المصدر: محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000، ص 160.

خلال النصف الأول من التسعينيات وصل معدل النمو إلى (-0.9%) سنة 1994، بسبب ضعف معدل الإستثمار، حيث اعتمدت الجزائر على أولوية جديدة عن ماسبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة، إن هذا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الإنتاج وتقليص الإعتماد على الواردات، ومن ثم تأثر النمو الاقتصادي في هذه القطاعات الواعدة، وهو ما يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاحات في تحقيق نمو ذاتي حقيقي وقابل للاستمرار في المدى القصير<sup>1</sup>.

أما في النصف الثاني من التسعينيات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاحات منذ 1995، الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق، وتم إحتواء الركود الاقتصادي، وتحولت معدلات النمو إلى الإيجابية في ظل الإصلاحات لأول مرة منذ سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997 بسبب الظروف المناخية السيئة، وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ : 24 بالمائة وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي. وقد استمر هذا النمو بمعدل 3.2%. حتى نهاية الإصلاحات<sup>2</sup>. رغم هذه النتائج الإيجابية للإصلاحات التي عرفتها الجزائر في المجال المالي والنقدي، إلا أن الأوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا، حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى حدود 32% سنة 1998 وتدهورت القدرة الشرائية، نتيجة ضعف وانعدام المداخل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال، مما أدى إلى ضعف وتدهور المستويات المعيشية للأفراد وارتفاع ظاهرة الفقر و الإقصاء و التهميش، بالإضافة إلى انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية، وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

1- محمد راتول، مرجع سابق، ص 165.

في الأخير تبدو محاور السياسة الاقتصادية غير متماسكة، وتظهر التحديات والانشغالات القطاعية أكثر إبعاداً وأكثر حدة، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاحات على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو ورغم جهود الإصلاحات و تكاليفها إلا أن الاقتصاد لم يستفد من نتائج الإصلاحات مقارنة بهذه التكاليف. أما من حيث النمو الاقتصادي فقد أدت الإصلاحات إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية حتى نهاية برنامج الجيل الأول سنة 1998 حيث وصل إلى 3.2 بالمائة، وإن كان هذا النمو غير كاف ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاحات من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة على أن هذا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي<sup>1</sup>.

رغم كل ما تم ذكره، إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت آثاره واضحة على الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر كان إيجابياً خلال هذه الفترة.

وللوقوف على نتائج هذه السياسات التنموية وتوضيح انعكاساتها كان من الضروري تقسيمها إلى نتائج خاصة بالمجال الاقتصادي وأخرى بالمجال الاجتماعي.

**1- الآثار والانعكاسات الاقتصادية:** رغم الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة إلا أنها استطاعت التحكم في بعض المؤشرات الاقتصادية التالية<sup>2</sup>:

1- الوصول بمعدل التضخم إلى 4.8% سنة 1998 بعد أن تجاوز في سنة 1994 نسبة 30%؛

2- الانتقال من وضعية سلبية للنمو -1.2% سنة 1994 إلى 4% سنة 1997 وتحقيق احتياطات صرف قدرت بـ: 8.5 مليار دولار، وهي تمثل وضعية سيولة لم تحقق أبداً من طرف الجزائر؛

3- نسبة خدمة الدين انخفضت من 48.6% سنة 1994 إلى 43.8% لتنتقل إلى 36.9% سنة 1996؛

4- تحقيق فائض في الميزان التجاري قدره 3.5 مليار دولار سنة 1996 مكن الدولة من متابعة سياستها للتخلص من مديونيتها تجاه الخزينة حيث انخفضت إلى 34.77 مليار دينار سنة 1996 وتحول عجز الميزانية إلى فائض يساوي 1.3% من الناتج الداخلي الخام في نهاية مارس 1997؛

1- فارس بن جرادي و آخرون، "شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 63.  
2- كلثوم كيان، "التنافسية و إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي - دراسة حالة الجزائر، المغرب، تونس" - رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة باتنة، 2008، ص 98-100.

- 5- حقق سعر الصرف للدينار استقرارا في حدود 1 دولار = 56 دج, مما جعله قادرا على منح ضمانات للمستثمرين حيث تم إبرام 7000 مشروع استثماري بقيمة تفوق 50 مليون دولار؛
- 6- تشكيل احتياطي صرف في حدود 8.5 مليار دولار وهذا يعني تغطية سنة من الواردات في سنة 1997؛
- 7- سمحت إجراءات التقشف في النفقات العمومية من تقليص العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية إلى 37 مليار دينار بعدما تجاوز سابقا 70 مليار دينار؛
- 8- بفضل هذه النتائج تمكنت الجزائر من احتواء انهيار الدينار مع تقليص معتبر للتضخم ومن ثم تسديد ما قيمته 150 مليار دج من ديونها سنة 1999؛
- 9- نتائج عمليات الخصخصة للمؤسسات المحلية غير المستقلة التي تم حلها بين سنتي 1994 و 1996 تكاد تكون منعدمة، حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية 8 ماي 1998 إلى أقل من 5% أي من بين 2715 نشاطا اقتصاديا لم تحقق سوى 116 عملية للخصخصة, وتم حل 825 مؤسسة منها 696 أصبحت ملك للعمال على حساب 1323 مؤسسة عمومية محلية. وبيعت بعض المؤسسات للعمال حسب العدد 10 آلاف أجير من بين 50 ألف أجير أي حوالي 20% أما المؤسسات العمومية الاقتصادية التي لم يتم خصصتها كان عددها 350 مؤسسة في هذه الفترة ماعدا مؤسسة رياض سطيف التي فتح رأسمالها للرأسمال الخاص.
- مما سبق يمكن القول أن الإصلاحات جاءت متأخرة ,وكان لا بد على الجزائر أن تقوم بها منذ 1986 ,وهي السنة التي تدهورت فيها أسعار النفط وظهر انعكاسها المباشر على الخزينة بتفاقم العجز الغذائي, الذي أصبح يمثل 80%, حيث أن الإحصاءات كشفت على أن إنتاج الحبوب لم يتغير من سنة 1962 إلى سنة 1998 مع أن عدد السكان تضاعف ليصل 26 مليون نسمة خلال نفس الفترة. أما بخصوص قطاع الصناعة فقد عرف نموا سلبيا إذ تراجع بنسبة -3.9% سنة 1997، هذه النتائج السلبية أذرت بصعوبة إنقاذ قطاع الصناعة ,مما يؤكد أن المؤسسات العمومية لم تتكيف بعد مع مبدأ التنافس فهي تسعى للاحتفاظ بهامش الربح مع رفع الأسعار بدلا من تقليص التكاليف.
- وفي مجمل القول، أنه من الصعب فيما يخص تقييم برنامج الإصلاح عبر سياسة التعديل الهيكلي الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المحققة للتأكيد على أن الاقتصاد قادر على ضبط توازنه على المدى الطويل، وتحقيق نسب نمو تفوق 4% أو 5% بالموازاة في التحكم في نسب التضخم في حدود تقل عن 7% .
- أما الاستقرار الاقتصادي فهو غير قائم على نتائج القطاعات الداخلية بل إعتد على تعزيز مكانة المحروقات للمحافظة على التوازنات الكبرى وبالتالي فهو اقتصاد لم يخرج من دائرة الخطر رغم التحسينات الملحوظة على مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أن الأوضاع بقيت هشة.

2- الأثار و الانعكاسات الإجتماعية: رغم النتائج الاقتصادية المحققة إلا أن التدابير التي اتخذتها الحكومة من إجراءات جبائية تمثلت في رفع الضرائب و تسريح أكثر من 260 ألف عامل لتنفيذ سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، انعكست بشكل سلبي على القدرة الشرائية للمستهلكين وتفاقت ظاهرة البطالة الذي وصلت إلى 28.2% سنة 1997، ليصبح هذا الرقم من أعلى المعدلات في العالم بعد أن كانت هذه النسبة 16.5% سنة 1985، وهذا ما حرك موجة الاحتجاجات العارمة في اوساط العمال نتيجة عملية تصفية المؤسسات وخصوصة البعض منها. ويقول الملا حظون أنه لولا الوضع الأمني لتعرضت البلاد إلى انفجار اجتماعي، إضافة إلى السياسة التقشفية التي تبنتها الحكومة والتي أدت إلى تراجع المنظومة الصحية والتأهيلية بسبب انخفاض اعتماداتها المالية، وفي إطار تحقيق الاستقرار قامت الدولة بتخفيض القدرة الشرائية عن طريق تجميد الأجور الحقيقية خاصة في الفترة 1994 إلى 1997. وساهم هذا لعامل إلى حد كبير في اتساع رقعة دائرة الفقر. وقد تقرر تقرير الأمم المتحدة في جريدة (1990) أن ما يقارب 6 ملايين من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولار، أي دون لأجر القاعدي 6000 دج.

ويمكن القول أن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المشكل من حملة إجراءات ذات طابع اقتصادي واجتماعي في الأجل المتوسط و لتصير سعيًا لإنعاش الإقتصادي و لاستثمارات المنتجة وتفعيل النضاد قد تم تعطيل آلياته، وأن أقرب إجابة تفسر هذه الرديئة تكمن في أن عقد الاستقرار الاقتصادي قد نسي النمو وأعطاه طابعًا كميًا بمؤشرات رقمية دون تفسيره تفسيرًا يسمح بإيجاد إستثمارات منتجة مع وجود عجز في الموازنة العامة تجاوز حدود الـ 3% من الناتج المحلي الخام. مما أدى إلى إشكاليتين بدل واحدة (النمو والعجز المالي) وهذا ما حركت الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. كما أن تطبيق مثل هذه الإصلاحات في ظروف الاقتصاد الجزائري الذي يعد من الاقتصاديات التي تتداخلها عدة تدفقات انعكس بشكل سلبي على نتائج السياسة، والتي يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

- تقوم سياسات الإصلاح على وجود أسواق تنافسية ذات كفاءة، وليست أسواق مازالت في طور التشكيل، ومطالباتها من الشفافية لم تتحقق بعد، ويشوبها الفساد والبيروقراطية وغيرها، وبالتالي فإن آلية الأسعار لا تعمل بدفءة مما يقضي بداية على شرطين جوهريين للأسواق التنافسية، كما أن إطلاق قوى السوق في مثل هذه البيئة المؤسسية السيئة يعزز من أركان غياب المنافسة؛

1- منصوري الزين، تداعيات سياسات الإصلاح الاقتصادي على مستوى الفقر، حالة الجزائر، [http://www.kanalkji.com/fiqh/files/Economics/2\\_05.doc](http://www.kanalkji.com/fiqh/files/Economics/2_05.doc) تاريخ الزيارة 20/05/2015.

2- ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر،

<http://www.kanalkji.com/fiqh/files/Economics/60338.doc> 20/05/2015.

- استبعاد سوق العمل، إن أحد أهم جوانب النقص في تطبيق النظرية الكلاسيكية المحدثة هو استبعادها لسوق العمل من حرية آلية الأسعار في الأجور، حيث أن تعليمات "التكيف" يجب أن تكبح التضخم كأحد مكونات التثبيت الأمر الذي يعني عادة تدهور الأجور الحقيقية. كما يبدأ التكيف عادة بالمطالبة بمرونة سوق العمل (حرية أصحاب العمل في التعيين والفصل وعدم وضع حدود دنيا للأجور) بهدف تقليل تكلفة العمل لأصحاب الاعمال حتى ينشأ النمو، وفي سياق انتشار البطالة يؤدي ذلك إلى تدهور كبير في الأجور؛
- آلية الأسعار وقضية توزيع الدخل والثروة: لا تُعنى آلية الأسعار بقضية توزيع الدخل والثروة، بل غالباً ما يؤدي إطلاقها في غياب دور الدولة في مجال العدالة التوزيعية إلى انتشار الفقر وانقاص سوء التوزيع في المجتمع خاصة إذا كانت مستويات الإنتاجية الكلية فيها متدنية.

### المبحث الثاني: مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014).

مع بداية الألفية الثالثة دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت، فيها سياسة تموية مختلفة من تلك التي تبنيتها سابقاً، تجلت معالمها في جديّة البرامج الحكومية الرامية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وخروجها من العزلة بفضل الاستقرار السياسي والأمني، بهدف تحسين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، كمعدلات النمو الحقيقي وكبح معدلات التضخم المرتفع، والعمل على استقرار معدلات البطالة نسبياً، وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على إحلال الواردات بالمنتج المحلي، تحسين وضعيّة الميزان التجاري، واستغلال فوائده في تدعيم برامج الحماية الاجتماعية لتحضر الفقر الذي تنشأ بصورة رهيبية كنتيجة وكداميل برامج التكيف الهيكلي الذي أدى إلى حل وإفلاس المؤسسات الوطنية العمومية ذات نسب ترطيب عالية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية بحلول عام 2015، والنهوض بالزراعة والأنشطة الريفيّة تخفيف الضغط على المدن.

لقد أدى ارتفاع أسعار البنزول مع نهاية سنة 1999 إلى تزييز ميزانية الدولة واستغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال برنامج للإنعاش الاقتصادي كأحد أهم رسائل التأثير على الوضع الاقتصادي خصوصاً بعد ظهور بؤبات انفراج زمة الرئود الاقتصادي الذي عانت منه الجزائر ونظيبتها لوصفة صندوق النقد الدولي واستعادة بعض من التوازنات في الأسواق. لكن وبغض النظر عن طبيعة الدرافع إن كنت اقتصادية أو اجتماعية وراء تبنى الحكومة سياسة الإنعاش الاقتصادي، فإن معدلات الأداء الاقتصادي والاجتماعي للفرة السابقة المحققة خصوصاً برنامج التعديل الهيكلي الذي كان أكثر تأثيراً على الفئات محدودة الدخل، هي التي ألحقت على الحكومة تسطير برنامج للإنعاش الاقتصادي متنوع من حيث عدد المشاريع وموزناتها.

## I- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

لقد جاء هذا البرنامج متهماً على سياسة الإنفاق الامم دور الاتجاه الديني، من خلال تشييد الطلب الكلي أو المرض الكلي أو الاثنين معا حيث بلغت حوالي 22,31% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، و 34,87% سنة 2003. وهي تعمل على النهوض بمستويات معيشة الأفراد وتحسين دخولهم من خلال برامج التوظيف المتنوعة لكبح معدلات البطالة المربفعة التي انقلت من 29,2% سنة 1999 إلى 11,8% سنة 2007، والتحكم في معدلات التضخم والتغلب على مشكل المديونية الخارجية. فسيما يخص تنشيط لطلب فإن الحكومة استخدمت إحدى الوسائل التالية:

- .. التدريبات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة... إلخ)، أو تلك المتعلقة بدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات، التي تزيد بصورة مباشرة وغير مباشرة في الدخل المتاح، وتؤدي في النهاية إلى تدفيز الطلب، وإعادة توزيع الدخل بين الأفراد من خلال نظم الضرائب التصاعدية على الدخل؛
  - .. الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات؛
  - .. مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة ك النهوض بمستوى البنى التحتية، والتي تعتبر سياسة توظيف مؤقتة لحل مشكل البطالة لحين تمكن الاقتصاد من الانتعاش. انبأ ويصبح قادرا على خلق وتوفير مناصب لشغل الدائمة؛
  - .. تخفيض الضرائب وإلغاء بعض الرسوم التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، مما يحفز الاستهلاك الذي يربط معه العرض.
- أما فيما يخص سياسة الإعانة بواسطة العرض التي تهدف، عمودا إلى تخفيف تكاليف الإنتاج وتحليل

الناتج المحلي أكثر جاذبية، فإن الدولة تتدخل في ذلك بواسطة وسيلتين هما:

- .. تخفيض التبعث التصريبي على الشركات المنتجة مما يشجع الاستثمار الخاص؛
- .. القيام باستثمارات عمومية تسهل عمل المؤسسات وتؤديها على التوسع في أنشطتها واستثماراتها مثل قيام الدولة بتدوير شركات النقل والمرافلات والاتصالات، أو برنامج التكوين المهني والجامعي (برامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة... إلخ)، وهي كلها توفر بيئة سليمة لصالح كافة المؤسسات.

تضمنت سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر ثلاث برامج تنموية، هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل برفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تهيئة وإنجاز الهياكل القاعدية التي تسمح بإعادة بعث النشاطات المؤدية إلى تغذية الاحتياجات الضرورية للسكان خصوصا ما تعلق بالعنصر البشري، وهذه البرامج هي:

### 1- دعم الإنعاش الاقتصادي<sup>1</sup> PSRE أو المخطط الثلاثي(2001-2004):

والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أو ما يعادل 7 مليار دولار<sup>2</sup>، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1216 مليار دج بعد إضافة مشاريع جديدة وعمليات إعادة تقييم المشاريع المبرمجة سابقا، وهو برنامج ضخم مقارنة باحتياجات الصرف المسجلة لسنة 2000 والمقدرة ب 11,9 مليار دولار حيث وجه هذا البرنامج أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري والنقل والهياكل القاعدية، إضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية والموارد البشرية وذلك ضمن أربع قطاعات رئيسية يحتوي كل واحد منها مجموعة من القطاعات الفرعية، وذلك كما يلي:

## الجدول 12

### لتوزيع القطاعي ابرنامج الإنعاش الاقتصادي (الوحدة: مليار دج)

القطاع	السنوات	2001	2002	2003	2004	لمجمو	%
الأشغال الكبرى		100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية		71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري		10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات		30.0	15.0	-	-	45.0	8.6

1 - PSRE Programme de soutien à la relance économique . هي اختصار لـ

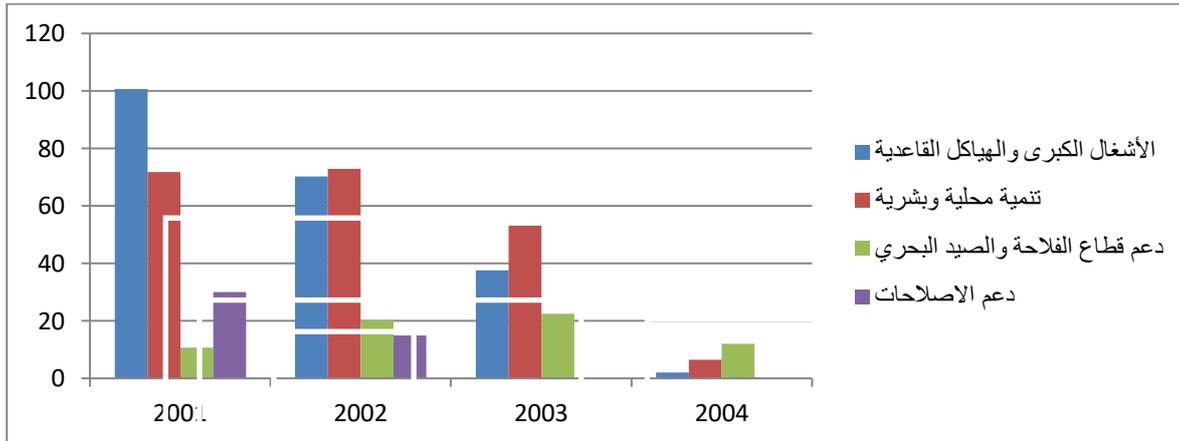
2 - نبيل بوزليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)", مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (جامعة الشلف، الجزائر)، العدد 9، 2013، ص 43.

المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.1	100
---------	-------	-------	-------	------	-------	-----

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004، ص 85.

يعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، إذ يتضح جليا من خلال بيانات الجدول رقم 12 أن قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية استحوذ على حصة الأسد من المخصصات المالية لهذا البرنامج بما يفوق نسبة 40%، ثم قطاع التنمية المحلية والبشرية بما يقارب 39%، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بحوالي 12,4% وأخيرا دعم الإصلاحات بـ 8,6%، كما ان الدولة أرادت تنفيذ مختلف تلك البرامج في أقصر وقت ممكن بدلالة أن السنوات الأولى للبرنامج كانت لها أكبر نسبة من القيمة الكلية، إذ تأتي سنوات البرنامج تاليا بـ 39,12% و 35% و 21,76% و 3,9%، مثلما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل 15 التوزيع القطاعي السنوي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)



المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم 12

إن التوزيع الموضح في الشكل رقم 15 يبين ذبة الدولة تدارك النقائص المدبلة في المراحل السابقة إثر الأزمة التي عانت منها الجزائر، مما جعل الدولة تتبج الاستراتيجفة التمويلفة التالية:

**أولا- قطاع الأشغال، الكبرى، و الهيكل القاعدفة:** حبث كان الغرض من البرنامج التمويلفى الضخم جعله بمثابة الحافز على تشجيع مناخ الاستثمار العام المحلى والأجنبى، بما يؤدى إلى خلق مناصب أشغل والتخفيف التدريجى من معدلات البطالة لتحسين توزيع الدخول بين أفراد المجتمع والرفع من مستوى المعيشة وكان ذلك من خلال ثلاث برامج جزئفة:- تجهيزات الهيكل بقيمة 14,9 مليار دج: وسدل منشآت الري

والسكة الحديدية والأشغال العمومية والاتصالات والذي هدف إلى خلق حوالي 248800 منصب عمل منها 102800 منصب عمل دائم، وهذا من أجل زيادة الدخل والطلب الكلي.

- تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج لإعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها والحد من ظاهرة النزوح الريفي وفك الضغط على المدن، وزيادة تنشيط القطاع الفلاحي باعتباره عصب الاقتصاد خصوصا وأنه يمتص العمالة الزائدة؛
- السكن والعمران بقيمة 35,6 مليار دج بغرض تحسين ظروف معيشة السكان، والذي قسم إلى بناء السكنات الحضرية والريفية وتهيئة الأحياء السكنية كبرنامج مكمل لتعزيز الإطار المعيشي للسكان والنهوض بمستويات التنمية المحلية والبشرية.

**ثانيا- التنمية المحلية والبشرية:** إن الميزانية المخصصة له قدرت ب(38,8%) وهي توضح حدة الدولة في سعيها الحثيث لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من خلال برامج بلدية لتشجيع التنمية المحلية وتساعد على رجوع المواطنين الريفيين إلى مساكنهم وفرأهم المهجورة بهنّ الترخّص الأمني المتدهور إبان التسعينيات، إضافة إلى تنفيذ برامج التشغيل والحماية الاجتماعية وبرامج التنمية البشرية بغرض محو آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية خصوصا برنامج التعديل الهيكلي الذي من دخول افئات الفقيرة وذات الدخل المسرّحين إثر ذلق المؤسسات الوطنية. وهذا البرنامج شمل الفروع التالية:

- **التنمية المحلية:** بغرض تشجيع التنمية المحلية والمحافظة على اتوازن الجهوي بمراعاة خصائص كل منطقة وجهة معينة التي تؤدي إلى دعم النمو والتنمية الوطنية من خلال مشاريع بلدية، تحسن الخدمة العمومية مثل طاعات الري، البيئة، البريد والدواصلات، الأشغال العمرانية والمنشآت الإدارية، بتوفير حوالي: 50750 منصب عمل منها 9900 منصب دائم موزّنة على فروع هذا القطاع الجزئي؛
- **التشغيل والحماية الاجتماعية:** بغرض دعم الجهود الهادفة إلى الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة، وذلك من خلال المشاريع ذات المنفعة العمومية والكثافة المالية العالية، بخلاف 70 ألف منصب عمل دائم، والعمل على تطوير الوكالة لوطنية للتشغيل بغلاف مالي قدره 9,3 مليار دج إضافة إلى تقديم المنح لذوي الاحتياجات الخاصة، والعجز، والاحرّومين من خلال المخصصات المالية للحماية الاجتماعية بما مقداره: 7,7 مليار دج للحد من تفاوت لدخول.

- **التنمية البشرية:** وذلك من خلال إصلاح التعليم والتدريب والتكوين والصحة وزيادة مؤسساتها لتحسين المستوى المعيشي للسكان والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية لكونها لها علاقة مباشرة بتراكم رأس المال البشري الذي يؤدي بدوره إلى إتاحة العديد من فرص التوظيف المتنوعة ذات الدخل العالي، وبهذا تكون الدولة قد تكفلت ولو نسبيا بتحقيق عدالة توزيع الفرص انطلاقا من إتاحة التعليم بكل مراحلها لكافة السكان بصفة مجانية أو بأثمان رمزية، مثلما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول 13

#### القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية البشرية (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	السنوات	2001	2002	2003	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	26,95	
التكوين المهني	4.4	3.1	/	9,5	
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.5	33,9	
الصحة والسكان	2.8	4.6	0.3	7,8	
الشباب والرياضة	1.4	2.2	/	3,67	
الاتصال والثقافة	4.5	/	/	4.5	
الشؤون الدينية	0.15	10	/	11,5	
المجموع	41.25	38.8	14.25	90,2	

Source: Services du chef de gouvernement, Le plan de la relance économique 2001-2003 (composantes du programme, pp 9-10)

**ثالثا- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري:** هدف هذا البرنامج إلى رفع الطلب الداخلي وزيادة وتنوع المصادر، خارج الحدود، والمحافظة على العمالة التي تشغل في الفلاحة وتستغل الأراضي المستصلحة، والاهتمام بقطاع الصيد البحري للمحافظة على الثروة السمكية للمساهمة في زيادة الإنتاج الوطني وخلق القيمة المضافة. وهذا باستحداث (33 ألف منصب عمل، حيث يستفاد من 65,4 مليار دج وهو يعد مكملا للبرنامج الوطني للتنمية اللاحية (PND, 2000) سنة 2000.

**رابعا- دعم الإصلاحات:** إن م- تم تقريره من برامج للنهوض بالاقتصاد الوطني، وأمام لتحولات والتغيرات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الوطنية والدولية، المرافقة لانتزاعه إلى نظام اقتصاد السوق وما تفرضه منظمة التجارة العالمية من مزيد من الاندماج في الاقتصاد والتجارة العالميين، فإن السلطات الحكومية أفردت مجموعة من السياسات

والإجراءات المؤسساتية والهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية لتلك البرامج، كإصلاح الإدارة الضريبية والمالية وتهيئة المناطق الصناعية ووضع نماذج للتنبؤ متوسط وطويل المدى، مثلما هو مدرج في الجدول التالي:

الجدول 14

السياسات المساندة لبرنامج الإنعاش (2001-2004) (الوحدة: مليار دج)

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	/	0.7	1.0	0.5	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	/	/	0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.53	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: كريم أزمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد السابع، جوان 2010، ص 16.

2- البرنامج لتكميلي لدعم النمو الاقتصادي<sup>1</sup> (PCSC) (2005-2009):

نظرا للنتائج المدهشة ضمن المخطط السابق، وبفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي لحوالي 38,5 دولار للبرميل<sup>2</sup> وتحسن الرضوية المأبأة لخزينة الدولة وما نتج عنها من زيادة ترادف احتياطات المصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دولار سنة 2004، ونظرا للتداول الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي مستقبلا، فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا تكديانيا حدثت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برامج تحديث وتوسيع الخدمات العامة التي تمس بصورة مباشرة الفئات الفقيرة وبتوسيع الدخل أو المعنوية وذلك من أجل إسراعهم في الإنتاج وتحسين إنتاجيتهم بتطوير رأس المال البشري بمشاريع المصحة والتكوين والتعليم والتدريب والتكثيف من استخدام التكنولوجيات الحديثة حتى لا تبقى تلك الفئات عائقا أمام الطريق الطويل، النمو، والعمل على رفع معدلاته. لقد رُصد لبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والأخر خاص بالهنداب، العلبا بقيمة 432 و668 مليار دج على التوالي، وبهذا الموارد المنبثقة من المخطط السابق بقيمة 1071 مليار دج، المبالغ المرصدة للاصندوق الإيداعية بقيمة 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مثلما هو مبين في الجدول التالي:

1- PCSC هو البرنامج التكميلي لدعم النمو (programme complémentaire de soutien à la croissance)

2- كريم أزمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)" مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة (الجزائر)، العدد السابع، جوان 2010، ص 16.

الجدول 15

القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005-2009) (الوحدة: مليار دج)

المجموع	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
1071	/	/	/	/	/	1071	دحظظ دعم الإنعاش
5394	260	2٤0	260	3341	1273		البرنامج التكميلي لدعم النمو <sup>1</sup>
432	/	/	182	250	/		برنامج لجنوب
568	/	/	391	277	/		برنامج لهضاب العلي
1140	160	2٤5	244	304	227	/	ذحويلات، حسابات الخزينة
8703	420	4٤5	1077	4172	1500	1071	المجموع العام

Source: world Bank, a Public Expenditure Review, Report n°36270, vol 1, 2007

لقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية تمثل خمس قطاعات رئيسية كما هو مبين في الجدول رقم 15، حيث وفي نفس سياق بحث الحكومة عن البرامج ذات التأثير على معيشة السكان، فإنها خصصت أكثر من 45% من موارد هذا البرنامج للتنمية البشرية، نظراً لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على دخول الأفراد، ومن ثم فإن سعيها نحو تحقيق حياة أفضل لهم كان أكبر اندفعالات الحكومة وهذا بدلالة تدعيم والمضحي قدما في زيادة إصلاح أنظمة التربية والتعليه والتكوين ورفع مرتبات سديفة للأسر المنتجة، إضافة إلى توفير كل محتاجه هذه القطاعات من وسائل عصرية، من أجل زيادة قوة الرابطة بينها وبين سوق العمل من خلال تحسين جودة التعليم، تماشيا مع متطلبات مرحلة النمو والتنمية التي وصلت إليها البلاد، وهذا ما جعل مخصصات هذا القطاع الحساس (التعليم بأنواعه المتعددة) يحظى بـ 400 مليار دج وبما بعدد 21% من مخصصات حدين ظروف معيشة السكان. وإذا كانت الجزائر قد وعدت أهديفة التعليم بكفاءة عالية، النمو والتنمية من خلال الارتقاء برأس المال البشري وزيادة تراكمه، فإنها بالمقابل أم تنفل الفئات المحرومة والتي قد لا تتوفر لها فرص التثمين مشد هو شأن منطقتي الجنوب والهضاب العليا، أين خصصت ببرامج تنموية محلية، وأخرى تنترفي حصتها من البرامج البلدية للتنمية، إضافة إلى عزم الحكومة على حل مشكل السكن الذي تعاني منه الكثير من العائلات الجزائرية، حيث رصدت له مبلغ 535 مليار دج، وأهذا فربي لم تجعل اهتمامها منصبا على زيادة النمو الاقتصادي فحسب، بل و عملت على استفادة كافة شرائح المجتمع منه، بمعنى فهي تناول قدر المستطاع توزيعا، بكيفية عادلة. وإذا كان الحال كذلك بالنسبة إلى التنمية البشرية، أين خصصت له ميزانية تقارب من النصف، فإن برنامج تطوير الهياكل القاعدية استحوذ هو الآخر

1- بما في ذلك مخصصات الصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج.

على مانسبته 40% من موارد هذا المخطط نظرا للنقص الواضح المسجل في الجزائر في هذا القطاع من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لأهميته الأساسية في خلق الوظائف وتنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على المنتجات الرأسمالية ثم الوسيطة ثم الاستهلاكية، كما كان الحال في البلدان الرأسمالية سنوات نهوضها، وهو ما عرف باسم إستراتيجية التصنيع مدفوع الطلب، وأما باقي القطاعات الأخرى فإنها نالت، أقساطا محدودة من موارد هذا المخطط، وذلك لما تم الاعتقاد به أن البرنامجين السابقين هما ذوا الأولوية في الفترة الراهنة، وتهيئة الظروف جيدا لدخول عمارة اقتصاد السوق وما يتطلبه من عنصر بشري مدرب ومكون وما يتطلبه مناخ الاستثمار من هياكل قاعدية عصرية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة والمتجددة بنمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 16

التوزيع القطاعي للميزانية الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاع	المبلغ مليار دج	% من مجموع مبلغ
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
❖ السكن	555	
❖ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
❖ البرامج البلدية للتنمية	200	
❖ تنمية مناطق الجنوب، والهضاب العليا	250	
❖ تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز	192.5	
❖ باقي القطاعات <sup>1</sup>	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
❖ قطاع النزل والأشغال العمومية	1300	
❖ قطاع المياه	393	
❖ قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج التنمية الاقتصادية	337.2	8

1- تضم قطاعات الشباب، والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام.

	312 18 7.2	❖ الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ❖ الصناعة وترقية الاستثمار ❖ السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
4.8	203.9	4- برنامج تطوير الخدمة العمومية
	99 88.6 16.3	❖ العدالة والداخلية ❖ المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية ❖ البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال
1.2	50	5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام
100	4202.75	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة (2005-2009)، أبريل 2005، مجلس الأمة، ص 6-7

### 3- توطيد النمو الاقتصادي<sup>1</sup> PCCE أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014):

استتبنت السلطات الجزائرية أنه لا خيار لديها للوصول إلى الأهداف التنموية ذات الأولوية مثل الحد من معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية إلا بمتبعة البرامج التنموية السابقة، لذا رصدت ميزانية ضخمة قدرها 21214 مليار دج أو ما يعاد 286 مليار دولار أمريكي، ( بما في ذلك مخصصات البرنامج لسابن البالغ قيمته 9680 مليار دج في نهاية 2009 من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المحققة سابقا لتعزيز الخدمات العامة لصالح الفقراء، وتحسين جودتها للوصول إلى معدلات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس على مستويات معيشة السكان ودخولهم.

#### الجدول 17

#### التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).

القطاع	المبالغ (مليار دج)	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
❖ السكن ❖ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني ❖ الصحة ❖ تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية ❖ باقي القطاعات <sup>2</sup>	3700 1893 619 1800 1836	
2- برنامج تدوير الهياكل القاعدية	8400	38.52

1- PCCE هو اختصار لـ Programme de Consolidation de la Croissance Economique

2- دعم قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتدوير وسائل الإعلام والشؤون الدينية.

	5900	❖ قطاع النقل والأشغال العمومية
	2000	❖ قطاع المياه
	500	❖ قطاع التهيئة العمرانية
16.05	3500	3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	1000	❖ الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
	2000	❖ دعم القطاع الصناعي العمومي
	500	❖ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (جامعة الشلف، الجزائر)، العدد 9، 2013، ص48

يوضح الجدول رقم 17 مواصلة الجزائر جهودها الرامية إلى رفع وتحسين ظروف معيشة السكان، وذلك بتسطير عديد البرامج ذات الصلة بتراكم رأس المال البشري وتحسين نوعيته، إذ خصصت لهذا القطاع أكثر من 9903 مليار دج أو ما نسبته 45,42% من موارد المخطط، وحيث شملت قطاعات السكن والتربية والتعليم والتكوين أكبر المخصصات المالية لهذا الفرع التنموي، مما يدل على عزم الحكومة الارتقاء بالعنصر البشري في إطار التنمية البشرية ومن خلال برامج التنمية المطلية كالصحة والترفيه وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد.

إن تهيئة عنصر بشري للمستقبل يكون قادرا على قيادة النمو الاقتصادي نحو المعدلات الموجبة والمزايده، باضطراد لا يتم دون تهيئة أرضية سليمة، وهو ما نفع السلطات الحكومية إلى الاستبانة بمخطط تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 8400 مليار دج أي بنسبة 33.5%، وذلك نظرا لما يحتاجه مناخ الاستثمار الفتي في الجزائر من أرضية صلبة تتمثل في قدياع الأشغال الموسمية وشبكة النقل والمرافلات والتهيئة العنصرية وهي كلها نصب، أي مردى واحد وهو تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية، وبالأخص إذا أردت تحقيق التنمية المستدامة، والتي لاتصل إليها بمجرد تحقيق المؤشرات الكمية مثلا الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بل تتطلب مؤشرات نوعية كالصرف العدمي وأقايم نظيفة وامنة، وهو ما يشغله قطاع التهيئة العمرانية والمياد.

وأخيرا، استكادات الحكومة برنامجها التنموي بإعادة الإهتمام ببرامج دعم التنمية الاقتصادية وخصوصا التنمية الفلاحية والصيد البحري ودعم القطاع الصناعي العمومي لأنه أكثر توظيفيا لليد العاملة، ثم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أمل لمستقبل في قيادة النمو وامضي أندما نحر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا بمبلغ 3500 مليار دج أي بنسبة 16% حيث ما فتأت الحكومة تتشغل أكثر بالأمن الغذائي في ظل ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الغذائية والضرورية، وحتتاهم مساهمة الصادرات الغذائية والصناعية والفلاحية في إجمالي الصادرات.

## II - نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي.

نظرا لعدم وجود بيانات كافية حول كل فترات برنامج الإنعاش الاقتصادي أي للفترة (2001-2014)، فإن أهم النتائج العامة التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة مبينة كما يلي في الجدول رقم 18:

### الجدول رقم 18

#### بعض نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات المؤشر
10017	11069	9362	8514	7561	6149	5252	4522	4227	GDP (بليار دج)
5,1	4,4	3,9	1,8	1,9	4,6	3,5	2,2	3,5	أسعار لاستهلاك
9531	10602	9011	8364	7420	5878	5074	4425	4084	GDP بالحجم (بليار دج)
2,4	2,4	3,0	2,0	3,1	5,2	6,9	4,7	2,7	نمو GDP (%)
6572	5816	5076	4551	4130	3660	3268	2979	2688	GDP خارج المحروقات بالحجم
9,3	6,1	6,4	5,6	4,7	6,2	5,9	5,3	5,4	نمو GDP خارج المحروقات
35,27	34,6	34,1	33,48	32,9	32,36	31,85	31,35	30,88	عدد السكان بالملايين
1,9	1,4	1,8	1,7	1,6	1,6	1,5	1,5	/	النمو السكاني (%)
270	306	264	249	225	181	159	141	132	GDP السنوي للفرد (ألف دج)
3720	4745	3809	3499	3074	2522	2060	1771	1711	GDP للفرد (بالدولار)
72,63	64,58	69,58	72,64	73,35	72,05	77,34	79,68	77,26	سعر صرف دج/دولار
/	/	4,6	1,8	1,64	3,56	2,58	1,41	4,22	معدل التضخم (%)
/	/	11,8	12,3	15,26	17,7	23,71	25,9	27,3	معدل البطالة (2)
/	/	4,889	5,583	16,339	22,158	23,158	22,828	22,587	المديونية الخارجية (مليار دولار)

المصدر: منشورات الديوان الوطني للإحصاء مارس 2011.

مما لا شك أن أي سياسة تنموية تخضع لحماية التنموية لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهم الأهداف المسطرة لها، حيث وكما تم الإشارة إليه سابقا، فإن هذا البرنامج كان يهدف بالأساس بأولوية ملحة إلى تحفيز النمو الاقتصادي ورفع معدلاته وتخفيض معدلات البطالة، مما قد ينتج عنه في آخر المطاف وبدون إغفال عامل الزمن.. تحقيق العدالة الاجتماعية والذي تبدأ أولا بعدالة توزيع الدخل، ثم عدالة توزيع الفرص وتنتهي أخيرا بالقضاء على الفقر والتهمة.

### 1- الأثر على معدلات النمو الاقتصادي الكلية والقطاعية.

باعتبار أن سياسة الإنعاش الاقتصادي سياسة كينزية تتم من خلال زيادة الإنفاق العام لزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي تحفيز وزيادة النمو الاقتصادي، فإنه كان لابد من معرفة أهم القطاعات التي تمتلك قوة الدفع الأمامية والخلفية لتحفيز الناتج المحلي الإجمالي، متلما هو مبدن أدناه

#### الجدول رقم 19

هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات ومعدلات نمريها الحقيقية (%)

القطاع	نسبة المساهمة ومعدل النمو	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
المحروقات	نسبة المساهمة في GDP	39,19	32,51	37,85	45,59	45,06	34,69	39,14
	معدل النمو الحقيقي للقطاع	4,9	3,7	3,3	-2,5	-2,3	-2,6	0,75
الخدمات	نسبة المساهمة في GDP	30,73	33,54	30,97	27,90	29,16	35,35	31,28
	معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية	3,1	5,3	7,7	6,5	7,8	6,9	6,21
	معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية	2,0	3,0	4,0	3,1	8,4	6,0	4,41
الزراعة	نسبة المساهمة في GDP	3,39	9,18	9,44	7,53	6,55	8,42	8,25
	معدل النمو الحقيقي للقطاع	-5,0	-1,3	3,1	4,9	-5,3	6,0	0,4
الأشغال العمومية	نسبة المساهمة في GDP	3,12	9,02	8,29	8,0	8,62	10,43	8,73
	معدل النمو الحقيقي للقطاع	5,1	8,2	8,0	11,6	9,8	6,6	8,21
الصناعة	نسبة المساهمة في GDP	7,07	7,41	6,16	5,27	4,68	4,96	5,92
	معدل النمو الحقيقي للقطاع	-1,3	-1,0	-1,3	-2,2	1,9	-2,5	-1,06
	معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص	5,3	6,6	2,5	2,1	/	/	4,12
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي		2,4	4,7	5,2	2,0	2,4	3,3	3,33

المصدر: التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر، بنك الجزائر 2005-2010

إن التحليل المفصل للجدول رقم 19 يوضح تراجع مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح قطاعي المحروقات والخدمات، وهو ما يوضح حدوث تغير هيكلي يلحقا لنظرية التنمية لـ "A. Lewis"، حيث وبالنسبة لقطاع المحروقات فقد قدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في لفترة (2000-2010) بـ 39,14% وهو ما يدل على أنه القطاع الرائد والمددد الأول للنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث عرف ارتفاعا في الفترة (2000-2004) ثم انخفاضا في سنوات 2006 و2008 و2010، وهذا بسبب تذبذب أسعار المحروقات في هذه الفترة كما أن قطاع الخدمات، عرف نموا متوسطا قدره 4.41% بينما عرفت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 31%.

إن حفاظ القطاعين السابقين على موقعهما في خلق الناتج المحلي الإجمالي كان على حساب قطاع الفلاحة الذي استقرت فيه نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي بمتوسط قدره 8.25%، وبنمو متذبذب تارة سلبية وتارة أخرى موجب بمتوسط نمو بطيء يكاد يكون معدوما (0,4%) وهذا راجع لارتباط القطاع بتغيرات الظروف المناخية وكذا اتجاه الأفراد عموما إلى القطاع لخدماتي والصناعي لارتفاع الأجور المدفوعة فيها من جهة، ومن جهة أخرى السهولة النسبية في الحصول على تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الصبغة الخدماتية أو الصناعية والحرفية في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، غير أن هذا لم يمنع من القيام بمشاريع فلاحية ضمن نفس السياق، حيث وبدء من سنة 2010 عرف القطاع معدل نمو قدره 6% وهو مقبول من ناحية النظرية، غير أنه يستلزم الاستمرارية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني.

وأما قطاع الصناعة، فعرف، تدهورا واضحا في القطاع العام خلال الفترة بدليل تراجع معدلات النمو المتوسط إلى 1,06- وهو ما يدل على صعوبة تدارك الدولة لمتطلبات السوق من جهة، ومن أخرى لظروف المنافسة التي تفرض على المؤسسات الوطنية التي تعاني أصلا من مخاضات إعادة الهيكلة لفترة الثمانينيات والتسعينيات، حيث سجلت أغلب الصناعات نموا سلبيا باستثناء قطاع الحديد والميكانيك والإلكترونيك ومواد البناء التي سجلت متوسطات نمو موجبة ولكن ضئيلة، بالرغم من استفادتها من برامج الإنفاق العام في شدة استثمارات موممية ضخمة كما كان الحال بتطوير الهياكل القاعدية ودعم الصناعة، كما أن فتح المجال للقطاع الخاص لم يحنق لطموح من حيث دوره في خلق الثروة الوطنية، حيث كان معدل نموه متذبذبا ولكن كان محتشما بمتوسط نمو قدره 4,12% وذلك لعدم استقرار مناخ الاستثمار وصعوبة الحصول على التمويل اللازم وغياب قطاع مصرفي حقيقي يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي، والبيانات الخاصة بهذا القطاع مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 20

تطور معدلات النمو في فروع القطاع الصناعي العام والخاص للفترة (2000-2010) %

النوع	نوع الصناعة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
العام	الحديد والميكانيك والإلكترونيك	2,2	7,1	2,0	1,3	3,9	-12,6	0,64
	مواد البناء	5,4	3,4	10,3	-3,8	-1,6	-5,0	2,45
	مواد غذائية	-3,9	-19,1	-15,7	-7,6	6,8	-3,3	-7,96
	صناعة كيمياوية	5,2	-3,5	-2,2	-3,1	2,5	-10,6	-2,61
	الخشب والورق	-3,2	0,9	-0,7	2,9	-11,9	14,8	-0,36
	النسيج	-14,4	3,7	-14,4	-14,0	-1,1	-10,8	-8,5
	الجلود	-5,0	-19,3	15,4	-15,9	-1,2	-6,3	-68,1
	المجموع	-1,9	-1,0	-1,3	-2,2	1,9	-2,5	-1,06
الخاص	كل لصناعات	5,3	5,6	2,5	2,1	/	/	4,12

المصدر: نبيل، بوفليح، "دراسة تقييمية لمبادرة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (جامعة الشلف، الجزائر)، لعدد 9، 2013، ص.50، وكذا بنك الجزائر، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر: 2000-2010

يبين الجدول رقم 20 أن قطاع الصناعة بفروعه يساهم في الجزائر من خلال معدلات النمو المسجلة الأمر الذي يبني على التساؤلات فيما يخص الاستراتيجية لصناعية التي تحقق مطالب التنمية الوطنية وترفع من معدلات الطلب الإجمالي وتشجع لاستهلاك من خلال الدخول المدفوعة للعمال، وكذا توفير السلع الوسيطة وتحقيق لاكتفاء فيما يخص السلع الرأسمالية والعتاد الضخم، إذ سجلت هذه الفترة ارتفاع لواردات الصناعات بمعدلات قياسية نتيجة الفجوة المسجلة التي بعض مستلزمات القطاع لصناعي، حيث أدى تدهور أداءه إلى ارتفاع وارداته من السلع النصف مصنعة من 1,655 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 10 مليار دولار سنة 2010، كما ارتفعت وارداته من عتاد التجهيز الصناعي من 3,063 مليار دولار إلى 15,776 مليار دولار، كما ارتفعت واردات القطاع من الطاقة والزيوت والمواد الخام من 428,129 مليون دولار إلى 1409,955 مليون دولار لنفس الفترة على التوالي، مما لا يبقى لنا أن هذا القطاع لا يزال نابعا للعالم الخارجي من حيث المعدات، وأنه يبقى بعيدا في الوقت الراهن عن استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة ونتاجها والتي تسمح بتحسين طرق الإنتاج وتحكم في تكاليفه بما يزيد من مردودية القطاع ككل ويحقق الأرباح التي تعتبر حافزا لزيادة النشاط الصناعي والتوسع فيه.

جدول رقم 21

تطور واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2010)

(الوحدة (مليون دولار)

التصنيف	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مواد التغذية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4954	7813	5863	6058
طاقة وزيوت	129	139	145	114	173	212	244	324	594	549	955
مواد خام	428	478	562	689	784	751	843	1325	4394	1200	1409
مواد نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934	7105	10014	10165	10098
معدات التجهيز الفلاحي	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341
معدات التجهيز الصناعي	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528	8534	13093	15139	15776
خيبرات استهلاكية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6397	6145	8536
المجموع	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473

المصدر: التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر، بنك الجزائر 2000-2010.

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة الواردات في تزايد مضطرد وهو ما أثر على وضعية الميزان التجاري الذي عرف تذبذبات، حيث تراجع سنة 2001 و2002 ثم تحسن بعد ذلك وباستمرار على طول باقي فترة الإنعاش الاقتصادي، بفضل انتعاش الصادرات التي ارتفعت من 24,612 مليار دولار لتصل إلى ذروتها نهاية سنة 2008 لتبلغ 79,298 مليار دولار ثم تنخفض إلى 57,053 مليار دولار سنة 2010.

الجدول رقم 22

تطور وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2010) (مليون دولار)

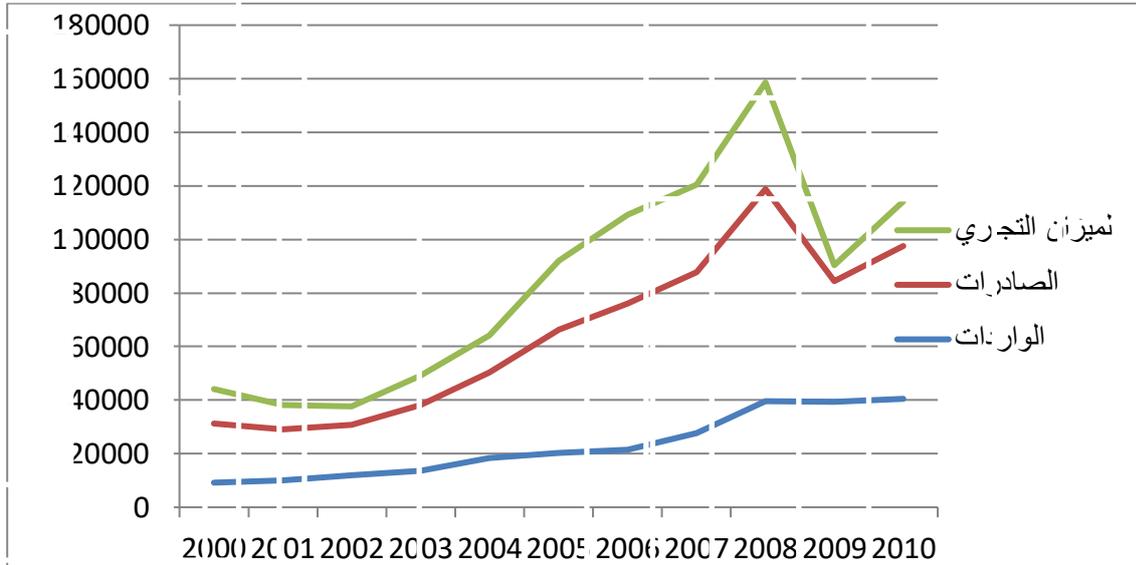
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473
معدل النمو	/	8,36	20,81	12,70	35,27	11,19	5,40	28,78	42,88	-0,47	3,00
الصادرات	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
معدل النمو	/	-13,16	-1,6	30,74	30,36	43,38	18,72	10,16	31,81	-43,01	26,24
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16580

181,02	-85,18	22,40	-1,88	29,30	86,16	24,35	62,53	-25,85	-28,51	/	معدل النمو
--------	--------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	--------	--------	---	------------

المصدر: التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر، بنك الجزائر 2000-2010.

### الشكل رقم 16

منحنى بياني يوضح وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2000-2010)

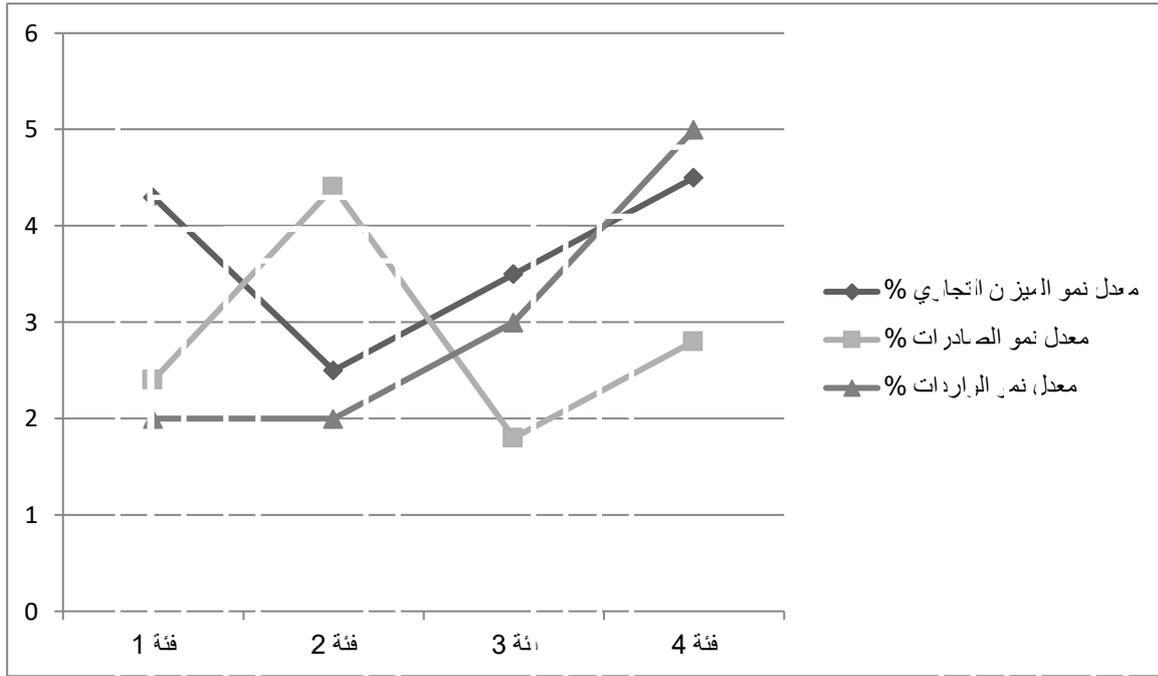


المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم 22

و عليه يمكن القول أن البرنامج لتنموي ذو الميزانية الضخمة (286 مليار دولار) كان ذو تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي طالما أنه لا يزال يرتبط ونسبة كبيرة جدا بقطاع المصروفات، إذ أن الجهاز الإنتاجي بقي قليل المرونة، فلم يستجب العرض الكلي للطلب الكلي، بدليل ارتفاع معدل نمو الواردات أكثر من معدل نمو الصادرات، حيث تضاعفت الأولى بحوالي 341% بينما تضاعفت الثانية بحوالي (15%) بين سنتي 2000 و2010، وهذا بالرغم من تباين معدلات نموها السنوية فمثلا عرفت سنتي 2001 و2009 تراجع في قيمة الصادرات إذ نمت بمعدل سالب بلغ 13,16% و 43% على التوالي، في حين لم تسجل الواردات نموا سلبيا إلا نهاية سنة 2009 وبمعدل ضئيل في حدود 0,47% مما أثر بشكل مباشر على اتجاه معدلات نمو الميزان التجاري لذلك السنوات، الذي انتدش نهاية سنة 2010 إذ نسا بأكثر من 180% مقارنة بالسنة التي سبقها، وذلك كما يلي:

### الشكل، 17

تطور معدلات نمو الصادرات والواردات والميزان التجاري للجزائر لفترة 2000-2010



المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من التقرير السنوي للدواشرات الاقتصادية للجزائر، بنك الجزائر 2000-2010.

## 2- الاثر على معدلات البطالة والتشغيل ومتوسطات دخول الأفراد.

إن البحث عن تقييم عام لسياسة الإنعاش الاقتصادي لا تكفي فقط بذكر معدلات النمو الكلية والقطعية طالما كانت معدلات التوظيف متدنية، لذا لا بد قبل الحكم على نجاعة ذلك السياسة أن تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة وزيادة التشغيل، وإذا عادة ما يستخدم الاقتصاديون معدلين للبطالة، الأول وهو الرسمي المعلن من طرف السلطات الحكومية، وأما الثاني فهو المصحح والمعلن من طرف المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، حيث غالبا ما يكونان مختلفين تبعا لوجهة نظر الهيئات، فالأولى دائما تسعى إلى إبراز فعالية برامجها التنموية فيكون بذلك ما تعلنه أصغر مما تعلنه الهيئة الثانية، والتي تحتسبه كما يلي:

حيث تمثل فئة العمال غير المنتظمين تلك الفئات التي تشمل في القطاع غير الرسمي أو الموازي، والأفراد الذين يؤدون الخدمة العسكرية (الوطنية)، وهي التي نظر تلك الهيئات. عداولة عن العدل مادامت لا تزال أنشطة تدر دخلا دائما بصرح به وخاضع للضريبة. وعليه فإن بيانات الأنوة العاملة ومعدل نموها وكذا معدلي البطالة للفترة (2000-2003) معطى في الجدول الموازي:

### الجدول رقم 23

تطور مستويات التشغيل والبطالة حسب نوع أنوة العمل الوحدة: ألف، نسمة

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008
نوع قوة العمل					

					1- القوة العاملة	
7002	6517	5981	5462	4997		
				7		
3260	3052	2861	2660	2514	العدد	حسب القطاع
6.81	6.67	3.69	17.43	/	معدل	
1841	1780	1617	1438	1185	العدد	
3.42	10.08	3.32	8.28	/	معدل	
1371	1160	980	860	781	العدد	
18.18	18.36	8.04	7.09	/	معدل	
530	525	523	504	497	العدد	
0.95	0.38	2.54	0.39	/	معدل	
2597	2485	2070	1455	1263	العدد	
3.78	20.04	34.67	4.07	/	معدل	
					2- العاملين غير المنتظمين	
					3- العاطلين عن العمل	
					معدل البطالة الرسمي	
					معدل البطالة المصحح	
					المجموع ( القوى النشيطة = 3+2+1)	

المصدر: بنك الجزائر، "التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2010-2005".

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم 23 انخفاض في معدلي البطالة الرسمي والمصحح، غير أن الأول كان أكبر من الثاني بـ 18 نقطة مئوية ( من 29.5% إلى 11.3%) و 8.59 نقطة مئوية ( من 43.76% إلى 35.17%) بين سنتي 2000 و 2008 على التوالي حيث يعزى هذا التباين في قيمة التراجع إلى ارتفاع حجم القوى العاملة عموماً وفئة العاملين غير المنتظمين خصوصاً، وحيث أن هذه الأخيرة تعتبر مقصاة عند احتساب المعدل الرسمي للبطالة، فبينما ارتفعت الفئة العاملة بحوالي 40%، فإن الثانية ارتفعت بحوالي 104% أي تضاعفت مرتين، وهو ما رفع معدل البطالة المصحح، وهذا بالرغم من ارتفاع القوى النشيطة سوى بـ 22.05% خلال نفس الفترة.

وبتحليل مساهمة القطاعات الرئيسية في امتصاص القوى العاملة، يأتي قطاع الخدمات أولاً من حيث استقطاب اليد العاملة، إذ انتقلت من 2.514 مليون عامل إلى 3.260 مليون عامل أي بمعدل نمو قدره 29.67% بين سنتي 2000 و 2008، حيث تفسر هذه الزيادة بتحرر قطاعات التجارة الداخلية والخارجية، وكذا حركة النقل والاتصالات بسبب ارتفاع الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات المعنية، ثم بعد ذلك يكون القطاع الفلاحي ثاني المستقطبين للقوى العاملة إذ ارتفعت من 1.185 مليون عامل

إلى 1.841 مليون عامل أزي بمعدل نمو قدره 55.35%، ثم انقطاع الأشغال العمومية والبناء -1 75.54% لنفس الفترة.

وأخيرا لقطاع الصناعي بمعدل نمو قدره 64% وهو أدنى معدل، إذ لم تنتقل العمالة فيه سوى من 497 ألف إلى 530 ألف مما يدل على عدم تجاوب القطاع مع أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وفشل تطبيق استراتيجية التنمية المعتمدة على التغيير الهيكلي الذي يقوده القطاع العمومي. حيث لم يستطع القطاع الصناعي عموما (بما في ذلك القطاع الخاص) امتصاص فائض العمالة الموجود في القطاع الزراعي وذلك المشكل التي يعاني منها وبالأخص عدم وجود قاعدة صناعية متينة قائمة على التجديد والابتكار وكذا غياب مناخ استثمار موالي للصناعة خارج قطاع المحروقات، وهذا بسبب وجود مشكل العقار الصناعي الأمر الذي فتح المجال لبعض من الفئات غير المنتظمة أن تتشدد وبكثرة في القطاع غير الرسمي، حيث ما لبث أن تزايد عددها من سنة 2000 إلى سنة 2008 من 1.263 مليون عامل إلى حوالي 2.58 مليون عامل.

من التحليل السابق يتضح أن تأثير برنامج الإنعاش كان أكثر وقما على قطاع الأشغال العمومية والقطاع الفلاحي بالرغم من كونه تأثيرا ظرفيا معتمدا بالأساس على الإنفاق الحكومي في تطوير البنى التحتية، والتي ازدهرت كثيرا في فترة تطبيق البرنامج نظرا للتخلف المسجل فيها والمتراكم منذ الاستقلال، بينما سجل ارتفاع العمالة في القطاع الفلاحي، لكونه استفاد من الدعم المباشر للفلاحين في شكل مسح ديونهم وعمليات بناء السدود والاهتمام بالثروة الحيوانية، وارتفاع أسعارها داخليا، وهو ما انعكس على متوسطات دخول الأفراد التي ارتفعت باضطراد مع بداية الألفية الثالثة بعد التراجع الكبير المسجل في فترة التسعينيات، كما هو مبين في الجدول التالي:

#### الجدول رقم 24

#### تطور الدخل و الناتج الفردي للفترة (2000-2009)

السنوات	الدخل الفردي (دولار)	معدل نمو الدخل الفردي	الناتج المحلي (دولار)	معدل نمو الناتج الفردي
2000	1610	3.21%	1795	0.74
2001	1680	4.35%	1815	1.11
2002	1750	4.17%	1874	3.17
2003	1950	11.43%	1973	5.32
2004	2190	17.44%	2045	3.64
2005	2420	18.78%	2117	3.54

0.48	2128	14.71%	3120	2006
1.46	2159	16.35%	3630	2007
0.87	2177	17.36%	4260	2008
0.57	2190	3.76	4420	2009

المصدر: إمداد الباحث نقلا عن قاعدة بيانات البنك العالمي.

يلاحظ من الجدول رقم 24 استمرار ارتفاع متوسط الدخل الفردي ومعدل نموه، إذ انتقل بأكثر من ضعفين (174.5%)، أي من 1610 دولار سنة 2000 إلى 4420 دولار سنة 2009، وقد بلغ متوسط معدل نموه خلال هذه الفترة (عشر سنوات) حوالي 11.15%، وهو عكس الناتج المحلي الفردي الذي لم يعرف نفس وتيرة النمو بمتوسط قدره 2.09%، وهو ما يعني بوضوح عدم مشاركة كل شرائح المجتمع في خلق الثروة الوطنية، وضعف برامج التشغيل المتبناة، بالرغم من كونها ساهمت ولو بشكل كبير مباشر في رفع نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، بالرغم من كونه مؤشرا متحيزا لا يعطي الصورة الحقيقية لمستويات المعيشة، التي تضررت بفضل ارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على وظائف دائمة وبالأخص لمن يطلبها أول مرة.

من جهة ثانية يمكن ملاحظة أن إحدى أنواع دخل العمل وهو الأجر كان متباينا بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وبشكل أكبر وضوحا بالنسبة للقطاع الصناعي، حيث يرتفع في الصناعات الاستخراجية والتي تتطلب تأهيلا عاليا بمقارنة بتلك الترفية أو صناعة النسيج والأحذية، والتي تظهر تباينا فاحشا مما يجعل مطابقة العمل في المجتمع الجزائري أكثر تباينا، وهذا في ظل إبقاء النماذج الإنتاجية التي لا تحتمل على رفع الأجر بشكل أكثر فاعلية، أو لوجود توازن بين تلك التقلبات وأرباح العمل، خصوصا في القطاع الخاص، بينما تظل الرواتب والأجور المدفوعة في القطاع الحكومي متذبذبة مقارنة بما يدفع في غيرهما.

### الجدول رقم 25

#### متوسط الأجور في بعض القطاعات 2005

نوع القطاع	الأجر المتوسط الشهري (دج)	نوع القطاع	الأجر المتوسط الشهري (دج)
الإطارات المديرة	63,922	النادون والمطاعم	20,136
المحروقات	48,668	شؤون عقارية	19,942
إطارات جامعية	35,722	المؤسسات	18,400
المؤسسات الأجنبية	32,652	المؤسسات	17,496
المؤسسات المدنية	26,480	النساء والأشغال	17,381

15,885	الفلاحة	24,424	النقل
14,758	الأحذية وصناعة	23,687	القطاع العمومي
12,250	القطاع غير	23,451	التجارة

, Source: Amel Bliidi, El "Inégalités des revenus, les incohérences de la politique salariale" Watan Economique, Hebdomadaire du 23 au 29 janvier 2006,p5.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أجور عمال صناعة الأحذية والجلود هي أدنى بكثير مما يدفع لقاء خدمات المسيرين والإطارات الجامعية وعمال قطاع المحروقات وذلك أمر منطقي لاختلاف احتياجات كل قطاع من الكفاءة البشرية والتعليم، وهو أقرب نوعا ما مع الأجر الوطني الأدنى المضمون، الذي بالرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة، فهو لا يزال متدنيا ولا يفي باحتياجات أغلب العمال، ولا وجود لإطار للمقارنة مع تلك الفئات التي لا تشتغل، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

### الجدول رقم 26

#### تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون<sup>1</sup>

السنة	الأجر الوطني الأدنى
1 جانفي 1990	1000
1 جانفي 1991	1800
1 جويلية 1991	2000
1 أفريل 1992	2500
1 جانفي 1994	4000
1 ماي 1997	4800
1 جانفي 1998	5400
1 سبتمبر 1998	6000
1 جانفي 2001	8000

1 - تعريف الأجر الوطني الأدنى المضمون (S.N.M.G) هو الحد الأدنى الوطني للأجور والمرتببات المطبق على كافة العمال في كافة القطاعات والنشاطات دون استثناء حدث يتم تحديده من قبل الحكومة بمقتضى نصوص تنظيمية، ويعتمد في تحديده لعدة اعتبارات مالية واقتصادية واجتماعية لا سيما فيما يتعلق بتطور الأسعار في البلاد وتطور مستوى المعيشة.

وتنفيذا للقرارات التي خرجت بها الثلاثية. والقاضية بإعادة النظر في الأجر الوطني الأدنى المضمون من اجل تحسين القدرة الشرائية، فإن الأجر الوطني الأدنى المضمون (S.N.M.G) أو ما يسمى أحيانا بالأجر الوطني القاعدي، رفع بنسبة 20% اعتبارا من أول جانفي 2012، لينتقل بذلك من 15.000 دينار جزائري إلى 18.000 دينار جزائري شهريا. انظر الموقع:

10000	1 مارس 2004
12000	ابتداء من سنة
15000	ابتداء من سنة
18000	ابتداء من سنة

Source: Ministère de travail, de la protection social et de la formation professionnelle d'après l'ONS.2015.

من الملاحظ أن تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر (S.N.M.G) لا يتواءم مع تطور مستوى المعيشة لعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية لا سيما فيما يتعلق بارتفاع الأسعار في البلاد وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

### خلاصة الفصل الخامس.

من خلال ابراسة التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري نرى انه مر بمجموعة من المراحل تدرجت من المخططات الوطانية، فمنذ الاستقلال وبعد مرحلة انتقالية من 1962 الى 1966 سجلت الجزائر تجربة التسيير الذاتي للأمنيات الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار، وبعد ذلك انتهجت الدولة اقتصادا منقطعا تم من خلاله توجيه الاستثمار الى القطاعين الصناعي والزراعي، لكن اغلبها كان لصالح القطاع الصناعي بهدف خلق قاعدة صناعية تقبله تمكينا من تطوير القطاعات الاخرى، اعتمادا على المورد المالية التي توفرها العوائد البترولية التي كانت مرتفعة في تلك الفترة، أين وصل السعر العالمي للبترول 40 دولار للبرميل، وهو ما ساعد على تحقيق خطوة كبيرة في التنمية، رغم كل ذلك بقي الاقتصاد الوطني ضعيفا في مجال التصدير خارج المحروقات ويعاني من التبعية التكنولوجية للبلدان المتقدمة.

عرفت مرحلة الثمانينيات، بداية الازمة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، نظرا لتدهور اسعار البترول سنة 1986 وما تبعها من زمة في المشرعات ثم ماثلا من اصلاحات اقتصادية وناحية ومالية خاصة نهاية المرحلة وبداية التسعينيات، مرورا بالتعديل الهيكلي مما أدى الى ضرورة تغيير هيكل الاقتصاد الجزائري والتحول من اقتصاد موجه الى اقتصاد يطبق تدريجيا ميكانيزمات اقتصاد السوق طبعا بالتعاون مع الهيئات الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

إن برامج الإصلاح الذي شرع فيه سنة 1994 والذي كان يهدف استرجاع التوازنات الكلية على مستوى الأسواق، كان له تداعيات خطيرة على الأجور و العمال الذين تأثروا

ببرنامج الخوصصة و غلق وحل المؤسسات وما صاحبها من تسريح لهم وارتفاع أسعار المواد الأساسية لرفع الدعم عنها، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة.

بداية من الألفية الثالثة وضعت برامج تنموية أعطت فيها الأولوية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الكفاءة الاقتصادية، وهو ما تجلّى في إعادة التوازنات الكافية على مستوى الأسواق إذ توضح الأرقام الخاصة ببيانات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) أن الدولة دزمت، في كل برنامج فرعي سواء لدعم النمو أو البرنامج التكميلي أو برنامج توطيد النمو الاقتصادي على الرفع وتحسين الإطار المعيشي للسكان بدلالة المخصصات المئوية لهذا القطاع والتي أخذت حصة الأسد من القيمة الكلية بمتوسط 40% تقريبا، عبر جملة السياسات التي انتهجت في هذا المسار غير أن تطبير استراتيجية التنمية المعتمدة على التغيير الهيكلي فشلت، حيث لم يستطع القطاع الصناعي عموما (بما في ذلك القطاع الخاص) امتصاص البطالة وذلك للمشاكل التي يعاني منها وبالأخص عدم وجود قاعدة صناعية متينة قائمة على التجديد والابتكار وكذا غياب مناخ استثمار مرناني للصناعة خارج قطاع المحروقات.

## الفصل السادس: سمات التجربة التنموية الجزائرية في ضوء تجربة دول جنوب شرق آسيا

**تمهيد.**

يكون الاختيار الأهم لأي دولة تسعى للتنمية بين سياسة داخلية تركز على التعبئة الفاعلة والاعتماد على الموارد المحلية وبين سياسة خارجية تركز على تشجيع التجارة الخارجية. وتميل العديد من الدول النامية إلى الاختيار الأول لأنهم يرونه الأصوب والأسهل، بالإضافة إلى تماشيه مع النزعة القومية القوية في تلك الدول كما أنه كان الاختيار المرجح على نطاق واسع في أدبيات التنمية الأولى، حيث تنمو الدول الغنية بالموارد مثل اندونيسيا على الأقل في البداية بالاعتماد على مواردها، في تلك الدول تبدأ التنمية الاقتصادية عادة بالأنشطة القائمة على الموارد.

**المبحث الأول: نموذج التنمية K لمايكل بورتر.**

أدركت كل من كوريا وماليزيا مزايا الإستراتيجية ذات التوجه الخارجي وتمسكت بها لكونها دول فقيرة في مواردها وبالتالي لا يكون لديهما المجال لاختيار إستراتيجية النمو التي تركز على القطاعات الأولية كما حدث في حالة الدول الغنية بالموارد، لهذا فإن تلك الدول لا بد أن تنمو بالاعتماد على التصنيع، لذلك فإن الإستراتيجية ذات التوجه الخارجي والقائمة على التصنيع هي الإستراتيجية الوحيدة الصائبة ليس بالنسبة لكوريا وماليزيا فقط، ولكن أيضا بالنسبة لأي دولة نامية ترغب في تحقيق الاستدامة للنمو الاقتصادي على مدى فترة زمنية طويلة، هذا الرأي تأكدت صحته مع العولمة المتزايدة للاقتصادات القومية.

**I - خصائص نموذج K.**

إن الاستراتيجية التنافسية هي أن تكون مختلف، وهي تعني الاختيار المتأني لمجموعة الأنشطة لتقديم خليط منفرد للقيمة، والمهم لكوريا وماليزيا ولمنشأتها في مرحلة التنمية الحالية ليس تقليد نماذج النمو الأجنبية لدول ومنشآت أخرى وإنما وضع استراتيجيات متفردة وأكثر تنافسية. ولقد توصل العديد من الأساتذة بعد مناقشات كثيرة إلى استنتاج أن العناصر الأساسية المؤثرة على التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات وهي: الركائز (العوامل الأساسية) ودعائم (محددات أساسية) وعوامل بيئية. ويتم تصنيف ركائز التنافسية العالمية إلى خواص النظام الرئيسية مثل نظام السوق الحرة وتكوين رأس المال البشري والاستقرار السياسي، وتصنيف أحوال العرض والطلب والإدارة والحكومة وشبكة أعمال المنشآت والصناعات على أنها الدعائم أو المحددات الأساسية للتنافسية العالمية، أما التدويل ومتغيرات الفرصة فهما يمثلان العوامل البيئية. هذه الركائز الثلاث والدعائم الخمس والعاملين البيئيين يمثلون العناصر الأساسية لنموذج التنافسية العالمية، هذا مع توفير الظروف اللازمة للدول التي تحاول تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ودائم ويبدو هذا مناسباً للدول التي تشهد المراحل الأولى للتنمية وتبتغي تأسيس اقتصاد سوق حرة.

## الشكل رقم 18:

## نموذج التنمية كـلمايكل بورتر

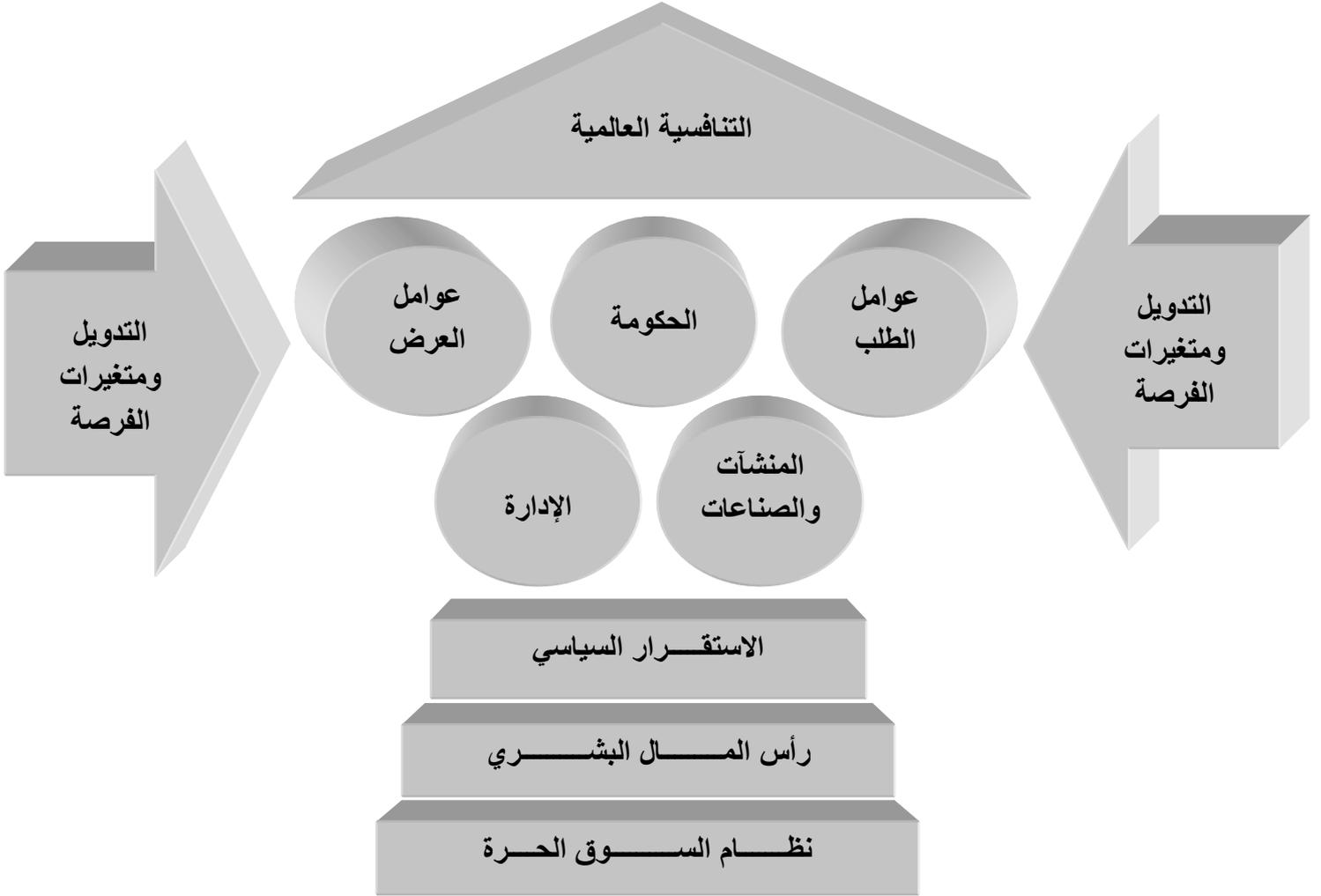


Source: Michael Porter, **Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors**, (New York, Free Press, 2002), p.122.

وعموما هناك أربع خصائص لنموذج التنمية المقدم أعلاه. أولا- أنه متعدد العوامل حيث لا يوجد شرح مبسط للتنافسية العالمية للمنشآت والصناعات والدول. ويعتبر التفاعل التعاوني بين العديد من العوامل الهامة والتي تعتمد على بعضها البعض أمر جسيم. ثانيا- أنه متعدد ومتداخل الأنظمة. فهناك مايمكن تطويره أكثر من الاقتصاد. كما تلعب العوامل العالمية والمؤسسية دورا هاما في تدعيم التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات. ثالثا- أن هذا النموذج متعدد المستويات, فالتنافسية العالمية تعتمد على العوامل الأساسية في بناء المجتمع وتفاعلها مع المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية. وتقوم قرارات وقدرات وهياكل ونظم العوامل الاقتصادية بتعديل نتائج السياسات الاقتصادية الكلية. رابعا- يؤكد النموذج على التنافسية العالمية لكل من المنشآت والصناعات معا. وهذا يتضح -عادة كما في معظم الدول النامية- عندما تشتمل الصناعة الواحدة على منشأة واحدة. فعلى سبيل المثال، كانت شركة سامسونج لأشباه الموصلات الشركة الوحيدة في صناعة أشباه الموصلات في كوريا لعدد من السنوات<sup>1</sup>.

1-Michael Porter, **Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors**, (New York, Free Press, 2002), p.77.

الشكل رقم 19:  
مقومات التنافسية الكونية



Source: Michael Porter, **Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors**, (New York, Free Press, 2002), p.146.

II- الأركان الأساسية الثلاثة للتنافسية العالمية.

تتمثل الركائز الأساسية الثلاثة في نظام السوق الحرة (الرأسمالية)، ورأس المال البشري، والاستقرار السياسي. وسوف نستعرض العاملين الآخرين وهما رأس المال البشري والاستقرار السياسي<sup>1</sup>.  
\* رأس المال البشري:

1- Peter Drucker, **Managing for the Future**, (New York, Truman Talley Books/ Dutton, 1999), p. 155.

يعتبر رأس المال البشري بصورة خاصة عامل هام في تحديد التنافسية العالمية لكل من المنشآت والصناعات في العصر القائم على المعرفة، وأيضا في محيط الكوربين والماليزين الذين لديهم رغبة في التعلم. ويقول "جاري بيكر" \* أن رأس المال البشري يشمل المعرفة والتدريب والمهارات والصحة وخصائص الشخصية والقيم والانضباط، وأن الثقافة أحيانا تسمى برأس المال الثقافي أو رأس المال الاجتماعي، وتعد جزءا من رأس المال البشري. وسيصبح التعليم كما أكد "بيتر دراكر" \*\* أساسيا لمجتمع المعرفة. فلا يمكن لأي دولة أن تدعم التنافسية العالمية لمنشآتها العالمية وصناعاتها إلا إذا كان الناس على درجة عالية من التعليم. ومن أجل استمرار تحسن التنافسية العالمية، فإنه من المهم أن تتوسع المنشآت ويتم تحسين رأس المال البشري بصورة دائمة.

### \* الاستقرار السياسي:

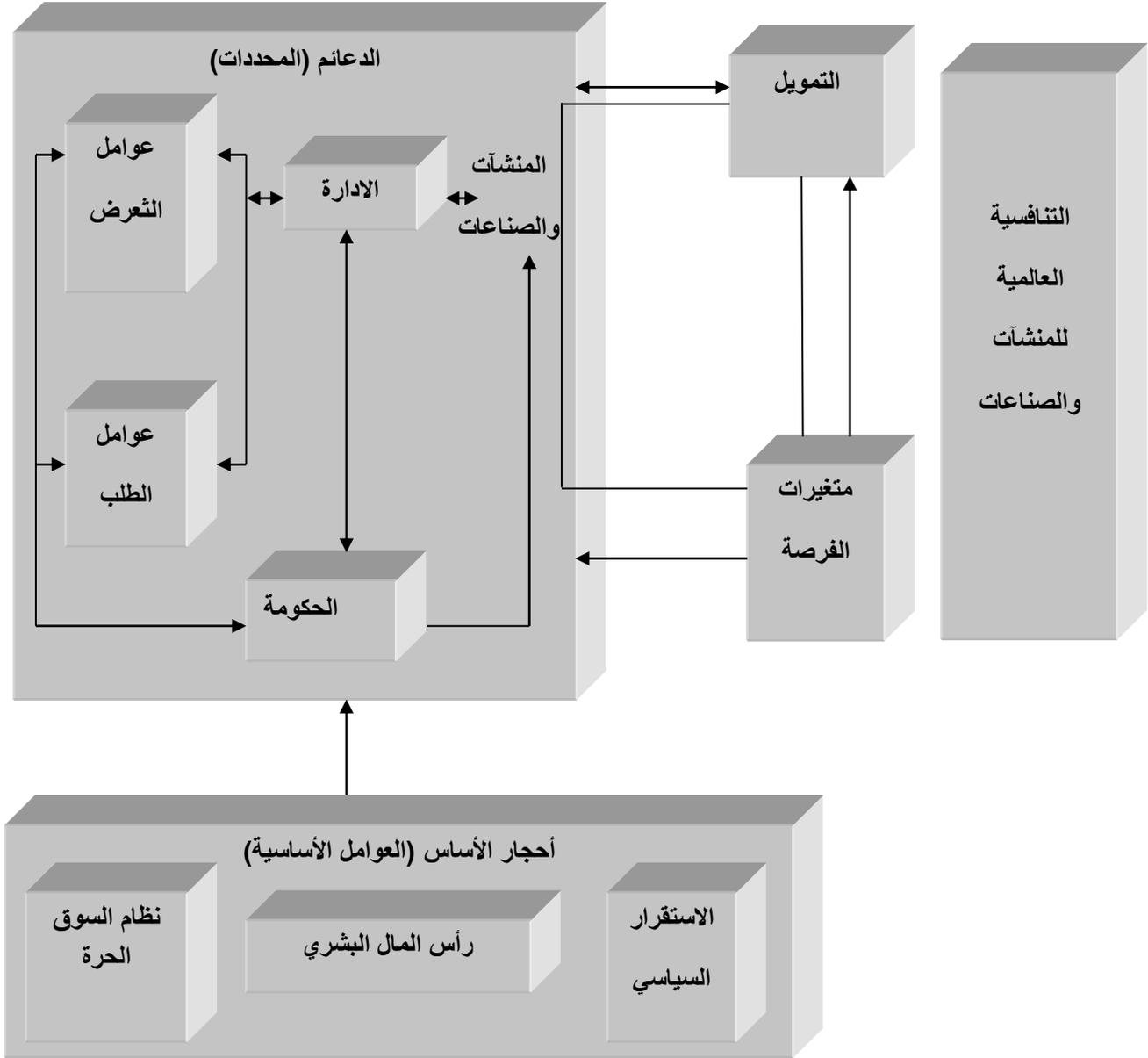
يمثل الاستقرار السياسي حجر الزاوية وعامل أساسي آخر للتنافسية العالمية للمنشآت والصناعات. ويؤكد "دانيل بيل"، على أهمية الاستقرار السياسي ورأس المال البشري بقوله "هناك ثلاثة شروط لأي تنمية اقتصادية: الأول منها هو الاستقرار السياسي. إفريقيا مدمرة كلية بسبب النقص التام في الاستقرار السياسي، الثاني هو النظام التعليمي الذي كان أساس الحركة تجاه التنمية الصناعية، الثالث هو أنه لا بد أن يكون هناك استفادة من الموارد داخليا أو خارجيا. وعموما يجب أن تشمل متطلبات أي دولة لتحقيق التنافسية العالمية النابعة من الاستقرار السياسي على:

- رؤية قومية واضحة وفاصلة طويلة المدى؛
- استراتيجية شاملة لتحقيق هذه الرؤية؛
- قادة أكفاء وملتزمين.

\*- جاري بيكر: عالم اقتصاد وحائز على جائزة نوبل ولد في فيونتسيفلي بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية وكان والده يمتلك شركة تجارية صغيرة بعدرحيله من مونتريال "أوروبا الشرقية" مع أسرته إلى الولايات المتحدة، وكانت دراسة جراي الابتدائية والثانوية في بروكلين.  
\*\*- بيتر فرديناند دراكر: كاتب اقتصادي أميركي من أصل نمساوي يهودي، ولد في فيينا عاصمة النمسا في 1909م وعاش معظم حياته في الولايات المتحدة الأمريكية حيث عاش في الفترة بين (19 نوفمبر 1909 - 11 نوفمبر 2005) أجمع الكل أنه الأب الروحي للإدارة، فهو الذي حدد مفهوم الشركة في تحليله الرائع لشركة جنرال موتورز. توفي في عام 2005 عن عمر 96 سنة وكان قد حصل على أرفع الجوائز التقديرية في الولايات المتحدة "الوسام الرئاسي للحرية" في عام 2002.

الشكل رقم 20:

التنافسية الكونية للمنشآت والصناعات



Source: Michael Porter, **Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors**, (New York, Free Press, 2002), p.155.

III- الدعائم الخمس للتنافسية العالمية.

أولاً: عوامل العرض.

تمثل عوامل العرض أولى الدعائم الخمس التي سوف نعرضها، والتي بالرغم من أنها قد تأخذ أشكالاً متعددة، إلا أنه يمكن إدراجها تحت مجموعتين كما يلي<sup>1</sup>:

**1- عوامل ملموسة:** مثل العمل ورأس المال والأرض وغيرهم. ويشمل رأس المال هنا، رأس المال المنتج بصورة مباشرة، مثل المصانع والماكينات والمباني، رأس المال الاجتماعي، مثل وسائل المواصلات والاتصال والكهرباء وغيرها. وعادة ما تملك المنشآت الخاصة رأس المال المنتج بصورة مباشرة ويستخدم مباشرة في العملية الإنتاجية، في حين يملك المجتمع رأس المال الاجتماعي، وهو ما يساعد بصورة غير مباشرة في الأنشطة الإنتاجية للمنشآت الفردية. كما يتكون رأس المال أيضاً من رأس المال المالي الذي بدوره يشمل السندات والأسهم والاقتراض، ورأس المال الحقيقي الذي يشمل النوعين السابق شرحهما. وتشتمل الأرض على العقار الذي تملكه المنشأة والمواد الخام والموارد الطبيعية الأخرى.

**2- العوامل غير الملموسة:** وهي تشمل المعرفة الفنية والتعلم والخبرة التراكمية والمعلومات وسمعة الشركة وبراءات الاختراع والثقافة وغيرها.

يقدم "مايكل بورتر" تصنيف بديل لعوامل العرض إلى المجموعتين التاليتين<sup>2</sup>:

- **عوامل أساسية:** مثل الموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة والطرق والموقع والعوامل الديموغرافية، ... إلخ.
- **عوامل متقدمة:** مثل أصحاب المعرفة والعمالة الماهرة والاتصالات السريعة ووسائل البحث، .. إلخ.

كما يمكن تصنيف عوامل العرض إلى عوامل عامة: مثل العمالة اليدوية والطرق، ... إلخ.

- **عوامل متخصصة:** مثل العلماء الحيويين وخبراء تكنولوجيا المعلومات والتسهيلات الأخرى.. إلخ.

بالنسبة لآخر تصنيفين، فمن أجل دعم التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات لا بد أن تتحول العوامل الأساسية إلى عوامل متقدمة، والعوامل العامة إلى عوامل متخصصة. لو نظرنا إلى حجم أهم الصادرات الكورية مثل أشباه المواصلات والسيارات وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاتصالات ومنتجات الحديد والصلب والسفن، لوجدنا أن المنشآت والصناعات الكورية منافس عالمي، ونظراً لأن كوريا لا تمتلك موارد طبيعية، نجد أن التنافسية العالمية لصناعاتها تقوم بصورة أساسية على الموارد الغير الملموسة أكثر من الموارد الملموسة، وكذلك الحال بالنسبة لماليزيا. فعل سبيل المثال تعتمد كوريا على الدول الأجنبية في إمدادها بنسبة 44 بالمائة من عرض الغذاء و97 بالمائة من طاقتها

1- Michael Porter, *Op. Cit.*, p.101.

2- *Ibid.*, p.103.

ونسب عالية مشابهة للأخشاب والذهب والقصدير والحديد الخام وغيرها من الموارد الطبيعية. وتقوم التنافسية العالمية لصناعات البتروكيماويات ومنتجات الحديد والصلب، بصورة كبيرة على المواد الخام المستوردة، ويعد التحسن المستمر في عوامل العرض العامة والأساسية أمر هام كما أن تأكيد الثقافة الكورية والماليزية على التعلم والانجازات يعد أمرا أساسيا في تحسين التنافسية العالمية لهذه الصناعات.

أما صناعة الإنشاءات فتأخذ طريقا متفردا بصورة محددة تعتبر هذه الصناعة من الصناعات القليلة التي تمتلك فيها بلدان جنوب شرق آسيا العديد من شركات الإنشاءات العالمية. وتستمر هذه الصناعة كأحد أهم الصناعات التصديرية التي استطاعت أن تجني الكثير من النقد الأجنبي من خلال المشروعات التي نفذتها في الشرق الأوسط. وقد نشطت هذه الصناعة نتيجة أثر أزمة البترول الأولى عام 1973، والأكثر من هذا فإنها ساعدت في جمع الأموال اللازمة لتطوير الصناعات الثقيلة وصناعة الكيماويات في تلك البلدان<sup>1</sup>.

ونظرا لنقص الموارد الطبيعية، كان على كوريا وماليزيا أن تستوردا المواد الخام من الدول الأجنبية وتقوم بتصنيعها للاستخدام المحلي والتصدير للخارج. لقد تم تبني هذا النوع من استراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي في المراحل الأولى لتحديث كوريا وماليزيا. ولكن من المهم أن نذكر أنه في عصر الاقتصاد القائم على المعرفة، فإن الأهمية النسبية للموارد الطبيعية كعامل يساهم في التنافسية العالمية قد انخفضت وتم إحلالها بعامل جديد وهو "المعرفة"<sup>2</sup>.

ومن المعروف أيضا أن العمالة الرخيصة عالية الجودة ساهمت كثيرا في النمو السريع في المراحل الأولى والمتوسطة للتنمية الكورية والماليزية. الاستثمار: قام القطاع الخاص في بلدان جنوب شرق آسيا بأغلب الاستثمار في رأس المال المنتج بصورة مباشرة، في حين قامت الحكومات بتمويل جملة الاستثمار في رأس المال الاجتماعي. نظرا للنمو السريع، شهدت المنشآت المحلية نقسا شديدا في رأس المال الاجتماعي مثل الموائى وتسهيلات التوزيع المادية<sup>3</sup>. وقد كان هذا النقص في رأس المال الاجتماعي حادا بصفة خاصة قبل الازمة الاقتصادية 1997 ولهذا ضعفت التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات الكورية والماليزية.

التكنولوجيا: رأى الكثيرون أن على كوريا وماليزيا أن تركزا على تطوير التكنولوجيات الملائمة فيقول Bell Daniel على سبيل المثال تحتاج كوريا الى ايجاد التكنولوجيات الملائمة لتدعيم التنافسية العالمية.

1- Michael Porter, *Competitive Advantage of Nations: Creating and Sustaining Superior Performance*, (New York, Free Press, Edition, 1998), p.87.

2-Ibid, p.88.

3- Michael Porter, *Op. Cit*, p. 125.

ويعتبر الهاتف تكنولوجيا تحويلية والهاتف الخليوي امتداد وتعتبر الشبكة لمنطقة محلية ملائمة لهذا لا تحتاج بلدان جنوب شرق آسيا التوجه نحو التكنولوجيات الكبيرة وتستطيع التوجه نحو الملائم.

يقترح "رونبرج" في اطار مشابه أن كوريا تحتاج الى ان تعطي أولوية اكبر الى الهندسة اكثر من العلوم الاساسية ويؤكد "مايكل بورتر" حقيقة ان بلدان جنوب شرق آسيا قد دخلت مرحلة الابتكار ولذلك فان مستقبلها سوف يعتمد على قدرتها على خلق التكنولوجيا ولذلك تحتاج هذه البلدان لأن تتحول من اقتصاد مستورد إلى خالق للاقتصاد فيقول "... أن التحسن المتزايد في الجودة والكفاءة لم يعد كافي فيجب على الشركات أن تبتكر على منحنى التكنولوجيا العالمية وأن تصنع تصميمات متفردة للمنتج وأن تبيع على مستوى العالم فمؤسسات البحث العالمية تنشأ بحق التعاون القوي بين البحث والجامعات ووجود رأس المال المجازف وظروف الطلب معقدة ومنافسة محلية مكثفة".

وفي المرحلة الحالية للتنافسية العالمية للمنشآت وصناعات بلدان جنوب شرق آسيا خاصة بسبب عصر المعرفة تبدو الجامعات ذات الطراز العالمي هامة في تطوير القدرات التكنولوجية والموارد البشرية باستمرار، وفي المراحل الاولى للتنمية كانت الجامعات الكورية والماليزية فقيرة بشكل ملحوظ وأغلبهم يسافرون الى أمريكا ليتعلموا افضل. واستفاد نمو كوريا وماليزيا بصورة كبيرة من الطلاب الكوريين والماليزيين المدربين في الجامعات الامريكية، الذين عادوا بالتكنولوجيا والمهارات الإدارية. والتحدي المستقبلي لكوريا وماليزيا هو تطوير جامعاتها على الطراز العالمي كي تكمل التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات.

### ثانيا: عوامل الطلب.

كانت المهام للشركات الصناعية في بلدان جنوب شرق آسيا في أثناء دعم التنافسية العالمية أن تستجيب ليس فقط للطلب المحلي وإنما أيضا للطلب العالمي ومع اتباع هذه البلدان لإستراتيجية التصنيع ذات التوجه التصديري، بدأت في إهمال الطلب المحلي تدريجيا خاصة الطلب في قطاع التجارة غير المنظورة والقطاعات البعيدة عن مجال التصدير. وبالتالي بدأت التنافسية العالمية لقطاع الخدمات والصناعة الثقافية (السنما مثلا) في الانخفاض<sup>1</sup>.

وتم تحسين هذا بالتحديد بعد الأزمة المالية 1997، حيث ركزت السياسة الحكومية على عمل التوازن بين الصادرات والطلب المحلي، ويتميز قطاع الخدمات في انه استطاع أن يحقق التنافسية العالمية بالاعتماد على قطاع التصدير مثل قطاع الصناعة الأكثر تقليدية.

1- Michael Porter, Op. Cit, p.130.

الدرس الهام هو أنه لكي تتحسن التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات الكورية والماليزية لا بد من أن يتطور الطلب المحلي ويكون أكثر تعقيدا.

### ثالثا: الإدارة.

قال الاقتصادي "جوزيف شومبيتر" أن إنتاج الصابون ليس كافي، بل كان من الضروري أن ندفع الأفراد للاغتسال<sup>1</sup>. في نفس الإطار يقول "بيتر دراكر" أن الهدف من شركة الأعمال هو خلق العملاء من خلال الوظائف الرئيسيتين لهما وهما التسويق والابتكار<sup>2</sup>.

وبهذه الطريقة تصبح الإدارة: عملية التخطيط والتنظيم والقيادة والتحكم في عوامل العرض من أجل خلق العملاء من خلال التنافسية العالمية الجيدة.

### رابعا: الحكومة.

ليس هناك شك أن الحكومة الكورية والماليزية قد ساعدت في دعم التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات حتى نهاية الثمانينيات. ولكن سوء الإدارة الاقتصادية من قبل صانعي السياسة، قد أدت إلى عدد من المشاكل التي كان لبعضها دور في الأزمة المالية خلال عام 1997. ومع هذا اتسم دور الحكومة في كوريا وماليزيا بالتميز بحيث اختلف في أشياء كثيرة عن مثيله في الدول الأخرى. ولكن من المهم أن ندرك أن الأهمية النسبية للحكومة تختلف مع اختلاف التنمية الاقتصادية. وتلخص القائمة التالية الموضوعات التي أكدت عليها الحكومة الكورية والماليزية لدعم التنافسية على النحو التالي<sup>3</sup>:

- تم تطبيق نظام السوق الحرة بصورة صارمة؛
- تم وضع الخدمات والإطار الشرعي لتوظيف نظام السوق الحرة جيدا؛
- تم صنع الرؤية القومية المناسبة والممكن تحقيقها بصورة كبيرة لكل عقد، وكذلك الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق هذه الرؤية؛
- تم تقديم وسائل رأس المال الاجتماعي والسلع العامة – رأس المال الاجتماعي من منظور (الاتصالات والمواصلات، والكهرباء والمياه ... إلخ)، رأس المال الاجتماعي من منظور واسع (يشمل النظام والقانون والتعليم والصحة والمعلومات ... إلخ)؛

1-Joseph Alois Schumpeter, **Business Cycles: A Theoretical, Historical, and Statistical Analysis of the Capitalist Process**, (New York, McGraw Hill Book Company Inc, 1979), p.10.

2- Peter Drucker, **Op. Cit**, p.175.

3- Michael Porter, **Op. Cit**, p.150.

- تم تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة لحل المشكلات الاقتصادية الأساسية مثل النمو الاقتصادي والاستقرار والكفاءة والعدالة وتوازن التجارة الخارجية، وجودة الحياة وكذلك منع التلوث والتدهور البيئي؛
- تم تعليم الافراد مزايا الرأسمالية وبذلت كثير من الجهود لتغيير سلوكيات الافراد؛
- تم تأسيس الكثير من المنشآت والصناعات والتعقيدات الصناعية ومختلف المؤسسات، ودعمها من الحكومة.

#### خامسا: المنشآت والصناعات.

غدت عملية خلق المنشآت والصناعات ودعم تنافسيتها العالمية جزءا هاما من تجربة النمو في بلدان جنوب شرق آسيا. حيث تحسنت التنافسية العالمية لمختلف الصناعات بصورة كبيرة خلال فترة التحديث في كوريا وماليزيا. وبحلول عام 2000 أصبح هناك العديد من الصناعات التحويلية المنافسة عالميا متمثلة في حجم الصادرات وشبه الموصلات والسيارات والغزل والنسيج والكمبيوتر وبناء السفن والبيتروكماويات وأجهزة الراديو وأنابيب الصلب والأجزاء الالكترونية وغيرها. كما أن هناك العديد من الشركات التي حققت التنافسية العالمية منها سامسونج للالكترونيات التي صنفت في سنة 2002 كأفضل شركة لتكنولوجيا المعلومات في العالم. وبالرغم من هذه الانجازات العديدة، إلا أن كوريا وماليزيا مازالتا بعيدتان عن اليابان والولايات المتحدة -أهم الشركاء التجاريين- خاصة من حيث عدد وحجم المنشآت. فعلى سبيل المثال وصل عدد المنشآت التي تضم خمس عمال أو أكثر سنة 2000 في كوريا إلى 443 ألف منشأة بالمقارنة بعدد 2567 ألف منشأة في اليابان في عام 1996 و4252 ألف منشأة في الولايات المتحدة في عام 1997. فمن حيث السكان تمثل كلا من اليابان والولايات المتحدة ثلاثة أضعاف وستة أضعاف الوضع في كوريا على التوالي. والأكثر من هذا، فإن حجم المنشآت في كوريا وماليزيا أصغر نسبيًا من مثيلاتها في اليابان والولايات المتحدة. وفقا لمجلة الثروة (9 أوت 2002)، فقد وصل إجمالي الأرباح لأكثر من عشرة منشآت كورية في عام 2001 حوالي 141 مليار دولار وهو ما يمثل ثلث أرباح كلا من وول مارت\* وأكسون موبيل، التي وصلت 411 مليار دولار. وتحتاج كوريا وماليزيا لخلق المزيد من المنشآت ودعم التنافسية العالمية.

إن قوة مجموعة الأعمال الكورية تكمن في قدرتها على تعبئة الموارد البشرية والمالية، وجمع المعلومات والانتفاع بشبكات التسويق الدولية، وتدريب فريق عملها، والتمتع بالتركيز واقتصاديات الحجم، وقوة تفاوضية كبيرة. وبصفة عامة، فإن تغيير سياسات مجموعات الأعمال الكورية جاء نتيجة لسياسة الحكومة المدروسة وجهودها من أجل تحقيق التنوع. حيث وصل عدد الشركات

\* وول مارت بالإنجليزية (Wal-Mart): هي شركة بيع بالتجزئة أمريكية تعد أكبر شركة في العالم من حيث الإيرادات.

الصناعية في كوريا في عام 1963 إلى 18310 منشأة فقط، والتي تقوم بتشغيل حوالي 402 ألف عامل فقط. وقد وصل متوسط عدد العاملين في المنشأة حوالي 22 عامل فقط. بعد أن كانت المنشآت الكورية تعد صغيرة لتحمل عبء سياسة النمو ذات التوجه التصديري التي تبنتها كوريا، ولم تكن مجموعة سامسونج استثناء من تلك السياسة. فقد تطور إجمالي مبيعات مجموعات الأعمال من 40 مليون دولار في عام 1960 إلى أكثر من 100 مليار دولار عام 2002. حاولت الحكومة الكورية التوسع ليس فقط في حجم المنشآت الفردية وإنما أيضا في خلق مجموعة أعمال من خلال ضم المنشآت الصغيرة لتكامل بعضها البعض في السوق الدولية. وفي عام 1975 طلبت الحكومة من أكبر مجموعات الأعمال عمل شركات تجارية عامة GTCs، على نهج الشركات التجارية العامة في اليابان. وقد ضاعف هذا من نمو مجموعات الأعمال من خلال توزيع الموارد النادرة على عدد أصغر من مجموعات الأعمال الكبيرة. وتبقى مجموعات الأعمال، أو كما تسمى في بعض الأحيان بآلات دفع النمو والصادرات الكورية، بمثابة وسائل هامة لتحقيق سياسات النمو ذات التوجه التصديري. ويقول "مايكل بورتر" أن الاقتصاد الكوري استفاد من وجود "Cheabol"، ولكن لكي تستمر في نجاحها في المستقبل، يقترح أن تعرف مجموعات الأعمال الكورية "Cheabol" مجال صغير من مجالات الأعمال المرتبطة بقتوات التكنولوجيا والمستهلكين<sup>1</sup>.

ومن أجل دعم التنافسية العالمية لمجموعات الأعمال الكورية والمالية، اقترح "جيمس استن" بعض قواعد السياسة الممكنة على النحو التالي: "بدلا من أن توجه الطاقات نحو تفكيك المجموعات، يكون من الأفضل أن تحاول تشجيع الابتكار والتنظيم الذي يأتي عادة من المجموعات الصغيرة، بالرغم من امتلاك العديد من الشركات الكبيرة، الابتكار يعد في غاية الأهمية لتحقيق النمو".

وتنفرد مجموعات الأعمال الكورية ببعض السمات، فمثلا هناك كثير من الاختلافات بين مجموعات الأعمال الكورية واليابانية:

1- تتركز مجموعات الأعمال اليابانية في مجموعة شركات تجارية عامة GIC ونظام بنكي أساسي. أي أن هناك على الأقل، شركة تجارية واحدة وبنك أساسي، يلعب الأدوار الرئيسية في مجموعة الأعمال اليابانية. أما المجموعات في كوريا فلا يوجد لديها هذا المجال البنكي نتيجة منعهم من امتلاك البنوك. وتمتلك أكبر أربع مجموعات كورية شركاتهم التجارية الخاصة ولكن لا تلعب هذه الشركات الدور المركزي للمجموعة. كما تتميز العلاقات الأفقية بين الشركات اليابانية التي تنتمي لنفس مجموعة الأعمال بالمرونة، في حين تتميز العلاقات الرأسية بين الشركات الأم والشركات التابعة بالجمود، وبهذا يكون لدينا خليط من المرونة الأفقية والجمود الرأسي. وفي كوريا يظهر الجمود الرأسي بصورة أقوى والمرونة الأفقية بصورة أضعف من اليابان.

1- Michael Porter, Op.Cit, p.105.

2- تتصف الشركات الأعضاء في أكبر مجموعات الأعمال اليابانية بالكبر وكونها منافس قوي في الأسواق العالمية وبهذا فهي أكثر استقلالا، في حين تتصف مثيلاتها في كوريا بالصغر النسبي وليست لديها نفس القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مقارنة بالشركات الكبرى. كما أن هناك أيضا اختلافات في هيكل حوكمة الشركة لمجموعات الأعمال الكورية بالمقارنة بتكتلات أخرى حول العالم. وفي الولايات المتحدة يتم نشر رأس المال، في حين أنه يمثل في اليابان نظام بنكي أساسي. وفي كوريا الملاك هم من يحكمون.

#### IV- العوامل البيئية:

في هذا الجزء سوف نشرح عاملين بيئيين يؤثران على التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات. **أولاً: التدويل (العالمية)** يعد تدويل كل العوامل والمحددات الأساسية لنموذج K أمرا هاما في خلق وتطوير التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات الكورية والماليزية. وتتكون الركائز الأساسية لدعم التوجه نحو العالمية (التدويل) مما يلي<sup>1</sup>:

- جعل نظام السوق الحرة في كوريا وماليزيا ذو طراز عالمي كما هو الحال في الولايات المتحدة. وهذا يتطلب الانخفاض الشديد في التدخل الحكومي وإدارة اقتصادية تقوم على القانون،... الخ؛
  - تطوير استراتيجية المنشأة وهيكل الشركة وحوكمة الشركة وشفافية النظام المحاسبي للشركة لمقابلة المواصفات العالمية؛
  - تحسين مرونة سوق العمل، وتسهيل دخول الاجانب لكوريا وماليزيا، وتطوير احترام الانجليزية وتوفير التعليم الاجتماعي للمغتربين وأبنائهم، وتحسين بيئة الحياة والأعمال،... الخ؛
  - جذب الشركات الأجنبية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة تشغيل العمالة في الشركات الكورية والماليزية؛
  - توسيع الشبكات والتحالفات الاستراتيجية مع الشركات والمؤسسات الأجنبية.
- ولقد زادت التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات الكورية والماليزية من العولمة المتزايدة. ونظرا للنمو الاقتصادي السريع، فقد شهد الاقتصاد تغيرات كبيرة، ومن هذا المنطلق يمكن أن نجد سمات كثيرة للعولمة في كوريا وماليزيا. فعلى سبيل المثال، نمت حجم التجارة الكورية بصورة أكبر من الإنتاج المحلي، وازداد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للخارج بصورة كبيرة، وتواجه الأسواق المحلية منافسة شديدة من الشركات الأجنبية واخترقت المنتجات المستوردة الأسواق المحلية. ويكاد يستخدم كل

1-Michael Porter, Op. Cit, p.106.

مواطن كوري المنتجات المستوردة، خاصة المنتجات العينية التي يمكن أن توجد في كل بيت.

### ثانياً: متغيرات الفرصة (انتهاز الفرص).

تؤثر متغيرات الفرصة التي تشمل الصدمات الخارجية، بصورة كبيرة على التنافسية العالمية للمنشآت الكورية والماليزية. والدولة أو المنشأة الناجحة هي التي تستطيع أن تتنبأ بإحداث الفرصة وتتخذ الإجراءات اللازمة لذلك. والأكثر من هذا، أنه لا بد من تطوير القدرة وثقافة الاستفادة من هذه الأحداث. ويقترح كلا من "بيتر لورنج" PetterLorange، في معهد التنمية الإدارية في سويسرا، و"ريتشارد ماهوني"، من جامعة سول الأهلية، إن مكون أساسي في نموذج K يجب أن يكون "القدرة على إدارة التغيير والإبتكار".

وربما يكون أهم متغير للفرصة في تاريخ كوريا الحديث هو انقسامها إلى الشمال الشيوعي والجنوب الرأسمالي. ولا يمكن أن نغالي في التأكيد أن اختيار الدولة لنظامها الاقتصادي هو محدد هام لتنافسياتها العالمية. وبصفة عامة، فإن كثير من أحداث الفرصة هي في الحقيقة مشتقات من هذا العامل الأساسي. فعلى سبيل المثال، حاولت الحكومة الكورية في عام 1972 أن تنشئ الصناعة الثقيلة وصناعة الكيماويات كي تحمي نفسها من الشمال الشيوعي. ولكن وضعت أزمة البترول العالمية الأولى عام 1973 الاقتصاد والسياسة في وضع خطير، وفي ظل غياب الإقرار الأجنبي، قررت الحكومة تشجيع شركات الانشاء الكورية والعمال للعمل في الشرق الأوسط. وساعد هذا في إعادة دوران دولارات البترول إلى الدولة. وقد سبقت الإشارة إلى أن نهضة الانشاءات التي حدثت في الشرق الأوسط عامل أساسي في النمو الاقتصادي الذي شهدته كوريا في الجزء الأخير من السبعينيات. ومع أزمة البترول الثانية عام 1979 تم اختيار الرئيس بارك شانج هبي على يد مدير KCIA، وبعد هذا مباشرة تعرض الاقتصاد الكوري إلى كساد هو الأسوء منذ الخطة الخماسية الأولى عام 1962.

وأصبح التقدم التكنولوجي مهدداً مرة أخرى، ونظراً للحظ السعيد تغيرت البيئة الدولية إلى الأفضل. ومع التخفيضات الثلاثة - سعر الفائدة وأسعار البترول والدولار الأمريكي - انتعشت الصادرات الكورية بصورة كبيرة، وأصبحت كثير من منشآت التصدير الكورية منافس عالمي تجني ما تحتاجه من النقد الأجنبي. بدأت كوريا في جمع الكثير من الدولارات الأمريكية عام 1986 واستمر الفائض التجاري ثلاث سنوات متتالية<sup>1</sup>.

وخلاصة ما سبق، فإن نموذج التنمية المقدم هنا يقترح أنه من أجل دعم النمو الاقتصادي السريع والمستمر في عصر المعرفة العالمية، فإن زيادة التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات تمثل أهمية مطلقة. وتشمل التنافسية العالمية للمنشآت والصناعات

1- Michael Porter, Op. Cit, p.109.

على اتجاه متعدد الجوانب يتطلب بدوره الركائز الثلاثة (العوامل الأساسية) وتقوية وتطوير الدعائم الخمس (المحددات الأساسية) للتنافسية العالمية. بالإضافة إلى هذا لا بد أن تستعد المنشآت والحكومات لتغيرات البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال العالمية. ويمكن أن تتوقع أي دولة النمو الاقتصادي المستمر إذا تم تحسين وتطوير تنافسياتها العالمية باستمرار.

### المبحث الثاني: دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

سيتم تناول بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة في هذا المبحث لتبيان الواقع الاقتصادي في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا.

#### I- نمو إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. أولاً: نمو إجمالي الناتج المحلي.

بصرف النظر عن إستراتيجية التنمية المتبعة تستطيع معظم الدول التطور والنمو وصولاً إلى مرحلة معينة ( حتى يصبح نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي نحو 2975 دولار)<sup>1</sup>. ولكنها لا تستطيع الحفاظ على هذا النمو بعد تلك المرحلة، وهذا ما حدث فعلاً للدول محل الدراسة حيث تعرضت لازمة مالية كبيرة سنة 1997 تدنت خلالها معدلات النمو بعد أن تجاوزت 5 بالمئة خلال عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات. لتتأثر بعدها سلباً كما هو موضح في الجدول رقم 27 خلال عام 2014 بضعف النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، وركود في أوروبا واليابان وهبوط النمو في الصين، كذلك تأثر عدد من بورصات وعمليات تلك الدول جراء الانحسار في التدفقات المالية الناتج عن توقعات الأسواق باتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالانسحاب التدريجي من السياسة النقدية التوسعية التي تبناها أعقاب الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى تداعيات الاضطرابات السياسية في بعض تلك الدول.

1- موقع البنك الدولي: <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx> بتاريخ: 2016/02/20.

## الجدول رقم 27

## نمو إجمالي الناتج المحلي

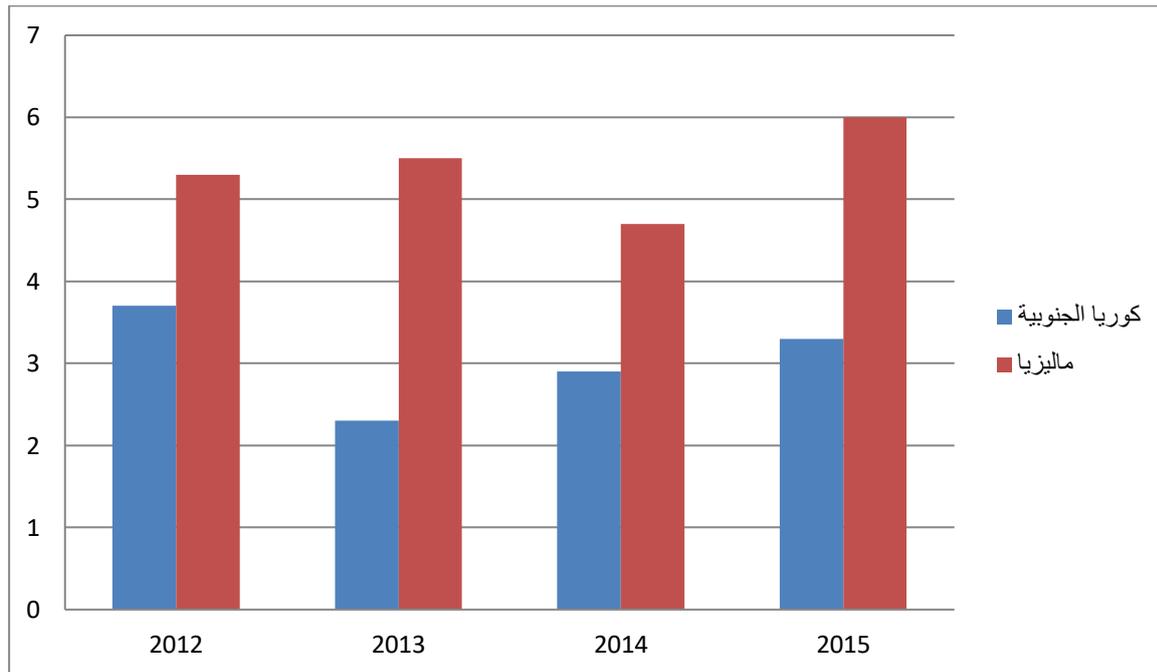
نسبة مئوية.

البلد	2012	2013	2014	2015
كوريا الجنوبية	3.7	2.3	2.2	3.3
ماليزيا	5.3	5.5	4.7	6.0

Source :<http://data.albankaldawli.org>

## الشكل رقم 21

يبين نمو إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية وماليزيا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

وباعتبار كل من ماليزيا وكوريا اقتصادات ناشئة تعتمد على التجارة الخارجية فقد تأثرت سلبا عام 2014 حيث انخفض معدل النمو في كوريا من 3.7 بالمائة في 2012 إلى 2.2 بالمائة في 2014 وانخفض أيضا معدل النمو في ماليزيا من 5.3 بالمائة في 2012 إلى 4.7 بالمائة في 2014، ليعاودا الارتفاع في سنة 2015 إلى 3.3 بالمائة و6.0 بالمائة لكوريا الجنوبية وماليزيا على التوالي نظرا للاستقرار الاقتصادي العالمي.

## ثانيا: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.

ووفقا للنظرية الحديثة لمراحل التنمية لدول شرق وجنوب شرق آسيا، تتدرج ماليزيا في إطار دول المرحلة الثانية للدول الصناعية الحديثة. أي يصل دخل الفرد إلى أكثر من 3000 دولار. وهذا قريب إلى الخط الفاصل الذي يضعه البنك الدولي بين الدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط العالي، ولكن لا يتعدى 9500 دولار بين دول شرق وجنوب شرق آسيا، تقع كوريا وتايوان وسنغافورة وتايلاند وطائفة دول المرحلة الأولى الأكثر تقدما، في حين تقع اليابان (والدول التي يصل فيها دخل الفرد إلى أكثر من 27500 دولار، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا) في مجموعة الدول الأكثر تقدما للتنمية الاقتصادية. ويصل متوسط دخل الفرد في دول الدخل المرتفع إلى 27500 دولار، وفقا للبنك الدولي<sup>1</sup>.

## الجدول رقم 28

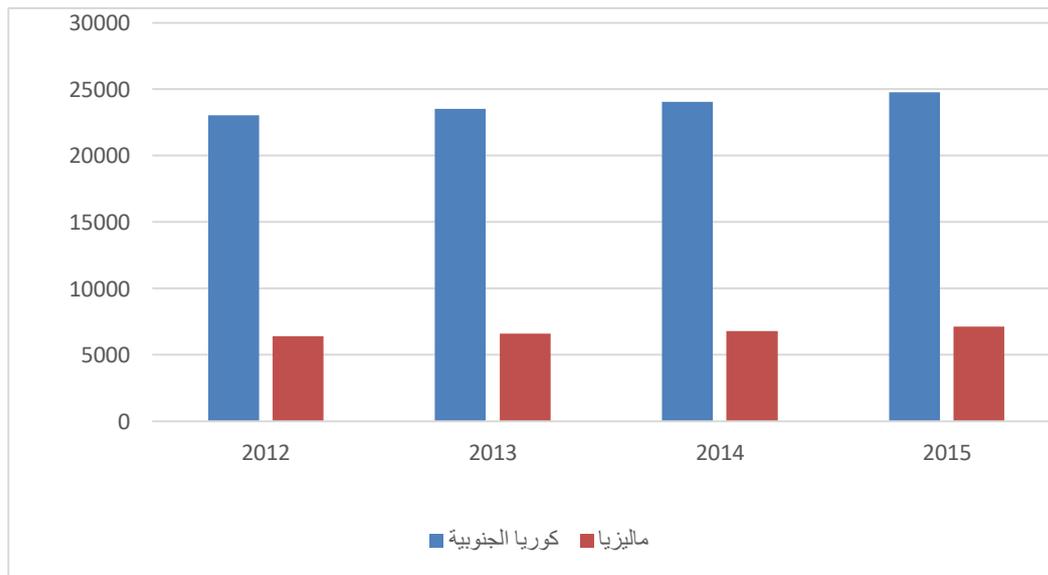
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

(بالأسعار الثابتة للدولار)

البلد	2012	2013	2014	2015
كوريا الجنوبية	23020	23541	24047	24758
ماليزيا	6424	6581	6815	7114

Source : <http://data.albankaldawli.org>

## الشكل رقم 22: يبين نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي



1- موقع البنك الدولي، مرجع سابق.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

في عام 1963، كان دخل الفرد 100 دولار أي تقريبا دخل الفرد في الفلبين، الأمر الذي كان يعكس دور النموذج الاقتصادي لكوريا، وصل عدد المنشآت الصناعية في كوريا في ذات الوقت إلى 18 ألف منشأة أغلبها صغيرة ذو خبرة بسيطة، ولم يستطع الكوريون بعد التحدث عن التنافسية العالمية (GC) لأي منشأة أو صناعة. ولكن كل هذا الآن أصبح تاريخا. فوفقا للبنك الدولي، وصل نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي في 2012 إلى 23020 دولار، ليتحسن في 2013 فيكسر حاجز 23500 دولار، ونتيجة للاستقرار في مؤشرات الاقتصاد العالمي بعد الأزمة وصل في 2014 إلى أكثر من 24000 دولار، وقد اثبت الاقتصاد الكوري جدارة قل نظيرها ليرتقي نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في 2015 إلى 24758 دولار سنويا. وانه ليس من باب الصدفة أبدا أن نجد منحى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لدول الجوار مثل ماليزيا في ارتفاع مستمر وبوتيرة متزايدة، ففي عام 2012 حقق 6424 دولار ثم قفز إلى 6815 دولار في 2014 ومتجاوزا هذا الأخير حد 7114 دولار في 2015 كما هو مبين في الجدول السابق رقم 28.

## II- الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات في هيكل التجارة (الصادرات\_ الواردات).

### أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر.

من الملاحظ أن بعض الدول، مثل ماليزيا تعمل جاهدة كما هو موضح في خطتها للسيطرة الصناعية كمنافس لدول شرق آسيا، وتايلاند التي تهدف لأن تكون رائد دول الآسيان لتغيير إستراتيجيتها نحو التصنيع بعيدا عن المنتجات الأولية. ومن المتوقع أن تتوجه أندونيسيا والفلبين في نفس الاتجاه. وسوف يتم تسهيل تبني الاستراتيجيات ذات التوجه الخارجي من قبل هذه الدول من خلال عدد من العوامل أهمها عولمة الاقتصاديات الوطنية في مواجهة العصر العالمي القائم على المعرفة وزيادة الطلب داخل الصناعة نتيجة زيادة التخصص في العمليات الانتاجية الفرعية بين المنشآت وزيادة الاعتماد الهيكلي المتبادل بين الدول المختلفة<sup>1</sup>.

على صعيد آخر تؤدي زيادة الاستثمار العالمي المباشر إلى دعم التوجه الخارجي لدول شرق وجنوب شرق آسيا. وترجع هذه الزيادة في الاستثمار إلى زيادة الحماية وتغير أسعار الصرف وتكاليف العمل والتكاليف الأخرى والاعتماد الهيكلي المتبادل الكبير. فعلى سبيل المثال، نتيجة ارتفاع قيمة الين الياباني توجه اليابان استثمارات أجنبية مباشرة كثيرة للدول الآسيوية الصناعية الجديدة ودول الآسيان. وكذلك قامت كوريا

1- Kownkai sun, Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui, **Industrial Development In Singapore, Taiwan, and South Korea**, (World Scientific Publishing, 2001), p.140.

وتايوان بزيادة استثماراتها في الصين ودول الآسيان ودول أخرى لنفس الأسباب، وكانت دول آسيا الصناعية الجديدة تعد من أكبر المتلقين للاستثمارات أما الآن فأصبحوا أنفسهم مستثمرين ومع زيادة هذه الاستثمارات بين دول شرق وجنوب شرق آسيا، سوف يؤدي إلى استمرار تقوية الاعتماد المتبادل في المنطقة.

وتعتبر تباينات الدخل بين اقتصاديات المنطقة من الموضوعات الجديدة الهامة، حيث قد تؤدي إلى حماية اليابان والدول الآسيوية الصناعية الجديدة، وخاصة إذا ما أدت زيادة الاعتماد المتبادل إلى اختلالات هيكلية خطيرة وفروق كبيرة في الدخل بين الدول الأقل والأكثر تقدماً في المنطقة، وهذا بدوره سوف يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الفقيرة ويدعم الاعتماد المتبادل بينها وبين الدول الرائدة في المنطقة. وفي هذا السياق تعتمد الأشكال الناشئة للتنمية والاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة على عدة عوامل أساسية، أولها: يتمثل في إرادة وقدرة اليابان على تجديد قدراتها الصناعية والتكنولوجية، من أجل تحويل الصناعات الناضجة إلى دول شرق آسيا الأخرى وللحفاظ على تقسيم تكنولوجي للعمال مرغوب فيه مع هذه الدول. الثاني هو إرادة وقدرة الصين على بناء اقتصاد سوق مفتوح مرن، لكي تلعب دور رائد في بناء نظام اقتصادي قائم على الاعتماد المتبادل في المنطقة قد يحل السوق الصيني الضخم محل السوق الأمريكي الأمر الذي يضع الصين في وضع يؤثر بعمق على أشكال الاعتماد المتبادل.

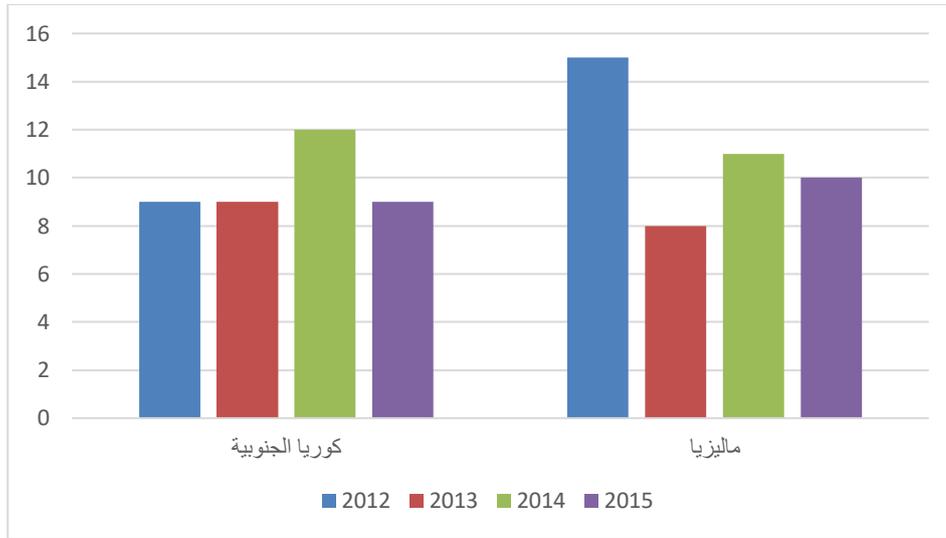
### الجدول رقم 29

الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (مليار دولار)

البلد	2012	2013	2014	2015
كوريا الجنوبية	9	9	12	9
ماليزيا	15	8	11	10

Source : <http://data.albankaldawli.org>

### الشكل رقم 23 يبين الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

من الملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا كان مستقرا في سنتي 2012 و2013 حيث كان يبلغ 9 مليار دولار ليرتفع في سنة 2014 إلى 12 مليار دولار، وترجع هذه الزيادة في الاستثمار إلى زيادة الحماية وتغير أسعار الصرف وتكاليف العمل والتكاليف الأخرى والاعتماد الهيكلي المتبادل الكبير، أما في سنة 2015 فقد انخفض ليصل إلى 9 مليار دولار نظرا لأن كوريا أصبحت دولة مصدرة للاستثمار، أما بالنسبة لماليزيا فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها سنة 2012 15 مليار دولار لينخفض إلى 10 مليار دولار في 2015 نظرا لأنها أصبحت دولة مصدرة للاستثمار أيضا، كما هو موضح في الجدول رقم 29.

#### ثانيا: التغييرات في هيكل التجارة (الصادرات والواردات).

##### - الصادرات:

تشير دراسة أجراها البنك الدولي على الاقتصاد الكوري إلى أن مساهمة نمو الصادرات في نمو الناتج القومي الإجمالي تزايدت بشكل ملموس منذ الخمسينيات. فقبل عام 1960 ساهم نمو الصادرات بأقل من 10 بالمائة في نمو الناتج القومي الإجمالي، حيث ارتفعت إلى 25 بالمائة في أوائل السبعينيات، ثم تجاوزت 33 بالمائة بقليل في أواخر السبعينيات<sup>1</sup>. وتشير دراسة أجرتها الجمعية الكورية للتجارة إلى أن الصادرات تساهم بنحو 58.7 بالمائة في النمو الاقتصادي في عام 2000. وبالنسبة لنمو التشغيل فإن الصادرات ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر بنحو ثلث عمالة الصناعة التحويلية في عام 1966، وتزايدت هذه النسبة إلى نحو 45 بالمائة، كما تشير النتائج القائمة على جدول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الكوري إلى أن نسبة عمالة الصناعة التحويلية التي

1- موقع البنك الدولي، مرجع سابق.

خلقتها الصادرات وصلت إلى 68.8 بالمائة في 1970 و44.7 بالمائة في 1980 و56.5 بالمائة في 1985<sup>1</sup>.

كما أن العلاقة بين الصادرات والنواتج المحلي الإجمالي نمت لتصبح أكبر في السنوات التالية خاصة بعد أزمة 1997. قادت التغيرات في هيكل الصادرات الكورية إلى تغيرات أخرى مرتبطة بها في الهيكل الصناعي كنتيجة للإستراتيجية القائمة على التصنيع ذات التوجه التصديري. وكانت التحولات المعلن عنها في مكونات الصادرات تظهر بشكل منتظم منذ بداية الخطة الخمسية الأولى في عام 1962. حيث سيطرت المنتجات الأولية مثل الحرير والأسماك ومنتجاتها على الصادرات في أوائل الستينات حيث وصل النصيب النسبي للصادرات الأولية مثل (الأغذية والمواد النصف مصنعة) من إجمالي الصادرات إلى 80,1 بالمائة في عام 1960، بينما جاءت المنتجات الصناعية والملابس ومنتجات نسيجية والسفن في مرتبة لاحقة، وسيطرت المنسوجات والمنتجات الالكترونية والسيارات على الصادرات في سنة 1986، لتسيطر بعد ذلك المنتجات الكيماوية والمنتجات البترولية في سنة 1994، وصولاً إلى أشباه الموصلات وحواسيب آلية ومعدات الاتصالات في سنة 2000.

### الجدول رقم 30

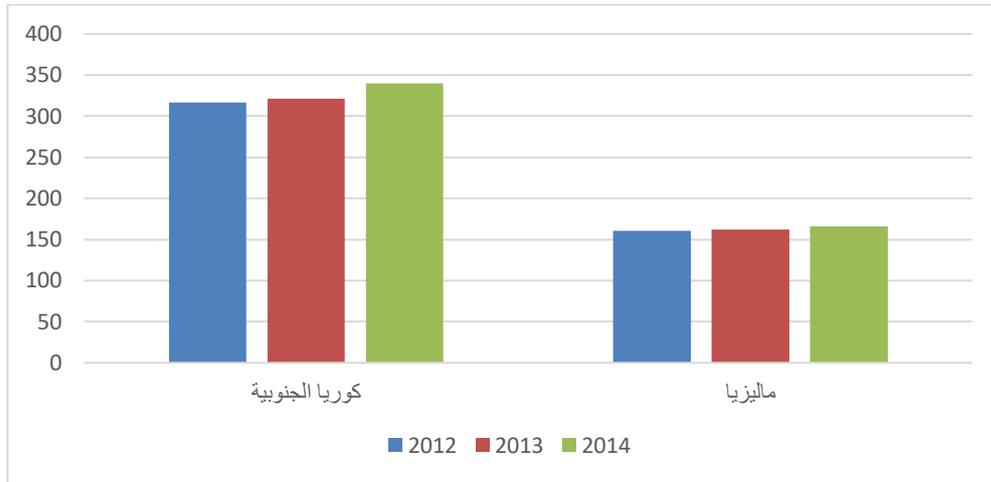
مؤشر حجم الصادرات (2000=100)

البلد	2012	2013	2014
كوريا الجنوبية	316.3	321.0	340.0
ماليزيا	160.7	161.8	166.3

Source : <http://data.albankaldawli.org>

## الشكل رقم 24

يبين مؤشر حجم الصادرات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

نجحت ماليزيا في ترقية صادراتها بنسبة 17 بالمائة في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1987-1993 حيث وصلت إلى 47 مليار دولار أمريكي، وقد استمرت ماليزيا في انتهاجها لإستراتيجية التصنيع الأمر الذي انعكس بالإيجاب على صادراتها، حيث شكلت المنتجات الصناعية 71 بالمائة من إجمالي هذه الصادرات سنة 1993،<sup>1</sup> واستمرت في هذا الاتجاه إلى غاية منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، هذا بعد أن كان البترول الخام عمود الصادرات الماليزية، بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل وخشب الأشجار. ومن بين الصادرات الماليزية نجد الآلات الكهربائية حيث بلغت مساهمتها حوالي 60 بالمائة في صادرات ماليزيا الصناعية، يليها من حيث الأهمية كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن، وقد نجحت ماليزيا في تنويع أسواق صادراتها على مستوى العالم، حيث تصدر إلى اليابان 17 بالمائة من صادراتها الإجمالية، كما تصدر للاتحاد الأوروبي حوالي 16 بالمائة من صادراتها وتتلقى الولايات المتحدة منها ما يقارب 15 بالمائة.<sup>2</sup>

وقد مثل الاستثمار الأجنبي عجلة النمو الرئيسية لصادرات ماليزيا في العصر الحديث، وقد أفاد هذا الاستثمار الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم سواء الأمامية أو الخلفية، ومكّن الاستثمار الأجنبي ماليزيا من تنويع قائمة صادراتها وإبعادها عن الصادرات النفطية والتقليدية التي تواجه أسعار عالمية غير مستقرة، وتعتبر صادرات الالكترونيات أهم أنواع صادرات ماليزيا منذ

1- بتاريخ [http://www.pmo.gov.my/home.php?menu=speech&page=1908&news\\_id=197&speech\\_cat=2](http://www.pmo.gov.my/home.php?menu=speech&page=1908&news_id=197&speech_cat=2) بتاريخ 2015/03/25

2- بتاريخ [http://www.pmo.gov.my/home.php?menu=speech&page=1908&news\\_id=197&speech\\_cat=2](http://www.pmo.gov.my/home.php?menu=speech&page=1908&news_id=197&speech_cat=2) بتاريخ 2015/03/25

مطلع حقبة التسعينيات من القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي هناك عاملا آخر أدى إلى تفعيل الصادرات الماليزية، والمتمثل في نظام تزويد الشركات بالمساعدات والتمويل للإنتاج الموجه للصادرات، وقد أدى هذا النهج كذلك إلى زيادة في تسهيل نمو الصادرات الماليزية على نطاق واسع، حيث قدمت ماليزيا حوافز لكل من المنتجين والمصدرين في المناطق غير النامية، وللمستوردين للتكنولوجيا الجديدة أو المستثمرين في المنتجات غير التقليدية، وعلاوة على ذلك فقد قدمت الحكومة الماليزية دعما للصادرات عن طريق تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات والحوافز، والتي من بينها ما يلي:

- \* 50 بالمائة إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية.
  - \* إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 05 بالمائة من قيمة الصادرات.
  - \* إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات متضمنة تكاليف تسويق الصادرات، والتأمين على الصادرات وتأمين الحمولات المستوردة.
  - \* استرداد قيمة الجمارك والرسوم على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات
- ومن الملاحظ أن مؤشر حجم الصادرات قد ارتفع في كوريا الجنوبية من 316.3 في 2012 إلى 340.0 في 2014، كذلك الحال بالنسبة لماليزيا فقد ارتفع من 160.7 في 2012 إلى 166.3 في 2014 ويرجع ذلك إلى أن كل من كوريا الجنوبية وماليزيا يعتمدان على إستراتيجية التصنيع ذات التوجه التصديري.

**-الواردات:** نظرا لأن المنتجين الكوريين يعتمدون بدرجة كبيرة على المواد الخام والآلات الأجنبية فقد كان استيراد تلك الأشياء أساسيا للشركات الصناعية. ربطت الحكومة بين السماح بالاستيراد وبين الأداء التصديري للشركات، فسمحت للشركات المصدرة أن تستورد بحرية (تراخيص الاستيراد) المواد الخام والسلع الرأسمالية وقطع الغيار اللازمة لإنتاج الصادرات ويكون الحد الأقصى هو عوائد الصادرات. وبوجه عام استخدمت الحكومة على نطاق واسع كل من نظام الحوافز وأحيانا الأوامر المباشرة التي كان بعضها تمييزي والبعض الآخر غير تمييزي. واستخدمت الحكومة التدخل المباشر بشكل قصير الأجل شديد الاختيارية لحسن الحظ شديد الفعالية، خاصة خلال السنوات الأولى من رئاسة الرئيس بارك<sup>1</sup>.

### الجدول رقم 31

مؤشر حجم الواردات (2000=100)

البلد	2012	2013	2014

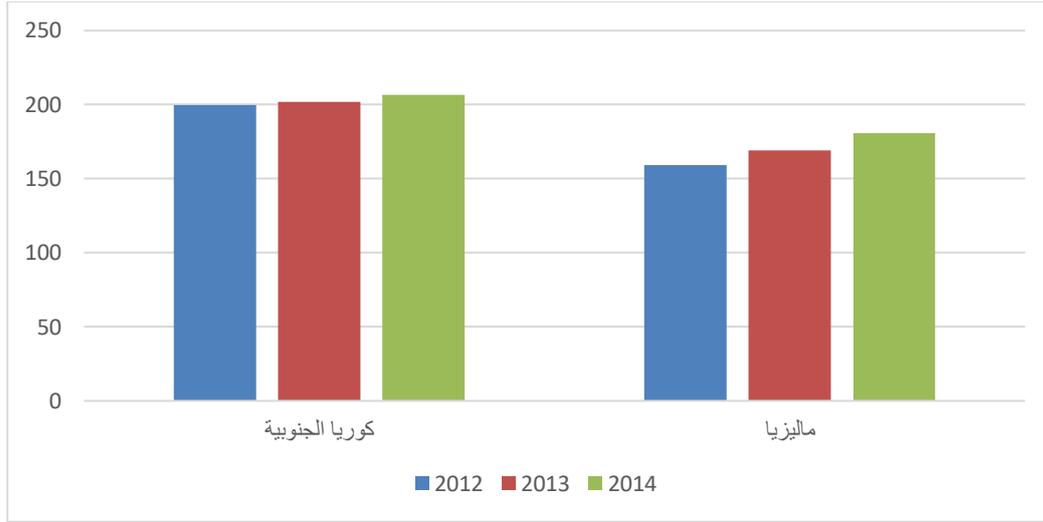
1- Young Iob Chung, *South Korea on the Fast Line Economic development and Capital Formation*, (Oxford university press, 2007), p.50.

كوريا الجنوبية	199.7	202.1	206.5
ماليزيا	159.4	169.0	180.9

Source : <http://data.albankaldawli.org>

### الشكل رقم 25

يبين مؤشر حجم الواردات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

عكس الهيكل الصناعي الكوري الذي يعتمد على إستراتيجية النمو ذات التوجه التصديري فقر الدولة في مواردها. وقد أدت الحاجة إلى تصدير المنتجات الصناعية لشراء السلع الرأسمالية الوسيطة والمواد الخام اللازمة للتصدير والاستهلاك المحلي، إلى ظهور النصيب النسبي لنتائج الصناعة التحويلية من إجمالي الناتج الصناعي وهو أعلى في كوريا عن المستوى العادي في العالم. النصيب النسبي للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وصل في كوريا إلى 30 بالمائة في عام 2001. وهي نسبة أعلى كثيرا من المتوسط (22 بالمائة) والملاحظ في الدول المتقدمة. بين الدول المتقدمة نجد دول تتسم بكبر حجم قطاع الصناعة التحويلية فيها مثل ألمانيا (21 بالمائة) واليابان (24 بالمائة). كلا الدولتان لهما صناعة تحويلية أكبر من المتوقع ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى فقرهما في الموارد المتاحة لديهم، بينما الولايات المتحدة (16 بالمائة) تمثل الحالة المعاكسة حيث تقوم الصناعة التحويلية فيها على قاعدة غنية نسبيا من الموارد الطبيعية المتاحة. إن أهم السلع التي تستوردها ماليزيا تتركز على المنتجات الداخلة والمكملة لعملية التصنيع مثل أجزاء من أجهزة إلكترونية، والتي تستورد منها سنويا بما يقرب من 8 مليار و857 مليون دولار سنويا حسب إحصائيات 2002، وتمتلك ماليزيا 36 بالمائة من حصة الواردات العالمية منها، وتحتل المركز الثاني عالميا من حيث حجم الواردات،

وتستورد ما يقرب من 4 مليار دولار من الدوائر المتكاملة أحادية الكتلة، وتمتلك 6 بالمائة من حصة الواردات العالمية، كما تحتل المركز الرابع عالميا من حيث حجم الواردات العالمية من هذه السلعة، كما تستورد ماليزيا بما يقرب من 2 مليار دولار زيوت نפט، وبما يقرب من مليار ونصف أشباه موصلات من أكاسيد معدنية، كما أن ماليزيا تحتل المركز الأول عالميا من حيث حجم الواردات من البطاقات المتضمنة دوائر متكاملة (سمارت كارد) والداخلة في تكوين الأجهزة الإلكترونية، حيث تستورد منها ما يقرب من مليار ونصف المليار دولار سنويا، وتمتلك 29 بالمائة من حصة الواردات العالمية من هذه البطاقات، كما تستورد بما يقرب من مليار و200 مليون دولار صمامات وأنايبب إلكترونية، وتحتل المركز الأول عالميا من حيث حجم الواردات من الذهب الخام أو النصف مشغول أو المسحوق، وكذلك وارداتها من وحدات لآلات المعالجة الذاتية للمعلومات، حيث تستورد بما يقرب من 770 مليون دولار من الذهب وتمتلك 15 بالمائة من حجم الواردات العالمية من الذهب، كما تستورد بما يقرب من 667 مليون دولار من وحدات لآلات المعالجة الذاتية للمعلومات، وتمتلك 11 بالمائة من حصة الواردات العالمية منها<sup>1</sup>.

مما سبق، فإن واردات ماليزيا الرئيسية تعتمد على المواد الداخلة في أهم سلع التصدير، مثل الأدوات الإلكترونية، والأجهزة الحديثة، كما تقوم وارداتها أيضا على مواد التشغيل اللازمة للصناعة مثل زيوت النفط والزيوت المعدنية، هذا بالإضافة إلى المنتجات المكتملة ذات التقنية العالية مثل وحدات التخزين، والأجزاء من وحدات المعالجة الذاتية من المعلومات. ومن الملاحظ أن مؤشر حجم الواردات قد ارتفع في كوريا الجنوبية من 199.7 في سنة 2011 إلى 206.5 في سنة 2013، كذلك الحال بالنسبة لماليزيا فقد ارتفع من 159.4 في سنة 2011 إلى 180.9 إلى 2013 ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى فقرهما في الموارد المتاحة لديهما. بالإضافة إلى أن أهم السلع التي تستوردها كل من كوريا الجنوبية ماليزيا تتركز على المنتجات الداخلة والمكتملة لعملية التصنيع.

### III- القطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

#### أولاً: القطاع الصناعي.

مع تحول الهيكل الصناعي من السلع كثيفة العمل إلى كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، تضاعف النصيب النسبي في إنتاج القطاع الصناعي لمنتجات صناعية مثل المنسوجات ومنتجات الأخشاب في حين تزايد النصيب النسبي للصناعات كثيفة رأس المال مثل المعادن الأساسية والآلات. بعد عام 1980 بدأت نسبة الصناعات الثقيلة والكيمياوية في تجاوز النصيب النسبي للصناعات الخفيفة في القطاع الصناعي.

1- ماليزيا - قطاع الاتفاقات التجارية: www.tas.gov.sg/NR/rdonlyres/.../MALAYSIA.doc بتاريخ: 2016/03/01.

ومن النقاط المثيرة للاهتمام في حالة الهيكل الصناعي الكوري أنه نتيجة التوسع الضخم في الصناعات الثقيلة في مرحلة مبكرة من مراحل التنمية، خاصة وإن مثل هذه الخطوة عادة ما تبدأ في مرحلة متقدمة من مراحل التنمية، فإن نسبة الصناعات المتوسطة تكون صغيرة نسبياً وفقاً لتشييزي وتاييلور. الصناعات المبكرة مثل الأغذية والمنسوجات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإشباع الحاجات الأساسية، كما أن نصيبها النسبي في الناتج القومي الإجمالي تتوقف عادة عن النمو عندما يصل نصيب الفرد من الدخل إلى نحو 745 دولار ونصيب الصناعات المتوسطة مثل الأخشاب والمطاط والكيماويات يستمر في النمو حتى يصل نصيب الفرد من الدخل إلى 2975 دولار. الصناعات التي تظهر متأخرة مثل صناعة الآلات والمنتجات المعدنية، والطباعة والنشر تبدأ أهميتها في التزايد فقط بعد أن يتجاوز نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 2975 دولار وفقاً لهذا المنطق فإنه يمكن القول بأن كوريا قفزت مباشرة من المرحلة الأولى إلى الثالثة نتيجة لتدخل الحكومة وسعيها لتنمية صناعات المرحلة الثالثة في السبعينيات. ولقد ازداد عدد المنشآت الصناعية في كوريا إلى 313 ألف في عام 2000. وازدادت الصادرات السنوية من أقل من 100 مليون دولار أمريكي في 1963 إلى أكثر من 170 مليار دولار في 2003. بالرغم من الانخفاض الشديد في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بعد الأزمة المالية في 1997. إلا أنها استطاعت أن تتعافى بسرعة خلال أربع سنوات بعد الأزمة المالية، حيث قفز الدخل القومي الإجمالي إلى مستواه مرة أخرى ومع عام 2002، استطاعت التنافسية العالمية والأداء الاقتصادي لكوريا أن تجعل منها مايلي<sup>1</sup>:

- أكبر منتج للسفن في العالم؛
- خامس أكبر منتج للسيارات في العالم؛
- الأولى أو الثانية في إنتاج أشباه الموصلات؛
- الدولة الثانية عشر على مستوى أكبر الدول التجارية؛
- الاقتصاد الثالث عشر على مستوى العالم.

#### الجدول رقم 32:

القيمة المضافة في قطاع الصناعة

(بالمائة من إجمالي الناتج المحلي)

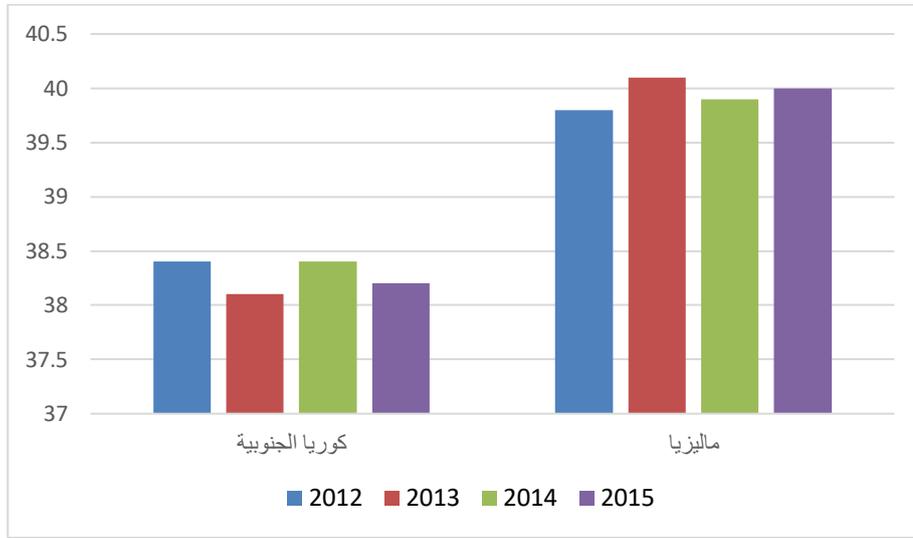
البلد	2012	2013	2014	2015
كوريا الجنوبية	38.4	38.1	38.4	38.2
ماليزيا	39.8	40.1	39.9	40.0

Source : <http://data.albankaldawli.org>

1- موقع كوريا نت الحكومي: <http://www.korea.net/NewsFocus/Business/view?articleId> بتاريخ: 2016/05/16.

## الشكل رقم 26

يبين القيمة المضافة في قطاع الصناعة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

أخذ الاهتمام بالقطاع الصناعي الماليزي في الازدياد، حيث كان يشكل 13.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 و 1999، ثم شهد نموا ملحوظا في عام 2000 وشكل 21 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يقرب من 30 بالمائة من عام 2001 و 2002، وقد وصل إلى 42 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003، وبالتالي ارتفع حجم العمالة في هذا القطاع حيث يجذب نحو 27 بالمائة من العمالة الماليزية. ومن أهم الصناعات: الماكينات الكهربائية والإلكترونيات والمعدات والآلات والأغذية والكيماويات والمنتجات الكيماوية والمنتجات المعدنية. حيث أسهمت هذه الصناعات بنحو 68.8 بالمائة في القطاع الصناعي، وقد زاد حجم إسهام هذه الصناعات بالإضافة إلى الصناعات البترولية، بينما قل إسهام صناعة الجلود والمنتجات الجلدية<sup>1</sup>.

ومن الملاحظ أن القيمة المضافة في القطاع الصناعي في كوريا تتمتع بالاستقرار نسبي حيث بلغت في سنة 2011: 38.4 بالمائة وفي سنة 2014 بلغت 38.2 بالمائة، وكذلك الحال بالنسبة لماليزيا فقد بلغت القيمة المضافة في القطاع الصناعي في سنة 2011: 39.8 بالمائة وفي سنة 2014: 40.0 بالمائة وترجع هذه النسب المعتبرة إلى أن كل من كوريا الجنوبية وماليزيا تتمتعان بقطاع صناعي قوي ومتطور.

## ثانيا: القطاع الزراعي.

تعتبر كوريا سادس أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، ورابع أكبر مستورد لمنتجاتها الزراعية، وحاليا تمثل الزراعة 4 بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا وتستوعب 8.7 بالمائة من السكان. حيث كانت كوريا الجنوبية بلادا زراعية بشكل

1- ماليزيا - قطاع الاتفاقات التجارية، مرجع سابق.

كبير حتى أوائل السبعينات. وكان في البلاد نقص شديد في الغذاء حتى الستينات، لكن حققت اكتفاء ذاتي في الأرز في نهاية السبعينات (1970) وأظهرت الزراعة الكورية تحسناً بارزاً من ناحية الإنتاجية في ذلك الوقت، عن طريق تحسين البنية التحتية الزراعية وإدخال الابتكارات التقنية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت المناطق الكورية الريفية كثيراً في تطوير مصادر الأرض وحماية البيئة بالإضافة إلى النمو الاقتصادي العام، من خلال تزويد قطاع الصناعات التحويلية بالأرض والعمل ورأس المال. ووفرت الحكومة الكورية الجنوبية مستويات عالية جداً من المساعدة إلى المنتجين الزراعيين، بينما تفرض ضريبة كبيرة على المستهلكين، لتقليل الفجوة بين دخول سكان الريف والمدن. وقدمت كوريا مساعدات إلى المنتجين الزراعيين بين الأعوام 1987-1989 بلغت حوالي ضعف مستوى ما يقدم في الولايات المتحدة و1.6 مرة أكبر من تلك التي تقدم للمزارعين في المجموعة الأوروبية، وتقريباً 80 بالمائة من تلك التي تقدم للمزارعين في اليابان، وهي أكثر دولة تقدم مساعدات للمزارعين في الدول المتقدمة.

ومنذ أوائل التسعينيات (1990) تحولت كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متطور، مع دخل فوق المتوسط Upper-Middle-Income<sup>1</sup>. لقد قل إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا في الفترة من 1995، وحتى عام 2003 بما يقرب من 5 بالمائة، حيث أصبح يشكل 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد زادت مساحة الأراضي المزروعة بزيت النخيل بشكل كبير، وذلك باعتباره عنصر هام من عناصر التصدير، وازدياد الطلب العالمي عليه، مما أثر على الاهتمام ببقية الزراعات، كما يعد النقص في الأراضي الخصبة معوق في وجه تطور القطاع الزراعي. ومن أهم الزراعات نجد المطاط وزيت النخيل وجوز الهند والأناناس والتبغ والبندق والخضراوات والفواكه والزهور والأرز واللحوم<sup>2</sup>.

### الجدول رقم 33

القيمة المضافة في قطاع الزراعة  
(بالمائة من إجمالي الناتج المحلي)

البلد	2012	2013	2014	2015
كوريا الجنوبية	2.5	2.5	2.3	2.3
ماليزيا	11.5	9.8	9.1	8.9

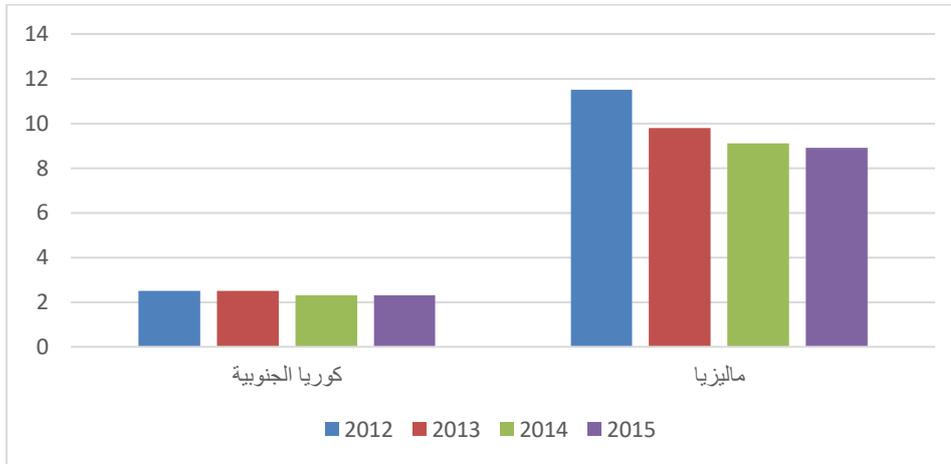
Source : <http://data.albankaldawli.org>

بتاريخ: 2015/03/31 <http://www.myqalqilia.com/agro-policy.htm>

2- ماليزيا - قطاع الاتفاقات التجارية، مرجع سابق.

## الشكل رقم 27

يبين القيمة المضافة في قطاع الزراعة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

تحقق ماليزيا اكتفاء ذاتيا بنحو 70 بالمائة من الخضراوات والفاكهة، كما تحقق 65 بالمائة من احتياجاتها من الأرز، بينما تحقق 18 بالمائة من احتياجاتها من اللحوم و 5 بالمائة من احتياجاتها من الألبان، وقد انخفض نصيب القطاع الزراعي في حصيلة الصادرات من 14 بالمائة في عام 1997 إلى ما يقرب من 7 بالمائة في عام 2000 وذلك كنتيجة طبيعية للتحويل في الاقتصاد الماليزي نحو القطاع الصناعي.

ومن الملاحظ أن القيمة المضافة في القطاع الزراعي في كوريا تتمتع باستقرار نسبي حيث بلغت 2.5 بالمائة في 2012 و 2.3 بالمائة في سنة 2015، أما بالنسبة لماليزيا فقد بلغت 11.5 بالمائة سنة 2012 و 8.9 بالمائة في سنة 2015، هذه النسب تعتبر نسب ضئيلة ويرجع ذلك إلى أن كل من كوريا الجنوبية وماليزيا تهتمان بالقطاع الصناعي أكثر على حساب القطاع الزراعي. كما هو مبين في الجدول رقم 33.

#### IV- التضخم وصادرات التكنولوجيا المتقدمة. أولاً: التضخم.

ساهم التضخم المرتفع في توسع سوق الائتمان غير المنظم أو (Kreb – Market) والذي لعب دورا رائدا في تعبئة وتوزيع الموارد المتاحة للاستثمار. وكان يمكن للسوق الائتمانية غير المنظمة أن تلعب دورا اقتصاديا هاما من خلال قيامها بدور صمام الأمان للسوق المنظمة، وأيضا دور بائع التجزئة للقروض الصغيرة بين صغار المتعاقدين. لكن في حالة كوريا نمت السوق الغير منظمة لتصبح أكبر من اللازم كما أنها لم تكن محكومة

من قبل الدولة (ليصبح حجمها نحو نصف حجم السوق المنظمة في الستينات ، وظلت هذه السوق على أهميتها حتى أواخر الثمانينات)<sup>1</sup>.

### الجدول رقم 34

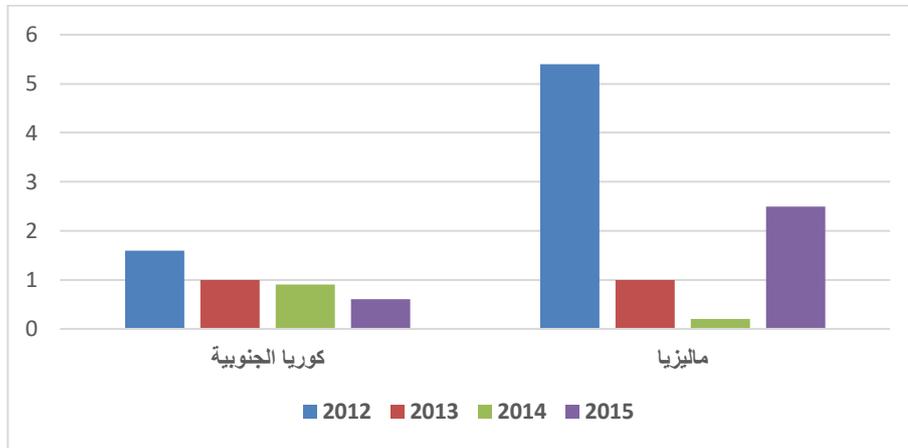
#### التضخم (بالمائة سنويا)

البلد	2011	2012	2013	2014
كوريا الجنوبية	1.6	1.0	0.9	0.6
ماليزيا	5.4	1.0	0.2	2.5

Source : <http://data.albankaldawli.org>

### الشكل رقم 28:

#### يبين التضخم في كوريا الجنوبية وماليزيا



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بيانات البنك الدولي <http://data.albankaldawli.org>

وأخيرا تحقق استقرار الأسعار في كوريا ابتداء من عام 1982 وانخفض التضخم من معدل يجاوز 20 بالمائة في منتصف السبعينات إلى 4.1 بالمائة في عام 1975 ونحو 8.2 بالمائة في 1986. وجاء التحكم في التضخم في الثمانينات نتيجة عوامل محلية وخارجية. بعض من هذه العوامل لعب دورا هاما.

- أولا: انخفضت تكلفة الواردات نتيجة للانخفاضات الثلاثة (أسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج المنخفضة، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، وانخفاض أسعار الفائدة).

- ثانيا: بدأت الجهود الدؤوبة للحكومة لتقليص التوقعات التضخمية في اكتساب مصداقية لدى المواطنين نظرا لتمسك الحكومة بتعهداتها وتحويل اتجاهات التنمية من النمو إلى الاستقرار.

1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

<http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/occd/development/industrial-policy-and-territorial-development> بتاريخ: 2016/04/19.

- أخيرا: سرعة ارتفاع وتحسن الإنتاجية.

ومن الملاحظ أن معدل التضخم في كوريا الجنوبية قد انخفض من 1.6 بالمائة في سنة 2012 إلى 0.6 بالمائة في سنة 2015، كذلك الحال بالنسبة لماليزيا فقد انخفض من 5.4 بالمائة سنة 2012 إلى 2.5 بالمائة سنة 2015، ويرجع هذا إلى انخفاض تكلفة الواردات وجهود الحكومة لتقليص التضخم.

**ثانيا: صادرات التكنولوجيا المتقدمة.**

مع تزايد النصيب النسبي للسلع المصنعة في الصادرات، تغيرت أيضا أنواع السلع الصناعية الرئيسية المصدرة، فخلال الستينات كانت الصادرات الصناعية الرئيسية تتركز في المنتجات كثيفة العمل مثل المعاطف وغيرها وكلها من الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا بسيطة نسبيا. خلال السبعينات تحولت السلع التصديرية الرئيسية إلى المنسوجات والسفن والصلب المسطح وغيرها من المنتجات التي تعتمد أساسا على رأس المال والتكنولوجيا أكثر تعقيدا بالإضافة إلى العمل. مع أوائل الثمانينات أصبحت السلع التصديرية أكثر كثافة من رأس المال. يعتبر عام 1986 نقطة تحول شهدت تحول السلع التصديرية إلى المنتجات كثيفة المهارة مثل الحواسيب الآلية والتلفزيونات الملونة وأشباه المواصلات والسيارات<sup>1</sup>.

### الجدول رقم 35

صادرات التكنولوجيا المتقدمة (بالمائة من صادرات السلع المصنوعة)

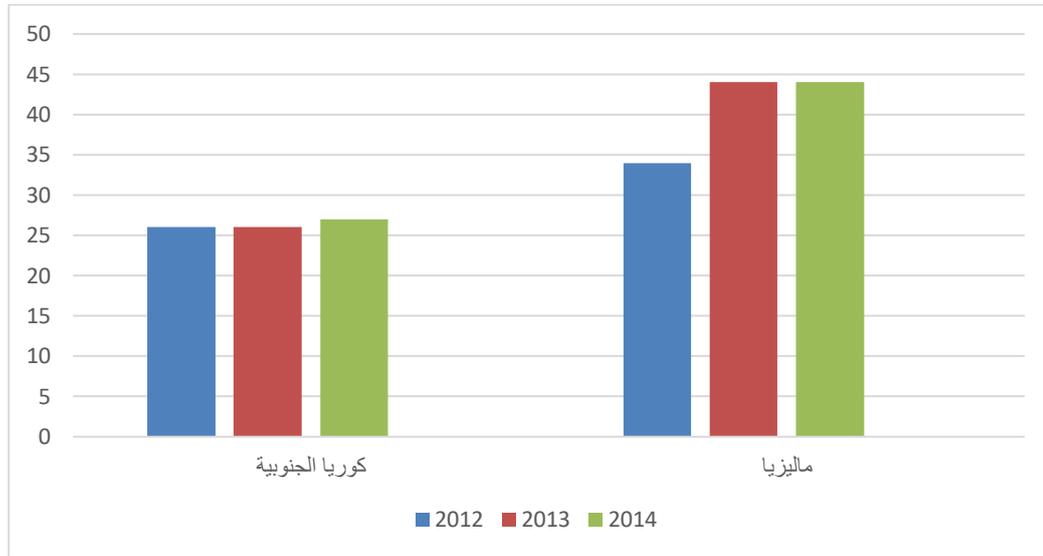
البلد	2012	2013	2014
كوريا الجنوبية	26	26	27
ماليزيا	43	44	44

Source:

<http://data.albankaldawli.org>

## الشكل رقم 29:

## يبين صادرات التكنولوجيا المتقدمة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بيانات البنك الدولي

وقد عكست هذه التغييرات المواد المتاحة لدى كوريا بالإضافة إلى ظروف أخرى، وتتبع كوريا في هذا النمط الياباني كما أوضحه لورنس كروز وسيو سيكيجوتشي. أي أن السلع التصديرية الأساسية تحولت بمرور الوقت من سلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال ثم إلى سلع كثيفة المهارة ورأس المال، ثم إلى سلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا وذات أجور مرتفعة، ثم إلى سلع كثيفة البحث ورأس المال والمهارة المرتفعة. ومن الملاحظ أن هناك ارتفاع في صادرات التكنولوجيا المتقدمة في كوريا فقد بلغت 26 بالمائة من صادرات السلع المصنوعة في سنة 2012 أما في سنة 2014 فقد بلغت 27 بالمائة، أما بالنسبة لماليزيا فقد ارتفعت صادرات السلع المصنوعة من 43 بالمائة سنة 2012 إلى 44 بالمائة سنة 2014 ويرجع هذا إلى اهتمام الدولتين بصادرات التكنولوجيا المتقدمة.

مما سبق نستنتج أن استراتيجيات النمو تتناسب مع الموارد المتاحة للدولة، وحجم السكان، والنظام الاقتصادي، ويظهر أن تبني إستراتيجية النمو المناسبة تعد شديدة الأهمية لحدوث واستمرار النمو الاقتصادي. فاختبار الإستراتيجية المناسبة هو شرط لازم للتنمية. ويرجع النمو الكوري والماليزي منذ أوائل الستينيات بدرجة كبيرة إلى تعريف إستراتيجية النمو للدولة ثم الالتزام بها وهي إستراتيجية النمو القائمة على التصنيع والتوجه للخارج.

## المبحث الثالث: سمات الدولة الإنمائية في الجزائر.

كانت التجربة الجزائرية في التنمية فاقدة للرؤية الاستراتيجية، وغائبة عنها، ولم تستند لمقاربات تنموية محلية تنطلق من واقع المقدرات والموارد المتاحة، بل بتبني ايديولوجيات وفق ما كانت تملية المرحلة حيث عرفت تاريخيا بمرورها بمرحلتين كان فيهما دور الدولة التنموي يختلف جذريا من الاولى إلى الثانية. فبينما تميزت الاولى بالتدخل المتزايد والمتسارع للدولة، تميزت الثانية بالانسحاب التدريجي والمتواصل من النشاط الانتاجي والتجاري.

## I المرحلة الاولى: منذ الإستقلال إلى غاية اوائل الثمانينات.

كانت الجزائر قبل الاستقلال مستعمرة استيطانية للأوروبيين الذين هيمنوا على مختلف الأنشطة الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية مما جعل هروبهم من الجزائر غداة الاستقلال يتسبب في احداث فراغ كبير في جميع المجالات، اجبرت هذه الوضعية العمال على تنظيم أنفسهم في لجان لإدارة المزارع والوحدات الانتاجية التي تركها المعمرون<sup>1</sup>. لقد أدى ذلك لاحقا إلى تبني السلطة للتسيير الذاتي كمنهج لإدارة الدولة للأموال الشاغرة في القطاع الزراعي، خاصة في انتظار فرض الدولة لسلطتها عندما تستقر الأوضاع السياسية في قمة هرم الدولة. وبالرغم من تبني مؤتمر جبهة التحرير الوطني لمنهج التسيير الذاتي في مؤتمرها بالجزائر خلال شهر أفريل 1964، إلا ان السلطة الحاكمة لاحقا تخلت عن تطبيقه باحلال النموذج السوفياتي محله في كل القطاعات، بعد ان تم توسيع القطاع العام عن طريق التأميمات والاستثمار العام واحتكار التجارة الخارجية والقطاع المصرفي والمالي.

لقد تميزت هذه المرحلة بوجود الدولة التنموية ذلك أن الدولة في هذه المرحلة اعطت للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الاولوية المطلقة في سياستها الداخلية والخارجية وقامت بالعديد من الاصلاحات في القطاعات المختلفة بهدف تعظيم معدل النمو الاقتصادي، واحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعية مستخدمة الادوات التالية:

أولاً: الاولوية للتصنيع باعتماد نموذج "الصناعات المصنعة" ؛

ثانياً: عصنة القطاع الزراعي وتنمية الريف: عن طريق استخدام التقنيات الجديدة والإصلاح الزراعي وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لسكان هذه المناطق للحد من الهجرة الريفية، وتوفير الغذاء والمواد الأولية الفلاحية، وتوسيع السوق للصناعة المحلية وتبني سياسة تعميم التعليم والخدمات الصحية لجميع المواطنين.

<sup>1</sup> <http://www.ouargla30.com/t14097-topic>

إلا أن الإرادة السياسية المتوفرة لدى صنّاع القرار الأساسيين في الجزائر لم تكن لوحدها كافية لبلوغ إحداث القطيعة مع التخلف لأسباب عدة أهمها<sup>1</sup>:

1. كون القيادة السياسية غير متجانسة مما جعل امكانية التراجع عن الاختيارات الأساسية في جميع المجالات ممكنا، وهذا يعود إلى مرحلة الحرب التحريرية وما بعدها، حيث أن جبهة التحرير الوطني ليست حزبا بل تجمعا لقوى غير متجانسة متفقة على تحقيق هدف واحد مشترك ألا وهو الاستقلال، وساهم تبني الجزائر لنظام الحزب الواحد بعد الاستقلال إلى استمرار الوضع نفسه بعد الاستقلال .
2. ضعف البنية التحتية بمختلف أنواعها، وكذا ضعف مستوى التنمية البشرية في الجزائر حيث كانت الامية تمس الغالبية العظمى من الجزائريين، مما نجم عنه ندرة حادة في المهارات في الجزائر لتنفيذ المشاريع التنموية وتعويض الأوروبيين الذين غادروا الجزائر في آن واحد غير ممكن مما نجم عنه الاستعانة بالعمالة الاجنبية وهو ما زاد من تكاليف عملية التنمية نفسها. وتهميش القطاع الخاص المحلي منه والأجنبي لأسباب ايديولوجية اكثر منه لأسباب اقتصادية واجتماعية.
3. الطموح المبالغ فيه، حيث أنه وبالرغم من التأخر الكبير في تنفيذ المشاريع التنموية استمر القادة آنذاك في رفع معدل وحجم الاستثمار وتوسيع مجال تدخل الدولة، مما نجم عنه تحمل الاقتصاد الجزائري لتكاليف باهظة كان بالإمكان تفاديها لو غلبت القيادة السياسة العقلانية والبرجماتية على العاطفة.

وباختصار فإن صنّاع القرار آنذاك تجاهلوا القيود الموضوعية التي تفرضها ضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمار معتقدين أن الارادة لوحدها كافية لتحقيق الاهداف المرجوة، وهو ما أدى إلى ارتفاع حاد في تكاليف المشاريع وضعف في استغلال الطاقات الانتاجية مضعفا بذلك قدرة الاقتصاد المحلي على تعبئة المواد اللازمة لاستمرار التنمية وتحسين القدرة التنافسية داخليا وخارجيا. وقد أدى ذلك بدوره الى اللجوء المتزايد الى الاستدانة الخارجية مؤديا بدوره الى تزايد اعباء المديونية الخارجية، خاصة خلال النصف الثاني من السبعينات بفعل الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة عالميا وانهيار أسعار البترول في نفس الوقت. وبالرغم مما حققته الجزائر خلال تلك الفترة من معدلات النمو ومستويات التشغيل، إلا أن تلك الانجازات لم ترق الى حجم الموارد المعبأة والمستثمرة خلالها. فلقد بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة 1968\_1978 أزيد من 7% وهو معدل أعلى

<sup>1</sup>: [http://www.persee.fr/doc/tiers\\_0040-7356\\_1978\\_num\\_19\\_76\\_2844\\_t1\\_0898\\_0000\\_1](http://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1978_num_19_76_2844_t1_0898_0000_1)

بكثير من المتوسط العالمي خلال نفس الفترة الا أنه ضعيف جدا اذا ما قورن بمتوسط معدل الاستثمار الذي تجاوز 39% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة نفسها.<sup>1</sup>

## II- المرحلة الثانية: منتصف الثمانينات إلى غاية بداية الألفية.

لم يكن التحول الذي عرفته الجزائر منذ بداية الثمانينات من الاقتصاد المسير إلى اقتصاد السوق نتيجة للتغيرات التي حدثت في المحيط الخارجي أو نتيجة لبرنامج التصحيح الهيكلي، الذي خضعت له الجزائر في منتصف التسعينيات بل كان هذا التحول وليد عوامل وتناقضات داخلية بحتة. فمذ بداية الثمانينات بدأت تبرز مؤشرات على مختلف الأصعدة توحى بأن القطيعة مع التوجه الاشتراكي آتية لا محال، إلا أن عملية التحول قد تستغرق وقتا طويلا. أولى هذه المؤشرات الشعار الرسمي للمرحلة الذي كان "من أجل حياة أفضل" بدلا من الشعار السابق "التكشف لأجل الخروج من التخلف" الذي ميز المرحلة الاولى، وتجسد هذا الشعار في العديد من القرارات التي اتخذتها الدولة ومن بينها الغاء الترخيص للراغبين من الجزائريين السفر خارج الجزائر، ومنحهم الحق في الحصول على العملة الصعبة مقابل مبلغ معين من العملة بالدينار لكل فرد والأسعار الرسمية، استيراد الملايير من المواد الاستهلاكية الغذائية مثلا والمعمرة وبيعها بأسعار ادارية لا علاقة لها بأسعار السوق محليا أو خارجيا، وأخيرا وليس آخرا اعادة هيكلة الشركات الوطنية، مما عرض جزءا كبيرا من أصولها للنهب دون ان تحدث العملية أي تحسن في أدائها، بل على العكس من ذلك فقد أدت عملية تجزئة الشركات الوطنية التي استمرت ما يقارب عقدا من الزمن إلى انشغال المسيرين وصانعي القرار الاقتصادي بالعملية وذلك على حساب عملية التنمية. وقد تكون العملية قد صممت ليس بهدف تحسين الاداء عن طريق تشجيع المنافسة بين المؤسسات في السوق المحلية على الأقل، بل ربما بهدف تسهيل تحويلها إلى القطاع الخاص لاحقا عندما تبدأ عملية الخصخصة. وبالفعل فقد كانت هناك في نفس الفترة نقاشات مستمرة على المستوى الرسمي للسماح للقطاع الخاص المحلي منه خاصة بلعب دور أكبر في التنمية الاقتصادية.

كل هذه التحولات الاولى جرت في الوقت الذي كانت فيه أسعار البترول تقترب من أربعين دولار للبرميل الواحد مانحا الجزائر وفرة من الايرادات في العملة الصعبة كان بالامكان استغلالها للدفع المسبق للديون الخارجية نظرا للارتفاع المستمر في تلك الفترة لسعر الفائدة في الأسواق العالمية متجاوزا 15% في بعض السنوات أوتكوين فائض يمكن اللجوء إليه عند تراجع أسعار المحروقات خاصة وأن إيرادات المحروقات

<sup>1</sup> : A.Hemal:« Development Opportunities and Challenges » in E.Aryeetery et al.,(eds) Oxford: The Oxford Companion to the Economics of Africa, Oxford University Press, 2012.p-9.

تمثل ما يزيد عن 94 % من قيمة صادراتها بدلا من الانفاق البذخ الذي فضلته آنذاك . إلا أن البذخ لم يدم طويلا، فمع منتصف الثمانينيات انهارت أسعار المحروقات وعاد التقشف الاجباري وبدأت الأزمة الاجتماعية والسياسية وازدادت حدة أزمة المديونية، بالرغم من كل الاجراءات المتخذة للحد من الاستيراد والعجز في الميزانية. وفي الأخير خضعت الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي الذي نجم عنه تصفية الآلاف من المؤسسات العمومية وتسريح أزيد من 400 ألف عامل ، وبالرغم من الآثار المدمرة لعملية " الخصخصة " وتحرير الأسعار فقد تمت العملية دون معارضة معتبرة نظرا للظروف الامنية التي كانت تسود الجزائر آنذاك. والسؤال المطروح هل تحسن الأداء الاقتصادي في الجزائر بعد هذا التحول نحو اقتصاد السوق؟ وهل حدث هناك تحول في البنية الاقتصادية والتحول نحو التنوع؟<sup>1</sup>

في الواقع لا يزال الاقتصاد الجزائري ومستوى معيشة الجزائريين مرتبطان ارتباطا وثيقا بمستوى أسعار المحروقات في السوق العالمية. فالإيرادات من قطاع المحروقات تمثل ما يزيد عن 96% من العملة الصعبة وما يزيد عن 50 % من ميزانية الدولة ويمثل القطاع أزيد من 30 % من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد اقتصاد الجزائر حاليا أقل الاقتصاديات تنوعا في العالم ، وذلك بالرغم من مستويات الاستثمار المرتفعة وما يلاحظ من خلال الاحصائيات الرسمية ليس فقط انخفاض نصيب الزراعة والصناعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بل وتراجع الحاد اذا ما قورن بنهاية السبعينيات. الواقع أن التحولات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري منذ الثمانينيات قد أدت إلى تفكيك الصناعة الجزائرية دون إعادة بناء . وبالرغم أنه من المتوقع أن تفلس بعض المؤسسات بعد خضوعها لقوى السوق إلا أن ذلك عادة ما يؤدي إلى انتقال الاستثمارات نحو قطاعات أخرى، حيث معدل الربح مرتفعا حسب النظرية الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يحدث الا نادرا ، وذلك ربما لوجود فرص الربح السريع في مجال التجارة خاصة الخارجية منها والصفقات العمومية.

هناك أسباب عدة أولاها: ضعف العائد على الاستثمار في الجزائر مقارنة مع البلدان المجاورة والصين مثلا. فالجزائر تخصص في المتوسط سنويا ما يزيد عن 33 % من الناتج المحلي للاستثمار، بينما لم تحقق إلا 3.2 % كمتوسط معدل نمو سنوي بينما حققت الصين مقابل نفس معدل الاستثمار أزيد من 9 % . ونفس الشيء يمكن قوله عن الاستثمار العام حيث تجاوز في الجزائر خلال العقد الأخير ضعفي نظيره في تونس والمغرب ومع ذلك لم يحقق الاقتصاد الجزائري المستوى ذاته من النمو الذي حققته جارتيه. ويمكن

<sup>1</sup>A.Hemal.,Op. Cit.,p.10.

القول أن الجزائر حالة شاذة عالميا تجمع بين مستوى مرتفع من الانفاق العام و معدل نمو متواضع جدا للنتائج المحلي الاجمالي فما الأسباب؟<sup>1</sup>

**أولها:** تركز الاستثمار العام في مشاريع ضخمة في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية؛

**ثانيها:** التسرع في دراسة وتصميم المشاريع؛

**ثالثها:** ضعف الطاقة الاستيعابية؛

**رابعها:** تضخم تكلفة المشاريع عما كان مخططا ؛

**خامسها:** تغلب الطابع القطاعي للمشاريع الكبيرة وعدم ادماجها في استراتيجية عامة.

لقد أدت الطفرة البترولية الأخيرة إلى ظهور سلوكيات سلبية فاقت تلك التي سادت في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي. فمذ بداية هذا القرن أصبح لا يسير على أساس برامج أو خطط إستراتيجية وطنية بل على أساس "برنامج الرئيس" أي أن الأولويات والمشاريع التنموية محددة من طرف شخص الرئيس حسب أولوياته، وليس على أساس دراسة لأولويات المجتمع الحالية والمستقبلية. كما أدت الطفرة إلى إغراق السوق الجزائرية بكل السلع والخدمات دون رقابة تذكر على جودتها ونوعيتها ومدى الحاجة إليها، أو تأثيرها على المنتج المحلي مما ساهم في عزوف الراغبين في الاستثمار سواء الأجنب منهم أو الجزائريين. كما نتج عن الطفرة الإفراط في الانفاق الحكومي خاصة الاستهلاكي منه مما جعل المتعاملين الاقتصاديين الخواص يفضلون السعي للتعامل مع الدوائر الحكومية بكل الوسائل المشروعة منها وغير المشروعة لكون الحصول عليها مربح جدا، بدلا من الاستثمار في الصناعة والزراعة والخدمات. ونظرا للحجم الهائل والمتزايد للانفاق العام زادت ظاهرة الفساد بمختلف أنواعها، مما تسبب في اتاع الفجوة بين ضخامة الموارد المنفقة والعائد عليها سواء من حيث معدل النمو أو الانجازات الفعلية من حيث الكم والكيف. ولهذا ليس من الغريب أن تشغل الجزائر المرتبة 105 من بين 176 بلدا في مؤشر الفساد لسنة 2012.

تكرر خلال السبعينيات شعار "زرع البترول" لتصنيع وتحديث الجزائر، فأين أنفقت عائدات البترول منذ التحولات التي شهدتها الجزائر خاصة وأن الطفرة دامت أزيد من 15 سنة قبل الانهيار الأخير؟ الواقع أن الجزائر إذا ما قورنت بالنمور الآسيوية، فإنها نظريا تتمتع بميزات فريدة مسهلة جدا للدولة بأن تقوم بدورها القيادي في التنمية الاقتصادية. أولاها: قربها من غرب أوروبا التي كان بالإمكان أن توفر سوقا للمنتجات الجزائرية المصنعة ومصدرا للابتكار، وثانيها توفر مصدر الادخار العمومي دون

<sup>1</sup>Ibid,p.11.

اللجوء إلى الضغط الضريبي والاقتراض الخارجي، والمتمثل خاصة في عائدات المحروقات بالعملة الصعبة والدينار. لقد تم انفاق جزء كبير من هذه العائدات على البنية التحتية والتعليم والصحة، على افتراض أن ذلك سيؤدي ليس فقط إلى تحسين مستوى المعيشة، ولكن أيضا إلى تحفيز الاستثمار الخاص في القطاعات الانتاجية. غير أن ذلك لم يحدث حسب التوقعات لأسباب عدة منها مناخ الاستثمار المتردي، ووجود فرص للربح السريع في التجارة خاصة الخارجية منها والمعاملات مع القطاعات المختلفة للدولة وخاصة في ظل ضخامتها. وبالرغم من ذلك لا يزال صناع القرار في الجزائر يرددون مبدأ انسحاب الدولة من الاستثمار في القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة.

الواقع أن التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يمكن أن يحدث ما لم تقم الدولة بوضع استراتيجية طويلة المدى لتحقيق ذلك وعودة الدولة إلى دورها القيادي في تنفيذها بمشاركة القطاع الخاص المحلي منه و الأجنبي، وقد تكون الجزائر قد ضيعت فرصة ثمينة للقيام بذلك في العشريتين الأخيرتين اللتين شهدتا طفرة غير مسبوقة.

لا تحدث تحولات جذرية في اقتصاد أو مجتمع ما، ما لم تتوفر عوامل تساعد على ذلك فكيف يمكن تفسير التحول من الاقتصاد المسير إلى اقتصاد السوق في الجزائر؟ يرى الباحثون الماركسيون بأن البرجوازية في الدول الرأسمالية المتقدمة كونت أولا قاعدة اقتصادية، ثم تحركت للسيطرة غير المباشرة على السلطة السياسية بغرض خدمة مصالحها داخليا وخارجيا. غير أن ما حدث في الجزائر ومعظم الدول النامية هو عكس ذلك، أي أن البرجوازية الصغيرة وصلت إلى السلطة السياسية أولا واستخدمتها بشكل مباشر كوسيلة لتكوين قاعدة اقتصادية. فكيف تم ذلك من خلال التجربة الجزائرية؟

شهدت الجزائر غداة الاستقلال سباقا بين قادة جبهة وجيش التحرير الوطني إما للاستيلاء على السلطة أو الاستيلاء على الأملاك الشاغرة للأوروبيين، إلا أن الظروف السائدة آنذاك من جهة وقرارات السلطة السياسية من جهة أخرى بوضع كل الأملاك الشاغرة تحت سلطة الدولة منع انتقال الملكية إلى أولئك الذين استولوا عليها. بالرغم من هذا فقد انتفع هؤلاء منها. أما النخبة الحاكمة ومسيري المؤسسات والإدارة العمومية فقد كانت لهم امتيازات كثيرة بالإضافة إلى حقهم في الانتفاع من الأملاك العمومية. إلا أن التوجه العام في المرحلة الأولى لم يسمح لهؤلاء بتكوين ثروات واستثمارها، ذلك أن التوجه كان غير مشجع للقطاع الخاص بشكل عام.

بالرغم من هذا فقد ظهر هناك بعض الأثرياء أو المستثمرين الخواص الذين كانوا سابقا ينتمون إلى النومنكلاتورا<sup>1</sup> بمفردهم أو بمساعدة أقاربهم أو بمساعدة النظام بشكل مباشر،

<sup>1</sup> مصادرة السلطة والمال بغرض التمكن. أما وسيلتها لتحقيق ذلك فهو الفساد ووضع الشعب تحت الرقابة الصارمة: أنظر الرابط <http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-38829.htm>

حيث عادة ما تقدم أملاكاً للدولة لبعض الأشخاص المؤثرين لإبعادهم عن السلطة أو لإسكات بعض المعارضين.

ومع مرور الزمن أصبحت سيطرة الدولة على المقاليد الاقتصادية تمثل عائقاً أمام تحقيق مصالح هذه الفئة التي آثرت نفسها على حساب القطاع العام، وبالتالي أصبح التحول من رأسمالية الدولة إلى اقتصاد السوق ضرورة مطلقة في نظرهم مما جعلهم يتحالفون مع الفئات الأخرى التي لها مصالح مشتركة كملاك الأراضي وكبار التجار، وهو ما حدث في الجزائر منذ بداية الثمانينيات، بدءاً بصدور قانون التنازل عن أملاك الدولة ثم القانون الخاص بتوسيع مجال عمل القطاع الخاص إلى التراجع عن الإصلاح الزراعي، حيث تم تعويض الجزائريين الذين أمتت أراضيهم خلال السبعينات. وأخيراً جاء برنامج التصحيح الهيكلي الذي خضعت له الجزائر في منتصف التسعينيات ليمنح المؤيدين للتحول إلى اقتصاد السوق الفرصة السانحة لأحداث القطيعة مع التوجه السابق. وما يلاحظ أن هذا التحول الجذري في مسار التنمية بالرغم من تكلفته الباهضة للاقتصاد والمجتمع لم يلق الكثير من المعارضة الشعبية. وقد يكون ذلك بسبب الأوضاع الأمنية المزرية السائدة آنذاك. وبحلول القرن الحالي أصبح القطاع الخاص يهيمن على العديد من الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية كالتجارة الخارجية والصناعات الاستهلاكية. كما سمح برنامج التصحيح الهيكلي لثلة من صنّاع القرار والمقربين منهم بتكوين ثروات هائلة من خلال عملية ما يمكن أن نطلق عليه عملية التصفية (وليس الخوصصة)، التي تعرضت لها المئات من المؤسسات العامة خاصة المحلية منها (المحلية أي المملوكة للولايات والبلديات).

إذا كان العرض السابق قد تطرق بشكل مجمل لسمات الدولة الإنمائية في الجزائر، فإنه سيتم التطرق بمزيد من الاستفاضة إلى سمات وعناصر نجاح التجربة الإنمائية في دول جنوب شرق آسيا.

**المبحث الرابع: سمات وعناصر نجاح التجربة الإنمائية في دول جنوب شرق آسيا.**

في هذا الجزء من الدراسة سنتعرف بالتفاصيل على المقومات أو العناصر التي من شأن تواجدها أن يفسح السبيل لظهور عناصر الدولة الإنمائية ألا وهي:

1. استقلال نسبي للدولة عن المصالح الخاصة المحلية؛
2. وجود نخبة تنموية مصممة على دفع التنمية؛
3. وجود بيروقراطية اقتصادية مستقلة وكفوءة تتمتع بالقوة؛
4. الإدارة الاقتصادية الفعالة للدولة.

### I- سمات الدولة الإنمائية.

قدم Chalmers Johnston رائد مفهوم الدولة الإنمائية واحدة من التفسيرات المهمة للمعجزة الاقتصادية لدول شرق آسيا وهي نظرية الدولة الإنمائية، التي تمزج ما بين قدرة بيروقراطية مرتفعة، واستقلال واضح للدولة عن المجتمع، وقدرة أكبر على تخصيص الموارد المالية بنجاح فيما بين القطاعات الصناعية الاستراتيجية محققة نموا صناعيا سريعا.

وكما يقول Jonathan Krieckhaus "إن الوظيفة التعبوية لموارد الدولة بما يؤثر على الأداء الاقتصادي طويل المدى كأداة للتنمية واحدة من السمات الأكثر تأثيرا للدولة الإنمائية"<sup>1</sup>.

وكما تشير نظرية الإنمائية لـ Johnston فإنه يتسلط السياسيون حينما يحكم البيروقراط، ويحددون أولويات التنمية الأساسية، ويضفون الشرعية على القرارات المتخذة من قبل السياسيين، موضحا أن وجود سلطة تنفيذية قوية ومستقلة تعد أمرا مهما وضروريا لعمل النظام في اتجاه يسمح للبيروقراط بالحرية في التدخل في السياسة بشكل حاسم، ولكن في إطار قدر من الضوابط التي تضعها السلطة التنفيذية منعا لإساءة حرية التصرف<sup>2</sup>.

وحسب نظرية الدولة الإنمائية تركز القوة الاستراتيجية للدول على القدرة على تشكيل تحالفات فيما بين السلطة السياسية ورجال الصناعة الوطنية، ووجود درجة غير عادية من التعاون والتنسيق والتشاور ما بين البيروقراطية وقطاع الأعمال الخاص، هذه الروابط كان من شأنها تحقيق الاتفاق فيما بين الأطراف المختلفة حول الاهداف القومية، وكذا تبادل المعلومات حول المكونات الأساسية لعملية تشكيل وتنفيذ السياسة الاقتصادية،

1- Jonathan Krieckhaus, **reconceptualizing the developmental state: public saving and economic growth, world development**, (vol30, No1,2002), p.697.

2- Ziya onis, **The Logic of the Developmental State**, Comparative Politics, (New York: Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York Vol. 24, No.1 Oct., 1991),p.114

ويصبح دور النخب السياسية آنذاك هو إضفاء الشرعية على قرارات النخب البيروقراطية وتحويلها إلى فعل سياسي فعال.<sup>1</sup>

وهو ما يعلق عليه W.G Huff بالقول إنه إذا كان التعاون ما بين الحكومة والقطاع الخاص والاتفاق على الأهداف القومية ليس نتاجا صافيا للبيئة الثقافية المعطاة، فإنه قد تم هندسته من قبل نخب الدولة ذاتها التي خلفت وراءها مجموعة من الالتزامات نحو النمو والتنافسية الدولية، فواحدة من التفسيرات المهمة لظهور الدولة الإنمائية هو ظهور نخبة ملتزمة بالنمو وتمتع بالذكاء السياسي والكفاءة البيروقراطية لتحقيق التكامل الاقتصادي ما بين الدولة والقطاع الخاص وبناء المصادقية الاقتصادية للدولة بما يمكنها من جذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص ودفع النمو الاقتصادي، مؤكداً أن المصادقية تعد أمراً مهماً وضرورياً لترجمة رغبة الدولة السياسية في أن تصبح إنمائية<sup>2</sup>، فالحكومة لا يمكن أن تلتزم بسياسية الاستثمار إلا إذا تمكن القطاع الخاص من أن يدرك بوضوح السياسات الاقتصادية للدولة الإنمائية، وأن يكتسب الأداء الاقتصادي للدولة نوعاً من المصادقية.

هذا المنطق يمثل تناقضاً واضحاً لمنطق النظرية الكلاسيكية، فالدرجة المرتفعة من تدخل الحكومة يكون ملموساً في القطاعات الاستراتيجية، حيث يتوافر للحكومة من الوسائل ما يمكنها من ضمان الأداء الفعال لقطاع الأعمال في مواجهة ما يحصلون عليه من دعم ومساندة من قبل الدولة، هذه الرقابة والسيطرة المحكمة للنظام على الشركات تضمن مكافأة الجيد ومعاقبة الشركات ذات الأداء الضعيف فوفقاً للنموذج الشرق الآسيوي، لا يمكن أن يكون للسياسة الصناعية وجود بدون سياسات المنافسة المرتبطة بهذا النموذج فمجموعات الأعمال الكبيرة مثل الشيبول في كوريا تطورت في ظل تأثير وتوجيه مباشر من قبل الدولة<sup>3</sup>.

ولفت Alice Amdsen الانتباه لحقيقة أن الدولة الإنمائية تتسم بالديناميكية، حيث يوجد توتر دائم داخل الدولة الإنمائية ما بين الاستقلال البيروقراطي، وظروف التعاون ما بين القطاع الخاص والعام، مشيرة إلى أن الحالة الكورية توضح أن الدولة الإنمائية، دائماً ما احتوت على بذور فنائها فالدولة الكورية كانت أداة لخلق مجموعات الأعمال الخاصة والمسماة بالشيبول من أجل تأمين تنفيذ سياستها الصناعية وإتاحة الاستقلالية لها في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، إلا أنها لم تعد قادرة على السيطرة على أنشطة الشيبول، والتي زادت قوتها واستقلاليتها بشكل كبير خلال سنوات التسعينيات، مما حد من قدرة الدولة

1- W.G Huff & Dewit & Coughton, building the development : Achieving Economic Growth, the rough cooperative , solution , A comment on bringing policts back \_ **the journal of devlopement studies**, (vol 38, no , 1, October 2001), p.147.

2- W.G Huff & Dewit & Coughton, **Op. Cit**, p.149.

3- Ziya Onis, **Op. Cit**, p.113.

على السيطرة على قرارات هذه المجموعات وتوجيهها الوجهة مما أدى إلى أزمته المالية<sup>1</sup>.

نخلص مما سبق أن الدولة الإنمائية هي الدولة التي تركز على أربعة مقومات أساسية.

أولها: وجود نخبة تنموية مصممة وقادرة على دفع التنمية؛

ثانيها: استقلال نسبي للدولة؛

ثالثها: بيروقراطية اقتصادية مستقلة وكفوءة تتمتع بالقوة؛

رابعها: إدارة فعالة للمصالح الاقتصادية<sup>2</sup>.

## II- عناصر الدولة الإنمائية.

إذا كان العرض السابق قد تطرق بشكل مجمل لسمات الدولة الإنمائية فإنه سيتم التطرق بمزيد من الاستفاضة إلى كل عنصر من عناصر الدولة الإنمائية.

أولاً: استقلال نسبي للدولة عن المصالح الخاصة المحلية.

على الرغم من أنه في كل مكان يختلف نطاق ومدى الاستقلال النسبي من دولة لأخرى، إلا أنه من الواضح أن ما تشترك فيه الدول الإنمائية هو تمتعها بقدر من الاستقلالية، وأن هناك عناصر عديدة قد شكلت هذه الاستقلالية والتي تعني درجة مرتفعة من التمسك لأجهزة الدولة، بما يمكنها من صياغة وتطبيق الأهداف التنموية والعمل كفاعل جماعي يتمتع بالتماسك لأجهزة الدولة والقدرة على تعريف وتطبيق الأهداف التنموية بشكل واضح.

وكما يقول Chalmers Johnston إن السمة السلطوية للدولة كانت واحدة من العوامل التي شكلت مصدر استقلالية الدولة، حيث رأى أن الطبيعة القسرية للدولة كانت واحدة من العوامل التي أتاحت قدرتها التنموية، حيث تمتعت الدولة بالقدرة على الانفصال النسبي عن ما تثيره المصالح الخاصة (سواء الطبقية أو الإقليمية أو القطاعية) من قلق وتوتر، والتغلب على هذه المصالح الضيقة من أجل الصالح العام، ولا يعني ما سبق أن مثل هذه المصالح أو غيرها لم تستند من الاستراتيجيات التنموية التي اتبعتها الدولة<sup>3</sup>.

حيث أكد Weiss على أهمية تمتع أجهزة الدولة بالقدرة على توظيف استقلاليتها من أجل التشاور والتفاوض مع شركاتها في مهمة الإصلاحات الاقتصادية، وإذا كانت الاستقلالية لم تنفي إمكانية الاحتفاظ بعلاقات مع جماعات المصالح الخاصة، إلا أنها أكدت على الانفصال عن الضغط السياسي المباشر، وكما قال Betton John Seddam إن

1-Ibid, p.117.

2- Adrian Leftwich, bringing politics back in: towards a model of developmental state, *journal of development studies*, p.404.

3- Adrian Leftwich, *Op. Cit*, p.408.

الانفصال الفعلي عن الضغوط الأنية للمصالح الخاصة مكن صانعو السياسات المناسبة لدفع التنمية على المدى المتوسط والطويل، وهو ما يتطلب الحفاظ على نوع من العلاقات الاستراتيجية مع المجتمع المدني الأوسع لتبادل المعلومات والاتفاق على السياسة والقدرة على اختيار الاستراتيجيات المناسبة للنمو الاقتصادي.

ويوضح Oman Edigheji أن قدرة الدولة تكون محدودة حينما لا يتمكن قادتها من تعبئة ودعم العلاقات المتبادلة ما بين الدولة والمصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتنوعة، هذه العلاقات يتم احتواؤها من قبل الدولة الإنمائية بما يمنحها الكفاءة والفعالية، وفي ذات الوقت حمايتها من التقييد بالمصالح الخاصة، والتي قد تؤدي إلى تدمير كل من التماسك الداخلي للدولة وقدرتها على التفاعل بشكل متماسك مع شركائها الاقتصاديين.

فيشير Ziya Onis أنه في السياق الشرق آسيوي عرفت النخبة البيروقراطية نفسها بالأهداف القومية وأظهرت درجة غير عادية من التكامل والاندماج في محاولة لتحقيق الأهداف القومية، وأنه بالتتابع ارتبطت الاستقلالية بأشكال فعالة من تدخل الدول في الاقتصاد<sup>1</sup>، هذه الاستقلالية هي ما أشار إليها Evans بأنها محرك النمو الصناعي السريع في دول مثل: كوريا الجنوبية وتايوان، وقد دعم اقتراضه هذا بدراسة لشركات صناعة تكنولوجيا المعلومات في كل من كوريا والبرازيل والهند، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول التي احتفظت بيروقراطيتها الاقتصادية بعلاقات وثيقة مع شركات تكنولوجيا المعلومات كان أداءها الاقتصادي أفضل.

وقد ميز Hobson & Weiss ما بين نمطين لسلطة الدولة الاستبدادية وهي تلك التي تتصرف وفقا لتصوراتها الخاصة بمعزل عن المجتمع المدني، وقد فضلا أن يطلق عليها سلطة إكراهية لأنها مرتبطة بدولة سلطوية ومركزية عالية تنظم فيها نخب الدولة النشاط السياسي والاقتصادي بشكل شامل، وفي هذا الصدد يقول Weiss: "إن السلطة الاستبدادية علامة على الشغف وليس القوة، إذ أن هذه الدولة والتي تمتلك قوة مستبدة لا تمتلك بالضرورة سلطة التغلغل تسمح لها بالحصول على الدعم والتأييد لسياستها بشأن تعبئة الموارد لتحقيق التنمية طويلة الأجل".

والنمط الآخر هو السلطة التغلغلية *infrastructural power* وتعني قدرة الدولة على دمج الجماعات الاجتماعية من أجل دفع المنافع المتبادلة، والتغلغل في المجتمع وتنظيم العلاقات الاجتماعية وتطبيق السياسات من خلال عمليات التفاوض والتعاون في المجتمع، وأكد المحللون على أن التعبير الأمثل عن السلطة التغلغلية هو تطويع العمل والأسواق لإحداث التحول الصناعي المستمر وخلق نوعا من الاعتماد المتبادل.

1- Ziya Onis, *Op. Cit*, p.125.

2-Charles Polidano, *Handbook on Development Policy and Management*, (UK:edward elgar publishing limited, , 2002), p.517.

وتفترض نظرية الدولة الإنمائية أن الدول القوية لا تتمتع فقط بدرجة عالية من الاستقلالية البيروقراطية والقدرة، ولكن أيضا وجود درجة واضحة من التفاعل المؤسسي، والحوار ما بين نخب الدولة والمراكز المستقلة للسلطة داخل المجتمع المدني، فالدولة الأكثر نجاحا هي الدولة التي لديها قدرة على العمل من خلال التعاون مع المراكز المستقلة للسلطة.

وفي هذا الصدد يشير Ziya Onis أن الدول المستقلة تختلف في خصائصها بشكل كامل عن الهيمنة الاستبدادية للدول التي تعيش على النهب، فاستقلالية الدولة تواجدت في سياق الروابط المجتمعية التي قامت بربط المجتمع بالدولة وتوفير القنوات المؤسسية للتفاوض المستمر حول السياسات والأهداف<sup>1</sup>.

ويمكن القول أن فكرة الاستقلالية التي استخدمها Peter Evans لوصف الدولة الانتمائية القوية في دول العالم الثالث، كان لها نظيرها في أدبيات الإدماجية للدول القوية في سياق الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، حيث لعبت الدولة دورا أساسيا في تحقيق التماس الهياكل الإدماجية مثلت اتحادات ومنظمات الأعمال الخاصة، وفي هذا يوضح Evans أن قدرة الدولة على تحقيق التماسك للهياكل الإدماجية اعتمد على عنصرين أساسيين: أولهما: أن الدولة ينبغي أن تكون مستقلة على نحو كاف في صياغة وتنفيذ السياسات والعمليات التي لا تهيمن عليها جماعات المصالح، ثانيهما: أن الدول ينبغي أن تكون قوية بدرجة كافية لكي تدرك أن تكاليف فرض سياسات سلطوية سوف يزيد من منافعها، فالدولة ينظر إليها على أنها مستقلة في تحويل تفضيلاتها السياسية الخاصة إلى قرارات سلطوية حينما تتصرف باستقلالية عن تفضيلات الفاعلين في جانب القطاع الخاص.

فيرى الماركسيون الجدد أن الدولة الرأسمالية لا يمكن أن تكون مستقلة، إلا حينما تتصرف على عكس المطالب المتوقعة من الطبقة الرأسمالية ذات الأفق الضيقة، مؤكداً على أنهم سيختارون فعل هذا حينما يصبح هذا ضروريا لحماية العلاقات الرأسمالية للإنتاج والحفاظ على الاستقرار السياسي. ويقولون إن هناك أربع حالات يمكن أن تقود إلى استقلالية الدولة الرأسمالية أولها: انقسام الطبقة الرأسمالية بشكل ما حول قضايا الاقتصاد السياسي، ثانيها: تدهور شرعية الدولة كمؤسسة محايدة طبقيا، ثالثها: انهيار السلام الاجتماعي للدولة، رابعها: التناقضات الاقتصادية الرأسمالية وما تطرحه من عدم رشادة.

وتظل الدولة مستقلة للمدى الذي تترجم فيه تفضيلاتها الخاصة إلى قرارات سلطوية، حيث أن الدولة المستقلة، هي تلك الدولة التي تتصرف حينما تختار أن تقرر، ولا تتصرف حينما نفضل أن لا تفعل هذا وكلما زادت المعارضة التي تكون الدولة قادرة على التغلب عليها كلما زادت استقلاليته.

1- Ziya Onis, Op. Cit, p.122.

وقد عرف Skocpol الدولة المستقلة بأنها الدولة التي تهيمن حينما تتعارض مصالحها مع مصالح الطبقات المهيمنة سياسيا واقتصاديا، وإذا كان Krasner قد تبنى هذا التعريف، إلا أنه لم يقيد هذا التعريف بالطبقة المهيمنة، مشيرا إلى افتراض عدم وجود مثل هذا الكيان، بل إنه كما يقول حتى حينما يكون هذا الكيان موجودا، فإن هناك فاعلين آخرين يضغطون على الدولة، وقد أثار Krasner مسألة أخرى تحظى بذات الأهمية وهي ما يتعلق بدرجة التغيير المجتمعي، الذي يتم هندسته بنجاح من قبل الدولة، فالدولة تعتبر مستقلة ليس فحسب للمدى الذي تكون فيه قادرة على مقاومة الضغوط المجتمعية، وإنما أيضا للمدى الذي تتمكن من خلاله من تغيير أنماط السلوك الخاص لتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فإنه ليس هناك ما يدعو للاعتقاد في أن تداخل تفضيلات الدولة مع المجتمع يعبر عن ضعف الدولة أو افتقارها للاستقلالية، فقوة الدولة لا تنبع فقط من استقلاليتها، وإنما تعتمد أيضا على دعم الفاعلين المجتمعيين طالما تطابقت تفضيلاتهم الاجتماعية مع تفضيلات الدولة.

ويعد المقياس الحاسم لقوة أو سلطة الدولة ليس فحسب مجال التغيير الذي تحدثه الدولة، وإنما أيضا حجم التأييد المجتمعي الذي تتمتع به الدولة ودرجة المعارضة التي تتغلب عليها أيا كان موضوعها متضمنة الحفاظ على الوضع القائم، فالدولة التي تنجح في الحفاظ على التفاوت غير المحتمل في توزيع القيم الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن وصفها بأنها أضعف من تلك التي تحدث تغييرات مجتمعية واسعة في مواجهة المعارضة فالدولة القوية هي الدولة التي تتمتع باستقلالية مرتفعة وتأييد ضخم، فهي قوية بشكل مزدوج حيث تتصرف بشكل منتظم بناء على تفضيلاتها الخاصة وتواجد الدعم المجتمعي اللازم لهذا.

ووفقا لهذا تصنف الدول ذات الإستقلالية إلى فريقين أولهما: يتسم بدرجة مرتفعة من الإستقلالية والانخفاض فيما يحصل عليه من دعم وثانيهما: يتسم بانخفاض درجة الاستقلالية وارتفاع مستوى الدعم والتأييد، وهذه الدولة (الدولة المستجيبة) تعاني من الازدواجية حيث تتشوق لتتصرف باستقلالية بالرغم من التفضيلات المجتمعية المختلفة إلا أنها تفضل في أن تفعل هذا.

ويرى كل من John Nall , Michael Man أن الدول الإنمائية أصبحت أكثر قربا من فكرة نموذج بيروقراطية وبر "Weber" موضحين أن البيروقراطية المركزية للدول الإنمائية تتضمن تجنيدا انتقائيا ومكافآت طويلة المدى تخلق إحساسا والتزاما لدى العاملين في جهاز الدولة بالانتماء، وكما ناقش ماكس وبر يفترض مدخل قدرة الدولة، أن الدولة غير منفصلة على نحو دائم عن المجتمع، فالدولة والمجتمع مرتبطان بشكل وثيق في علاقات اجتماعية قوية قادرة على الحل الجماعي، وتقبل وجهة النظر هذه القول بأن مؤسسات الدولة من الممكن أن تطور خيارات سياسية مستقلة، إلا أن الحكومة من الممكن أن تحقق أكثر مما تريد، إذا ما تعاونت مع المجتمع وليس ضده، فإقامة أو تأسيس

روابط ما بين الدولة والمجتمع لم يحد من قدرة الدولة على تحقيق التحول الصناعي، وإنما على العكس كان أكثر تعبيراً عن هذه القدرة<sup>1</sup>.

وفي هذا يؤكد منظرو الدولة الإنمائية على تركيزها (أي الدولة الإنمائية) بشكل كثيف على تدخل الحكومة من أعلى إلى أسفل في مواجهة ما أشار إليه أنصار المنظور الكلاسيكي الجديد، من أن التنمية في شرق آسيا كانت تنمية يقودها السوق، ومع ذلك فإنه لم ينكر منظرو الدولة الإنمائية دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية الشرق آسيوية. وكما قال Doner: تفقد الدول فعاليتها التنموية ليس بسبب فساد بيروقراطيتها، وإنما بسبب نمو القوى الاجتماعية الأخرى ورأس المال الخاص بشكل أقوى، فإذا كانت الاستقلالية وما يصاحبها من اختصاص بيروقراطي سمة أساسية من سمات الدول الإنمائية، فإنه يمكن القول أن كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تستحق الوصف بأنها دولة إنمائية، نظراً لما تمتلكه من بيروقراطيات متماسكة ومؤهلة، إلا أنه مع ذلك ينظر إلى كليهما على أنها دول ضعيفة غير قادرة على التدخل وفقاً لنموذج الدول الإنمائية<sup>2</sup>.

ومن ثم فإن التدخلية الانتقائية ميزة أساسية للدول الإنمائية التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية فمثل هذه الدول يبدو أن لديها القدرة على تركيز اهتمامها بشكل كثيف على زيادة الإنتاجية والربحية وقصر التدخل على المتطلبات الإستراتيجية للتحول الاقتصادي طويل المدى ويشمل نمط التدخل المرتبط بالدولة الإنمائية ثلاثة عناصر أساسية أولها: سيطرة الدولة على الإنتاج الصناعي، ثانيها: دفع علاقات الإدارة بالأعمال من خلال صيغة تعاونية، ثالثها: القيام بدور قائد في خلق ميزة تنافسية للاقتصاد من خلال خلق الشروط المؤهلة للنمو الاقتصادي<sup>3</sup>، لكن ما يؤكد عليه Evans هو أن الاستقلالية تعتبر ضرورية ليس فقط لتطوير الديمقراطية الوبرية، ولكن للحفاظ على الفاعلين المجتمعيين من غير الدولة، فهؤلاء الفاعلون يمكن أن يسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسية وإبداء الرأي فيها، إلا أن تخطيط الأشياء ينبغي أن يستمر في تحديده من قبل الدولة.

وقد أشار كل من ATKisom & Coleman إلى تماسك البيروقراطية كحجر أساس لاستقلالية الدولة، مشيراً إلى أن الحكومة الديمقراطية يمكن أن تواجه الكثير من الضغوط فيما يتعلق بصنع السياسة، وحينذاك تسعى البيروقراطية لتوفير الآلية التي تمكنها من تخطيط وتنسيق السياسة.

1-kim yun tae, *Globalization and Development in East Asia*, (New York: Routledge, 2012), p.443.

2- Charles Polidano, *Op. Cit*, p.p.218-219.

3- ziya onis, *Op. Cit*, p.124.

كذلك وافق Hobson & Weiss على افتراضين: الأول: أن الدولة القوية تسمح بقوة تفاوضية أكبر ويتبع ذلك افتراض ثان: أنه كلما زادت القوة التفاوضية كلما زادت فعالية الدولة في دفع التغيير الصناعي الاستراتيجي<sup>1</sup>.

### ثانيا: وجود نخبة تنموية مصممة على دفع التنمية.

في تحليله للدولة الإنمائية الرأسمالية في شرق آسيا ناقش Chalmers Johnston أن واحدة من السمات الأساسية للدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا هو وجود حكم مستقر من قبل نخبة بيروقراطية سياسية لا تتنازل أو ترضخ للمطالب السياسية التي من شأنها تفويض النمو الاقتصادي، فإذا كان السياسيون يبحثون في المدى القصير عن الدعم والتأييد السياسي، فإن صانعي السياسة الاقتصادية ينبغي عزلهم على المدى الطويل وبقدر الإمكان عن تداعيات المطالب السياسية المتنافسة، فالقادة السياسيون الذين يسعون وراء تطبيق السياسة الصناعية ينبغي أن يتمتعوا بالقدرة على فصل قدراتهم الاقتصادية الرئيسية عن السياسة وهذه عادة ما تتحقق بفضل تعهد هذه القرارات من قبل نخب غير سياسية موثوق فيها، انفصلت إلى حد ما عن الضغوط السياسية المباشرة، وحينذاك تكون مهمة القادة الإصلاحيين محاصرة الإصلاحات الاقتصادية طويلة الأجل وعزلها عن الاعتبارات السياسية قصيرة المدى<sup>2</sup>.

فيشير Johnston أنه حينما يحكم البيروقراط يتسلط السياسيون، فوظيفة السياسيين ليس صنع السياسة ولكن خلق المجال السياسي والاقتصادي للبيروقراط لكي يقوموا بوضع السياسات، فهم يمثلون صمام أمان لدفع البيروقراط للاستجابة لاحتياجات الجماعات المختلفة لتحقيق الاستقرار اللازم للحفاظ على الاستقلال النسبي<sup>3</sup>.

وباختصار كان للبيروقراطية تأثير محوري قوي في صنع السياسة التنموية بالمقارنة بالنخب السياسية والتشريعية في كل من كوريا وماليزيا، ففي ماليزيا على سبيل المثال نتج عن الروابط الوثيقة ما بين النخب السياسية والخدمة المدنية درجة مرتفعة من تأثير الخدمة على صنع السياسة<sup>4</sup>، وفي كوريا كان لدى القيادة السياسية هاجس مستمر في احتمال تعرض البلاد للهجوم وعدم الاستقرار، فالتهديد الذي واجهته الوحدة القومية من خلال الغزو العسكري الشيوعي دفع النخبة الحاكمة في سول لرؤية شرعية النظام وبقاء الدولة باعتبارها جوانب لا يمكن فصلها<sup>5</sup>.

1- Charles Polidano, *op.cit*, p.p.519-520.

2- B.Shaun Berslin, *Police Reform in China*, (new York :taylor and francis group llc, 2012), p.692.

3- henry wai, chung yeung, state intervention and new liberalism in the globalizing world economy lesson from Singapore, *reginolization programme, the pacific review*, (vol 3, no 1, 2000), p.90.

4- Adrain Leftwich, *Op. Cit*, p.405.

5- f.richard doner, *The Politics of Uneven Development: Thailand's Economic Growth in comparative perspective*, (new York :Cambridge university press, New York , 2009), p.339.

في سياق الحديث عن قدرة النخب على تنفيذ أهداف الدولة بفعالية يتم التمييز ما بين نمطين للدولة أحدهما خاص بالدولة الرخوة، وثانيهما خاص بالدولة الصلدة، فالدولة المرنة (الرخوة) يعتقد أنها أكثر استجابة لضغوط وتنوع جماعات المصالح في تحديد السياسات الحكومية، وعلى العكس تقاوم الدولة الصلدة نفوذ هذه الجماعات من أجل تحديد الأهداف والسياسات التنموية<sup>1</sup>.

وقد ناقش Rodrik أن الدولة الصلدة مطلب ضروري للتنمية الاقتصادية التي تقودها الدولة، حيث ينسب في الغالب نجاح جنوب شرق آسيا لوجود مثل هذه الدولة، ومن ثم فإن فشل التنمية الاقتصادية في الكثير من دول العالم هو نتاج لوجود الدولة الرخوة.

### ثالثاً: وجود بيروقراطية اقتصادية مستقلة وكفئة تتمتع بالقوة.

وتشير البيروقراطية إلى "فئة الموظفين" وبصفة خاصة أولئك اللذين هم في المستويات الوظيفية العليا ومن بين تعريفات عديدة أطلقت على البيروقراطية فإنه من المفيد النظر إلى البيروقراطية من ثلاث زوايا أولها كغاية (برامج الإصلاح تؤثر على البيروقراطية) ، ثانيها كفاعل (البيروقراط يؤثرون على برامج الإصلاح) ثالثها كوسيط للتنمية (باعتبارهم المسؤولين عن تطبيق البرامج)، ومن بين هذه الزوايا الثلاث يتبنى مصممو برامج التنمية والسياسات الزاوية الثانية البيروقراطية باعتبار أنها الأقدر على تطوير وتكييف الظروف لتنفيذ سياسات التنمية، ويمكن القول أن السبب الأساسي في فشل البيروقراطية في العالم الثالث هو الافتقار للنظر إلى للبيروقراطية كفاعل، والنظر إليها كتحد ومشكلة وليس كحل.

فالتحدي الذي تواجهه الحكومات اليوم هو كيف يمكن مواجهة التراجع والتدهور البيروقراطي في أربعة جوانب (الافتقار إلى الموارد، انخفاض الأجور، تراجع الثقة العامة في الجهاز البيروقراطي، تدهور الأخلاقيات البيروقراطية).

ففي الكثير من الدول النامية لا يمكن وصف أداء البيروقراطية والخدمة التي توفرها للمجتمع بأنها واعدة، وهي ما تتبع من سوء فهم للمصالح والحوافز البيروقراطية، ومن ثم فإن المطلوب كما يقول Hirshman David هو تعميق الوعي بأن الدولة وذراعها البيروقراطية عليها دور أساسي لا بد أن تلعبه في تحقيق التنمية، ومن ثم فإنه لم يعد هناك ما يبرر أن يتم التعامل مع الخدمة العامة كمجرد هدف ووسيط للتنمية إذ إن الافتقار إلى إدارة التنمية يؤكد الحاجة العاجلة للبيروقراطية لكي تعود لتعمل كفاعل مشارك في الحوار وكشريك فعال في تصميم واختيار الاستراتيجيات والإصلاحات المستقبلية<sup>2</sup>.

1- Adrain Leftwich, **Op. Cit.** p.405.

1- David Hirschman, development management versus third world bureaucracies: a brief history conflicting interests, development and change, (vol 30, 1999), p.287.

ويصبح السؤال: تحت أي ظرف يمكن للسياسيين أن يدعموا من قدرات الدولة من خلال الإصلاح البيروقراطي؟ وهنا يلفت منظرو التنمية النظر إلى أهمية وجود بيروقراطية مختصة وذات كفاءة لتقوية قدرات الدولة من أجل دفع التنمية الاقتصادية، لكن كيف يمكن خلق بيروقراطية قوية والحفاظ عليها.

تجيب عن هذا Barbra Geddes بالإشارة إلى أن فهم كون بعض الدول قوية والمجتمعات ضعيفة يكمن في تفهم الظروف التي تدفع بالسياسيين لدعم الإصلاحات البيروقراطية حفاظا على مصالحهم وتدعيما لأهدافهم في إيجاد بيروقراطية كقوة قادرة على دفع التنمية. وإن كانت الكثير من الأدبيات أشارت إلى الصعوبات التي يواجهها السياسيون في محاولتهم للسيطرة على البيروقراطية وتحسين الأداء البيروقراطي، فقد افترض أن المفاتيح الأساسية للسيطرة على البيروقراطية هي المكافآت والحوافز وآليات الرقابة<sup>1</sup>.

وتعد البيروقراطيات كما يقول Johnston المراكز الرئيسية للتوجيه الاقتصادي الاستراتيجي في الدول الإنمائية، وكما يقول فإن ما يميز هذه القيادات الاقتصادية العليا في الدول الإنمائية هو سلطتها في تشكيل السياسة التنموية بالرغم من أنها تختلف من دولة لأخرى.

وقد أشار RobertWade إلى التجربة الكورية، مشيرا إلى أنه تم تأسيس هيئة التخطيط الاقتصادي في عام 1961 من ممثلي وزارات التجارة والصناعة والمالية (قلب البيروقراطية الاقتصادية) ورأسها نائب رئيس الوزراء، وقد مزجت ما بين سلطات التخطيط والموازنة، وهيمنت على عملية صنع القرار الاقتصادي، وفي سنغافورة كان قلب البيروقراطية الاقتصادية هيئة التنمية الاقتصادية التي تم تأسيسها في 1961 ولم تكن لها مسؤولية أمام البرلمان ولكن حظيت بالفعل على دعم سياسي عالي المستوى من قبل الحزب الواحد للدولة، وكانت أداة أساسية في تشكيل السياسة التنموية وإدارة النمو.

وفي ماليزيا تمركزت مؤسسات التخطيط والتنفيذ الاقتصادي في وحدة التخطيط والتي كانت تتبع رئيس مجلس الوزراء وكان لها دورها المهم في تخطيط التنمية القومية، وبصفة خاصة في فترة التصنيع الذي تقوده الدولة تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء مهاتير محمد بعد 1980<sup>2</sup>.

#### رابعا: الإدارة الاقتصادية الفعالة للدولة.

يفرق Gordan White ما بين الدولة كمنظم للنشاط الاقتصادي واقتصاديات الدولة كنظام مشيرا إليهما باعتبارهما أمرين منفصلين، حيث تركز الفكرة الحديثة للتنمية على مفهوم الدولة كحافز ومنظم للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان قد ساد نوع من

2- R.Gabriella Montinola, politicians parties and the persistence of weak states, lessons from the Philippines, development and change, (vol 30, 1999) p.741.

1-Adrain leftwich, Op. Cit, p.412.

التفاؤل حتى نهاية الستينات بكل من القدرة الاقتصادية والإمكانية الديمقراطية للدول الجديدة المتواجدة في الدول المستعمرة سابقا، إلا أن ما حدث بالفعل خلال سنوات الستينات هو انتشار الفساد وعدم الفعالية والتأثير المشوه للتخطيط القومي، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي والاجتماعي المحبط وانتشار السلطوية، وإذا كان ما سبق قد طرح نفسه بقوة على الساحة الفكرية فإن هناك جدل آخر تساءل خلاله المحللون الاقتصاديون عن التدخل الاقتصادي للدولة واسع الانتشار وتكاليف استراتيجيات الدول الصناعية الموجهة للتصنيع لإحلال الواردات حيث أوضح هؤلاء أنه إذا كان بالإمكان التحكم في الظروف البيئية فإن قوة الدولة الإنمائية وقدرتها على التدخل بإيجابية لتدعيم التصنيع تعتمد على ثلاثة عوامل أساسية:

العامل الأول: الطبيعة الاجتماعية للدولة متضمنة المصالح السياسية والخصائص الاجتماعية للجماعات التي توجه وتشكل الدولة، وطبيعة علاقاتها مع القوى الداخلية والدولية للمدى الذي تركز فيه الدولة على القوى الاجتماعية المدعمة للتصنيع.

العامل الثاني: خاص بالقدرة السياسية والإدارية وفي هذا الصدد يمكن التمييز ما بين ثلاثة أبعاد.

الأول: خاص بالقدرة السياسية على تعريف وتحديد الأيديولوجية الجديدة للتصنيع، توفير قيادة ديناميكية ومستقرة، توفير دعم واسع الانتشار لأيديولوجية التصنيع.

الثاني: خاص بوجود مؤسسات إدارية فعالة أكثر استجابة للأوضاع السياسية ومقاومة للتغلغل من قبل جماعات المصالح.

الثالث: خاص بالقدرة التقنية على تحليل المشاكل وصياغة حلول متطورة وتطبيقها بشكل كفاء.

ويتعلق العامل الثالث: بالأنماط الخاصة لتدخل منظمات الدولة في العمليات السياسية والاقتصادية لدفع التصنيع.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز ما بين نمطين من التدخل أحدهما إجرائي Parametric خاص بما يمكن أن تقوم به الدولة من دور لتقديم إطار للمؤسسات والموارد التي من شأنها أن تقود التصنيع. ويتم التمييز في إطاره ما بين ثلاثة أشكال للإجراءات:

- 1- العمليات التنظيمية الشائعة للإدارة الاقتصادية على المستوى الماكرو لتصحيح فشل السوق (الفائدة- الجمارك- الضرائب).
- 2- تأسيس نسق مؤسسي مدعم للتصنيع (نظام مالي أكثر استجابة- إطار قانوني منظم).
- 3- تأمين المتطلبات المادية والبشرية للتصنيع (الطاقة – الاتصالات- التعليم- الصحة- التكنولوجيا).

أما النوع الثاني من التدخل فهو إداري يسعى للحفاظ على تغلغل الدولة في العمليات الصناعية ويطلق عليه pervasive ويأخذ شكلين الأول: إداري يتضمن تأسيس

منظمات بيروقراطية إقليمية أو وظيفية تركز على التعميق لملكية الدولة ووسائل الإنتاج الصناعية.

الثاني: سياسي يتضمن التأثير الاقتصادي المباشر وغير المباشر للمنظمات السياسية ( أحزاب سياسية- منظمات جماهيرية) وتأسيس شبكات للسيطرة السياسية في المشروعات الصناعية يتم من خلالها السيطرة على الطبقات العاملة وتفويض الطبقات المعوقة للتصنيع<sup>1</sup>.

وفي سعيها لتفسير الاختلاف في الاستراتيجيات والأداء الاقتصادي ما بين الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، حاولت أدبيات التنمية أن تقدم فهم أفضل للحوافز الاقتصادية والنسق السياسية التي يعمل في ظلها السياسيون والبيروقراط وجماعات المصالح لإحداث النتائج المرغوبة باعتبارهم فاعلين رشيدين واستراتيجيين. وقد سعت هذه الأدبيات لتفسير الأداء التنموي الضعيف لدول أمريكا اللاتينية في مواجهة الدول الصناعية الجديدة الآسيوية بالإشارة إلى أن غياب الفعل السياسي في آسيا قاد جزئياً إلى ضعف التنظيمات الشعبية وإستمرار تمتع السلطة بالاستقلالية والحرية في تبني الأساليب المختلفة لتوجيه النمو<sup>2</sup>.

### III - العلاقة بين الحكم الرشيد والدولة الإنمائية.

يؤكد خبراء التنمية أن دراسة نماذج التنمية في كل من جمهورية كوريا وسنغافورة وهونج كونج وتايوان وبدرجة أقل ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند توفر دليلاً أمبريقياً على أن ثمة علاقة ارتباطية واضحة ما بين الحكومة والأداء الاقتصادي، فيشير Minxim Pei أن تجربة شرق آسيا أثبتت أن هناك علاقة وثيقة ما بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، مؤكداً أن التنمية المستدامة مستحيلة بدون حوكمة رشيدة.

وقال عن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الحكم الرشيد هو تطوير المؤسسات التي من شأنها أن تحكم الأنشطة الاقتصادية وتزيد الحرية الاقتصادية.

ومن جانبه أشار John Page كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي وواحد من الكتاب الرئيسيين في كتابات المعجزة الشرق آسيوية في مؤتمر الحكومة الذي عقد في مانيل بالفلبين في 1996 إلى العلاقة ما بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية، مؤكداً أن الحوكمة في شرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونج...) بما أتاحتها من قدرة مؤسسية أثرت تأثيراً إيجابياً على إمكانات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الاستثمار وتحسين الإنتاجية.

1- Gordon White, Developmental State And Socialist Industrialization In Third World, *The Journal of Development Studies*, (Vol21, No 1, Oct 1984), p.p.97-99.

2- F.Brain Crisp. Development Strategy And Regime Type: Why Dose not Democracy Mater Studies In Comparative International Development, (Vol. 33 No 1. Spring 1998). p.p8-9.

وقد دعم Page تأكيدات باستخدام مؤشر القدرة المؤسسية (ICI) مشيراً إلى ميل الدول الأغنى لأن يكون لديها مؤسساتها الأفضل، وقد حدد أبعاد القدرة المؤسسية في تمتع البيروقراطيات الآسيوية بالفعالية، ووجود نظام للترقي والتجنيد يرتكز على قواعد الاستحقاق والتنافسية، ونظام متميز للحوافز والمكافآت (لأولئك الذين قاموا بأدوار مهمة في الخدمة الإدارية)، مزيد من التحالف ما بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل المشاركة في التنمية وتحقيق الرؤية الوطنية<sup>1</sup>.

وإذا كان البنك الدولي قد نشر في أوت سنة 2000 دراسة دعمت من الفرضية الخاصة بأن نمو الناتج القومي الإجمالي من شأنه أن يكون القوة الوحيدة الأكثر فعالية في القضاء على الفقر، إلا أن دراسة أخرى ضمت 160 دولة، توصلت إلى أن ثمة علاقة إيجابية قوية ما بين ترتيبات الحوكمة الرشيدة وإجمالي الدخل ومعدلات المواليد ومستويات التعليم.

وقد توصلت إلى أن تأثير الصوت و المساءلة على زيادة الدخل يصل إلى 98 بالمائة وأن تأثير الاستقرار السياسي يصل إلى 512 بالمائة ، وأن تأثير التحسن في فعالية الحكومة من شأنه أن يزيد الدخل بنسبة 376 بالمائة، وأن تأثير التحسن في البيئة التنظيمية على زيادة الدخل يصل إلى 141 بالمائة، وان تأثير الالتزام بحكم القانون يصل إلى 700 بالمائة، وان تأثير التحكم في مستوى الفساد يصل إلى 229 بالمائة<sup>2</sup>.

وبمقارنة مؤشرات التنمية البشرية في كل من جمهورية كوريا وماليزيا بمؤشرات الحكم الرشيد خلال فترة زمنية طويلة نسبياً فإنه يلاحظ أن ثمة علاقة طردية قوية ما بين المؤشرات التالية للحكم الرشيد والتنمية البشرية، فكلما ارتفعت درجة الالتزام بحكم القانون، الفعالية الحكومية، الجودة التنظيمية، الاستقرار السياسي، التحكم في مستوى الفساد كلما ارتفع مستوى التنمية البشرية، كما أنه كلما زادت درجة تنافسية الاقتصاد والفعالية البيروقراطية، انخفض مستوى الفساد وزادت درجة الرشادة.

### خلاصة الفصل السادس.

من خلال نموذج K الذي تم تناوله في هذا الفصل والذي تم تصنيفه إلى ثلاث مجموعات وهي: الركائز (العوامل الأساسية) ودعائم (محددات أساسية) وعوامل بيئية. وتم تصنيف ركائز التنافسية العالمية إلى خواص النظام الرئيسية مثل نظام السوق الحرة وتكوين رأس المال البشري والاستقرار السياسي، وتصنيف أحوال العرض والطلب والإدارة والحكومة وشبكة أعمال المنشآت والصناعات على أنها الدعائم أو المحددات الأساسية للتنافسية العالمية، أما التدويل ومتغيرات الفرصة فهما يمثلان العوامل البيئية. والافتداء بالمقومات والعناصر التي من شأنها أن تفسح السبيل لظهور دولة

1- Sebastian Berry & Ray Kiely, *Education and Training for Development in East Asia*, (New York: Taylor and Francis group llc, 2005), p.601.

2- JuZhong Zhuang, *Poverty, Inequality and Inclusive Growth in Asia*, (Philippines: the asian development bank, 2011), p.54.

إنمائية. مما سبق نستنتج أن استراتيجيات النمو تتناسب مع الموارد المتاحة للدولة، وحجم السكان، والنظام الاقتصادي، ويظهر أن تبني إستراتيجية النمو المناسبة تعد شديدة الأهمية لحدوث واستمرار النمو الاقتصادي. فاختبار الإستراتيجية المناسبة هو شرط لازم للتنمية. ويرجع النمو الكوري والماليزي منذ أوائل الستينيات بدرجة كبيرة إلى تعريف إستراتيجية النمو للدولة ثم الالتزام بها وهي إستراتيجية النمو القائمة على التصنيع والتوجه للخارج. وهذا ماحاول الباحث تحليله عن طريق بعض المؤشرات الاقتصادية المختارة لتبيان الواقع الاقتصادي في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا. إن الجزائر كدولة أخذت في النمو تعاني أوضاعا تتسم بالصعوبة بحكم ارتباطها تجاريا واقتصاديا بالتكتلات الاقتصادية الكبيرة، فبالرغم مما يتوفر من إمكانيات تصنيعية، و ثروات معدنية كبيرة لم تستغل بعد، ومورد بشري مهم يمكن تكوينه وتدريبه والاستفادة منه مستقبلا، لم تترجم حتى الآن إلى الانجازات الممكنة. وعليه يمكن للجزائر أن تحذو حذو بلدان جنوب شرق آسيا في تجربتها التنموية التي تركز على أربعة مقومات أساسية:

أولها: وجود نخبة تنموية مصممة وقادرة على دفع التنمية.

ثانيها: استقلال نسبي للدولة.

ثالثها: بيروقراطية اقتصادية مستقلة وكفوءة تتمتع بالقوة.

رابعها: إدارة فعالة للمصالح الاقتصادية<sup>1</sup>.

والمؤكد أن التنمية المستدامة مستحيلة بدون حوكمة رشيدة.

1- Adrian Leftwich, bringing politics back in: towards a model of developmental state, *Journal of development studies*, p.404.

خاتمة

تطرقت الدراسة إلى محاولة تقييم التجربة التنموية للبلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وماليزيا) ومعرفة عوامل نجاحها، من خلال عرض أهم أفكار المدارس الاقتصادية لمفهوم النمو والتنمية الاقتصادية التي اكدت على الدور الريادي للتكنولوجيا وراس المال البشري في رفع معدلات النمو الاقتصادي، مستفيدة بذلك من عوامل انمائية خارجية، في اطار العلاقات البينية بين بلدان شرق اسيا، او ماصطلح على تسميته بنموذج الاوز الطائر. حيث استطاعت بلدان جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وماليزيا) خلال مسيرة ثلاث عقود من التنمية المتميزة أن تحقق درجات عالية من النمو الاقتصادي، مما أهلها أن تكون في مقدمة البلدان حديثة التصنيع، وقد كان هذا النجاح على كافة المستويات تقريبا، وفي أغلب القطاعات الرئيسية لاقتصادات تلك البلدان، ويظهر أن تبني إستراتيجية النمو المناسبة تعد شديدة الأهمية لحدوث واستمرار النمو الاقتصادي. فاختبار الإستراتيجية المناسبة ثم الالتزام بها هو شرط لازم للتنمية. ويرجع النمو الكوري والماليزي بدرجة كبيرة إلى تعريف إستراتيجية النمو للدولة وهي إستراتيجية النمو القائمة على التصنيع والتوجه للخارج

عكس التجربة الجزائرية في التنمية التي كانت فاقدة للرؤية الاستراتيجية، وغائبة عنها، ولم تستند لمقاربات تنموية محلية تنطلق من واقع المقدرات والموارد المتاحة، بل بتبني ايديولوجيات وفق ما كانت تمليه المرحلة حيث عرفت تاريخيا بمرورها بمرحلتين؛ كان فيهما دور الدولة التنموي يختلف جذريا من الاولى إلى الثانية، تخللتها مجموعة من المخططات الوطنية كان اغلبها لصالح القطاع الصناعي خلال فترة السبعينيات بهدف خلق قاعدة صناعية ثقيلة، تمكنها من تطوير القطاعات الأخرى وهو ما ساعد على تحقيق خطوة نحو التنمية، إلا انها عرفت ازمة اقتصادية واجتماعية خلال الثمانينيات والتسعينيات، لان الاقتصاد ككل يعتمد على مورد مالي وحيد فقط رهين الاسواق العالمية (البترول)، فبمجرد هبوط سعر البرميل تبدأ التوازنات الكلية في الاختلال، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح سواء قبل أو بعد الالفية الثالثة على مستوى القطاعات الواعدة بالنمو، لان الاقتصاد لم يستفد من نتائج الإصلاحات مقارنة بالتكاليف الباهضة، حيث لا يزال تحت رحمة رهانات خارجية اثرت على ماضيه وستحدد مستقبله.

أما بالنسبة لاختبار الفرضيات فكانت النتيجة على النحو التالي:

الفرضية الاولى : تشير الى أن النجاح الذي حققته اقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا هو نتاج عوامل ذاتية محضة و هو ما تنفيه الدراسة لانه جاء من جهة وفق علاقات اقتصادية بينية في اطار مايسمى نموذج الاوز الطائر، ومن جهة اخرى ظروف اقتصادية و سياسية عالمية (الحرب الكورية، المساعدات الامريكية) طبعا مع وجود ارادة سياسية داخلية من القيادة للنهوض بهذه الدول و اللحاق بركب التطور والرقي.

الفرضية الثانية: إمكانية إسقاط التجربة التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وماليزيا) على الجزائر، وهو ما تنفيه الدراسة لان بقاء الاقتصاد الجزائري

رهين السوق العالمية للمحروقات يخرج من دائرة نموذج التصنيع الموجه للتصدير، وهذا ما يحتم على الدولة الجزائرية التفكير العميق في ايجاد صيغ بديلة للاعتماد على منتوج وحيد في التصدير.

بناء على الأهداف الموضوعية والإجابة على الإشكالية التي تم وضعها تم التوصل إلى مايلي:

- يعتبر التخطيط وتحديد الأهداف والخطوط العريضة وتطبيق الاستراتيجيات لحل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر، وبناء اقتصاد حديث وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة وتحديث البنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة لدخول الأسواق العالمية من عوامل نجاح التجربة الكورية والماليزية..
- لعبت اليد العاملة دورًا حاسمًا في إجاح التجربة التنموية لبلدان جنوب شرق آسيا(كوريا الجنوبية وماليزيا)، ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشح رأس المال، راهنت القيادة الحاكمة على رأس المال البشري كمورد للتنمية. فاستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع.
- كانت الشركات العملاقة تزاوّل كل الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتستحوذ على جزء كبير من مجموع الإنتاج، وبالتالي جزء كبير من الصادرات. شكّلت هذه الشركات الخاصة الذراع التنفيذية للدولة، حيث كانت هذه الأخيرة تحدد الاختيارات الاستراتيجية والخطط التنموية، وتتولى الشركات الخاصة التنفيذ، واستفادت هذه الأخيرة من المساعدات الحكومية لتتحول من الصناعات التي تعتمد على يد عاملة كثيفة إلى الصناعات الثقيلة في السبعينيات ثم إلى الإلكترونيات والصناعات المتطورة التي تحتاج لرأسمال كثيف بحلول الألفية الثالثة.
- لعبت الدولة دورًا كبيرًا وإيجابيًا في عملية التنمية الاقتصادية. ويشار إلى أن التدخلات كانت تركز على إرادة سياسية صلبة وثابتة وتعتمد التخطيط بعيد المدى والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع.
- التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، حيث أظهرت بلدان جنوب شرق آسيا(كوريا الجنوبية وماليزيا) أن الحكومات كانت قادرة على تقليل مشاكل التنسيق بينها وبين القطاع الخاص، وذلك بفعل العلاقات التي نسجها البيروقراطيون مع الشركات الكبرى والبنوك، للحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيه الموارد إلى القطاعات، التي يمكن أن تساهم بفاعلية في النمو الاقتصادي.
- أصدرت كل من كوريا الجنوبية وماليزيا ترسانة من القوانين لتشجيع البحث العلمي، وأنشأت العديد من المكاتب والهيئات لتنسيق البحوث، وأنفق كل من القطاع الخاص والعام موارد مالية ضخمة لردم الهوة التي كانت تفصل كوريا وماليزيا عن الدول المتقدمة، ثم أصبحت تنفق الآن لتطوير تكنولوجيا جديدة

- وتحقيق المزيد من التقدم خصوصاً في مجالات تقنية المعلومات وتقنية النانو والبايو تكنولوجيا للحفاظ على مكانتها كقوة تكنولوجية.
- أثبتت التجربة الكورية والماليزية أن تطوير قدرات الشعوب عبر التعليم والتدريب ضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات والقدرة على المنافسة وتحسين الإنتاجية، مما يساهم بشكل حاسم في إمكانية إستفادة الجزائر من هذه التجربة، التي نالت حيزاً معتبراً من الاهتمام في المؤتمرات الدولية وساهمت في رفع بلدانها إلى مصاف الدول المتقدمة.
  - أخيراً لا يمكن أن ننسى منظومة القيم الروحية لشعوب آسيا التي زرعت في الإنسان حب العمل والانضباط والطاعة .

فمجرد ادعاء الدولة بأنها تنموية أو تطلعها لتصبح كذلك لا يعد كافياً، وإنما لا بد أن يكون لدى أصحاب المشروعات الخاصة الثقة في التزام الحكومة وقدرتها على تطبيق السياسات الاقتصادية التنموية، وهنا يكمن دور البيروقراطية الاقتصادية في تحويل نواتج السياسة المتوقعة إلى حقيقة. فالدول التي تلتزم معايير السياسات الجيدة لا تطلق فقط مجرد كلمات يحبذها الفرد أو يكرهها، وإنما هي التزام بإحراز مجموعة من الأهداف الرئيسية تتضمن النمو الاقتصادي والمساواة والديمقراطية والاستقرار والقضاء على الفقر.

ومن خلال ما تقدم فإن الدعوة مشروعة للدولة الجزائرية للاقتداء بهذا النموذج التنموي المتميز الذي تمكن من توظيف مزيج ناجح من السياسات الاقتصادية التدخلية للدولة إلى جانب اقتصاد السوق الحر. ويتعين على الجزائر أن تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية بما يتوفر لديها من إمكانيات وموارد محلية واستغلالها الاستغلال الأمثل وأن تعمل لتحقيق تنميتها الشاملة والمستقلة بعد أن تقوم بإصلاحات اقتصادية واسعة، وأن تحصن اقتصادها من الوقوع في الأزمات وخلل التوازنات اعتماداً على سياسة استثمارية ناجحة.

ويمكن تلخيص أهم الدروس التي يمكن للجزائر الاستفادة منها:

- إن أهم الدروس المستفادة – والتي تصلح للتطبيق في الجزائر – هي سياسات التصنيع التي تستهدف تنمية الصادرات الصناعية التي يتوافر فيها مزايا تنافسية.
- باستطاعة الجزائر أن تعتمد على السياسات والأدوات التي اتبعتها كوريا وماليزيا في تنمية صادراتها الصناعية وتحول إلى بلد مصدر للمنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية.
- إن النظام السياسي الكوري يمتاز بالاستقرار السياسي الداخلي لفترة طويلة، وتسوده نوع من الديمقراطية، مما أدى إلى خلق المناخ المناسب لوضع أسس

- مستقرة للنشاط الاقتصادي للانطلاق التنموي داخليا وخارجيا. وهذا ما يجب توفيره في الجزائر للنهوض بالتنمية الاقتصادية داخليا وخارجيا.
- إن للحكومة الكورية أهداف واضحة وثابتة نسبيا، ولكن تم تعديل الاستراتيجيات على المدى البعيد نتيجة لدوافع اقتصادية وليست سياسية، وهذا ما نبحت عن إيجاده وتطبيقه في الجزائر، بحيث يكون التغيير وفق دوافع اقتصادية بحثة وحسب متطلبات كل مرحلة.
- يجب على الحكومة الجزائرية الاستفادة من هذه التجربة في مجالات كثيرة كالاستثمار في الثروة البشرية والاهتمام بالتعليم الفني خاصة، ووضع إستراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى ترقية الصناعات التصديرية بالانفاذ إلى الأسواق العالمية، بالاعتماد على الإمكانيات الكبيرة المتاحة للجزائر في هذا الشأن والتي يجب استغلالها بفعالية عالية دون الخضوع إلى الممارسات السياسية. ويتم هذا بإتباع بعض الإجراءات الكفيلة للاستفادة من التجربة الكورية:

- 1- ضرورة الاهتمام بالاستثمار في الموارد البشرية ونظام التعليمي.
- 2- يجب الاهتمام ببحوث التطور التكنولوجي والدراسات الإنمائية المتخصصة.
- 3- الاهتمام بتوفير رأس المال اللازم للتنمية سواء عن طريق زيادة معدلات الادخار أو الاستثمار.
- 4- إيجاد تكامل قوي بين جميع القطاعات لتحقيق التنمية.
- 5- يجب تحديد الأهمية النسبية للقطاعات المؤثرة في الاختيار الاستراتيجي للتنمية.
- 6- وضع مصلحة الجزائر فوق كل اعتبارات سياسية.
- 7- يجب احداث تغيير جذري للذهنيات والسلوكيات السائدة لانه لايمكن القيام بالاصلاح مع ذات الاشخاص وبنفس التصورات والممارسات السائدة لذلك يتعين احداث ثورة حقيقة بفضل الجيل الجديد من الاطارات البيروقراطية الكفئة التي بامكانها قيادة التنمية.

يتضح أنه لا يمكن الأخذ بالتجارب السابقة تقليدا محضا بل اختيارا وانتقاء لما يناسب الجزائر ووضع ذلك في إطاره الصحيح، مما يمكننا من استخلاص دروس لوضع إستراتيجية ملائمة لصنع ميزة تنافسية للاقتصاد الجزائري.

قائمة

المراجع

**المراجع باللغة العربية:**

**الكتب:**

1. الأخرس، إبراهيم، التجارة الصينية الحديثة في النمو، (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
2. أسامة، بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجو مرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2002).
3. اشرف، السيد حنفي، تجربة كوريا الجنوبية من دولة التخلف إلى دولة التقدم سوسيولوجية في التنمية الصناعية والتغيير الاجتماعي، (عمان: دراسة، المكتب الجامعي الحديث، 2010).
4. الخازندار، جمال الدين، دليل المدرب الناجح في التدريب والتنمية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 2014).
5. اسحاق، سمير توفيق، الدروس المستفادة لمصر من التجربة التنموية الكورية، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996).
6. المنصوري، عبد الرحمان، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، (الدوحة: مركز دراسات الجزيرة، 24 يونيو 2013).
7. ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1999).
8. الدوري، محمد أحمد، التخلف الاقتصادي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983).
9. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، (عمان: دار وائل، 2007).
10. السيد سليم، محمد، النموذج الكوري للتنمية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1996).
11. القريشي، محمد صالح تركي، علم اقتصاد التنمية، (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2010).
12. بصري، حسن، التعليم في ماليزيا: محددات للتنميا العالمي، في: ماليزيا من منظور عالمي، تحرير: حسن بصري، هدى ميتكيس، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، الطبعة الأولى، 2009).
13. بازم، عثمان، إستراتيجية التصنيع في ماليزيا، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة 2005).
14. بول، كنيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، (عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع، 1993). سعيد عوض، جابر، دور التنمية الماليزية في التنمية، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005).
15. تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006).
16. عجمية، محمد عبد العزيز، عطية ناصف، وإيمان، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، (الإسكندرية: قسم الاقتصاد، 2000).
17. جيمس جواتيني، وريتشارد ستروب، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، (الرياض: دار المريخ، 1987).
18. سونج، بيونج ناك، صعود الاقتصاد الكوري 2007، ترجمة عبد الله شحاته خطاب، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2007).
19. ريتشارد ستروب، جيمس جواتيني، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، (الرياض: دار المريخ، 1999).
20. سلامة، رمزي علي إبراهيم، اقتصاديات التنمية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1991).
21. صولو، روبرت، نظرية النمو، ترجمة ليلي عبود، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003).
22. عبد الفتاح، سيف الدين، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين، (بدون دار النشر، 2001).
23. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003/2002).

24. عبد الله، الخبير عطا، النموذج الماليزي للتنمية وإدارة الأزمات، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005).
25. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، (دبي: مطابع البيان التجارية، 2004).
26. شحاتة، عبد الله، اقتصاد المعرفة والقطاع الصناعي في التجربة الماليزية الدروس المستفادة في ماليزيا من منظور عالمي، تحرير: حسن بصري وهدى ميتكيس، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2009).
27. حازم البني، كميل حبيب، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000).
28. علي صالح، ماجدة، المتغير الثقافي في ماليزيا بين الخصوصية والعالمية، في: ماليزيا والعولمة، تحرير: هدى ميتكيس، حسن بصري (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2010).
29. علي صالح، ماجدة، سياسة التعليم وتنمية الكوادر البشرية في ماليزيا، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، 2005).
30. مدحت مصطفى، محمد، وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999).
31. محمود، عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، الدروس المستفادة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
32. مدحت، أيوب، القيم الآسيوية والتنمية الاقتصادية في كوريا، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم، جامعة القاهرة، 2007).
33. مدحت، أيوب، دور الموارد الأجنبية في التجربة الإنمائية الماليزية، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005).
34. مدحت، محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، (بيروت: دار النهضة العربية، 1980).
35. نيفين، توفيق منير، "تنمية الموارد البشرية في كوريا" في النموذج التنموي الكوري، تحرير: د. محمد السيد، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997).
36. نيفين، عبد الخالق، تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد، (القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005).
37. ميتكيس، هدى، "النظام السياسي الكوري الجنوبي والبعد الثقافي"، في النموذج الكوري للتنمية، تحرير: د. محمد السيد سليم، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، 2010).
38. هني، أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1993).
39. لعويسات، جمال الدين، التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968-، (الجزائر: 1978، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986).
- 40.

### رسائل الماجستير و الدكتوراه

01. صواليلي، صدر الدين، "التجارة والنمو في الدول النامية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
02. فواز الحصاونة، مجدي عبد الله، "سياسات التكيف الهيكلي وطبقة الدولة الوطنية، دراسة مقارنة لكل من ماليزيا واندونيسيا خلال فترة 1990-2000"، رسالة دكتوراه، (عمان: الجامعة الأردنية، 2002).

## قائمة المراجع

03. زرنوح، ياسمين، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الجامعية، 2006 .
04. تومي، عبد الرحمان، "واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر 2001 .
05. موازي، بلال، "الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.
06. لعيني، عمر، "الاستثمار وتأثيره على التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2000.
07. حشماوي، محمد، "التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1993.
08. صديقي، مليكة، "برامج الإصلاح الهيكلي و أزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر" -، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007 .
09. شبيح، أمينة، " أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
10. راتول، محمد، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2000.
11. زرقين، عبود، "صناعة الحديد والصلب في استراتيجيات التنمية الصناعية بالجزائر"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
12. كباي، كلثوم، "التنافسية و إشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي - دراسة حالة الجزائر، المغرب ، تونس" - رسالة ماجستير (غير منشورة ) ، جامعة باتنة ، 2008 .
13. مرزوقة، عيسى ، " القطاع الخاص و التنمية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة باتنة 2007.

### الموسوعات:

1. محاضير، بن محمد، الأزمة المالية، موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، (ماليزيا: كوالالمبور، دار الكتاب، المجلد الأول، 2004).
2. محاضير، بن محمد، البنية الاستثمارية، موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، (ماليزيا: كوالالمبور، دار الكتاب، المجلد الثالث، 2004).
3. محاضير، بن محمد، نقل التكنولوجيا ، موسوعة الدكتور محاضير بن محمد (ماليزيا: كوالالمبور، دار الكتاب، المجلد السابع، 2004).
4. محاضير، بن محمد، العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان، نقل التكنولوجيا، موسوعة الدكتور محاضير بن محمد، (ماليزيا: كوالالمبور: دار الكتاب، المجلد السابع، 2004).
5. محاضير، بن محمد، العولمة و الشراكة الذكية والحكمة، موسوعة الدكتور محاضير بن محمد (ماليزيا: كوالالمبور، دار الكتاب، المجلد الرابع، 2004).
6. ناهد، عز الدين، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية، (القاهرة: ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجيات بالأهرام، العدد5، 2000).

### التقارير و المجلات:

1. ديلمي، لخضر، بوعشة مبارك، "الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر"، (بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، نوفمبر، 2006).
2. شحاد علي، عاصم، "تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجا"، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 400، حزيران/يونيو 2012).
3. الخضير، غازي، "دور البحث و التطوير في مجال الملكية الفكرية : تجربة الأردن، ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية لفائدة أعضاء التجارة و الصناعة، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)"، (المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 14 فبراير/شباط 2000).

## قائمة المراجع

4. مهدي، فاضل، "التخطيط التنمى مع قدر اكبر من العدالة الاجتماعية، الاقتصادات الموجهة نحو السوق"، (الكويت: **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المحلية**، المجلد الرابع عشر - العدد الثاني - جويلية 2012، المعهد العربي للتخطيط).
5. السيد، محمد، "العلاقات الاقتصادية بين مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة من 2003-2008"، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997).
6. الشلقاني، محمد أمين، فهم في التجربة الكورية وسبل الاستفادة منها، أوراق آسيوية، (القاهر: مركز الدراسات الآسيوية، العدد 36، 2001).
7. هني، أحمد، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1990.
8. شرابي، عبد العزيز، النتائج الأولية لبرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية، **حوليات جامعة قسنطينة**، العدد 02، 1998.
9. بن جرادي، فارس، وآخرون، شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية، **صندوق النقد العربي**، أبو ظبي.
10. مسعي، محمد، "سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، **مجلة الباحث (ورقة)**، عدد 10، 2012.
11. بوفليح، نبيل، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، (الجزائر: جامعة الشلف، العدد 9، 2013).
12. محمد السيد، عبد السلام، "العولمة والتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات"، ورقة بحثية غير منشورة، **معهد التخطيط القومي**، 2008.
13. محمد عارف، نصر، "القيم والتعليم والتنمية: الأسس المنهجية للإصلاح التعليمي في العالم الإسلامي"، (الإمارات: ورقة غير منشورة، جامعة زايد).
14. صندوق النقد الدولي، دراسة خاصة (1998) الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، **مجلة التمويل والتنمية**، واشنطن، 1998.
15. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، (المملكة الأردنية الهاشمية، 2002).
16. البنك الدولي، تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع: تقرير عن التنمية في العالم 2005، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005).
17. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير المتضمن مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجزائر، 1984.
18. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2004.
19. التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر، بنك الجزائر 2005-2010.
20. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، (ج2، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999).

### مواقع على الانترنت:

1. الاستثمار في ماليزيا هيئة التنمية الصناعية، على الرابط التالي:  
<http://mida.gov.my/a/abic2/index.php?page=invest-in-malay>
2. البحث والتطوير في كوريا الجنوبية، على الرابط التالي:  
<http://www.samsung.com/eg/aboutsamsung/ourbusinesses/researchdevelopment.html>
3. الحدائق والتجمعات التكنولوجية الماليزية على الرابط التالي:  
<http://www.abahe.co.uk/marketing-and-strategic-planning-enc/63877-grandes-and-gatherings-technological-malaysian.html>

## قائمة المراجع

4. دوكة، حسن ، كوالامبور ماليزيا وتفعيل الشراكة الذكية، منتدى لنكاوي، جريدة الاتحاد، على الرابط التالي:  
<http://www.alitihad.ae/details.php?id=133539&y=2007=ixzz1dTWGSw5q>
5. حوار وزارة الصناعة والتجارة الدولية، هنا ماليزيا، على الرابط التالي:  
[http://arab.malaybiz.com/2016/06/blog-post\\_7048.htm](http://arab.malaybiz.com/2016/06/blog-post_7048.htm)
6. دور الحكومة في التنمية الاقتصادية، على الرابط التالي:  
<http://www.myqalqilia.com/role-of-Government.htm>
7. بن سليمان الطريري، عبد الرحمن ، التنمية في ماليزيا تساؤلات مشروعة انظر الرابط:  
[www.demoislam.com](http://www.demoislam.com)
8. العبدلي، عبدلي ، الموجه الكورية : المعجزة على نهر الهان، جريدة الوطن، العدد 2515، على الرابط التالي:  
<http://www.alwatannews.net>
9. غرفة التجارة والصناعة الكورية: [www.korcham.net](http://www.korcham.net)
10. الحارثي، فهد العرابي، أزمة البحث العلمي التنموي، على الرابط التالي:  
[webcahe.googleusercontent.com/search?q=cache:uK8kffCtTFcJ:www.asbar.com/ar/contents.aspx%3FC%3D994+%&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=eg](http://webcahe.googleusercontent.com/search?q=cache:uK8kffCtTFcJ:www.asbar.com/ar/contents.aspx%3FC%3D994+%&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=eg)
11. كوريا المعجزة الاقتصادية، على الرابط التالي:  
[http://www.misgroup.ae/new/english/book.php?news\\_id=2](http://www.misgroup.ae/new/english/book.php?news_id=2)
12. ماليزيا - قطاع الاتفاقات التجارية:  
[www.tas.gov.sg/NR/rdonlyres/.../MALAYSIA.doc](http://www.tas.gov.sg/NR/rdonlyres/.../MALAYSIA.doc)
13. ماليزيا اعتبارات وتوجهات سياسة التنمية الاقتصادية، هنا ماليزيا، على الرابط التالي:  
[http://arab.malaybiz.com/2016/06/blog-post\\_4217.html](http://arab.malaybiz.com/2016/06/blog-post_4217.html)
14. ماليزيا البحوث والإنفاق والتطوير على الرابط التالي:  
[http://arab.malaybiz.com/2016/06/blog-post\\_3191.html](http://arab.malaybiz.com/2016/06/blog-post_3191.html)
15. ماليزيا دور القطاع الخاص والخصخصة، هنا ماليزيا، على الرابط التالي:  
<http://drb-hicom.com/cms/solutiopages/home.aspx>
16. محمد شريف بشير، "استثمار البشر في ماليزيا"، على الرابط التالي:  
[www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-00-00.html](http://www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-00-00.html)
17. محمد شريف بشير، التعليم في ماليزيا، على الرابط التالي:  
[www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-00-00.html](http://www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-00-00.html)
18. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:  
<http://www.keepeek.com/Digital-Asset-management/oecd/development/industrial-policy-and-territorial-development>
19. مؤسسة تاييس للتعليم العالي، على الرابط التالي:  
[www.University-List.net](http://www.University-List.net)
20. موقع البنك الدولي:  
<http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>
21. الموقع الرسمي خدمات المعلوماتية والأبحاث والتربية الكورية (KIRES)، على الرابط التالي:  
[http://english.keris.or.kr/es\\_ak/es\\_ak\\_100.jsp](http://english.keris.or.kr/es_ak/es_ak_100.jsp)
22. الموقع الرسمي لشركة تطوير التكنولوجيا الماليزية، على الرابط التالي:  
[http://www.mtdc.com.my/complete\\_equation.php](http://www.mtdc.com.my/complete_equation.php)
23. الموقع الرسمي لشركة سانج يونج، على الرابط التالي:  
[http://www.smotor.com/en/med\\_cen/news/1235439\\_8693.html/](http://www.smotor.com/en/med_cen/news/1235439_8693.html/)
24. الموقع الرسمي للمركز على الرابط التالي:  
<http://www.mtdc.com.my/list-of-incubates1.php>
25. الموقع الرسمي للمشروع على الرابط التالي:  
[http://nitc.mosti.gov.my/nitc\\_beta/index.php/key\\_ict-initiatives/multimedia-super-corridor-msc-malaysia](http://nitc.mosti.gov.my/nitc_beta/index.php/key_ict-initiatives/multimedia-super-corridor-msc-malaysia)

## قائمة المراجع

26. الموقع الرسمي للمعهد الكوري للتربية وخدمات معلومات الأبحاث، على الرابط التالي:  
<http://www.kice.re.kr/en/contents.do?contentsNo=143&menuNo=398>
27. الموقع الرسمي للمؤسسة الماليزية لتطوير التكنولوجيا، على الرابط التالي:  
<http://www.mtdc.com.my>
28. الموقع الرسمي لمجموعة سامسونج، على الرابط التالي:  
[http://www.samsung.com/hk\\_en/aboutsamsung/samsunggroup](http://www.samsung.com/hk_en/aboutsamsung/samsunggroup).
29. الموقع الرسمي لمجموعة لاكي جولد ستار، على الرابط التالي:  
<http://www.fundinguniverse.com/company-histories/daewoo-group-history/>  
<http://www.britannica.com/EBchecked/topic/677533/daewoo-group>  
<http://www.lg.co.kr/index/index.dev>
30. الموقع الرسمي لمعهد كوريا للعلوم والتكنولوجيا، على الرابط التالي:  
<http://www.kaist.edu>
- <http://www.tradingeconomics.com/South-Korea/research-and-development-expenditure-percent-of-gdp-wb-data.html>  
الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزية، على الرابط التالي:
- <http://www.midia.gov.my/arabic2/index.php?page=research-and-development>
31. الموقع الرسمي لوزارة التعليم الماليزية، على الرابط التالي:  
<http://www.mohe.gov.my/educationmsia/education.php?article=system>
32. الموقع الرسمي لوزارة العلوم والتقنية والمخترعات، على الرابط التالي:  
[http://nitc.mosti.gov.my/nitc\\_beta/index.php/notional-ict-policies/science-a-technology-sat](http://nitc.mosti.gov.my/nitc_beta/index.php/notional-ict-policies/science-a-technology-sat)
33. موقع كوريا نت الحكومي:  
<http://www.korea.net/NewsFocus/Business/view?articleId>
34. هيونداي موتور، على الرابط التالي:  
<http://worldwide.hyundai.com/WW/Main/index.html>
35. ووكامينجز ميريدث، التجربة الكورية: الديمقراطية وأسلوب الإدارة المثلى، نقلا على الرابط التالي:  
<http://www.cipe-arabia.org/files/html/art/0401.htm>
36. <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/2105.doc>
37. تقرير وزارة التربية والتعليم لجمهورية كوريا الجنوبية، على الرابط التالي:  
<http://faculty.ksu.edu.sa>
38. <http://www.shanghairanking.com>
39. موقع البنك الدولي: <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>: بتاريخ: 2016/02/20

**Books and Reviews**

1. SID AHMED ABDELKADER, **croissance et développement, théorie et politique**, (edition publisud paris.2004).
2. Akamatsu (Kaname), **A theory of unbalanced growth in the world Economy**,(wiltwirtschaftliches archiv ,université de kiel, 1967).
3. B.Shaun Berslin, **Police Reform in China**, (taylor and francis group llc, new York, 2012).
1. **Charles Polidano**, Handbook on Development Policy and Management, (edward elgar publishing limted, uk, 2002)., **Macroéconomie**, (Paris :DUNOD, 2eme édition,2002).
2. Disentangling Daewoo, the south korea government's attitude to the country's **second biggest conglomerate will be an indicator of its commitment to reform**, **financial times (London)**, (july 20, 1999).
3. f.richard doner, **The Politics of Uneven Development: Thailand's Economic Growth in comparative perspective**, (new York:Cambridge university press 2009).
4. Frédérique Teulon, **Croissance,Crises et développement**, (Paris : Edition PUF, 2010).
5. Gregory N MANKIW, **Macroéconomie** (PARIS : édition De boeck, 3eme édition, 2003).
6. Hasan Hamzah, **Mahathir The Wake – Up Call**, (Salinger: Anzagain Sdn Bhd, 2003).
7. Ibrahim Abu Shah, **The Human Resource Perspective Towards Achieving Vision 2020** (Institute Technologie Marra, 1999).
8. Jisoon Lee, **Education Policy in the Republic of Korea: builing bloc or Stumbling Block**, (Washington: the International Bank For Reconstruction and Development , the world Bank, 2002).
9. JonathanKriekhaus, **reconceptualizing, the developmental state: public saving and economic growth**, world developement, (vol30, No1,2002).
10. JuZhong Zhuang, **Poverty, Inequality and Inclusive Growth in Asia**, (the asian development bank, Philippines, 2011).
11. kim yun tae, **Globalization and Development in East Asia**, (new York :routledge, 2012).
12. Kownkai sun, Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui, **Industrial Development In Singapore, Taiwan, and South Korea**, (World Scientific Publishing, 2001).
13. Michael BURDA, Charles WYPLOSZ, traduction de la 3eme édition par Jean HAROUD, **Macroéconomie une perspective européenne**, (PARIS : édition De boeck).
14. Michael Porter, **Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors**, (new York: free press,2002).
15. Michael Porter. **Competitive Advantage of Nations: Creating and Sustaining Superior Performance**, (new York, free press, edition, 1998).
16. Michel DEVOLY, **Théories macroéconomiques (fondement et controverses)**, (paris : Armand COLINE 2eme édition,2004 ).

17. Nicolas Blancher et Claire Maigury, **comparaison de processus de la régionalisation en Afrique Subsaharienne et en Asie Oriental**, (revue analytique de la littérature, revue tiers monde, 1998).
18. Peter Drucker, **Managing for the Future**, (New York, Truman Talley Books/Dutton, 1999).
19. Priadarsti Dash, **FOREIGN DIRECT INVESTMENT, CATCH UP AND INDUSTRIALIZATION IN KOREA**, (RIS NEW DELHI, 2013).
20. Robert T.T. Moran, Philip R. R. Harris, Sarah Moran, **Managing Cultural Differences : Global Leaderships Strategies for the 21st Century**(Oxford :Butterworth Heinemann, 2007).
21. Samuel Bussey, **ECONOMIC CRISES IN MALAYSIA CAUSES IMPLICATIONS AND POLICY PRESCRIPTIONS**, (2000).
22. Sebastian Berry & Ray Kiely, **Education and Training for Development in East Asia**, (new York :Taylor and Francis group llc, 2005).
23. Sha'ban Muftah Ismail, **Women Economic Growth & Development in Malaysia**, (1999).
24. Takotaniura, **the lucky – gold star group in th republic of korea the developing economies**,(decembre 1993).
25. The political economy of financial liberalization in south korea state, **big business and foreign investors**, *asiansurvey*, (vol n° 2, March/april, 2009).
26. Ulrich KOHLI, **Analyse macroéconomique**, (De Boeck université, Bruxelles Belgique 1999).
27. Vincent Malaizé et Alice Sindzingre, **politique économique, secteur privé et réseau en Asie du Sud-Est et en Afrique de l'ouest**, (revue tiers monde, n°155, juillet-septembre, P.U.F. 1998).
28. Young Iob Chung, **South Korea on the Fast Line Economic development and Capital Formation**, (Oxfrod university press, 2007).
29. Yves Lacoste, **Tout sauf la fin d'histoire. perspectives 2000**, (le monde, 24 octobre 1997).
30. Ziya onis, **The Logic of the Developmental State**, Source: Comparative Politics, (Vol. 24, No.1 Oct., 1991), Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York.
31. H.Benissad, **Algérie restauration et reformes économiques**.opu .Alger 1994.
32. BENISSAD HOCINE : **le reforme économique en Algérie** : OPU Alger 1991 .
33. CNES, **rapporte anial** ,1996-1998
34. Services du chef gouvernement , **Le plan de la relance économique 2001-2004, les composantes du programme** .
35. A.Hemal:« Development Opportunities and Challenges » in E.Aryeetery et al.,(eds) Oxford: The Oxford Companion to the Economics of Africa, Oxford University Press, 2012.
36. Denisia, Vintila. "Growing Importance Of Developing Countries :". Finance and Development, I M F, Issue 2, March 1996.
- 37.

**مواقع على الأنترنت:**

1. [data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD](http://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.TECH.CD)
2. [http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post\\_7048.htm](http://arab.malaybiz.com/2012/06/blog-post_7048.htm)
3. [http://niti.most.gov.my/niti\\_beta/index.php/key\\_ict-initiatives/multimedia-super-corridor-msc-malaysia](http://niti.most.gov.my/niti_beta/index.php/key_ict-initiatives/multimedia-super-corridor-msc-malaysia)
4. [http://niti.most.gov.my/niti\\_beta/index.php/notional-ict-policies/science-a-technology-sat-policy](http://niti.most.gov.my/niti_beta/index.php/notional-ict-policies/science-a-technology-sat-policy)

5. <http://webcahe.googleusercontent.com/search?q=cache:uK8kffCtTFcJ:www.asbar.com/ar/contents.aspx%3FC%3D994+&cd=2&hl=ar&ct=clnk&gl=eg>
6. <http://www.alitihad.ae/details.php?id=133539&y=2007=ixzz1dTWGSw5q>
7. <http://www.alwatannews.net>
8. <http://www.indexmundi.com/facts/malaysia/research-and-developmrnt-expenditure>
9. <http://www.ioigroup.com>
10. <http://www.kaist.edu>
11. <http://www.kice.re.kr/en/contents.do?contentsNo=143&menuNo=398>
12. <http://www.midia.gov.my/arabic2/index.php?page=research-and-development>
13. [http://www.mtdc.com.my/complete\\_equation.php](http://www.mtdc.com.my/complete_equation.php)
14. <http://www.mtdc.com.my/list-of-incubatesl.php>
15. <http://www.myqalqilia.com/agro-policy.htm>
16. <http://www.nature.com/news/2009/091119/full/news.2009.1090.html/>
17. <http://www.oxfordjournals.org/nar/database/summary/921>
18. [http://www.qesign.com/offer.php?xGenting\\_group](http://www.qesign.com/offer.php?xGenting_group)
19. [http://www.simedarby.com/contact\\_us.aspx](http://www.simedarby.com/contact_us.aspx)<http://www.startimes.com/?t=24123142>
20. [http://en.wikipedia.org/wiki/South\\_Korea](http://en.wikipedia.org/wiki/South_Korea)
21. <https://ar.wikipedia.org/wiki>
22. [www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.htm](http://www.onislam.net/arabic/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.htm)
23. [www.onislam.net/arabic/nama/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.html](http://www.onislam.net/arabic/nama/.../94494-2002-05-25%2000-00-00.html)
24. **www.State.Gov/Us Department Of State. Bureau Of East Asian And Pacific Affairs, (January 2007).**
25. [www.ucl.ac.uk/prospective.../malay-cert-educ](http://www.ucl.ac.uk/prospective.../malay-cert-educ)
26. [www.Imf.org:Imf .algeria recent economic developments , imf staff country repport, n 00/105 wc 2000.](http://www.Imf.org:Imf .algeria recent economic developments , imf staff country repport, n 00/105 wc 2000.)
27. : [www.world Bank. org:world Bank, a public expenditure review, report n°36270, vol 1,2007](http://www.world Bank. org:world Bank, a public expenditure review, report n°36270, vol 1,2007)
28. [http://www.persee.fr/doc/tiers\\_0040-7356\\_1978\\_num\\_19\\_76\\_2844\\_t1\\_0898\\_0000\\_1](http://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1978_num_19_76_2844_t1_0898_0000_1)
29. <http://www.ouargla30.com/t14097-topic>
30. <http://drb-hicom.com/cms/solutiopages/home.aspx/->
31. [http://www.qesign.com/offer.php?xGenting\\_group/](http://www.qesign.com/offer.php?xGenting_group/)
31. -<http://www.ioigroup.com/>
32. - [http://www.simedarby.com/contact\\_us.aspx](http://www.simedarby.com/contact_us.aspx)

الملاحق

الملاحق: عرض مختصر للخطط الكورية الخمسية.

ملحق رقم 1: يبين الخطة الخمسية الأولى والثانية.

الخطة	الوقت	معدل النمو	الأهداف	اتجاهات السياسات الرئيسية
الخطة الخمسية الأولى	66-1962	7.1-7.9	1. كسر الحلقة المفرغة للفقير.	1. تأمين مصادر الطاقة.
			2. إقامة أسس التنمية الاقتصادية الذاتية	2. تصحيح اختلالات الهيكلية الغير متوازنة.
			3. توسيع الصناعات الأساسية والبنية التحتية اللازمة.	3. توسيع الصناعات الأساسية والبنية التحتية اللازمة.
الخطة الخمسية الثانية	71-1967	7.0-7.9	1. تحديث الهيكل الصناعي.	1. الاكتفاء الذاتي في الغذاء. وتنمية الصيد وأنشطة الغابات.
			2. تدعيم التنمية الاقتصادية المستدامة.	2. وضع أسس التصنيع.
			3. تحسين وضع ميزان المدفوعات.	3. تحسين وضع ميزان المدفوعات.
			4. خلق فرص عمل وتنظيم الأسرة. وتنظيم السكان.	4. الاستخدام الأمثل للموارد العاطلة.
			5. زيادة دخول الأسر الريفية.	5. تحسين وضع ميزان المدفوعات.
			6. الارتقاء بالتكنولوجيا والإنتاجية.	6. تدعيم التكنولوجيا.

ملحق رقم 2: يبين الخطة الخمسية الثالثة والرابعة.

الخطوة	الوقت	معدل النمو	الأهداف	اتجاهات السياسات الرئيسية
الخطة الخامسة الثالثة	76-1972	(10,2)-8.6	1. انسجام كل من النمو والاستقرار والعدالة.	4. الارتقاء بالعلم والتكنولوجيا والموارد البشرية.
			2. التوجه إلى اقتصاد معتمد على الذات .	5. تنمية الموارد القومية، وتوزيع مكاني كفاء للصناعات.
			3. تنمية شاملة للأرض القومية وتوازن العلاقات الإقليمية.	6. الارتقاء بالبيئة المعيشية والرفاهة القومية.
الخطة الخمسية الرابعة	81-1977	(5,7)-9.2	1. تحقيق هدف الوصول إلى اقتصاد معتمد على الذات.	5. زيادة العمالة وتنمية قوة الأفراد .
			2. تدعيم العدالة عن طريق التنمية المجتمعية .	6. الارتقاء بالبيئة المعيشية.
			3. تدعيم التكنولوجيا وتحسين الكفاءة.	7. زيادة الاستثمارات الموجهة للعلم والتكنولوجيا .
			4. إعادة هيكلة للتصنيع مع تقوية التنافسية العالمية.	8. الارتقاء بالإدارة الاقتصادية وإدارة المؤسسات.

ملحق رقم 3: يبين الخطة الخمسية الخامسة والسادسة.

الخطة	الوقت	معدل النمو	الأهداف	اتجاهات السياسات الرئيسية
الخطة الخمسية الخامسة	86-1982	(8,7)-7.5	1. وضع الأسس اللازمة من أجل استقرار الأسعار واقتصاد قائم على الذات.	1. القضاء على السلوكيات الاقتصادية المؤدية إلى التضخم.
			2. تطوير التكنولوجيا.	2. زيادة التنافسية في الصناعات الثقيلة.
			3. الإرتقاء بمستوى المعيشة.	3. تحسين السياسات الزراعية
			4. إعادة هيكلة للوظائف الحكومية الاقتصادية.	4. التصدي لقيود الطاقة.
			5. الإرتقاء بالمؤسسات المالية.	5. الإرتقاء بالمؤسسات المالية.
الخطة الخمسية السادسة	91-1987	(9,9)-7.3	1. تأسيس نظام اقتصادي اجتماعي تدعم القدرات الابتكارية والإبداعية	1. زيادة فرص العمل
			2. إعادة هيكلة صناعية وتطوير التكنولوجيا.	2. تقوية أسس استقرار الأسعار.
			3. تدعيم الرفاهة القومية عن طريق تنمية اقليمية متوازنة وتوزيع دخل متوازن.	3. تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتقليل الدين الخارجي.
			4. إعادة هيكلة صناعية وتطوير التكنولوجيا.	4. إعادة هيكلة صناعية وتطوير التكنولوجيا.
				6. إعادة ضبط المهام الحكومية وترشيد إدارة السياسات الحكومية.
				7. تقوية النظام التنافسي وتشجيع سياسات الإفتتاح.
				8. تنمية القدرات البشرية مع تدعيم العلم والتكنولوجيا.
				9. إنشاء علاقات عمالية جديدة.
				10. توسيع التنمية الإجتماعية.

ملحق رقم 4: يبين الخطة الخمسية السابعة والخطة الخمسية للاقتصاد الجديد.

الملاحق

الخطة	الوقت	معدل النمو	الأهداف	اتجاهات السياسات الرئيسية
الخطة الخمسية السابعة	96-1992	(7.1)-7.5	1. تشجيع وجود اقتصاد صحي وذو كفاءة عن طريق التنظيم الذاتي والمنافسة المنظمة.	1. إعادة تأسيس التعليم والتدريب.
			2. الإبتكار الإداري والوصول إلى عمل له صدى وأخلاق المواطنة .	2. تدعيم ابتكار المعلومات.
			3. زيادة اليينية التحتية وسبل النقل ذات الكفاءة.	3. زيادة التشريع الذاتي وإعادة انشاء الوظائف الحكومية.
			4. الإدارة الكفاء والمؤسسات الصناعية وكل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.	4. الإبتكار الإداري والوصول إلى عمل له صدى وأخلاق المواطنة .
			5. الارتقاء بالهيكل الزراعي وتنمية اقليمية متوازنة.	5. الارتقاء بالرفاهة الاجتماعية وتنمية الثقافة الداخلية.
الخطة الخمسية للإقتصاد الجديد	97-1993	(6.8)-6.9	1. دفع الدولة إلى مستوى الدول المتقدمة.	1. تقوية امكانيات النمو المتاحة للإقتصاد.
			2. تقوية الأساس الإقتصادي اللازم للإستعداد للإتحاد.	2. التوسع في التسويق العالمي.
				3. تحسين الأوضاع المعيشية.
				4. الإصلاح المؤسسي والإداري و أخلاقيات العمل.
				6. القضاء على المشاكل البيئية السكنية.
				7. الارتقاء بالرفاهة الاجتماعية وتنمية الثقافة الداخلية.
				8. تدعيم التشريع الذاتي وإعادة انشاء الوظائف الحكومية.
				9. الإفتتاح الإقتصادي.
				10. الاستعداد للإتحاد وتدعيم التعاون الشمالي-الجنوبي.